العلاقات الدولية

استيفانى لوسن

INTERNATIONAL RELATIONS

Polity

دار الفجر للنشر و التوزيع

العلاقات الدولية

العلاقات الدولية

تأليف

استيفانى لوسن

ترجمة

عبد الحكم احمد الخزامى

دار الفجر للنشر والتوزيع

2014

العلاقات الدولية

تأليف

استيفانى لوسن

ترجمة

عبد الحكم احمد الخزامى

INTERNATIONAL RELATIONS

The first English Edition Published ٢٠١٢ by POLITY

حقوق النشر

الطبعة العربية الأولى ٢٠١٤

جميع الحقوق محفوظة للناشر

رقم الإيداع

١٩٢٢٨

ISBN

٩٧٨-٩٧٧-٣٥٨-٣٠١-٩

دار الفجر للنشر والتوزيع

٤ شارع هاشم الأشقر - النزهة الجديدة

القاهرة - مصر

تليفون : ٢٦٢٤٢٥٢٠ - ٢٦٢٤٦٢٥٢(٠٠٢٠٢)

فاكس : ٢٦٢٤٦٢٦٥ (٠٠٢٠٢)

Email: info@daralfajr.com

لا يجوز نشر أي جزء من الكتاب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي نحو أوبأي

طريقة سواء كانت إلكترونية أو ميكانيكية أو بخلاف ذلك إلا بموافقة الناشر على هذا كتابة و مقدما

المحتويات

الفصـــل	الموضـــــوع	الصفحة
	التمهيد	1
الفصل الأول	تقديم العلاقات الدولية	3
الفصل الثانى	الدول فى تاريخ العالم	27
الفصل الثالث	تنظير العلاقات الدولية	57
الفصل الرابع	العلاقات الدولية فى القرن الحادى والعشرين	91
الفصل الخامس	الأمن وانعدام الأمن فى العالم المعاصر	123
الفصل السادس	الحوكمة الكونية والنظام العالمى	153
الفصل السايع	الاقتصاد السياسى الدولى	179
الفصل الثامن	العلاقات الدولية فى عالم يتحول إلى العولمة	207
الفصل التاسع	خاتمة : مابعد العالم الدولى ؟	231

التمهيد

في تقديم دراسة العلاقات الدولية International Relation (IR)، يغطي هذا الكتاب مختارات من الأفكار المهمة ، إلى جانب تفسيرات تتناول مناهج نظرية متنوعة . يقدم كل من الأفكار والنظريات بتلك الطريقة التي توفر للقارئ الفهم النظري والسياقي للموضوع ، ابتداء من نشوء الدولة في تاريخ العالم ، وتنظير مثل هذا النشوء ، وحتى الموضوعات المعاصرة مثل الأمن ، النظام العالمي ، والاقتصاد السياسي الدولي ، وظاهرة العولمة . كانت الطبعة الأولى قد خضعت للتدعيم بفكرتين أساسيتين واسعتين . الأولى تلقي الضوء ساطعاً وبصورة عميقة على التوجه المعياري لفرع معرفة العلاقات الدولية IR . بينما تؤكد الثانية على أنه لا يوجد أي شيء ثابت أو أبدي حول أي مكون سياسي معين . تبقي هاتان الفكرتان محورتين في الموضوع ، ولكن فكرتان أخريتان تستحقان التأكيد – أعني ، الطبيعة الاجتماعية لكل العلاقات والمؤسسات السياسية شاملة المجال الدولي ، والطبيعة الإشكالية للتقسيم بين ما هو دولي ، وما هو محلي . بمعزل عن إلقاء الضوء على هذه الأفكار الواسعة ، لا يناصر الكتاب أي منهج نظري معين ، ولكنه يدعو القراء إلى التفكير في أي من هذه المناهج المختلفة يفضله .

يختلف تنظيم هذه الطبعة الثانية إلى حد ما عن الطبعة الأولى ، حيث تحتوى على فصول خصصت تحديداً لنظرية IR ، والاقتصاد السياسي الدولي (IPE) ، حيث دمجت الطبعة الأولى مناقشة هذه الموضوعات في السرد الأكثر عمومية . على الرغم من تنظيم النص بهذه الطريقة الأكثر تقليدية ، فإن الطبعة الثانية تحتفظ بمعظم أسلوب السرد المتبع في الطبعة الأولى ، بما في ذلك المكون التاريخي القوي ، والذي يظهر انبثاق الأفكار والممارسات بمضي الوقت . تقترح الخبرة بأن هذا المنهج يمكن القراء أصحاب أو بدون المعرفة المسبقة القليلة حول IR ، أو الحقل العام للدراسات السياسية أن يستوعبوا

النقاط والأفكار المحورية بسهولة أكبر. أيضاً توفر الطبعة الثانية تقريراً حديثاً يتناول التطورات المهمة في هذا الحقل المعرفي IR على مدى سبع سنوات أو ما يقرب من ذلك منذ صدور الطبعة الأولى ، منذ غزو العراق وتدخلات مهمة أخرى حديثة ، وحتى الأزمة المالية والاهتمامات المتزايدة بالبيئة العالمية . ومع ذلك ، لا يركز هذا الكتاب فقط على الموضوعات القائمة هنا والآن ، ولكنه ينقب عن جذورها التاريخية . يعكس هذا منظور المؤلف ، بأنه يجب فهم الحاضر باعتباره المنتج ليس فقط للماضي المنظور ، ولكنه يمتد إلى فترة زمنية أكثر طولاً للتاريخ الإنساني .

لقد كتبت الطبعة الأولى أثناء عملي في جامعة East Anglia في مدينة Norwich ، UK واستفدت كثيراً من تفاعلاتي الفكرية مع مجموعة من زملائي ، ومن الطلبة في عدد من فروع المعرفة – الفلسفة ، التاريخ ، الاجتماع، وأيضاً السياسة ، IR . قد انتقل الكثير من هذا إلى الطبعة الثانية ، على الرغم من أنني غيرت مكان عملي إلى إحدى جامعات " سيدني " . لقد كنت محظوظاً في أن أجد مرة أخرى بيئة فكرية مثيرة ، وزملاء مدعمين ، أيضاً طلبة متحمسين ومنخرطين ، والذي جعل مهمة إنجاز الطبعة الثانية أكثر سهولة .

الفصل الأول

تقديم العلاقات الدولية

التأمل حول السياسات الدولية يميل إلى أن يتشكل من خلال أحداث معينة لافتة، التي قد سرّعت تغييراً ذا دلالة ، وخاصة تلك المقترنة بأحداث العنف على نطاق واسع ، الحروب العالمية في القرن العشرين ، والأكثر حداثة " الحرب على الإرهاب" ، التي يجب اعتبارها وقائع أساسية فارقة . تهديد العنف على نطاق كبير محتمل، يعيد إلى الأذهان أيضاً ديناميات فترة **الحرب الباردة** ، والتي هيمنت على السياسات العالمية أكثر من أربعة عقود. انبثق فرع المعرفة الخاص **بالعلاقات الدولية** IR ذاتها عن الحاجة إلى تناول أسباب الحرب وشروط السلام عند اندلاع **الحرب العالمية الأولى** ، ولقد بقيت هذا تحظي بتركيز جوهري منذ ذلك الوقت . ومع ذلك ، العنف ليس العامل الوحيد الذي يحرك الزلازل في النظام الدولي . العوامل الاقتصادية لها أيضاً تأثير لافت . ابتداء من الكساد العظيم والذي بدأ في 1929 ، وحتى الأزمة المالية العالمية (GFC) في الفترة الحالية ، فإن مجال العلاقات الدولية معرض إلى هزات عنيفة من وقائع الأزمات الاقتصادية . يتعلق التحدي المعاصر الآخر للبيئة العالمية بتغير المناخ باعتباره أحد حلقات سلسلة

من القلاقل الخطيرة بالنسبة لمستقبل البشرية وكوكب الكرة الأرضية على مدى المستقبل طويل الأجل . النقطة المهمة المطلوب ملاحظتها منذ البداية تتمثل في أن هذه الموضوعات كلها مدعمة من خلال حالات من أدبيات الرعاية الروائية العميقة – بمعني اهتمامات حول كيف يجب أن تكون أوضاع العالم من منظور أخلاقي – تلك الرؤية الشاملة التي تعبر عن الكثير من المناقشات التي يحتوى عليها هذا الكتاب .

الحقب التاريخية في السياسات العالمية

توصف الفترة الحالية في السياسات العالمية غالباً بأنها فترة "ما بعد 9/11" ، تعبيراً عن التداعيات الضخمة للهجوم الإرهابي في "نيويورك" ، و "واشنجتن" DC ، والتي حدثت في 9 سبتمبر 2001 – تلك الهجمات التي أشعلت الحرب في "أفغانستان" ، والتي كانت أيضاً سبباً محورياً وراء غزو US وحلفائها للعراق في عام 2003 . تأثيرات "الحرب على الإرهاب" طويلة الأجل لم تعرف بعد ، ولكن يوجد بالتأكيد إحساس قوى بأن الإدراكات الحالية لديناميات السياسة العالمية تشكلت انطلاقاً من تلك التأثيرات. لا يزال يوجد أيضاً إحساس بأننا نعيش "فترة ما بعد الحرب الباردة" ، لأنه ، على الرغم من أننا الآن في مليونية جديدة ، وأن **"الحرب الباردة "** أصبحت جزءاً من التاريخ ، فإن انهيار نظام القطبين في 1989 – 1990 ، والذي أرَّخ نهاية أكثر من أربعة عقود من تنافس القوى العظمى ، وشهدت ظهور الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى وحيدة تستمر في تحديد معالم الفترة الحالية . من المثير أن تلاحظ ، أنه في حقبة "الحرب الباردة" ذاتها، كان يشار إليها بصفة عامة فترة ما بعد الحرب ، بينما السنوات من 1918 إلى 1939 تعرف بأنها فترة ما بين الحرب . حروب على نطاق واسعة سواء ساخنة أو باردة ، لذلك شكلت لحظات فارقة في السياسات العالمية في معظم القرن العشرين . إذا أخذنا في الاعتبار أنه ينظر إلى ذلك القرن على نطاق واسع بأنه القرن الأكثر دموية ، ولكن ، مع ذلك فيما يتعلق بالأرواح المفقودة في وقت الحرب من المحتمل أن هذا الوصف ملائم .

طريقة أخرى لتحديد مفهوم للفترة الحالية تتمثل في الإشارة إلى عملية العولمة . على الرغم من أن هذه الظاهرة كانت قائمة إلى حد ما من عقود، إذا لم تكن من قرون ، فقد استحوذت على الخيال العام بطرق غير مسبوقة في أي وقت مضى . وكما جاء في تعليق أحد المؤلفين أن فكرة العولمة أصبحت خاضعة للعولمة . يمكن تفسير هذا جزئياً من خلال الحقيقة بأن نهاية "الحرب الباردة" تركت فراغاً لافتاً كان لابد من ملئه . فكرة العولمة التي يمكن تفسيرها بطرق مختلفة طبقاً لتوجهات المرء إلى السياسات العالمية ، كانت مرشحة بوضوح لملء ذلك الفراغ.

الأوجه الاقتصادية للعولمة ، بصفة خاصة ، حظيت بانتعاش ضخم على أثر انهيار الشيوعية ، والانتصار الوضاح للرأسمالية ، بينما تم الترويج على نطاق واسع بأن الديمقراطية التحررية قد أصبحت تمثل الشكل التشريعي الوحيد للحكومة. تطور العولمة والاقتصاد الرأسمالي يقترنان عادة **بالغرب** ، ولكن دينامية منطقة "المحيط الهادي الآسيوية " ، والنمو الاقتصادي غير العادي في "الصين" على مدى العقود القليلة الأخيرة قد ارتفع إلى حد التفكير في اعتبار القرن الحادي والعشرين أنه **"قرن المحيط الهادي "** . أيضاً ، "الهند" قد حققت مكاسب اقتصادية لافتة " في العقد الأخير ، بحيث ينظر إليها باعتبارها محركاً مهماً للاقتصاد العالمي ، على الرغم من أنها لم تكافح بعد مظاهر الفقر وعدم المساواة.

قد ازدهرت فكرة العولمة إلى أبعاد عميقة نتيجة التطور السريع في الاتصالات الإلكترونية في عقد التسعينيات (1990) ، بما في ذلك الانترنت ، والتي ، كما هو الحال مع الكثير من الأوجه الاقتصادية للعولمة ، تجعل الحدود ، ومن ثم التمييز بين ما هو محلي وما هو دولي بلا معني . السلسلة المتواصلة لحالات التقدم في التكنولوجيا الإلكترونية قد جعلت الوصول سهلاً وميسراً إلى قواعد البيانات على مستوى العالم لحظياً .

أولئك الذين يدرسون IR اليوم يمكنهم الحصول على أحجام مثيرة من الموارد الإلكترونية في شكل كتب ، تقارير وسائل الإعلام ، المدونات ، الفيديوهات ، قواعد البيانات ، وهكذا . أيضاً ، قد جعلت التكنولوجيا الإلكترونية من المتاح لمواقع مثل WikiLeaks ، والذي بدوره يأخذك إلى قواعد بيانات عالية المصداقية في الاتصالات الحكومية الرسمية ، ومن ثم ، تسرع بظهور أزمة خطيرة حول أمن المعلومات في عالم الدبلوماسية . من بين الوثائق الدبلوماسية التي تسربت عبر كابلات السفارات الأمريكية 251,287 وثيقة أصبحت متاحة في نوفمبر 2010 ، والتي يدعي WikiLeaks أنها مجموعة الوثائق السرية الأكبر التي لم يسبق نشرها على المستوى الجماهيري .

عندما نتحول الآن إلى الأفكار الأساسية العامة والأكثر اتساعاً ، يجب أن نأخذ في اعتبارنا أيضاً ، الظروف الحاسمة في وقتنا الحاضر – أحدها قد امتد على مدى قرون عديدة ، وقد أنتج النظام العالمي المعاصر بعلاقاته السياسية ، الاجتماعية والاقتصادية والتي تعبر عن الحداثة . بالنسبة لطلبة IR ، يمكن تتبع إرهاصات الحداثة ، بصفة عامة ، إلى القرن السابع عشر ، عندما بدأت تتشكل سيادة الدولة في أوربا . ترتبط الحداثة أيضاً عضوياً بالتطور التكنولوجي والعلمي ، وظهور حركة التصنيع ومحاولة السيطرة على الطبيعة . ومع ذلك ، بمصطلحات أكثر عمومية ، غالباً يتم إسناد بدايات الحداثة إلى عصر النهضة وظهور التفكير الإنساني ، لأن هذا يمثل مرحلة مبكرة في تحرر التفكير من هياكل كنيسة العصور الوسطى . ولكن هذا مقترن بصورة أكثر التصاقاً بحركة التفكير المعروفة باسم **التنوير** ، تلك الحركة التي يقول أحد الكتَّاب بأنها أعطت تحديداً لمفهوم فكرة "الحداثة" وغالباً توصف بأنها مصفوفة العلوم الاجتماعية.

وجدت "الحداثة" أيضاً تعبيراً عملياً في ثورات متنوعة ضد السلطات المستقرة في أوربا وفي US في القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر . في هذا السياق تتطلب الحداثة رفض أوجه السلطة التقليدية سواء الدينية أو

السياسية. يضاف إلى ذلك ، أن هذا يستلزم إقامة العلمانية كمبدأ أساسي للتنظـيم السـياسي – ذلك المبدأ الذي يتعادل بصورة آلية ليس مع الإلحاد (كما يفـترض غالبـاً بصـورة خاطئـة) ولكن بدلاً من ذلك مع حريـة الاعتقـاد الـديني أو عـدم الاعتقـاد . حيـث أنهـا تقدميـة في الخاصية – العلمانية* – وتتمسك برؤية إيجابية في تحرير الإنسان من قبضة كنيسة العصور الوسطى ، الحداثة تتميز أيضاً ببعد روائي قوي . فوق كل هذا ، تدعم الحداثة فكرة الرشـد الإنساني الشامل ، ومن ثم تغذيها مباشرة في مشروع العولمة المعاصر على كـل مـن المسـتوى التقني والإنساني . في الواقع يمكن النظر إلى العولمة باعتبارها تمثل مرحلة حداثة (معـاصرة) متقدمة.

بالنسبة للبعض ، كل هذا شيء جيد . إنه يعني أننا على أبواب مرحلـة في التـاريخ التقدمي للإنسانية ، حيث أنه تقدم في صورة أكثر أو أقـل ثوريـة نحـو مرحلـة وجـود أعـلى وأفضل . بالنسبة للآخرين ، توجد مخاطر لا حصر لها تكمن في كل تحـول. في حالـة الحـرب النووية الماحقة للإنسانية سواء عن طريق الإبادة المباشرة أو خلال التأثيرات طويلة الأجـل ، نتيجة تداعيات ما يطلق عليه الشتاء النووي – تبقى احتمالية بارزة ، بينما تطـورات أخـرى في العلم والتكنولوجيا تحمل أيضاً تهديدات خطيرة للوجود البشري . تمتد هـذه ابتـداءً مـن إطلاق حركـة إحـداث تعـديلات في الجينـات الوراثيـة لحيـاة النبـات والحيـوان ، والتـدخل العنيف في عالم البيولوجيا لهذه الكائنات مع نتـائج غـير معروفـة ، وحتـى اسـتهلاك مـوارد الطاقة القائمة على الكوبون ، والتـي تـؤدي إلى ارتفـاع في تغـير منـاخي لافـت مـع احـتمال تداعيات كارثية. تشكل الحرب الكيميائية والبايولوجية تهديدات واضحة أخرى . ولكن ليس فقط البيئة الفيزيائية التي قد تتعرض للخطر. يرى آخرون أن البيئة الاجتماعية ، الاقتصادية والسياسية مهددة بنوع من الحداثـة أو المعـاصرة العالميـة المحبطـة والمحطمـة للثقافـات ، القيم وأسلوب حياة المجتمعات المحلية المتنوعة.

* هذه رؤية المؤلف ننقلها بأمانة وليست رؤية المترجم.

بعد تقديم الحداثة المعاصرة في هذه المرحلة المبكرة ، يجب أن أذكـر أيضـاً بعـض الأفكار المقترنة بما بعد الحداثة المعاصرة ، لأن هذه قد كان لهـا تـأثير محـوري عـلى العلـوم الاجتماعية والإنسانيات في السنوات الأخيرة . مـا بعـد الحداثـة المعـاصرة أساسـاً عبـارة عـن حركة فكرية التي ترفض التأكيدات المنطقيـة للحداثـة وخاصـة الروايـات الضـخمة للثقافـة الغربية التي تتعدى أنها تمتلك كل الحقـائق الشـاملة . في الواقـع ، كـل الحقـائق الفرديـة ، منابع السلطة والمبادئ السياسية والاجتماعية يجب أن ينظر إليها بعين الشـك ، وأن تخضـع الأسس القائمة عليها للتساؤلات النقدية. يضاف إلى ذلك ، بدلاً من قبـول العولمـة باعتبارهـا قوة تآلف ، تجانس أو تكامل، التي تعمل على صياغة العالم بأجمعه في صورة ذهنية **للغرب** المعاصر ، ترى ميول ما بعد الحداثة المعاصرة (وفي الواقـع تتطلـع) إلى انهيـار طويـل الأجـل لهيمنة الغرب، وتجزئة متناثرة للنظام العالمي وإنشاء مراكز سـلطة متعـددة . لـذلك، هـذه رؤية مختلفة تماماً حول كيفية تطور العالم في القرن الحادي والعشرين وما بعده.

مجال تخصص العلاقات الدولية

مصطلح "العلاقات الدولية" ليس بكامله جامع مـانع بصـورة مبـاشرة. سـواء كتـب بطريقـة تمييزية **"العلاقـات الدوليـة"** أو كتـب مختـصراً IR ، فإنـه يعنـي حقـل دراسـة أكاديميـة في الجامعات كموضوع أو فرع معرفة. إنـه يـرتبط ارتباطـاً وثيقـاً بالسياسـات – أو السياسـات العالمية – أو يصنف بصورة عامة ، إلى جانب علـم السياسـة ، الاقتصـاديات ، الاجـتماع ، أو علم دراسة الإنسان (الانثروبولوجيا) كعلم اجتماع . إنه أيضاً يتمتع بعلاقة وثيقة مع التاريخ ، القانون ، والفلسفة الاجتماعية. نتيجة لذلك نجد أنه يقـف في نقطـة تقـاطع سلسـلة مـن فروع المعرفة الدراسية.

البعض يصر على أن IR تنتمي بقوة إلى الميدان الأكثر علمية ، ومن ثم، يجب أن يتبع الطـرق العلميـة الاجتماعيـة الملائمـة. يعكـس هـذا الـرأي ميـولاً

نحو تفسير إيجابي حول كيفية فهم IR كفرع للمعرفة – والعلوم الاجتماعية بصفة عامة . هذا الميل يظهر في US بصفة خاصة ، بسبب التطور الذي مر به هذا الفرع من المعرفة هنالك من بين أحداث "الحرب العالمية الثانية" ، ذلك التطور الذي ركز على الطرق العلمية الوضعية التي تميل إلى تبني الطرق الكمية . هذا الميل أقل ظهوراً في البلدان الأخرى التي تتحدث الإنجليزية – مثل كندا ، UK ، جنوب أفريقيا ، استراليا ونيوزيلاندا – حيث البحوث والدراسات العلمية تستخدم غالباً ما يطلق عليه المنهج النوعي ، التاريخي / التفسيري ، وأحياناً يطلق عليه ما وراء الوضعية ، بينما في علوم أكاديمية أخرى الصورة مختلطة . هذان المنهجان المختلفان يدعمان كيفية تنظير IR الذي نتناوله في الفصل الثالث.

نتحول الآن إلى ما يفترض أن تدرسه IR بالضبط ، وهذا ليس جامعاً مانعاً بصورة كاملة أيضاً . في المفهوم الأقل اتساعاً ، يؤخذ على أنها دراسة العلاقات بين الدول (بمعنى ، سيادة الدول ، أو الدول – الأوطان ، (تمييزاً لها عن الولايات التي تشكل نظاماً فيدرالياً فيما بينها). بصفة أكثر عمومية ، تتناول IR التفاعلات بين الذين يمثلون دولهم عبر حدود الدولة، وفيما بينها يوجد تنوع من فاعلين ومنظمات غير حكومة . بؤرة الاهتمام هنا "نظام" الدولة ككل – النظام الدولي للبلدان المختلفة – والذي ينظر إليه على نطاق واسع باعتباره يوفر الأساس المحوري **للنظام الدولي** . سواء تبني المرء المفهوم الأقل اتساعاً أو الأكثر اتساعاً ، لا تزال الدولة هي المؤسسة المركزية . عملياً ، يمكن أن يقال صرح IR التقليدية أسس على الدولة ذات السيادة الحديثة ، وأيضاً التمييز بين الكيانات المحلية والدولية .

قد يبدو هذا مباشراً بصورة كافية. ولكن يوجد ليس فقط الكثير من الاختلافات حول الموضوعات الصحيحة القابلة للدراسة ، يوجد أيضاً عدم اتفاق حول المصطلحات المستخدمة حتى تسمية الموضوع . هذا بالإضافة إلى اختلافات حول هذه الموضوعات مثل طبيعة السيادة ، معني الأمن ، فكرة النظام العالمي ،

فكـرة القواعـد والقـيم في الحقـل الـدولي ، وظيفـة المؤسسـات الدوليـة ، فكـرة الإنسـانية ، وإمكانية فعالية القانون الدولي ، ما هي الموضوعات التي تعتبر ذات اهـتمام دولي ، كيفيـة تعريف "الحـرب" و"السـلام" ، الأهميـة النسـبية للهياكـل والـوكلاء في السياسـات العالميـة ، وهكذا . ليس مثيراً للدهشة أن هذه الخلافات تكـون منعكسـة في رؤى ذات أبعـاد نظريـة وطرق بحث علمية . يطرح هذا بقوة التساؤل حول ما هو الغرض بالضبط من دراسـة IR . وأيضاً ، مرة أخرى توجد أكثر من طريقة للإجابة على هذا السؤال .

أحد نصوص IR المعيارية يأخذ كنقطة بدايـة تقسـيم العـالم إلى هياكـل تنظيميـة وحداته الأساسية تتمثل في الدول التي تكون هذا العالم : السـبب الأسـاسي لمـاذا نـدرس IR يأتي من أن إجمالي سكان العالم الذين ينقسـمون إلى مجتمعـات منفصـلة سياسـياً ، أو دول مستقلة ، وذلك يؤثر بعمق في الطريقة التي يعيش بها الناس حياتهم . هذا بيـان توصـيفي مباشر لطريقة تنظيم العالم ، وليس بيان حول **كيف يجـب** أن يعـيش النـاس أو أن يخـدموا بصورة أفضل من منظور التنظيم السياسي وبالمعنى الروائي . في نفـس الكتـاب ، مـع ذلـك ، يتم التعبير عن غرض روائي أكثر تحديداً : "يوجد على الأقل خمـس قـيم اجتماعيـة أساسـية التي من المتوقع ، عادة ، أن تباشرها الدول المختلفة : الأمن ، الحريـة ، النظـام ، الرفاهيـة ، والعدالة."

تفترض الجملة الأولى التركيز الكامل للدولة ، ولنظـام البلـدان الـدولي عـلى فـرع معرفة IR ، ومن ثم يعكس منهجاً على درجة قصوى من التقليدية . الاهتمامات الروائيـة الأوسع تعبر عنها الجملة الثانية ، والتي تتحدث عن "القيم" ، ومـع ذلـك تبـدو في تنـاغم كبير مع ما يطلق عليه جدول أعمال IR الجديد في الفترة المعاصرة – جدول الأعمال الذي وضع في الجزء الأخير من الحرب الباردة ، والتي تحرك جيداً فيما وراء التركيز على الحـرب بـين الـدول (ومنعهـا) والتـي حـددت معـالم الكثـير مـن العمـل في مجـال IR في الفـترات السابقة. إذا تأملنا التمهيد إلى نص الكتاب IR الذي كتب في فـترة الحـرب البـاردة – تلـك

الفترة ، عندما كان التهديد الكارثي بالحرب النووية على نطاق عالمي أكثر بروزاً في إدراك السياسات العالمية – هذا التركيز في دليل أكثر وضوحاً :

> الحرب العالمية الثالثة التي تستخدم الأسلحة النووية سوف تنالنا جميعاً وتدمر على الأقل منطقة واسعة في كل قارة . لم يترك المخططون وأيضاً الاستراتيجيات العسكرية أية شكوك حول نواياهم المميتة ... ، ولذلك ، دراسة العلاقات الدولية ، إلى حد ما مجرد ممارسة أكاديمية – إنها تحري أو تدقيق حول فرص البقاء أو بدلاً من ذلك محاولة الأكاديميين والمفكرين تحديد ما يمكن عمله لتفادي كارثة جمعية تراكمية صادرة عن من يطلق عليهم النخبة السياسية الذين يعملون طبقاً مبادئ معينة سعياً إلى ما يطلقون عليه المصالح القومية.

كان موضوع الحرب يمثل التركيز العملي الأساسي للعلاقات الدولية IR على مدى القرن العشرين ولكن ليس مجرد أي نوع من الحرب. بينما يمكن تعريف الحرب بأنها "عنف مميت بين المجموعات ، متضمناً عملياً أي نوع من المجموعات ، ودون نظر إلى حدود السياسة الجغرافية ، التركيز التقليدي لمصطلح IR كان على الحروب بين الدول ومنعها. المفهوم الأكثر فائدة يتمثل في "نظام الحرب" الذي يتم تعريفه على أنه "الطرق التبادلية التي تنظمها المجتمعات ذاتها للمشاركة في حروب محتملة أو فعلية " ومن ثم تكون سلسلة قليلة من الأحداث مقارنة بالنظام المستمر على مدى الوقت . الاهتمام بالحرب لم يختفي على الإطلاق، ولكن جدول أعمال العلاقات الدولية (IR) الجديد يتناول الآن موضوعات سياسية التي تضم اهتمامات بيئة عالمية (التي لا تزال تشتمل على موضوعات نووية) : مثل قضايا علم الأوبئة (الأيدز مثلاً) ؛ الهجرة القانونية وغير القانونية ، شاملة تحركات اللاجئين ؛ الفجوة بين نصف الكرة الشمال ونصفها الجنوبي من حيث الثروة ، والفقر ؛ البعد عن الديمقراطية والمجال الكامل لحقوق الإنسان ، ابتداء من الحقوق المدنية والسياسية ، وإلى الحق في التنمية ؛ إصلاح **الأمم المتحدة** وهيئاتها المختلفة ؛ التوسع في القانون

الدولي ؛ التحقيق القضائي في الجرائم ضد الإنسانية؛ الإرهاب ؛ التعصب الديني ؛ أنشطة الجريمة المنظمة الدولية ، التي تمتد من إنتاج المخدرات ، إلى غسيل الأموال ؛ تهريب كل أنواع السلع ، والتي منها الأسلحة ، المجوهرات ، وحتى الأفراد .

كانت الحروب بين الدول لا تعتبر من الاحتمالات الخطيرة بالنسبة للعقد الأول بعد "حرب الخليج" 1990-91 . ومع ذلك ، عدم الاستقرار المزمن في الشرق الأوسط، وما تبعه من أحداث 9/11 ، الموقف العسكري البالغ الخطورة الذي اتخذته US تحت إدارة "جوج بوش" والمدعم من مجموعة الحلفاء مثل UK تحت إدارة توني بلير ، أعطت المزيد من القلق ، على الرغم من أن انتخاب " باراك أوباما" قد نظر إليه على أنه تحول جذري في لغة الخطاب الأمريكي . توجد أيضاً المشكلة القائمة للصراعات الداخلية التي تستمر في حصد أرواح الآلاف حول العام كل عام ، التي تهدر فيها بعض أسوأ حقوق الإنسان الأساسية ، بما في ذلك، التعذيب ، الاغتصاب ، التشويه ، القتل الوحشي (المذابح البشرية ، ترتكب تقريباً باستمرار) . على الرغم من أنه يفترض أن تتم هذه التصرفات المشينة داخل حدود الدول ، قد أثرت هذه الصراعات بصورة لافتة فيما وراء الحدود ، ولذلك ينظر إليها باعتبارها موضوعات تخضع لاهتمام السلام والأمن الدوليين. فقط مشكلة واحدة تجد جذورها في الصراعات الداخلية عبارة عن العدد الضخم من الأشخاص الذين يقيمون في أماكن غير ملائمة داخلياً أو يجبرون على ترك بلدانهم كلاجئين . يمثل هذا وجه واحد من أوجه التقسيم المشكل بين المجال المحلي ، والمجال الدولي.

بصورة أكثر عمومية ، ينظر إلى هذه الصراعات على أن لها أبعاداً إنسانية مهمة، والتي من أجلها يتحمل "المجتمع الدولي" مسئولية أخلاقية . قد تؤكد الملاحظات المتشائمة أن المجتمع الدولي عادة يتصرف فقط عندما تكون كاميرات التليفزيون هنالك لتنقل صور المعاناة الإنسانية إلى الجمهور العالمي – ما يطلق عليه عامل CNN . آخرون قد يرون أن الكثير من الدول ، حتى

عندما تبدو مدفوعة باهتمامات إنسانية ، فإنها ببساطة تكون في خدمة مصالحها الشخصية . مهما كانت هذه الدوافع ، يمكن أن تأتي التصرفات الإنسانية ابتداءً من إقامة معسكرات للاجئين ، وحتى جهود التخفيف الدولي ، إلى التدخل المادي في شكل المحافظة على السلام و / أو تطبيق وتدعيم الجزاءات الدولية الرادعة .

ومع ذلك ، التدخل الإنساني يمثل أيضاً شعاراً تقوم من أجله حروب. تدخل حلف NATO عسكرياً ضد قوات الصرب في "كوسوفو" 1998-99 مثال واضح . السماح بتدخل الأمم المتحدة من خلال مجلس الأمن في ليبيا مارس 2011 بغرض حماية المدنيين في المناطق الثائرة ضد قوات القذافي. ومع ذلك ، التدخل في العراق في 2003 بقيادة الولايات المتحدة قصة مختلفة تماماً. كان تبرير هذا التدخل على أساس أن العراق تحت إدارة صدام حسين كانت تمتلك أسلحة دمار شمال ، ومن ثم كانت تشكل طبقاً لذلك التبرير تهديداً للسلام والأمن الدوليين . تحول هذا التبرير إلى تدخل إنساني عندما أصبح واضحاً أن العراق لا تمتلك مثل هذه الأسلحة . تبقي قانونية هذا التدخل قابلة للشك إلى حد كبير ، حيث أنها لم تحصل على موافقة " مجلس الأمن " الأممي . البعض قد يكونون تحت إغراء الاستنتاج ، بأنه ، إذا كان القانون الدولي في حالة استخدام القوة لا يسمح بتفعيل دور القوة العسكرية الأعظم على مستوى العالم ، فإن القانون الدولي ليس له هنا فائدة. ولكن كما يشير أحد الباحثين أن هذا لا يعني سوف يكون أفضل بدون مثل هذا القانون ، الذي ، حتى في حالة العراق يمثل نموذجاً كقدوة حسنة روائية لقياس مدى صلاحية تصرفات US.

غالباً ، تتضمن الحروب المدنية أو الصراعات الداخلية عنصراً قوياً تحت مسمى "سياسة الهوية " ، والذي تلعب فيه العوامل الدينية ، العرقية ، أو الثقافية دوراً أساسياً في كل من إثارة الصراعات والمحافظة على زخمها . يعرف أحد الباحثين سياسة الهوية بأنها " إدعاء القوة المرتبطة بهوية معينة – سواء كانت

قومية ، عشائرية ، دينية أو لغوية . "في وصف صراعات العنف التي تنشأ انطلاقاً من سياسة الهوية كجزء من ظاهرة " الحروب الجديدة " فإنها تتناقض ذات الأهداف مع القوى الدافعة "للحروب القديمة" السابقة ذات الأهداف الجغرافية أو الإيدولوجية ، حيث كانت الهوية أكثر ارتباطاً بمصالح الدولة أو مشروعاتها المستقبلية حول كيف يمكن أن يكون المجتمع منظماً بصورة أفضل بدلاً من الرجوع إلى الماضي وإجترار ما يمثله من مثالية وحنين إلى الماضي . في السنوات الأخيرة ، الصراعات في ايرلندا الشمالية ، منطقة الباسك ، أجزاء متنوعة في البلقان ، إسرائيل / فلسطين، رواندا ، السودان ، سرى لانكا ، اندونيسيا ، فيجي، ومواقع أخرى كثيرة ، قد أظهرت خصائص متميزة للهوية السياسية . قد أمتد العنف ، ابتداءً من عمليات الشغب والعربدة والنهب ، وعدد قليل نسبياً من حالات القتل ، كما في حالة "فيجي" إلى مذابح الإبادة الجماعية في رواندا ، و "منطقة دارفور " في السودان . تتضمن بعض الصراعات مزاعم تحقيق الذات للأقليات ، أحياناً في شكل استقلالية أكبر لمجموعة ما داخل الدولة ، ولكن فقط في شكل انفصال عن دولة قائمة لإنشاء دولة جديدة لهؤلاء المنفصلين . صراعات أخرى قد تقوم على فكرة أن مجموعة معينة لها مزاعم صفات تفوق تمكنها من الهيمنة على الدولة القائمة . في كل هذه الحالات ، تقف الدولة في مركز خشبة المسرح في انتظار الجائزة التي تحصل عليها أو الهدف الذي يتحقق لها . إننا ندرس الفكرة إلى عمق أبعد ، والمزاعم التي تجري تحت شعار تحديد أو تحقيق الذات في أقسام تالية .

إمكانية "الحروب الثقافية" على النطاق المحلي أو العالمي قد نوقشت باستفاضة ، بعد المقال الشهير للكاتب Huntington في عام 1993 تحت عنوان " صدام الحضارات " . إدراك هذا على أنه الجيل التالي للصدام الأكبر المعروف "بصدام الإيديولوجيات " في فترة " **الحرب الباردة** " مع القوى التي تمثل الديمقراطية التحررية ، والاقتصاديات الرأسمالية على أحد الجوانب ، وعلى الجانب الآخر ، الرؤية الشيوعية لكيف يجب أن تنظم الكيانات السياسية ،

الاقتصادية ، والاجتماعية ، لتحقيق الفائدة الأكبر . بينما مؤلف آخر في مقال مثير أعلن أن انتصار الديمقراطية التحررية والرأسمالية ، يمثل " نهاية التاريخ"، بمعنى أن الصراع الأيديولوجي الضخم الأخير ، قابل للتحريض على تحريك صراع عالمي خطير ، وقد انتهت هذه الرؤية ، واستمر تاريخ العالم ، ولكن خلال طرق اضطرابات أخرى ، وبقيت رؤية صدام الحضارات قائمة . بالنسبة للكيانات الحضارية التي حددها Huntington باعتبارها الأكثر قوة ، والأكثر احتمالاً أن تدخل في صراع كل منها مع الأخرى كانت عبارة عن الغرب في ناحية ، وتحالف القوى الإسلامية – في الناحية الأخرى . رفض عدد من النقاد رؤية "صدام الحضارات" باعتبارها نوعاً من الإنذارات و/أو مبنية على افتراضات خاطئة حول طبيعة سياسة الهوية ودور الثقافة . ومع ذلك ، إذا أخذنا في الاعتبار الأزمات والحروب التي أثارتها حالات هجوم 9/11 ، حملت في طياتها بصورة مُدَّعاة كلمة "الإسلام" ، وهنا قد يبدو صدام الحضارات مقنعاً . هذا هو كل السبب الذي يدرس بعناية ، ونفعل ذلك فيا بعد .

تلخيصاً لهذا القسم ، الكثير من الاهتمامات التي تم لمسها لمساً خفيفاً في السطور السابقة ، ابتداءً من مشكلات التعرية البيئية ، وحتى الصراع العرقي ، قد كانت موجودة هنا وهناك منذ عقود ، إذا لم تكن أطول من ذلك . ولكن الاختلاف الآن ، إنها أصبحت مدركة على نطاق واسع كموضوعات وثيقة الصلة بموضوعنا IR ومجتمع السياسة الدولية . الاحتباس الحراري على سبيل المثال ، له في مداه انتشار واسع " يصل إلى إمكانية الحرب بين الدول . الكثير من الأماكن في أفريقيا ، تأتي التهديدات الأساسية التي " يتعرض لها الأفراد والمجتمعات ، ليس فقط من الحروب الأهلية ، ولكن أيضاً من الأمراض . نقص المناعة البشرية / الإيدز هي الأكثر انتشاراً ، ولكن ربما الأكثر فتكاً في بعض المناطق يتمثل في أمراض البعوض القاتلة . الأكثر من هذا ، من النادر أن يكون أمن الدولة معرضاً لتهديد خطير من قوى خارجية . في كثير من البلدان مثل الصين ، كولومبيا ، مصر، ساحل العاج ، الاتحاد الروسي الفيدرالي ، اليمن ،

زيمبابوي ، يأتي التهديد الأساسي لأمن الدولة من الداخل . يضاف إلى ذلك ، تهديدات الأمن ، تأتي في شكل كوارث بيئية ، متضمنة زيادة لافتة في أحداث وشدة الكوارث الطبيعية التي يطلق شرارتها الاحتباس الحراري . منذ نهاية الحرب الباردة ، هذه وقلاقل أمنية أخرى تصدرت المشهد ، ومن ثم يتعرض مفهوم الأمن منذ فترة إلى تحويل مثير . كما نرى فيما بعد ، فكرة " الأمن البشري " وليس " أمن الدولة " هو الآن الأكثر برواز.

تعريف " الدولية "

قد كان هناك اتجاه في السنوات الأخيرة لإحلال مصطلح " العلاقات الدولية " محل بدائل متنوعة – " السياسات العالمية " ، " السياسات الكونية " وأحياناً مصطلح غير دقيق " الدراسات الدولية " . غالباً ، ينظر إلى هذه المصطلحات باعتبارها تتضمن نطاقاً أكثر اتساعاً من موضوعات أكثر ملائمة للفترة المعاصرة . المحررون الذين يتناولون نصوصاً بمثل هذا الوزن ، تحت عناوين " السياسات العالمية " ، و "العلاقات الدولية " يقولون أنهم قد أعطوا ظهوراً أكبر للمصطلح السابق بسبب اهتماماتهم بالسياسة والأنماط السياسية على مستوى العالم ، ولكن ليس فقط بين الأمم الدول (كما يشير إليه مصطلح السياسات الدولية) . ويواصلون تصريحاتهم بأن اهتمامهم يركز على العلاقات بين المنظمات التي يمكن أن تكون أو تكون على شكل دول – على سبيل المثال ، الشركات متعددة الجنسيات ، مجموعات الإرهاب ، أو المنظمات غير الحكومية ، كتلك التي تتعامل مع موضوعات حقوق الإنسان الدولية . نص آخر ترجمة عنوانه ، " **مقدمة إلى السياسة العالمية** " يحدد موضوع مادته ببساطة على أنه يتكون من "التفاعلات السياسية بين الدول ذات السيادة ، والفاعلين خارج هذه الدول" ومن ثم ، يتناول نقطة مماثلة . على الرغم من أن الكتاب الذي تقرأه الآن يحتفظ بالعنوان الأكثر تقليدياً لفرع المعرف القائم ، فإن التحليل مع ذلك يضيف ثقافة ومعلومات من خلال إدراك بأن الحقل يتضمن عملياً بالفعل الكثير

من العلاقات بين الدول ، ولذلك قد استخدمت أيضاً المصطلحات "السياسات الدولية" أو "السياسات الكونية" عند الإشارة إلى مادة موضوع عام من مواد IR المعاصرة .

مصطلح " الدراسات الدولية " يمثل تداخل بين فروع المعرفة بصورة أكثر وضوحاً من مصطلح "السياسات العالمية" . في بعض حالات الفهم ، إنه لا يستند بالمرة إلى فرع معرفة واحد ، ولكنه يمكن أن يشتمل على حالات بصيرة من أي من الإنسانيات ، علوم الاجتماع ، والعلوم الطبيعية بدون هضمها بالضرورة ، وتحويلها إلى دراسة سياسية على مستوى العالم تحديداً ، أو أي جزء محدد منها. غالباً ، تتضمن الدراسات الدولية دراسات مجال أو تخصص (بمعنى ، دراسات جنوب شرق آسيا ، دراسات أفريقية ، أو دراسات أوروبية) والتي قد تشتمل على دراسة اللغات ، ممارسات ثقافية ، علاقات ما بين الثقافات ، التاريخ ، الجغرافيا ، وهكذا . تعبر هذه عن علاقة وثيقة الصلة بموضوع IR المعاصر ، ولكن الأخير متميز بتركيزه على الاهتمامات **السياسية** الدولية أو العالمية. بصورة أكثر عمومية ، والأخذ في الاعتبار أن فرع المعرفة IR قد استقر عميقاً في ميدان يطلق عليه " الدولية " ، فإن مصطلح " الدولية " يستحق أن نتناوله بتفصيل أكثر ، لأن هذا يأتي في قلب النزاع الأساسي للمصطلحات الذي له مضامين حول كيفية تعريفها ، ودخولها ضمن IR .

أحد المنظرين في مجال السياسة والقانون الإنجليزي "جيرمي بنثام" (1748 – 1832) قدم مصطلح "الدولية" لأول مرة في عام 1780. بينما تترجم هذه بمصطلح " قانون الأمم" بصورة أقل أو أكثر ، فإن بنثام من المحتمل أنه كان يبحث عن شيء ما ذلك الذي استحوذ على الديناميات الكاملة المقترنة بالقانون حيث يريد أن يفعِّل "ما بين" الدول ، بدلاً من " داخل " الدول . في صياغة الكلمة وتطبيقها على كل من خارج وبين الدول ، دعم بنثام المكانة القانونية لسيادة الدولة – الأمة ، وأيضاً تقوية التمييز القانوني – السياسي بين الشئون الداخلية للدولة ، من ناحية ، وعلاقاتها مع الدول الأخرى في ميدان

مختلف خارج الشئون الداخلية من ناحية أخرى . عندما يحدث هذا ، فإن مفهوم سيادة الدولة ذاته ، والذي يمكن تحديده باعتباره الوحدة السياسية المحددة لكل ما هو "قومي" و"دولي".

هذا التمييز بين قومي / دولي ، داخلي / خارجي ، كان مقبولاً على مدى سنوات ، باعتباره إنعكاساً دقيقاً ومقبولاً حول كيفية تشكيل النظام العالمي . ولكنه تعرض للنقد في الفترة الزمنية الأحدث بسبب إخفاء حقائق كثيرة معقدة . التفاعلات ، السياسية ، الاجتماعية والاقتصادية التي تحدث حول العالم – فيما وراء الميدان الداخلي – من الواضح أنها أكثر من مجرد علاقة دولة بدولة أخرى . في مجال دوائر الأعمال الدولية ، متضمنة التمويل ، التجارة ، التصنيع ، وهكذا ، يبدو هذا واضحاً . في السياسات ، وعلى المستوى الاجتماعي ، قد تكون في البداية أقل وضوحاً ، ولكن مع ذلك ، يوجد حجم ضخم من النشاط الذي لا يتصل مباشرة بأعمال الدولة . المنظمات غير الحكومية NGO تناضل كمؤسسات فاعلة دولياً من أجل حقوقها الذاتية . يوجد من بين هذه المنظمات ، تلك التي تعمل في المساعدات الخيرية ، الموضوعات البيئية ، الحقوق الإنسانية ، الأنشطة الدينية ، والدفاع عن السلام ، وأيضاً تلك التي تمارس أنشطة غير جديرة بالتقدير أو الاحترام مثل الهجرة غير الشرعية ، غسيل الأموال ، تهريب الأسلحة ، تجارة المخدرات ، التخلص غير القانوني من النفايات الخطرة ، والإرهاب.

قد جذبت كلمة " الدولية " أيضاً المزيد من النقد لأنها تحمل الانطباع بأن "الأمم" أو "القوميات" وليس الدول هي التي تباشر التفاعل الفعلي . على الرغم من أن المصطلحين غالباً تندمجان معاً " الأمة " و" الدولة " ، فإنهما يعبران عن كيانات مختلفة تماماً . تشير الأولى إلى حد ما ، كبيراً أو صغيراً إلى " شعب " قد يعَّرف على أنه مجتمع يشغل وطناً له أساطيره ، تاريخه ، ثقافته العامة المشتركة ، اقتصاد ، وحقوق وواجبات يشترك فيها كل الأعضاء . على النقيض من ذلك ، مفهوم الدولة يعرف في مصطلحات قانونية – دستورية

كمجموعة من المؤسسات الذاتية المستقلة ، والتي تتميز عن المؤسسات الأخرى ، والتي تمتلك الاحتكار المشروع للسلطة داخل حدود معطاة . المصطلح الموحد " الأمة – الدولة " يعكس صورة نموذجية التي توجد في قلب الكثير من عملية التنظير حول النظام العالمي ، على الأقل في إطار اهتمامات IR التقليدية . النموذجية هنا تعني أن " الأمة " (التي تفهم على أنها شعب) يجب أن تساير أو تحاكي " الدولة " . على الرغم من وجود أقليات عرقية ، ومجتمعات مهاجرة في كل بلد تقريباً ، طريقة بسيطة لرؤية العالم في ضوء مساواة الدول على أساس أن لها شعب واحد – على سبيل المثال روسيا في حالة الروسيين ، اندونيسيا في حالة الاندونيسيين ومصر في حالة المصريين ، وهكذا . القومية ذاتها تعبير عن أيدلوجية الدولة ، حيث أنها تحدد ربط الشعوب بالدول . في أطلس السياسة العالمية للطلبة ، الخريطة الأولى تأتي تحت عنوان **"الحدود السياسية الدولية الحالية"** والذي يعكس بلغة لا تدعو إلى الدهشة هذا المنهج التقليدي :

> يتضمن النظام الدولي دولاً (بلدان) باعتبارها المكوّن الأكثر أهمية. تمثل حدود الدول المصدر الأساسي للتقسيم السياسي في العالم ، وبالنسبة لمعظم الشعوب هي المصدر الأقوى للهوية السياسية .

لذلك ، جنسية المرء تتحدد في ضوء الدولة التي يعيش فيها المرء ، أو يأتي منها ، وقد يكون هذا ، بصرف النظر عن أصوله أو جذوره . ينطبق هذا بصفة خاصة في بلدان مثل الولايات المتحدة الأمريكية ، كندا ، جنوب أفريقيا ، استراليا ، نيوزيلاندا ، وبصورة متزايدة بريطانيا العظمى ، وبلدان أوروبية أخرى، التي لديها الآن شعوب مهاجرة بصورة لافتة . يصدق نفس القول أيضاً على بلدان **أمريكا اللاتينية** مع الشعوب المختلطة على نحو جوهري . ولكن يمكن ربط الجنسية بصورة أكثر التصاقاً إلى قوميات أو أمم بسبب السلالة والثقافة كما هو الحال في اليابان ، حيث الجيل الثالث كوريين ، على سبيل المثال ، لا يستطيعون الحصول على المواطنة (الجنسية) الرسمية ، وكل الحقوق التي

تذهب مع هذه المكانة . عموماً ، فكرة أن الدول والقوميات يجب أن تنتظم بالكامل داخل مساحة سيادية سياسية تمثل نموذجاً ، الذي قد يعبر عنه غالباً في إدعاء "تحديد المصير" وقد أثبتت أنها واحدة من الموضوعات الأكثر جدلية وصعوبة في نظرية وممارسة العلاقات الدولية IR في الفترة الأخيرة .

وضع خريطة للدولية

عند دراسة الخريطة السياسية الدولية المعاصرة ، والتي تتناول حوالي 192 بلداً، ابتداءً من أفغانستان وحتى زمبابوي يتم تمييزها بألوان مختلفة ، وحدود مرسومة بصورة واضحة ، أنها جميعها تبدو مألوفة وطبيعية تماماً – ما لم ، بمعني ، أن تكون قد ولدت قبل عشرين عاماً مضت . في هذه الحالة ، سوف تتذكر خريطة توضح عدداً أقل من البلدان – وخاصة في منطقة الاتحاد السوفيتي سابقاً . إذا كنت قد ولت في بداية القرن العشرين ، ربما تتذكر ترجمة أخرى لخريطة العالم السياسية ، التي تظهر العديد من البلدان التي كانت تشكل ما كان يطلق عليه **الإمبراطورية البريطانية** التي لا تغيب عنها الشمس – والتي شكلت فيما بعد **الكومنويلث** Commonwealth .

الدرس المهم الذي يمكن تعلمه من هذا ، إنه لا يوجد شيء ما ثابت حول الحدود السياسية . وليس هناك شيء ما طبيعي حولها – حتى مع وجود دولة وحيدة داخل مساحة ذاتية الحدود ، على جزيرة مثلاً ، أو حيث الحدود بين بلدين يحددها أحد الأنهار أو سلسلة جبلية . لا يسير إنشاء الحدود السياسية طبقاً لقانون طبيعي أبدي ، والذي لا يمكن محوه من على سطح الأرض . الحدود مثل تلك التي تمثل الفواصل بين الدول هي إنشاءات **سياسية – اجتماعية .** يعني هذا إنها تنشأ بقرارات بشرية ، وتعكس مصالح سياسية اجتماعية معينة ، حاجاتها ، أغراضها وتوزيعها للقوة المعطاة في فترة زمنية محددة . لذلك ، غالباً توصف الدول وحدودها على أنها كيانات ثقافية وتاريخية ، بمعنى أنها تنبثق أو تظهر

إلى الوجود في وقت تاريخي محـدد ، في سـياق سـياسي اجتماعـي محـدد ، وتعكـس الكيـان الاجتماعي ، وليس الطبيعي ، كما يقضي به العالم السياسي .

تعمل هذه الملاحظات على تصحيح النظريات التي تفترض خاصية الدولة الحديثة على أنها شاملة وأبدية . تلخيصاً ، على الرغم من أن الدول وحدودها – كما هـو الحـال مـع أي مؤسسة اجتماعية أو سياسية – قد تحتفظ بكيانها على مدى فترات طويلة مـن الـزمن ، فإنه لا يمكن اعتبارها كيانات خالدة على مدى الدهر . بالضبط ، كما أنها نشأت مـن خـلال هيئة بشرية في الماضي ، فإنها قد تتعرض للتعديل أو التفكيـك ، مـن خـلال نفـس القـوى في الحاضر أو المستقبل . على المستوى الأكثر اتسـاعاً ، نظـام الدولـة في النظـام الـدولي ليسـت محصنة ضد التغيير الجوهري أيضاً. وحتى هذا ، نموذج الدولة ذات السيادة ، ونظام الـدول التي تشكل النظام الدولي ، لم يخضع أي منها للتساؤل والتمحيص في الفترة المعاصرة .

تدويل نظام الدول

عندما حدث تفكيـك للمسـتعمرات في فـترة مـا بعـد الحـرب ، لم يكـن هنـاك شـك ، في أن المستعمرات السابقة ، كانت سوف تعمل على استرداد كل مستحقاتها من سيادتها الرسـمية كدولة ، بما في ذلك حقها المشروع الذي يؤهلها إلى العضوية في **الأمم المتحدة** المنشأة حديثاً ، وما يترتب على ذلك من مسـتلزمات الـنظم الديمقراطيـة في أن يكـون لهـا رئـيس وبرلمـان منتخبان . كان الاستقلال يعني تحقيق سيادة الدولة الرسمية والمعترف بها في النظام الـدولي للدول المستقلة . مع تكاثر الدول الجديدة في الفترة ، يمكن النظـر إلى تفكيـك المسـتعمرات على أنه يعطي الدولة المنشأة قوة لافتة بصورة رسمية . عملياً ، تفكيك الاستعمار كان سـبباً مباشراً في عولمة نظام الدول الحديث على مدى أربعمائة سنة بعد أن أخذ يتشكل في أوروبا .

مع الأخذ في الاعتبار خبرة المستعمر ، وحقيقة أن الاستقلال تحقق غالباً من خلال الكفاح والتضحية ، فإنه من الصعب تصور أن سيادة الدول الجديدة أخذت بكثير من الحماس من جانب المستعمرين السابقين ، بل أنها كانت ولا تزال ينظر إليها بحقد دفين . ومع ذلك ، الدولة ذات السيادة بمعنى الاستقلالية ، بينما كانت في البداية تعد شعوبها بالكثير ، أحياناً كان الوفاء بالوعود قليلاً جداً لكثير من المواطنين ، في تلك الدول . إنه في " الحرب الباردة " ، أصبحت معظم المستعمرات السابقة يطلق عليها مجتمعة " **العالم الثالث** " . المصطلح الشائع الآن " **جنوب الكرة الأرضية** " بالنسبة للبلدان التي بقيت فقيرة ، وتحت مستوى التنمية . على الرغم من أنها الآن تتمتع بنفس مستوى السيادة في بلدان " **العالم الأول** " (معظمها يقع في نصف الكرة الأرضية الشمالي ، ولكنها تصنف غالباً تحت مسمى **الغرب**) ، من النادر أن يضع هذا أياً من دول **العالم الثالث** على قدم المساواة مع بلدان **العالم الأول** .

عندما تبدو الدولة غير قادرة على تحقيق أساسيات الأمن ، إذا لم نقل الخدمات لشعوبها على سبيل المثال ، " الصومال " – توصف غالباً بأنها " دولة فاشلة " . على الرغم من أن ضعف القيادة في كثير من المستعمرات السابقة " قد ساهم إلى حد كبير في فشل الدولة بالإضافة إلى واحد أو أكثر من الأبعاد الأخرى، فإنه يجب أن يؤخذ في الاعتبار أيضاً مسئولية المستعمر ذاته . على سبيل المثال، في حالة " أفريقيا " ، قسمت الدول الاستعمارية الأوروبية القارة بالطرق التي تتفق مع أغراضها الذاتية ، في كثيراً من الحالات أنشأت حدوداً في خطوط مستقيمة ولم تعمل أية حسابات للتنظيم أو الظروف الاجتماعية / السياسية المحلية. كما أن معظم الحكومات الاستعمارية لم تهتم من قريب أو بعيد بالبنية التحتية في مستعمراتها . في حالة الاستقلال ، استولت النخب المحلية على مقدرات الدول المستقلة حديثاً ، والتي تتضمن مجموعات عالية التباين ، ولا تمتلك إلا الفتات من الإمكانيات التي توفر المحدود جداً من الخدمات ، على الرغم من أن معظم القوى الأمنية المنشأة قادرة على كبت المخالفين للمجموعة

المهيمنة . أحد التحليلات البديلة ، يفترض بأنه ، بينما الاستعمار الأوروبي بالتأكيد أحد العوامل ، فإن ميراث الظروف الاستعمارية في أوروبا تبقى الأساس في فهم الصعوبات التي تواجه الدول الأفريقية اليوم ، متضمنة المشكلة المزمنة في السيطرة على مساحات واسعة مأهولة بالسكان .

بينما كانت الإمبراطوريات الاستعمارية في حالة تدهور ، وذات السيادة الجديدة في حالة ظهور متوالي حول العالم بعد "الحرب العالمية الثانية" فإن بلدان "أوروبا الغربية" انخرطت في مسار مختلف تماماً . هنأ ، أخذت عملية تكامل بلدان المنطقة الأوروبية أولى خطواتها مبكراً في فترة ما بعد الحرب . قد تحركت هذه العملية بفعالية من حيث العمق والاتساع . يرى كثيرون إنها تحدث تغيرات جذرية في طبيعة البلدان الأوروبية ، وخاصة من حيث تقليص القوى السيادية ، والمكانة السياسية المستقلة لهذه الدول. ومع ذلك ، إلى المدى الذي يعبر عنه الاتحاد الأوروبي EU في مجال النجاح اقتصادياً ، وأيضاً تقوية أمن المنطقة ، فإنه قد ألهم محاولات أخرى لتحقيق التكامل حول العالم ، ابتداءً من "أمريكا اللاتينية" إلى " جنوب شرق آسيا وأفريقيا".

يوجد بعض التجاهل لحقيقة أن أوروبا الغربية هي مكان الميلاد لشكل التكامل بين دول المناطق المختلفة على مستوى العالم ، والذي يراه البعض ربما قد أساء وضع سيادة الدولة التي تمثل المكوّن الأساسي في النظام العالمي. لأن الدولة ذات السيادة كانت قد ظهرت في البداية في شكل مجتمع سياسي. النقطة المرجعية التاريخية في الدولة ذات السيادة تتمثل في **معاهدة سلام ويستفاليا** Westphalia (1648) بعد 30 عاماً من الحرب نتيجة صراع مذهبي ديني بين قوى الكاثوليك ، والبروتستانت . أخذت هذه المعاهدة على اعتبار أنها مرجعية ، ليس فقط للدولة الحديثة ، ولكن أيضاً باعتبارها ترتيباً يؤسس عليه نظام الدول الأوروبية عالمياً. عملياً ، غالباً يوصف النظام العالمي بأنه "نظام ويستفاليا" القائم على مبدأ سيادة الدولة ، الذي يشكل عنصراً محورياً في المشروع ، على الرغم من أن هذا التفسير الذي تناول الظهور التاريخي للمفهوم لم يتعرض

لمناقشات جدلية. يعذ مضى 300 سنة ، وعند اندلاع حرب خبيثة أخرى ، والتي مركزها ليس بعيداً عن "ويستفاليا" ، بدأت الدول الأوروبية حشد نوع من الزخم بدرجة كافية للتقليل من شأن مبدأ السيادة من حيث النظرية والممارسة.

عولمة الدولية

إلى جانب تكامل بلدان المنطقة ، فإن هذه الظاهرة ، بالطبع قد خضعت للمراقبة بانتباه من كثيرين باعتبارها دينامية أساسية تعمل على تحويل العلاقات السياسية والاقتصادية حول العالم المعاصر. باعتبارها قوة تتفوق على مجرد "الدولية " ، مع أسس تركيز السلطات ومنها الاقتصادية في يد الدولة ، فإن العولمة ينظر إليها على أنها تقلل من أهمية سيادة الدولة التقليدية ، ضاربة عرض الحائط بحدودها حيث لا معنى لها وحكوماتها الضعيفة في عهد ما بعد "الحرب الباردة" الذي أفسح المجال واسعاً أمام الرأسمالية العالمية المنتصرة . ولكن هل قدرة الدولة انهارت حقيقة إلى هذا الحد ؟ أو هل يوجد ببساطة إدمان لمفهوم العولمة وصل إلى حد الإفراط ؟ أو بصورة أخرى ، هل كان هناك في وقت ما عصر ذهبي ، الذي فيه امتلكت بعض الدول سيطرة عملية على اقتصادها القومي والمجالات الاجتماعية والاهتمامات السياسية الأساسية ؟ سؤال آخر يستحق طرحه يتناول إذا ما كانت إمكانية التراجع أو ذبول مفهوم الدولة "شيئاً جيداً " . هذه الأسئلة أيضاً نعود إليها فيما بعد .

وجه آخر من أوجه العولمة المعاصرة يهتم بالحكومة العالمية . هذه عبارة أخرى تفتقر إلى الكثير من الدقة في التطبيق . ما الذي لا تعنيه ، ومع ذلك ، يمثل شكلاً من أشكال الحكومة العالمية " حيث كل الوحدات السياسية في العالم تأتي تحت مظلة حق الدولة ذات السيادة في الحكم والتشريع ممثلة في سلطة وحيدة حاكمة شرعية ، ومع ذلك ، معتقدات بعض منظمات اليمين المتطرف في US وأماكن أخرى، أعضاؤها مقتنعون بأن الأمم المتحدة (UN) تمثل النذير لنظام الحكومة العالمية المستبدة ، UN ليست شيئاً من هذا النوع . وليس من

المحتمل أن تكون ، لأن أحد مبادئها الأساسية يظل احترام نظام قدسية سيادة الدولة ، على الرغم من أن هذا قد تعرض إلى الضعف إلى حد ما في فترة ما بعد الحرب الباردة عن طريق الاستعداد الواضح للانخراط في أو تدعيم أفعال ما يطلق عليه " التدخل الإنساني " والذي قد ينتهك سيادة الدولة .

على الرغم من نقص الدقة ، فإن مصطلح " الحوكمة العالمية " يشير إلى طرق مختلفة رسمية وغير رسمية للتنظيم العالمي التي يمتد من الأمم المتحدة وهيئاتها الكثيرة ، وحتى مؤسسات مثل منظمة التجارة العالمية (WTO) وتنظيم الشركات متعددة الجنسيات MNCs . الأخير يمثل جزءاً مما يشار إليه غالباً باعتباره "الحوكمة الاقتصادية العالمية". الكثير من هذه المنظمات تعمل داخل إطار قانون دولي ، وعملياً ، من النادر أنها تستطيع أن تعمل بدونه . قانون المعاهدات أو الاتفاقيات إحدى القواعد الأساسية التي تعمل في إطارها معظم القوانين الدولية ، بما في ذلك ، التجارة ، البيئة ، والحد من التسلح . الحوكمة العالمية بصفة عامة تشتمل على المنظمات غير الحكومية (NGOs) ، وأيضاً الحركات الاجتماعية المنتشرة ، والتنظيمات المعيارية مثل تنظيم حقوق الإنسان الدولي ، والذي يشتمل على اتخاذ إجراءات مباشرة ومتشددة لتحقيق هدف سياسي ، تقديم مساعدات إنسانية ، اتفاقيات ، وهكذا . عملياً ، بالإضافة إلى الكثير من حالات إظهار الحوكمة العالمية ، وخاصة النوع الأخير ، توجد فكرة عامة أساسية معيارية تمثل إضافة إلى فكرة الإنسانية ، المألوفة مع اهتمامات ، حاجات ، ومصالح مشتركة. اختصاراً ، الجانب المعياري في الحوكمة العالمية يرمز إلى توجه نحو الصالح العام الذي يتفوق على "الدولية" التي تنعكس في وضع خريطة لحدود الدولة ، والتركيز التقليدي على مبدأ سيادة الدولة في نظام الدول العالمي ، وأن تعتنق بدلاً من ذلك الأخلاق العالمية ، وعلى رأسها النظام والعدالة .العملية والحوكمة العالمية كجزء من الممارسات المؤسستية ، قد ينظر إليها لذلك على أنه قد تم استيعابها أو تصنيفها تحت

مصطلح "الدولية" داخل إطار أكثر اتساعاً يتمثل في المجال العالمي الذي يشتمل على الجميع .

الاستنتاج

كما ذكر في البداية ، الفكرة العامة الأساسية لهذا الكتاب تهتم بطبيعة فرع المعرفة المعيارية بعمق. كانت IR بصورة رسمية نشأت كحقل دراسة في ذاتها كأثر من الآثار المرعبة لخبرات "الحرب العالمية الأولى" . كان الغرض من IR حينئذ يتمثل في دراسة أسباب الحرب وشروط السلام بطريقة مركزة ومتناغمة جداً . على الرغم من أن العالم قد تغير كثيراً منذ ذلك الوقت ومعه أيضاً فرع المعرفة IR، يبقى هذا الغرض المعياري جوهر اهتمام IR . ولكن هذا الفصل قد أظهر أيضاً أن مجال IR والطريقة التي يوصف بها العالم تناقش الآن على نطاق واسع . فكرة شاملة مهمة أخرى التي تصورها المناقشة الجارية هي حقيقة أن العلاقات السياسية ، وأيضاً العلاقات الاقتصادية ، تمثل في الجوهر علاقات اجتماعية . يطبق هذا أيضاً على العلاقات في الحقل الدولي ، كما هو الحال مع تلك التي في الحقل الداخلي . سوف تصبح هذه الفكرة الشامل أكثر وضوحاً في الفصل التالي حيث ندرس تطور دول العالم تاريخياً باعتبارها مجتمعات سياسية.

الفصل الثاني

الدول في تاريخ العالم

الدولة ذات السيادة الحديثة قد وفرت الأساس لدراسة IR ، حيث بداية حقل المعرفة IR والنظام الدولي ، يعامل تقليدياً على أنه جوهرياً نظام دولة . بصفة أكثر عمومية ، إنه إلى حد كبير قد حدد الطريقة التي يرى بها معظم الناس ومكانهم فيه. الأمن والهوية ، وجودها وارتباطها بالعالم – كلها ينظر إليها تقليدياً على أنها توجد في إطار الدولة الحديثة أساساً باعتبارها المؤسسة الاجتماعية والسياسية المحورية والتي تحتوى على حياة الأفراد . ولكن ما هي بالضبط "الدولة" ؟ كيف ولماذا أتت إلى الوجود ؟ ما هي الوظائف والأغراض التي تخدمها ؟ هل تحتل دائماً نقطة ارتكاز المسرح باعتبارها المؤسسة السياسية الجوهرية في النظام العالمي ؟ أو هل توجد أشكال ومؤسسات تنظيمية أخرى ، التي تجعل الدولة ، بصورة متزايدة غير ملائمة أو ربما إعادة تحويلها ، إلى جانب النظام العالمي كما نعرفه ؟

بالنسبة لكثير من الناس كل من الدولة والنظام الدولي للـدول قـد أخـذتا كقضـية مسلمة ، وليست في حاجة إلى طرحها للتساؤل من جديد . ومع ذلك ، في الوقت الحالي ، قد كانت مؤسسات IR الأساسية خاضعة للكثير من المناقشات الجدلية ، ولقد كان هنـاك شـك متزايد حول مدى فعالية وكفاءة الدولة الحديثة ، ونظام الدولة العالمي على نطـاق واسـع . إلى جانب هذه المسائل ، ألقيت الأضواء على طبيعة التقسيم إلى داخلية / دولية . لا يهدف هذا الفصل إلى الإجابة على الأسـئلة المهمـة التـي تثيرهـا هـذه الموضـوعات ، ولكـن تزويـد القارئ بمنظور تاريخي واسع حول كيف قد تطورت الدول منـذ أن أنشـأ الـبشر مجتمعـات مستقرة . على نفس المستوى من الأهمية ، إنـه يناقش ، كيـف تطـورت الأفكـار السياسـية حول الدولة على مدى قرون . إنه يدرس أيضاً كيف تشـكلت الـنظم الدوليـة المختلفـة عـبر الزمن . كما سوف نرى ، قد كانت الإمبراطورية من الأشكال الشائعة جـداً للنظـام العـالمي ، مع قدوم لسيادة الدولة متأخراً إلى المشهد الدولي .

يوظف هذا الفصل منهج " تاريخ العـالم " لدراسـة المجتمعـات الإنسـانية . يقـول أحد المؤرخين أن هذا المنهج يشجع على أن نرى تاريخ البشرية ككل ، بدلاً من مجرد رويات معينة تتناول مجتمعات منفصلة ، كما أنه يوفر ترياقاً لنوع IR الضـيقة ، والتـي تركـز عـلى الموضوعات المعاصرة ، بينما تفشل في دراسة السـياق الأوسـع للتطـورات التاريخيـة . يقـول آخر أن منهج تاريخ العالم يساعدنا على فهم ليس فقط كيف أن البشريـة بـدأت في هياكـل صغيرة وبسيطة نسبياً ، وانتهت إلى كيانات معقدة إلى حد كبير مثل الدولة الحديثة ، ولكنه أيضاً يضع خريطة للظروف التي نشـأت خلالهـا أنـواع معينـة مـن التنظـيم السـياسي التـي ظهرت على مدى فترة زمنية لتختفـي بعـدها . يتفـق هـذا أيضـاً مـع المـنهج الـذي يتخـذه المؤرخون الاجتماعيون الذين يؤكدون ، بين أشياء كثيرة ، أن الدول ليس مجرد "أنها موجودة " ولكنها تنبثق من جديد استجابة إلى ظروف تاريخية معينة.

الدول والإمبراطوريات في عالم

ما بعد الحداثة

في التعريف الأكثر بساطة ، الدولة تمثل شكل من أشكال المجتمع السياسي. يرمز هذا إلى إطار سياسي مشترك من العادات ، القواعد ، ومؤسسات رسمية أخرى، وأيضاً تعيين مجموعة معينة من الناس تعيش داخل ذلك المجتمع ، الذي له هيمنة نهائية على جزء معين من سطح الكرة الأرضية . يعني هذا وجود حدود بين مجتمع سياسي والذي يليه أقل أو أكثر إدراكاً . تحتاج الحدود سواء كانت اجتماعية أو جغرافية إلى أن تكون صارمة جداً . على مدى الألفية السابقة ، قد كانت الحدود قابلة لكل من الاختراق والتحرك . ومع ذلك ، العنصر المحدد للدولة ، وخاصة في شكلها الحديث ، يتمثل في خاصية حدودها ومزاياها . تلك المجتمعات (مثل المجتمعات اليدوية) التي ليس لديها نفس العلاقة الثابتة مع منطقة معينة ، عادة تستبعد من تعريف "الدولة" حتى لو كانت تشكل نوعاً من المجتمع السياسي . ولذلك ، بينما كل الدول قد تعرف على أنها مجتمعات سياسية فإنه ليس كل المجتمعات السياسية تأخذ شكل دول. قد كان يوجد أيضاً أشكال متنوعة للدولة على مدى التاريخ . يلقى منهج تاريخ العالم الضوء ليس فقط على الأشكال التي يمكن أن تأخذها الدول ، ولكن أيضاً على الحقيقة بأنه لا يوجد هنالك شيء ثابت أو أبدياً حول أي شكل معين.

تشكلت المجتمعات الأولية بين الصيادين – وجامعي المواد الغذائية الذين كونوا جماعات على نطاق ضيق ، ليس أكبر من شبكة الأسرة الممتدة . على الرغم من أن هذه المجموعات بالتأكيد شكلت نوعاً من المجتمع السياسي ، لم يكن لديها تحكم في حدود ثابتة . جاء هذا مع تطور الزراعة والعناية بالحيوانات الأليفة ، والتي تطلبت نوعاً من الارتباط أو الاتحاد أكثر بقاءً على جزء معين من الأرض . في الواقع ترويض بعض النباتات والحيوانات إلى أن تصبح داجنة يعتبر بصفة عامة شرطاً جوهرياً للدخول في " مرحلة التحضر " . حدث هذا بسهولة أكبر على أرض القارات الكبير مثل أوراسيا ، أفريقيا ، والأمريكتين .

حيث لا يكون هناك نباتات وحيوانات يمكن ترويضها ، كما هو الحال في أستراليا ، بقى الخيار الوحيد للحياة حيث الصيد وجمع المواد الغذائية ، وترتب على ذلك قيام التنظيم الاجتماعي والسياسي الذي يلائم هذه الظروف – جماعات صغيرة ، تتصف بعدم وجود تدرج اجتماعي ، ومؤسسات رسمية ، وعملياً كان الجميع يشتركون في الموارد المتاحة .

يظهر علم الآثار وإثباتات أخرى أن التحول من الصيد – جمع المواد الغذائية إلى الحياة المستقرة بدأت منذ حوالي 10,000 سنة مضت – نسبياً فترة زمنية قصيرة في تاريخ الأنواع البشرية . على الرغم من أن المجموعات من البدو الرحل لابد أن يكون لديها آليات تسوية العلاقات مع مثل هذه المجموعات الأخرى الذين يتفاعل كل منها مع الأخرى بالضرورة الحتمية ، معظم الكتاب الذين يتناولوا موضوع العلاقات بين المجتمعات – بمعنى العلاقات الدولية – ينظرون إلى هذه القضية باعتبارها خارج اهتماماتهم . بدلاً من ذلك ، نقطة البداية لمثل هذه التحليلات تأتي مع استقرار الأفراد في أماكن ثابتة . توفر هذه الأساسي ليس فقط بالنسبة للدول كما نتناولها ، ولكن بالنسبة " لنظم " الدول أيضاً . يضاف إلى ذلك ، قد وفر الاستقرار الدائم أساس " الحضارة " ، ذلك المصطلح الذي قد عولج مع تنوع في المعاني .

آثار أو بقايا الحضارات القديمة ، وأيضاً المجتمعات السياسية الصغيرة ، إما أنها أصبحت أجزاء تأسيسية للإمبراطوريات ، أو قائمة بصورة مستقلة ، قد وجدت في كل أرجاء العالم . ليس كلها تركت عبارة عن سجلات مكتوبة ، ولكن حتى السرد الشفهي القصصي يحمل تواريخ للبعض مثل مجتمعات جزيرة Polynesia ، بالإضافة إلى مواد حفريات الآثار ، التي توفر إدراك الطبيعة الحقيقية لنظم الحياة السياسية والاجتماعية المبكرة ، وأيضاً بعض أفكار عن العلاقات السياسية المختلفة لتلك المجتمعات في المنطقة. تركت حضارات Mayan, Aztec, Inca في أمريكا الوسطى، والإنديز في أمريكا الجنوبية ما قبل كولومبوس ، مادة وفيرة بطريقة الكتب المصورة ، وروايات التاريخ التي تنقل

شفاهة ، بالإضافة إلى بقايا الحفريات للمدن الأثرية . أخرى ، مثل تلك التي في الصين ، وادي Indus ، الشرق الأوسط ، غرب وشمال أفريقيا ، وحول البحر الأبيض المتوسط ، قد تركت حجماً ضخماً من المادة المكتوبة لكي يستخدمها المؤرخون في إعادة صياغة الماضي .

التراث التاريخي للإمبراطوريات على نفس المستوى من الأهمية . الإمبراطوريات عبارة عن كيانات سياسية على نطاق واسع تتكون من عدد من المجتمعات السياسية الأصغر مع وجود قوة مركزية مهيمنة ترتبط جميعها معاً بالقوة . في الحقيقة كانت الإمبراطوريات القديمة تمثل نظماً دولية ، على الرغم من أنها مختلفة جداً عن نظام البلدان الدولية ، المدعمة كما هي من خلال نظرية المساواة السيادية بين الأعضاء اللاتي يتشكل منها النظام الدولي . على النقيض من ذلك ، الإمبراطوريات القديمة والحديثة كانت توصف إلى حد كبير بعلاقات الهيمنة والأتباع . من بين الإمبراطوريات الأقدم معرفة كانت تلك المستقرة حول النظم النهرية حول دجلة ، الفرات ، ونهر النيل . توفر مواقعها الجغرافية، ارتباطاً معيناً بين نوع البيئة المطلوبة للزراعة الناجحة، وإنشاء مجتمعات مستقرة سياسياً مع شبكة من العلاقات فيما بينها . أعطت هذه المنطقة الواسعة إمكانية ظهور الإمبراطوريات السومر ، المصرية ، البابلية ، الآشورية ، والفارسية، والتي ازدهرت ما بين 4,000 BC إلى 400 BC . تختلف طرق الهيمنة التي تستخدمها القوى المسيطرة من الرقابة المباشرة اللصيقة على المجتمعات الصغيرة الخاضعة لتلك القوى إلى طرق غير مباشرة إلى حد كبير والتي تسمح بنوع من الاستقلالية للمجموعات المحلية طالما أنها منتظمة في دفع الإتاوات المفروضة عليها .

القارة الأفريقية ، حيث انبثقت البشرية منذ 100,000 سنة مضت قد شهدت أيضاً حصتها من الإمبراطوريات . بالإضافة إلى الإمبراطوريات المبكرة في مصر ، كوش (النبوة حالياً) قرطاج في شمال أفريقيا . وإمبراطوريات غانا ، مالي ، وسونغاي ، في غرب أفريقيا . ظهرت إمبراطورية غانا في القرن الرابع ،

واستمرت إلى أن حلت محلها إمبراطورية مالي في القرن الثالث عشر . كانت مالي الكيان الأكبر كثيراً ، تمتد من المحيط الأطلسي إلى الشرق من مدينة Timbuktu ، مركز تعليمي كبير ازدحم بالكتب والمكتبات ، والذي تطور إلى " رموز للثقافة والعلم ، الثروة ، والقوة " . في ذروة تطورها غطت إمبراطورية مالي حوالي 400,000 كم2 ، وكان سكانها في ذلك الوقت ما بين 40 إلى 45 مليون نسمة. تلتها في المرتبة إمبراطورية سونغاي ، التي برزت في القرن السادس عشر، وغطت مساحة من الأرض مماثلة . هذه هي بعض الإمبراطوريات التي ظهرت في أفريقيا ، حيث الإمبراطورية أحد الأشكال المألوفة جداً في النظام الدولي – على الأقل في المناطق الشمالية والغربية ، والتي كانت أيضاً مقترنة بانتشار الإسلام.

عند التحرك أبعد إلى الشرق ، حيث المملكات القديمة على وادي نهر Indus تشكل معاً كيان حضاري واسع ، مع علم الكونيات الهندسية ، ولغة Sanskrit ، التي توفر بعض التماسك الثقافي الأساسي لنسبة كبيرة من المنطقة. ومع ذكر من النادر أن منعت هذه العوامل المشتركة قيام الحروب بين هذه المملكات ، ووحدات سياسية أخرى ، والتي تضمنت حكم الأقليات والجمهوريات. أنشئت إمبراطورية Mauryan في الشمال عام 300 BC . على الرغم من أنها استمرت أقل من قرن ، فإن سمعتها تأكدت إلى حد كبير ، لأن أحد رموزها القيادية Kautilya قدم مؤلفاً بمستوى عال من الفكر والإخراج في فن الحكم وإدارة شئون الدولة تحت عنوان Arthasastra ، الذي كان له تأثير عميق على مدى قرون . يتمثل المعني الحرفي لهذا العنوان في دراسة طرق ووسائل اكتساب الحدود ، الاحتفاظ بها ، وجني ثمارها . إنه قد قورن بكتابات "ميكيا فيللي" حول فن الحكم وإدارة شئون الدولة ، والشراسة التي تحيط بهذا الفن ، والتصوير الواقعي للصراع من أجل السيطرة .

واحدة من بين كل الإمبراطوريات الممتدة والقابلة للتحمل كانت الإمبراطورية الصينية ، والتي استمرت منذ تأسيس أسرة Shang الحاكمة في

القرن 18 BC إلى بداية القرن العشرين ، على الرغم من حدوث فترة فاصلة تعرضت الإمبراطورية خلالها إلى التفكك إلى دول متحاربة . من بين نقاط المقارنة المثيرة أن الإمبراطورية الصينية واليونان القديمة تتمثل في أن كل منهما كانت ترى نفسها واقعياً متفوقة على الشعوب المحيطة بها – إنهما كانتا توصفان بالتحضر ، بينما كل الشعوب الأخرى توصف بالبربرية ، ومن ثم توضع في مستويات أدني . لذلك كانت تتمثل أفكار الرؤية الصينية والرؤية اليونانية في طرق فهم المرء لذاته ومكانته في العالم مقارنة مع الآخرين .

هنا يجب أن تلاحظ أن الصفات التي وصفت بها إمبراطوريات مثل الصين تطبق بانتظام على كل " الحضارات " . بهذا المعنى ، الإمبراطورية الصينية بجانب إمبراطوريات أخرى ، بصفة عامة ينظر إليها على أنها تشكل مركبات "ثقافية" بالإضافات إلى أخرى سياسية . ومع ذلك ، مثل هذه الإمبراطوريات ليست الكيانات الوحيدة المقترنة بالحضارة . على سبيل المثال ، قد نظر إلى "الإسلام" على أنه مكوِّن حضاري في ذاته بعيداً عن الإمبراطوريات العثمانية ، المغولية والأفريقية التي كان قد حكمها مسلمون . الآن نحن نتحدث ببساطة عن "الحضارة الغربية" على أنها تضم فئة واسعة من البلدان ، ومع ذلك متماسكة. يؤكد عالم الاجتماع التاريخي Michael Mann بأن الحضارة الغربية تمثل المجتمعات الإنسانية الأكثر قوة حتى تاريخه ، ولكنها نشأت ليست انطلاقاً من أي قانون للضرورة التاريخية ، ولكن من مجرد قانون الطوارئ – بمعنى "أنها هكذا حدثت " . مما يدعو إلى الإثارة ، جذور الحضارة الغربية لا تجد منها الكثير في أوروبا ، كما هو الحال في "الشرق الأدني" القديم ، مع محاولة للتطور التي تتحرك تدريجياً إلى الغرب ، وإلى الشمال الأناضول ، Minor آسيا وإلى المشرق عبر البحر الأبيض المتوسط ، وفي النهاية دخول " أوروبا الغربية " في الفترة الحديثة .

تدين الحضارة الغربية بالكثير من التأثيرات الواردة من خارج الوطن أيضاً . وعلى الرغم من أن الثقافة العالمية اليوم التي ينظر إليها على أنها ثقافة

غربية لحماً وعظماً ، فإن الأوجه اللافتة لما نأخذه غالباً على أنه قضية بدهية على أنه من صنع الغرب ، بما في ذلك التكنولوجيات ، والصناعات الحرفية ليس لها جذور في الغرب بالمرة . كان البارود ابتكاراً صينياً ، نظامنا الرقمي يقال أنه " عربي " (على الرغم من أن العرب حصلوا عليه من الهند ، في المقام الأول) ، الوشم فن من جزر Polynesia في المحيط الهادي ، ألعاب وولكمان يابانية الأصل. وعندما تتناول في المرة القادة الكرواسون المفضل إليك ، يجب أن تتذكر أنه يمثل رمزاً إسلامياً – الهلال . منذ العصور الأولى عملياً " كل الإمبراطوريات : المصرية ، الأفريقية ، اليونانية ، الرومانية ، الهندية ، الصينية ، الأوروبية ، العثمانية ، الروسية أو اليابانية ، قد انخرطت في نشر الممارسات الثقافية ، التكنولوجية ، الحرف أو الصناعات البشرية ، وحلقات الوصل الاقتصادية ، ومن ثم في العمليات التاريخية طويلة الأجل في العولمة ذاتها.

المجتمع السياسي والطبيعة الإنسانية

لقد رأينا كيف ومتى ظهر استقرار المجتمعات الإنسانية . يتركز اهتمامنا هنا على فحص أحد المفاهيم الأساسية الأكثر أهمية المرتبطة بتنظير المجتمعات الإنسانية باعتبارها مجتمعات "سياسية" أو دولاً ، ويشتمل هذا مفهوم الطبيعة الإنسانية . النقطة الأولى التي يجب ملاحظتها أنه لا يوجد مفهوم واحد ووحيد للطبيعة البشرية . تفترض بعض النظريات السياسية أن البشر يمتلكون نزوعاً بشرياً لأن يسلكوا بطريقة واحدة ، بينما آخرون يأخذون رؤية مختلفة تماماً حول ما لدى البشر من ميول طبيعة للتصرف . لا يزال آخرون يرفضون فكرة أن هناك طبيعة بشرية شاملة بالمرة ، مفترضين أن كل السلوك البشري يتشكل من خلال عوامل محلية لها ارتباط بالثقافة والظروف المحيطة ، ومن ثم تختلف طبقاً للزمان والمكان .

حتى إذا رفض المرء فكرة وجود طبيعة إنسانية شاملة ، إنه مع ذلك ، من الصعب رفض الحجة بأن البشر يميلون إلى حد كبير أن يعيشوا داخل

مجتمعات ، وليس منفصلين كأفراد . ينقلنا هذا إلى رؤية أرسطو أن الإنسان بطبيعته **(حيوان سياسي)** . لأن هذا المصطلح أسيئ فهمه على نطاق واسع حيث يشير إلى طبيعة تتسم بالمكر والخداع ، أنه مما يستحق قوله هنا أن أرسطو كان لديه شيء مختلف تماماً في ذهنه .

فلسفة أرسطو في الفلسفة ، كما هو الحال مع الفلاسفة الآخرين في عصره بما في ذلك ، معلمه أفلاطون – ركز كثيراً جداً على المجتمع السياسي. على الرغم من أنه كان على وعي تماماً بوجود أشكال أخرى في أماكن أخرى ، نمط المجتمع المعين الذي قام أرسطو بتحليله – وجعله مثالياً – كان مجتمعه الذاتي – مدينة أو دولة اليونان . بحلول القرن الخامس BC ، الدول – المدينة أو المدينة – الدولة حول منطقة Hell ، وصل عددها إلى 1,500 كانت " أثينا " و "اسبرطا " أكثرها شهرة . هاتان الدولتان يمكن تذكرهما ، بصفة خاصة لانخراطهما معاً في حروب طويلة ، سجلها بالتفصيل Thucydides (1972) تحت عنوان ترجمته "تاريخ حرب البيلوبونسية" ، وينظر إلى هذه الوثيقة باعتبارها كلاسيكية في التقليد الواقعي كخلفية لنظرية IR من حيث تسجيلها منطق شعب " أثينا" في تبرير أساليبهم . كما نرى فيما بعد ، يحتوى التقليد الواقعي على نظرية صريحة للطبيعة الإنسانية . ومع ذلك ، إنها لا ترتبط مباشرة بآراء أرسطو .

تعطي كلمة " دولة المدينة " تلميحات لما كان يعنيه أرسطو بمصطلح " الحيوان السياسي " . أنه كان يعني حرفياً ، حيث أن الإنسان بطبيعته مخلوق " المدينة – الدولة فإنه يكسب عيشه في مجتمع سياسي . لذلك ، كان الأخير يمثل الساكن الطبيعي" من البشر . كان نظام الحكم يفهم أيضاً على أنه جمعيه أخلاقية يمكن ممارسة الحياة الجيدة في إطارها . لقد كان داخل المجتمع السياسي فقط يمكن توفير أي نوع من الحياة الإنسانية المتحضرة . ولكن ، الأكثر من هذا ، بالنسبة لأرسطو والكثير من معاصرية ، شروط شكل

الوجود المتحضر الأعلى مرتبة ، "الحياة الجيدة" ، يمكن أن تكون موجودة فقط داخل الدولة – المدينة أو المدينة – الدولة اليونانية فقط .

مجتمعات أخرى ، أعني ، تلك التي تتكون من البربر ، والتي شغلت مراكز أكثر انخفاضاً في الهيكل التدرجي للمجتمعات السياسية ، وهذا ما أظهره أرسطو بوضوح في تحيز اتجاهاته العرقية لا تزال تمثل مشكلة عامة لافتة اليوم. وعلى غير ما هو متوقع ، بالضبط عندما كان أرسطو يضع معالم فلسفته حول الدولة ، مع الدولة المدينة باعتبارها ذروة أشكال الدولة ، كانت قد وصلت الدولة المدينة إلى مرحلة الانهيار الكامل ، ولم يكن هناك شيء مماثل في طريق المجتمع السياسي يمكن أن ينبعث مرة أخرى حتى قيام الدول – المدينة الإيطالية في العصور الوسطى . تدعم هذه الملاحظات درسين مهمين : أولاً ، لا يوجد شكل دولة دائم ، مهما كانت متانته – وما هو مرغوب – التي قد يبدو عليها في أي وقت معطى ؛ وثانياً ، أن الميل إلى التحيز العرقي هو بالتأكيد بين الناس إلى حد كبير ، فإنه يحمل في طياته نوعاً من الإعاقة – تلك التي تتمثل في عدم القدرة على اكتشاف وتقدير الطرق الأخرى التي على الحياة أن تقدمها.

موضوع الطبيعة البشرية يذهب إلى ما وراء مسألة إذا ما كان الناس أو لم يكونوا مخلوقات للعيش في مجتمعات . من الواضح ، أن هناك الكثير من أنماط المجتمع المختلفة ، وأن الترتيبات السياسية الداخلية لكل فرد متغيرة بصورة لا نهائية . الطبيعة ، البشرية ، (إذا كانت موجودة بالفعل) يجب لذلك أن تجعل الناس تميل إلى العيش في مجتمعات سياسية ، ولكن هل تفرض أي نوع معين؟ الإجابة القصيرة "لا" . هنالك ، ليس فقط أنواع مختلفة من أنظمة الحكم مع تنوع المجتمعات السياسية . لمزيد من التوضيح ، كانت الدولة المدينة اليونانية نوعاً معيناً للدولة ، ولكن لم يكن يعني ذلك أن كل منها له نفس نوع الحكومة أو شكل الحكم . من بين الدول – المدينة التي درسها أرسطو كانت تتميز بأشكالاً مختلفة من الحكم ، ابتداءً من الديمقراطية إلى حكم القلة ،

حكم النبلاء أو النخبة ، الحكم الاستبدادي ، حكومة ا لملكية . ظروف نظام الحكـم الـذي لا يوجد فيه حاكم أو هيئة تمارس السلطة السياسية ، كان معروفاً "بعدم وجـود حكومـة " أو حاكم . لا يعني عدم وجود حكومة الفوضى أو التشويش الكامل ، على الرغم من أن الكثـير من المنظرين السياسيين أنه بـدون وجـود هيكـل للقواعـد القابلـة للتطبيـق داخـل سياسـة محددة ، لا يمكن أن يكون هناك نظام صحيح. كما نرى فيما بعد ، مفهوم اللاحكومة أو اللا حاكم مسألة محورية للمناهج التقليدية بالنسبة للعلاقات الدولية والنظام العالمي .

الأفكـار الشـاملة الأساسـية للطبيعـة البشريـة والحكـم داخـل مجتمـع سـياسي ، استمرت مسـيطرة عـلى التفكـير السـياسي في أوروبـا وأمـاكن أخـرى ، منـذ وقـت الفلاسـفة اليونانيين فصاعداً . حدثت تطورات مهمة مع مجيئ المسيحية ، وخاصة في مجـال الفلسـفة السياسية ، والتي ترتب عليها فعالية تأثير التفكير اليوناني . اعتقد القـديس أوجسـتين (354 – 430) Augustine بـأن ضرورة وجـود دولـة كانـت عـلى حسـاب انهيـار طبيعـة الكيـان البشري . بينما قد خلق الـلـه البشر أصلاً يتمتعون بطبيعة البراءة وطهارة القلب ، ولكـن (" خروج آدم وحواء " من الجنة بعد أن أكلا من شجرة التمييز بين الطيب والخبيث) قد كـان يعني أن الطبيعة البشرية أصبحت موصومة بالخطيئة بصورة يصعب إزالتها . لذلك، كانـت الطبيعة البشرية ، ليس فقط في حاجة إلى محاولة التخلص من هذه النقيصة البشرية ، إنهـا تتطلب أيضاً احتوائها داخل دولة ، والامتثال إلى حكم سلطة سياسية قاهرة ، والتـي بـدونها سوف تتحكم في الناس أو الشعوب كل الميول والقوى الشريرة الصادرة عن الطبيعة البشرية نتيجة ما بها من جوانب سلبية .

التفسير المختلف جداً للطبيعة البشريـة والدولـة قدمـه القـديس Thomas Aquinas (1224–1274). دعم Aquinas رؤية أرسطو حول "الدولة " باعتبارها كياناً طبيعياً كاملاً – حتـى في حالة البراءة الطبيعية . كانت الدولة مطلوبة ليس بغرض احتواء الميول الشريـرة ، كـما اعتقـد

أوجستين ، وكان ينظر إلى سياسة الحكم ليس ببساطة كآلية إجبار نتيجة مثل تلك الميول ، ولكن من منظور إيجابي كآلية طبيعية لتأكيد الصالح العام. ولذلك دعم Aquinas رؤية أرسطو في الطبيعة البشرية ، وغرض ووظيفة الدولة ، معلناً أن الإنسان كان بحق حيواناً اجتماعياً وسياسياً ، وأنه قد كان كذلك منذ لحظة خلقه .

أيضاً ، الفلسفات المقترنة بتقاليد وأفكار أخرى تحتوى على نظريات صريحة للطبيعة البشرية ترتبط بالنظريات السياسية ذات الصلة بالدولة ، وتفترض معظم النظم الفكرية بأن موطن الإنسان الطبيعي عبارة عن مجتمع له نظام من مبادئ وقواعد السلوك . تضع السياسة الهندوسية الإنسان داخل إطار ثابت من النظام الكوني الذي يعتبر المجتمع أحد أجزائه المتكاملة . يتحقق الانسجام عندما يتمسك الناس بأدوارهم وواجباتهم الموصوفة المرسومة لهم منذ الولادة طبقاً لوضعهم المحدد في علم الغيب . ولكن البشرية من خلال تطلعها إلى استقلال أفكارها وأفعالها قد تميل إلى الانحراف عن المسار المقدر لها، وهنا يلزم وجود سلطة قهر وإجبار لإبقاء أفراد البشرية كل فيما خلق له. ومع الاضطرابات ، وبصورة لافتة ، يحتوى الفكر الهندوسي على رؤية من العصر الذهبي ، تشبه ما هو معروف دينياً **بالفردوس أو جنه عدن** ، عندما كان الناس في تناغم مريح مع أدوارهم وواجباتهم المحددة ، ومن ثم لم تكن هنالك ضرورة للقهر والإجبار . ولكن ، كما حدث في جنة عدن لم تدم طويلاً لآدم وحواء ، وخصائص إنسانية أخرى مثل الطمع ، والمصلحة الذاتية أدت إلى الفساد ، وأخيراً، ضرورة وجود سلطة قهر وإجبار . هنا ظلال " أوجستين " تظهر واضحة.

تطور الفكر الإسلامي تأثر أيضاً بفلاسفة اليونان ، وخاصة أفلاطون وأرسطو . ضرورة الترابط والتزامل الإنساني في مجتمع سياسي يتم تدعيمه بصفة عامة ، كما هو الحال مع الحاجة إلى سلطة قهر وإجبار للمحافظة على النظام ، السلام والعدل . من بين فلاسفة الإسلام الأوائل " بن خلدون " (1332 – 1406) ، قدم دراسة عن تنمية المجتمع الإنساني المنظم ، وأنواعاً أخرى من

السلطة السياسية. تأسس هذا على الافتراض بأنه ، على الرغم من أن البشر بطبيعتهم جشعين ، ويتعانون بصعوبة ، فإنهم لا يستطيعون العيش في عزلة كل منهم عن الآخر . وكما هو الحال في الإسلام وفي المسيحية المبكرة يدعم بن خلدون نظاماً للحكم تسلطي ومتدرج هيكلياً كضرورة للنظام .

يشبه هذا أيضاً تفكير " كونفوشيس " ، على الرغم من أن معظم ترجمات تعاليم كونفوشيس ، ترى أن النزعة الخيرية كفضيلة ، جوهرية مطمورة في الطبيعة البشرية . ولكن النزعة الخيرية لا تنبثق بدون مساعدة . لذلك يجب تغذيتها وتنميتها من خلال تعليم ملائم . Mencius ، الباحث في تعاليم كونفوشيس وضع فكرة أن الشهوة كانت تعتبر أحد أوجه الطبيعية البشرية المحورية . تمثل هذه الخاصية خطراً داهماً على النظام الاجتماعي والسياسي التي يجب إخضاعها للتحكم من خلال السلطة وشخصية الحاكم بالإضافة إلى مجلس من المستشارين . بهذا المعني ، تتوازى آراء Mencius مع تلك الخاصة بالمفكر Thomas Hobbes الذي جاء بعد حوالي 1,800 سنة ، والذي سوف نتناوله في صفحات تالية .

منظور آخر حول العلاقة بين الدولة والطبيعة البشرية مشتق من ناموس من التفكير طوره فلاسفة ، وممتد من عالم اليونان والرومان (بما في ذلك أجزاء من الشرق الأوسط) ، والذي يرفض أوجه أساسية حول التفكير الذي يتناول دولة المدينة ، والتوسع الذي يشتمل على كل أوجه الوجود البشري. بالنسبة لأرسطو، كما قد رأينا ، الحياة محصورة تقريباً بالكامل داخل الدولة المدينة . وعلى الرغم من أنه استطاع بالتأكيد أن يتوقع فكرة الشموليات ، لم تتوسع هذه لتوفير مساواة أساسية لكل الناس . بالنسبة لكل من أفلاطون وأرسطو ، قد يكون ذلك خطأ أخلاقياً ، على سبيل المثال ، استعباد اليونانيين وليس الآخرين . ومع ذلك ، ابتداءً من عصر الإسكندر الأكبر ، الذي فعل الكثير لتعديل التمييز بين اليونانيين والبربريين ، وحتى نهاية الإمبراطورية الرومانية ، كان هناك تحول في التفكير ، والذي تأمل بعمق ، على الأقل نظرياً ،

وجود مجتمع من البشر في مدينة سكانها من كل أرجاء العالم – الذي تتحقق فيه فعلياً المساواة بين الجميع . تقترن هذه الفكرة بفلسفة Stoic ، والتي تدعو إلى أنه ، بالطبيعة ، كل البشر متساوون . أفكار القانون الطبيعي الحقوق الطبيعية والمساواة الطبيعية ، والتي تظهر في أفكار الأوروبيين الغربيين من القرن السادس عشر الذي يمثل بعث الأوجه الأساسية لأفكار Stoic . هذه هي الأساس في تطوير النظرية المعيارية المعاصرة في النهاية .

معظم أوروبا ، بالإضافة إلى شمال أفريقيا ، والشرق الأوسط ، كان معرضاً لطموحات " روما " الاستعمارية . واحدة من أفكار " روما " التراثية كانت متمثلة في المجتمع العالمي تحت مظلة حضارية واحدة ، وهذا يتفق مع فلسفة Stoic . بالطبع لم تتمكن روماً من السيطرة على كل العالم ، ولكن المفهوم الأساسي كان موجوداً . يضاف إلى ذلك ، كانت هذه الفكرة متناغمة مع ديانة الإله الواحد الشاملة في المسيحية والإسلام ، وكلاهما يرتبط بنفس المصدر – اليهودية – بمعنى جميعها أتي بكتاب سماوي*.

فكرة الكونية ذاتها ، كان عليها أيضاً أن تصبح عنصراً مركزياً في الحداثة ، وخاصة كبيان رسمي في حركة **التنوير** . في نفس الوقت ، تبنت الإمبراطور الرومانية المسيحية كدين رسمي ، في مراحلها الأخيرة ، على الرغم من أن العالم المسيحي سرعان ما انقسم إلى جزءين – أحداهما شرقي ، ومركزه القسطنطينية (الآن اسطانبول) ، والآخر غربي ومركزه (روما) . بالطبع كان للمسيحية تأثير مهيمن في أوروبا ، وأعطي بروزاً ، من بين أشياء أخرى ، باعتبار أوروبا " كياناً مسيحياً " . أعطي هذا ظهوراً عميقاً بالوحدة عبر المشهد العام المشوش للتقسيمات السياسية المتنوعة في فترة العصور الوسطى. مع قدوم الحداثة ، مع ذلك ، ليس فقط أوروبا ، ولكن كل العالم دخل في أساس تم ترتيبه بصورة أكثر تنظيماً وتكاملاً .

* **الجملة الأخيرة للمترجم المسلم .**

ظهور الحداثة

في أبسط معانيها ، تشير الحداثة إلى صيغ أو أشكال من الحياة الاجتماعية أو التنظيم الـذي انبثق في أوروبا ابتداءً من القرن السابع عشر تقريباً ، فصـاعداً ، والتـي أصـبحت ذات تـأثير على مستوى العالم كبيراً أو صغيراً . ومع ذلك ، تحول النظرة العامة من العصور الوسطى إلى الحداثة ، بدأ مبكراً في إيطاليا ، مع فترة النهضة ، ابتداءً من القـرن 13 ، وحتـى القـرن 16 ، مقترنـاً بازدهـار الفـن بصـفة عامـة ، وفـن العـمارة بصـفة خاصـة ، ومعهـا أسـماء مثـل Michelangelo و da Vinci ، وغيرهـا . كانـت التطلعـات الفنيـة تسـتند إلى الحضـارة الكلاسيكية ، التي أعيد اكتشافها وتكاملها في تعبير جمالي مع تحرر التفكير من القيـود التـي فرضتها كنيسة العصور الوسطى . ومع ذلك ، أفكار وابتكارات أخرى أحدثت تـأثيراً في ذلـك الوقت ، تم استيرادها من الصين والعالم العربي ، وحتى بعض التأثيرات من اليونان وروما تم نقلها عبر التأثيرات الإسلامية .

كانت هذه أيضاً هي التي صعدت فيها الـدول – المدينـة الإيطاليـة سـلم الـبروز . كان الكثير منظماً طبقاً للمبادئ الجمهورية التي أوحت بها أمثلة حكومة المشاركة القديمة . وفي المقابل ، ترجمت هذه الأفكار إلى شكل مـن أشـكال الإنسـانية المدنيـة ، تلـك الخاصـية التي انطلقت منها أن " الإنسان هو مقياس لكل الأشياء " . كان هناك تطور لـه صـلة بنمـو العلمانية (عدم الاهتمام بالاعتبارات الدينية) التي تـدعو للفصـل بـين الكنيسـة والدولـة . كشفت خريطة أوروبا السياسـية عـن الكثـير مـن دول صـغيرة مسـتقلة أو شـبه مسـتقلة ، وتداخل نطاق السلطة . كان يعني مضاعفة السلطات ، أن الصراع الذي كـان متكـرراً وغـير آمن أصبح نظاماً يومياً . بينما بقيت الكنيسة موحدة قلـيلاً أو كثـيراً ، فإنهـا وفـرت لأوروبـا المسـيحية نظامـاً قانونيـاً وأخلاقيـاً شـاملاً . ولكـن كـان هنـاك الكثـير للتغيـير مـع **الإصـلاح البروتستانتي** والذي شهد الكثير من ظهور عالم السياسة الأكثر علمانيـة ، ذلـك الشيء الـذي يعتبر أحد الملامح المحددة للحداثة بصفة عامة ، والدولة الحديثة بصفة خاصة .

المفكر السياسي الأكثر شهرة في ذلك الوقت كان " نيكولو ميكيافللي" (1469 – 1527) في " فلورانس " ، كان كتابه الذي يحمل عنوان " **الأمير** " (The Prince) ، كتاب صغير يتضمن نصائح عملية للحكام ، قد أوجد له مكاناً في تاريخ نظرية IR ، وأيضاً النظرية السياسية بصورة أكثر عمومية . كان يراه بعض المفكرين المعاصرين في مجال التقاليد الواقعية أنه قدم الكثير حول "الحكمة الضالة أو المهجورة " في السياسات والحروب . في ميدان إدارة شئون الدولة أو الحكم ، ركز ميكيافيللي على نطاق واسع حول كيف يمكن اكتساب الولاية أو الإمارة (الدول) والاحتفاظ بها ، وأيضاً كيف تفقد . إنه ينظر إليه على نطاق واسع بأنه ينكر أو يرفض القيم الأخلاقية أمام الضرورة (الضرورات تبيح المحظورات) ، ويدعو إلى اختبار استراتيجيات البقاء . بالنسبة للرؤية الميكيافيللية ، الطيبة والصلاح في الحاكم ، رغم أنها موضع تقدير وإعجاب في بعض الحالات ، فإنها بالتأكيد تعبر عن ضعف سياسي ، وأنه من الأفضل كثيراً أن تكون ماكراً مثل الثعلب ، عندما تفرض الظروف العملية ، ذلك . يشبه هذا كثيراً " الحيوان السياسي " ، مفهوم أرسطو الذي غالباً أسيء فهمه . يدافع أحد الباحث عن ميكيافيللي بأنه لم يكن أبداً غير مبال للموضوعات الأخلاقية ، وأنه بينما قد قدم توصيات باستخدام وسائل غير أخلاقية لتحقيق رغبات مرغوبة (الغاية تبرر الوسيلة " فإنه لم يشك مطلقاً في أن الفساد الأخلاقي لا يمكن أن يصنع حكومة جيدة .

تقترن الحداثة أيضاً بتنمية العلم . يذهب أحد المفكرين بعيداً عندما يقول بأن " كل شيء يميز العالم الحديث عن القرون السابقة يتمثل في خاصية العلم ، التي حققت الانتصارات اللافتة في القرن 17 . وفرت الاكتشافات العلمية ، إضافة إلى المبتكرات المادية الأساس لأوجه فلسفة التنوير . كحركة فلسفية مركبة ، لا يمكن تعريف حركة التنوير بأي طريقة بسيطة ولكن العديد من موجات التفكير ذات الصلة تمثل خصائص تلك الحركة . أولاً ، مفكرو حركة التنوير قد ساهموا بصفة عامة في فكرة تطورية للتقدم التاريخي.

هذه – حركة التنوير – مطبقة ليس فقط في العلم ، ولكن أيضاً في المجتمع ، التي يمكن تحسينها باستمرار من خلال المنطق أو العقل البشري على المشكلات السياسية والاجتماعية . ثانياً ، أنها تستلزم تحرير العقل البشري من الخوف والخرافات من خلال المؤسسات والممارسات الدينية التقليدية . تلقت تلك الحركة المساعدة من التفسيرات العلمية للظواهر الغامضة والتي من الصعب شرحها . روجت الحركة التنويرية للأفكار الشاملة التي أكدت المفاهيم المنبثقة ليس فقط من الطاقة الشاملة لكل البشر التي تركز على التفكير المنطقي ، ولكن أيضاً المساواة العملية بالنسبة للحقوق .

الدولة ذات السيادة ونظام الدولة

في نفس الوقت ، رأي الإصلاح انتشار حالة الحرب في أوروبا باعتبارها جهاد من أجل التفوق السياسي والأخلاقي بين القوى الكاثوليكية والبروتستانتية المنبثقة. كانت الحرب الأكثر بروزاً المتواصلة من أسرة Habsburg الكاثولوكية الحاكمة والتي سيطرت على منطقة امتدت عبر أجزاء واسعة في غرب وشرق أوروبا. عرفت تلك الحرب بأنها **حرب الثلاث سنوات** والتي انتهت في عام 1648 ، من خلال ما أطلق عليه اتفاقية سلام Westphalia . تركت هذه الاتفاقية للحكام تحديد الملاحق المتعلقة بالموضوعات الدينية . بالنسبة لطلبة IR تؤخذ Westphalia عادة على أنها بداية فترة الحداثة الصحيحة ، وبالتأكيد تمثل البداية الملموسة للدولة ذات السيادة .

قد انتهت حرب **الثلاث سنوات** ليس فقط بهزيمة Habsburg ، ولكن ، الأكثر أهمية بالاعتراف بأنه على الكاثوليك والبروتستانت أن يجدوا الوسائل الملائمة للعيش المشترك بسلام فيما بينهم . منذ **الإصلاح** ، فكرة الوحدة المسيحية تحت أسرة دينية واحدة كان من المتعذر الدفاع عنها . كانت تسوية Westphalia بانبثاق أفكار تناولت القانون ا لدولي الذي يمكن أن يتفوق على الاختلافات الدينية ، ومن ثم يطبق بصورة شاملة (على الدول الكاثوليكية

والبروتستانتية على حد سواء . المفكر الرئيسي في كل هـذه المجـالات الهولانـدي والضـليع في القانون Hugo Grotius ، الذي كان عمله الذي ترجمـة عنوانـه (قـوانين الحـرب والسـلام) 1625 ، والذي يحمل في طياته بذور التطور المستقبلي بحيـث واجـه مبـاشرة مشـكلة صراع الأخلاقيات ، والحاجة إلى التسامح ، ووضع حد أدني من معايير السلوك .

المبدأ الأساسي للظهور وإحـداث التـأثير العمـلي لتحقيـق هـذه الشـئون المرغوبـة والمطلوبة من الدولة ، كانـت متمثلـة في السـيادة . فـيما يتعلـق بالعلاقـات الدوليـة ، كـان التركيز على البعد الخـارجي للدولـة . الدولـة المنغلقـة عـلى نفسـها داخـل قوقعـة شـديدة التزمت حول السيادة – مع استجابة القوقعة لحدودها السيادية – كان يعنـي ضـمان عـدم التدخل في الشئون الحكومية الداخليـة أو أي شـئون داخليـة أخـرى للدولـة مـن أي طـرف خارجي . النظرية بسيطة جداً كمفهوم . كان الحكام يستطيعون فعل الكثير أو القليـل مـما يحبونه ، مع إتباع أي مبادئ دينية يختارونها ، ويحكمون طبقاً لأي شكل من أشكال الحكم يفضـلونه – الجمهـوري بالنسـبة للجمهـوريين ، الملكيـة ، بالنسـبة للملكيـين ، الكاثوليكيـة بالنسبة للكاثوليكيين ، وهكذا . سوف تضـمن الصـدفة الذاتيـة والاسـتقلال لكـل دولـة (أو لحاكمها) لتحديـد شـئونها الذاتيـة ، بصرف النظـر عـن موافقـة أو عـدم موافقـة الفـاعلين الخارجيين مهما كان حجم تأثيرها ، وبصرف النظر أيضاً عن قوتها وقدرتها النسبية .

يبقى نطاق سيادة الدولة يمثل المبدأ الأساسي في القانون الدولي اليوم ، وهـذا هـو السبب لماذا دولة متناهية الصغر مثل **مملكة** Tonga تتمتع بمكانة السـيادة تتسـاوي فيهـا مع US . ولكن أحـد البـاحثين يجـادل في أن صـياغة سـيادة الـدول كـما جـاءت في اتفاقيـة Westphalia لم تصف أبداً فعلياً حقيقة الواقع السياسي. بـدلاً مـن ذلـك ، يجـب أن تفهـم على أنها مشروع نظام عالمي (في ضوء عالم يراد إنشاؤه ،وليس عالماً قـائم بالفعـل) ، يقـوم على ايدولوجية غامضة توفر قناعاً للظلم وعدم المساواة .

يثير السلوك السياسي للدولة من خلال البعد الداخلي لسيادتها ، والذي يهتم بكيف تمارس وبمن تمارس السلطة السياسية داخل هذه الدولة أو تلك. هذه قضية يدور حولها الكثير من التنظير السياسي ، والذي كان يحدث دائماً ، ولكنه أخذ أهمية إضافية في أوروبا ، قبل حركة " النهضة " . أحد المنظرين ، كان مهتماً في منتصف القرن 16حول كيف يمكن تأمين السلام والاستقرار بصورة أفضل مستنتجاً أن الملكية ذات السيادة هي التي كان يمكن أن تؤدي هذه المهمة.

Thomas Hobbes (1588 – 1679) منظر سيادة الدولة ، والمعروف جيداً لدى طلبة IR يدعم فكرة الملكية ذات السيادة باعتبارها الأكثر احتمالاً لتأمين النظام ، على الرغم من أنه سمح بأن البرلمان يأتي من حيث الأفضلية في المرتبة التالية . ولكن كان ذلك تصوره للدولة الطبيعية التي يجب تأمين النظام انطلاقاً من تلك الطبيعة ، وقد عبر ذلك عن خيال منظري IR . وهنا نأتي إلى مسألة الطبيعة البشرية مقابل الدولة الطبيعية .

في دولة الطبيعة ، لا توجد قواعد ، أو قادة ، أو حكومة ، أو مجتمع . بهذا المعني ، من الواضح أن دولة الطبيعة عبارة عن دولة الفوضى . ولكنها ليست فوضى المدينة الفاضلة ، التي فيها يتمتع الجميع بالتحرر من الحكم الاستبدادي وآليات القهر الأخرى . كما أنها لا تمثل حالة من البراءة المطمئنة كما في جنة عدن . بدلاً من ذلك ، دولة الطبيعة ذات خطوة عالية ، وتفتقر بالكامل إلى العدالة أو المبادئ الأخلاقية . يمثل الخوف وعدم الأمن المشاعر المسيطرة ، وقوة الدافع الأساسي وراء الأفعال الإنسانية ، محافظة الفرد على نفسه . الهيمنة هي الوسيلة الوحيدة لتحقيق هذا ، ولكن حيث الكل مدفوعاً إلى الهيمنة ، فالنتيجة الحتمية عبارة عن الحروب المتواصلة لكل فرد في مواجهة كل الناس . من المستحيل أن يعيش الناس في سلام كل منهم مع الآخر ، ومن ثم تكون دولة الطبيعة طبقاً لكلمات Hobbes نفسه ، تكون في عزلة تامة ، فقيرة ، كريهة ، وحشية ، وقصيرة الأجل .

الوسيلة الوحيدة لتوفير السلام والأمن الحقيقيين ، يكون من خلال إنشاء مجتمع من خلال التعاقد مع الأفراد للعيش تحت سلطة سياسية واحدة – السيادة – تتمتع بالقوة الكاملة ، ومن ثم الطاقة اللازمة لفرض النظام والطاعة. الحق الجوهري الوحيد الذي يسعى إليه الناس يتطلب المحافظة على النفس ، حيث أنهم لهذا الغرض قد نقلوا هذا الحق الجوهري إلى سلطة السيادة في المقام الأول . لذلك ، يتصور Hobbes المجتمعات السياسية باعتبارها هياكل من صنع الإنسان تبتكر لرفع الظروف المأسوية ، التي هي قدرنا الطبيعي . بالنسبة للعلاقات بين الدول ، حيث لا توجد سياسة متميزة على مستوى النطاق الدولي ، فإن الدول واقعة تحت لعنة دنيا الفوضى الأبدية . العدالة والمبادئ الأخلاقية غائبة ، والبقاء يتحقق فقط من خلال الهيمنة والسعي إلى المصلحة الشخصية المحصنة . هذا ، من خلال الحقيقة العارية عبارة عن رؤية واقعية للعلاقات الدولية ، التي سوف نتناولها بمزيد من التفصيل في الفصل التالي .

أوروبا بعد معاهدة سلام Westphalia بقيت معرضة لحالات الحرب ، متمثلة في الكفاح للسيطرة السياسية على أراضيها – وما عليها من موارد – استمرت بسرعة . وداخل الدول ، اضطهد الكاثوليك البروتستانت ، واضطهد البروتستانت الكاثوليك ، الرغبات مضطهدة بصفة عامة ، كان التعذيب جزء معياري في كثير من النظم القانونية ، وفكرة حقوق الإنسان الشاملة من الأحلام بعيدة المنال . يضاف إلى ذلك ، تطبق سيادة الدولة ، وقواعد نظام الدولة العالمي فقط داخل أوروبا ، لا تداخل في شئون المجتمعات السياسية . خارج أوروبا شيء آخر تماماً ، كما نرى فيما يلي .

الإمبراطوريات الاستعمارية الحديثة

قد اكتشفت الأمريكتان واقعياً في أواخر القرن الخامس عشر ، مع استيطان أوربي على نطاق واسع على إثر ذلك مباشرة . بمساعدة التطور التكنولوجي

السريع – بما في ذلك تكنولوجيا صناعة السفن والتسليح – التزاحم من أجل المزيد من حالات التملك في الأراضي البعيدة ، شهد في النهاية توسع الأوربيين على مستوى الكرة الأرضية . كانت شعوب بريطانيا ، فرنسا ، أسبانيا ، البرتغال وهولندا ، المستعمرين الأساسيين في الفترة المبكرة . لحقت بتلك الدول ألمانيا ، بلجيكا ، وإيطاليا في القرن 19 ، والقرن 20 . أثناء المرحلة الأخيرة ، شاركت US ، روسيا واليابان في المشروع الاستعماري ، بينما الإمبراطورية العثمانية التي ظهرت في القرن 14 ، استمرت حتى بداية القرن العشرين . ومع ذلك ، كانت قدرات وأذرع الإمبراطوريات الأوروبية الأطول والأقوى ، وفي النهاية وصلت مباشرة حول العالم .

على الرغم من أن الاستعمار الأوروبي الحديث وثيق الصلة بالرأسمالية ، لم تكن كل المستعمرات مستهدفة من أجل ثرواتها المحتملة . بعض المستعمرات في استراليا ، وبعض المستعمرات الأمريكية المبكرة كانت أراضي غير اقتصادية ، غير مرغوبة بشرياً . فيما بعد أصبحت أماكن جاذبة للمستوطنين الأحرار ، الهاربين من الاضطهاد الديني أو السياسي والفقر ، أو على الأقل بحثاً عن فرص غير متاحة أساساً في بلدانهم الذاتية ، كما هو الحال مع الكثير من المهاجرين اليوم . ولم تكن المستعمرات دائماً مفروضة على السكان الأصليين . على الأقل ، إحدى المستعمرات البريطانية ، Fiji ، أنشئت بدعوى من النخبة السياسية في البلد ، على الرغم من أن البريطانيين كانت لهم مصلحة إستراتيجية في جذر المحيط الهادي ، والتي كانت تمثل عاملاً آخر للبريطانيين . كانت هنالك قوى أخرى تقف خلف الاستعمار ، كان عليه أن تعمل على نشر الحضارة وواجب " الرجل الأبيض " . بالنسبة للكثير من الأوروبيين ، الكاثوليك ، والبروتستانت ، " نشر الحضارة " كان يعني تبشير المواطنين بالمسيحية .

بالنسبة للأوروبيين الآخرين ، نشر الحضارة كان يخدم فقط إفساد البراءة لدى الشعوب البسيطة في أجزاء أخرى من العالم . كانت هذه الحالات من الاستياء مقترنة بفلاسفة من القرن 18 ، Jean Rousseau ، وبصفة عامة

الحركة الرومانسية في أوروبا ، والتي كانت تمثل رد الفعل ضد فساد أفكار المجتمع الأوروبي التي تتستر حول الحداثة . اعتبر روسُّو (Rousseau) أن التقدم والتحضر مسئولان عن إفساد الطبيعة البشرية الصحيحة بصورة جذرية . الأكثر من هذا ، مؤسسات المجتمع الحديث ترقي أن تكون سجوناً ، ذلك الذي دفع روسُّو إلى أن يعلن بقوة إلى أن **" الإنسان يولد حراً ، ولكنه في كل مكان مكبل بالقيود والسلاسل "**

الإمبراطورية البريطانية ، الأكبر والأقوى ، طوقت عملياً كل الكرة الأرضية ، وهنا ظهر التعبير الشائع " الإمبراطورية " البريطانية التي لا تغيب عنها الشمس أبداً " إذا أخذنا في الاعتبار مدى اتساعها وحقيقة أن مستعمراتها اشتملت على US ، فإنه ليس هناك ما يدعو إلى الدهشة بأن الثقافة البريطانية (وتحديداً الإنجليزية) كانت منتشرة حول العالم . يظهر هذا واضحاً في حقيقة أن اللغة الإنجليزية تعتبر اللغة العالمية السائدة . ليست مطلوبة فقط للكثير من الأغراض العملية العالمية (على سبيل المثال ، كل الطيارين ، وأفراد الخدمة في المراقبة الأرضية على مستوى العالم يجب أن يتحدثوا الإنجليزية) ، إنها تستخدم أيضاً في كثير من المنظمات المحلية التي تقع بالكامل خارج المناطق التي تتحدث الإنجليزية . على سبيل المثال منظمة بلدان جنوب شرق آسيا (الأسيان) تستخدم الإنجليزية ، باعتبارها وسيلة الاتصال الرسمية . لغة صناعة التعليم العالي – الدراسات العليا – أيضاً الإنجليزية . قد دعم هذا أيضاً هيمنة البلدان التي تتحدث الإنجليزية في إنتاج وتوزيع المعرفة ذاتها ، كما أنها أحد الأسباب لماذا IR المعاصرة لا توصف فقط بأنها ذات مركزية – Euro ولكن أكثر خصوصية مركزية – Anglo ، حيث فقط الإصدارات والمنشورات باللغة الإنجليزية تضمن قراءة دولية لافتة .

الاستعمار الأوروبي أحدث تغييرات في العالم ، وهو ما لم تفعله أشكال الاستعمار الأخرى . على سبيل المثال ، كل نماذج " التنمية " تستند إلى " النماذج الغربية " . الاقتصاد العالمي ذاته ، أحد الإنجازات الموروثة نتيجة توسع

الاستعمار الأوروبي في العديد من البلدان ، ويعبر عن الهيمنة الرأسمالية . حتى تلك البلـدان التي رفضت الاستعمار ، قد فعلت ذلك تحت مفهوم بعض أشكال الاشـتراكية – أيدولوجيـة أوروبية أخرى ، التي كانت مؤثرة إلى أقصى حد ممكن في العالم الذي خضع للاستعمار سابقاً . أيضاً ، الظاهرة الحديثة في العولمة هي ، إلى حد كبير من نتائج أو إنتاج الاستعمار الأوروبي . بالتأكيد عولمة نظام الدول الأوروبيـة منـتج مبـاشر للاسـتعمار الأوروبي ، وطريقـة تفكيـك الاستعمار خلقت دول جديدة ذات سيادة في صورة الـدول الأوروبيـة . حتـى تلـك البلـدان التي لم تخضع للاستعمار الغربي مباشرة قد سـارت عـلى نفـس المـنهج . اختصـاراً . قـد كـان الاستعمار الأوروبي أحد مكونات القوى الهيكلية الأكثر قوة في الفـترة الحديثـة ، ومـن زوايـا كثيرة أنشأ عالماً طبقـاً للنمـوذج السـياسي الأوروبي. ومـع ذلـك ، إذا كـان هنـاك شيء واحـد نتعلمه من الرؤية الطويلة لتاريخ العالم ، هذا الشيء يتمثل في أن الهيمنـة الأوروبيـة فصـل واحد من قصة الكون ذات الفصول المستمرة – لحظة طارئة ، سوف تفسح بالتأكيد الطريق أمام ظهور مراكز قوية أخرى في المستقبل .

القومية والدولة الأمة

سوف لا يكون أي تقرير عن الدولة الحديثة كاملاً بدون الرجوع إلى القومية ، والتـي تعتـبر جدلياً من بين الأيديولوجيات الأكثر قوة في الفترة الحديثة وميراث أوروبي آخر . إنها تطورت نتيجة عاملين محـورين في القـرنين السـابع عشر والثـامن عشر ، اللـذين اكتسـبت القوميـة زخمها المركزي – المثالية القوميـة في تحديـد الـذات داخـل مجتمـع سـياسي ذاتي ، مسـتقل وملتـزم ، والـذي يوجـد بجانـب مجتمعـات أخـرى ، ولكنـه منفصـل عنهـا . كانـت **الثـورة الفرنسية** الفرنسية 1789 تمثل العامل الآخر ، والتي حدثت ضد ما يجري خلف الستارة من فلسفة التنوير، وخاصة النماذج التحررية ، والمزاج العام السائد لعدم الرضا الاجتماعـي مـع النظام القائم .

أعلنت **الثورة الفرنسية** بصورة فعالة ، بأن الغالبية العظمة من الشعب العاديين – القرويين ، الفلاحين ، التجار ، والفنانين جميعهم – لم يعودوا خاضعين للملكية ، ولكنهم مواطنون في الدولة . السيادة كانت الآن ليست في يد شخص الملك ، ولكن في يد شعب فرنسا ككل – الأمة . كانت هذه بوضوح لحظة مهمة ، في تاريخ الديمقراطية الحديث ، وأيضاً القومية . ولكن في تطورها المستقبلي كان عليها أن تلتزم بمعتقدات أبعد ما تكون عن الديمقراطية .

في صحوة الثورة الفرنسية ، أصبحت أيديولوجية القومية الناشئة منغمسة مع غايات مثالية معينة في الرومانتيكية الألمانية . تضمنت هذه صورة ذهنية للشعب ، بحيث تشتمل على مجتمع تاريخي مكبل معاً بسلسلة لا تنفك من التقاليد تعود إلى غشاوة منذ أزمان طويلة الأجل ، تتمثل في أشياء مشتركة كثيرة مثل اللغة ، الشعر ، الأغاني ، وحتى الرقص . كان ينظر إلى التجميع التراكمي من تقاليد كل أمة على أنها متفردة ، ومن ثم ، كانت كل أمة متفردة بذاتها . كان كل فرد ينغمس في المجتمع القومي (الأمة) ، ويحصل على هويته بصفة خاصة منها . البعض من هذه الأفكار تنسب إلى Johann Herder (1744 – 1803) الذي ينظر إليه باعتباره الشخصية المؤسسة للتاريخ الثقافي . وضع مفهومه عن الثقافة ، الأساس فيما بعد لإنشاء الأنثروبولوجيا الثقافية ، والتي أعطت في المقابل مبادئ النسبية الثقافية والأخلاقية ، والتطورات التي دعمت أوجها مهمة للنظرية الدولية المعيارية اليوم ، وبصفة خاصة في تواصل التفكير .

أصبحت القومية متأثرة بقوة بمنهج Herder الثقافي في المجتمع ، وعلى الرغم من أن Herder نفسه لم يربط أفكاره بنظرية الدولة ، وفي الواقع عارض أوجه السلطة السياسية المركزية ، رأت التطورات التالية اندماج الغايات الثقافية مع القومية السياسية . أصبح هذا واضحاً في الشكل الأكثر بغضاً في الإيدلوجية الاشتراكية اليمنية في القرن العشرين . بالتأكيد لابد أن

Herder كان يمكن أن يصاب بالرعب أمام الاستخدامات الوحشية التي وضع من أجلها هتلر وحزبه النازي نظرياته الثقافية ، التاريخية ، والشعبية .

تطور مهم آخر في تاريخ القومية عبارة عن المدى الذي وصلت إليه الأيدولوجية لتدعيم الكفاح ضد الاستعمار بعد انتهاء " الحرب العالمية الأولى " ، ولكن مع استثناء سلالة الأوروبيين المستوطنين في البلدان المستعمرة ، لم تكن مطبقة على شعوبها المستعمرة إلى ما بعد 1945 . يشير أحد الباحثين ، أنه ، على الرغم من الآمال في التحرر بين الشعوب المستعمرة بعد 1918 تصاعدت إلى حد كبير حيث القادة الأوروبيون والأمريكان أعلنوا مبادئ وغايات نبيلة قائمة على حقوق أصيلة للشعوب في تقرير مصيرها القومي ، أصبح واضحاً أن مثل هذه التوقعات سوف تكون مخيبة للآمال ، وأن خارج أوروبا المنطق الاستعماري القديم للعلاقات الدولية التي حرمت أو طمست بالكامل السيادة في معظم الدول غير الأوروبية ، كان عليها أن تستمر كما هي . ومع ذلك ، مع الانهيار النهائي للإمبراطوريات الأوروبية بعد عام 1945 ، تحالفت القومية ضد الاستعمار مع فكرة تقرير المصير الآخذة في التوسع بصورة متزايدة ، أصبحت القوة الدافعة وراء خلق الكثير من البلدان والتي شكلت ما قد أصبح " العالم الثالث " ، وحيث تبقي القومية الإيدولوجية القوية بصورة استثنائية . وا حسرتاه ! فقد استخدمتها حكومات هذه الدول كثيراً لتبرير الكبت للمعارضة بين الأقليات داخل حدود هذه الدول الذاتية ، بصورة مزعومة فيما يطلق عليه " المصلحة القومية " كما لو كانت تؤكد سيادتها واستقلالها فيما بعد الاستعمار الدول ي، على الرغم من أن هذا النوع من الكبت الذي تمارسه الدولة من الصعب حصره في عالم تفكيك الاستعمار ؛ تقدم أوروبا في تاريخها أيضاً العديد من الأمثلة .

أيضاً ، قد أصبحت قيود تقرير المصير في العالم الذي يعيش عملية التفكيك الاستعماري الجديدة واضحة في المدى الذي كان يمكن أن تكون عليه الحدود الاستعمارية ، إلى حد ما تمت المحافظة عليها ، مع الأخذ في الاعتبار المستعمرات السابقة التي انتقلت إلى فئة البلدان المستقلة . كانت الحالة

الوحيـدة الناجحـة أثنـاء فـترة " الحـرب البـاردة " تتمثـل في انفصـال " بـنجلاديش " مـن " باكستان " ، إلى حد كبير بسبب حقيقة أن شرق باكستان (الذي أصبح بنجلاديش في 1971) لم يكن في وضع تماس مع غرب باكستان الأكبر، يضـاف إلى ذلـك أن الهنـد كانـت تدعمـه عسكرياً . على الرغم من أن الرؤية داخل UN كانت ضد الانفصال تماماً ، فقد شهدت فـترة ما بعد الحرب الباردة العديد من حالات الانفصال الناجحة التي شكلت قيام دول جديـدة ، ليس فقط من الاتحاد السوفيتي السابق USSR ، و " يوغسلافيا " السابقة ، ولكن في أماكن كثيرة حول العالم ، ابتداءً من " إيرتريا " إلى تايمور ليست Timor Leste .

الإمبراطورية والسيطرة في النظام

العالمي المعاصر

في نظام دولي يتكون حالياً من 192 دولة متساوية ، ذات سيادة ومسـتقلة ، قـد يكـون مـن حقنا أن نستنتج بأن ظاهرة الإمبراطورية قد ذهبت إلى غير رجعة تاريخياً . وأنه بينما الفترة الحالية قد توصف بسيطرة US ، فإن هذا من النادر أن يكون نفس الشيء كالإمبراطوريـة ، أو هل هي كذلك ؟ أحد المؤرخين البارزين في موضوع الإمبراطورية Niall Ferguson يؤكد على أن US قوة إمبراطورية إسماً فقط . للتوضـيح فإنـه يقتـبس حـديثين متشـابهين جـداً ، الأول نقلاً عن الجنرال الإنجليزي Sir Stanley Maude عندما دخل " بغداد " 1917 بغرض تحرير المدينة من الهيمنة العثمانية ، ولكن في الواقع كقوة استعمارية :

> قواتنا لم تأت إلى مدنكم وأرضكم كغزاة أو أعداء ، ولكن كمحررين . إنها ليست رغبة حكومتنا أن تفرض عليكم مؤسسات أجنبية .. [إنها رغبتنـا] أنكـم يجـب أن تزدهروا ، ولو كما كنتم في الماضي ، عندما كانت بلادكم خصـبة ، عنـدما كـان أسلافكم يزودون العالم بالأدب ، العلم ، والفن ، وعندما كانت مدينة بغداد أحد عجائب الدنيا .

كان الاقتباس الثاني من الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش في إبريل 2003 ، بعد غزو العراق للتخلص من " صدام حسين " :

حكومة العراق ، ومستقبل بلدكم ، سوف يعود إليكم حالاً....

سوف ننهي نظام حكم وحشي ... لكي يعيش العراقيون في أمان ، سوف نحترم تقاليد دينكم العظيم ، الذي تعتبر مبادئه في المساواة ، والمشاعر الإنسانية حيوية لمستقبل العراق. سوف نساعدكم على بناء حكومة مسالمة وممثلة لشعبكم ، والتي تحمي حقوق كل المواطنين . وحينئذ سوف تغادر قواتنا بلدكم . سوف تتحرك العراق إلى الأمام كأمة موحدة ، مستقلة ، وذات سيادة بحيث تستعيد مكانتها المحترمة في العالم . أنكم شعب طيب وموهوب .. الوارثون لحضارة عظيمة ساهمت في إثراء كل الإنسانية .

يستمر Ferguson في مناقشته ، بأنه ، بينما كان البريطانيون عادة واضحين تماماً حول حقيقة أنهم كانوا يديرون إمبراطورية ، فإن القليل من السياسيين الأمريكان اليوم ، يتجاهلون حقيقة أنهم يسيئون استخدام هيمنتهم على الكثير من دول العالم . ومن ثم ، كما يقول المحلل ، إنهم لا يديرون ، ولكنهم يقودون ، وبمصطلح أكثر أكاديمية " يهيمنون " . ولكن معلق آخر يقول" إنه بينما الإمبراطورية الأمريكية تمثل بدعة أخرى ، يتطلب هذا افتراض أن تلك الإمبراطورية تتحدد من خلال الحقيقة بأن US هي القوة العظمى الوحيدة في العالم ، بفضل تفوقها العسكري ، قوتها الاقتصادية ، تأثيرها العالمي، براعتها الفائقة تكنولوجيا وعلمياً وحجم تحالفاتها على مستوى العالم . " إنه يضيف ؛ لكي نطلق مصطلح الإمبراطورية الأمريكية يعني ذلك أننا نتبنى فهما للمصطلح مضللاً ، وغير تاريخي ، " متجاهلين الصفات الجوهرية المميزة بين الإمبراطورية ، وعلاقات أخرى في الشئون الدولية " ، ويذهب إلى افتراض أن "الإمبراطورية الحقيقية " ، تتطلب سلطة نهائية فعالة . لذلك ، على الرغم من أن بلدان مثل US قد تتمتع بالتفوق ، وحتى الهيمنة على الدول الأخرى ، فإن مثل هذه القوى المهيمنة تختلف تماماً عن القوة الإمبراطورية . ويواصل :

يشير هذا إلى اختلاف جوهري بين المصطلحين ... تعني الهيمنة قيادة واضحة معترف بها وتأثير مهيمن بواسطة وحدة تنظيمية واحدة داخل مجتمع من الوحدات ليست تحت سلطة واحدة . تكون الهيمنة بين وحدات متساوية ، والقوة الإمبريالية تتحكم في وحدات تابعة . القوة المهيمنة هي تلك التي بدونها لا يمكن الوصول إلى قرار نهائي داخل نظام معطي ؛ تتركز مسئوليته أساساً في الإدارة ، لتتأكد بأنه قد تم الوصول إلى قرار . تسيطر القوة الإمبريالية على النظام ، تفرض قرارها عندما ترغب ذلك .

تشير هذه المناقشة إلى الوضوح حول المصطلحات التي نستخدمها ، عندما نصف الطريقة التي توظف فيها القوة في النظام الدولي . ذلك ، على الرغم من أن كثيرين قد يرغبون في تطبيق " الإمبراطورية " كصفة سلبية عندما يتعلق الأمر بوصف قوة US في الفترة الحالية ، ومهما كان تشابه اللغة التي يستخدمها القادة بالنسبة للأدبيات الاستعمارية السابقة ، فإنه توجد بالفعل مشكلات واضحة في وصف الدور في النظام الدولي المعاصر ، ببساطة في ضوء الاستعمار .

الاستنتاج

قد وفرت الرؤية الشاملة للدول والإمبراطوريات في التاريخ حالات من البصيرة حول التطور العملي لأشكال الدولة والنظم الدولية ، وحول الأفكار السياسية التي تدعمها . ظهور الدولة الحديثة في أوروبا مع سيادتها وخصائصها القومية (على مستوى الأمة) ، ونظام دولي يقوم على الدول ذات السيادة ، تمثل بوضوح مرحلة واحدة فقط في تاريخ التنظيم السياسي ، ذلك التاريخ الذي قد حظيت فيه الإمبراطورية على الشكل التنظيمي المهيمن . يخدم هذا أيضاً تدعيم المكانة الطارئة للدولة الحديثة ، وحقيقة أنها ناتج النشاط الإنساني الاجتماعي . ومع ذلك ، إنه شكل الدولة ذات السيادة الذي أصبح يسود "العالم" ، وأنه الآن يقدم

المعيار الشامل لكل الدول بصورة عملية . ومع ذلك ، المساواة الرسمية للدول ذات السيادة في النظام الدولي ، لا يمنع بوضوح ظهور الهيمنة ، ومنتجاً ديناميات ، تقترب من ، ولكن ليس بالضرورة متساوية نمطياً مع ظاهرة الإمبراطورية .

لقد رأينا أيضاً أن تيار الأفكار المتواصل في ثبات يدور حول مفهوم الطبيعة الإنسانية . وبالتالي أفرزت الطبيعة البشرية أغراضاً مختلفة حول غرض الدولة ، وخاصة كيف يجب أن تمارس السلطة . منهج Hobbes ، بصفة خاصة قد استخدم لتوصيف العلاقات بين الدول بطريقة عميقة جداً . يقع هذا المنهج في قلب النظرية الواقعية ، كما نرى فيما بعد .

الفصل الثالث

تنظير العلاقات الدولية

أهمية النظرية لأي فرع معرفة ابتداءً من علوم الفيزياء والأحياء إلى الأدب ، فـن العـمارة ، الاقتصاد ، والسياسات ، وأي شيء فيما بينها ، لا يمكن المغالاة في التأكيد عليهـا . الحقـائق أو البيانات حول العـالم الاجتماعـي أو الطبيعـي ، التـي تحصـل عليهـا عـن طريـق الملاحظـة ، التجريب ، الخبرة ، أو المشاركة لا تتحدث أبداً عن نفسها بنفسها . مثل هذه الحقائق التـي لا تثبت بالضرورة ذاتها ، أو غير غامضة على أيـة حـال ، تحتـاج إلى اسـتنباطها ، اختيارهـا ، تنظيمها ، تفسيرها ، وشرحها بطريقة نظامية قبل أن يكون لهـا معنـي يمكـن فهمـه . هـذه هي عملية التنظير . في العلوم الاجتماعية ، توجد أشـكال مختلفـة مـن التنظـير ، تمتـد مـن مناهج التجريب التي تستخدم بيانات فعلية ، غالباً تستخرج من طرق كميـة التـي تسـعى إلى قياس الظواهر ، بالنسبة لأولئك الذين يتحاملون مع الأفكار المجردة ، والتفسير المتداخل للمعنى ؛ ومع ذلك ، قد تستخدم أشكال أخرى حزمة من المناهج .

التنظير الذي يتناول البيانات الحقيقية يمثل غالباً التفكير في أن تكون أكثر "دقة عملية " ، يفترض الممارسون أنهم ينتجون معرفة علمية موضوعية وتتسم بالمصداقية على نطاق شامل دون أسس معيارية أو أيدولوجية . يعرف المنهج العلمي بصفة عامة بالإيجابية ، وكما اقترح من قبل ، يقال غالباً أنه يصف غالباً دراسات السياسيات وأيضاً IR في US . ولكن أشكال التنظير التي تخاطب الموضوعات المعيارية – مثل أخلاقيات الحرب ، الحقوق الإنسانية ، التوزيع العادل للموارد ، وهكذا – لا يمكنها أن تتفادى الانخراط في الموضوعات عميقة الفلسفة الوضعية ، بما يجعل التنظير الموضوعي مستحيلاً عملياً . سوف يدعي كثيرون ، أن التحيزات الشخصية قائمة أيضاً عملياً في كل الطرق العلمية ، سواء كان الإدعاء أنها علمية أو غير علمية ، و؟أن المعرفة الموضوعية الخالصة ببساطة غير قابلة للتحقيق ، على الرغم من ادعاءات الموضوعية . يميل هذا أيضاً إلى التقليل من شأن المصداقية الشاملة لأي نظرية .

بصفة عامة ، تدعي كل النظريات أنها تقدم معلومات من نوع ما أو آخر. يضاف إلى ذلك ، تتنافس النظريات كل منها مع الأخرى ، عادة تدعي كل منها أنها تقدم تفسيراً متفوقاً و / أو شرحاً للعالم ، أو أوجه معينة منه . التنظير في حقل IR يتناول بالطبع العالم السياسي ككل ، وما الذي يجعله يتماسك معاً أو لا يتماسك – كما يمكن أن تكون الحالة .

التحررية والواقعية

عند انبثقت IR بداية كحقل معرفي رسمي كأثر من آثار " الحرب العالمية الأولى " ، كانت أكثر تركيزاً إلى حد كبير على محاولة إنهاء حالة الحرب الدولية ، وخلق الظروف التي تدعم نشر السلام والأمان . استندت الأفكار المهيمنة في ذلك الوقت على فلسفة التحرر التقليدية التي تطورت على مدى القرون القليلة الماضية . كانت الشخصية الأكثر مناصرة للتحرر في ذلك الوقت الرئيس الأمريكي Woodrow Wilson (1856 – 1924) الذي كان

يعتقد بقوة أن المؤسسات الدولية تعتبر حيوية لتحقيق رؤي النظام العالمي الذي يسوده السلام . لقد أصبح حجر الأساس الحيوي في عصبة الأمم التي تمثل الكيان الأم للأمم المتحدة (UN) التي تعتبر الآن الجهة الأكثر تعبيراً لافتاً للاعتقاد التحرري في الدور الذي تلعبه المؤسسات في تخفيض ، إذا لم يكن التخلص نهائياً ، من حالة الصراع الدولي العنيف . يشار غالباً إلى هذه الأفكار المؤسستية التحريرية أو الدولية التحررية . أيضاً ، بسبب التركيز المعياري القوى على بناء ، بصور استباقية أو احترازية ؛ نظام عالمي مسالم ، غالباً ، توصف نظرية التحرر الدولي لفترة ما بعد "الحرب العالمية الأولى" على أنها "مثالية" على الأقل من أصحاب النظرية الواقعية الذين يتجهون لنشرها على أساس أنها مصطلح سيئ السمعة .

كان الرئيس Wilson قد أجرى ترابطاً بين رؤي نظام العالم المسالم ، وبين انتشار الديمقراطية وأصبح هذا الترابط معروفاً بأنه " **رسالة السلام الديمقراطي**" . تحمل هذه الرسالة مفهوم أن الديمقراطيات عادة لا تدخل في حرب كل منها مع الأخرى – على الرغم من أن هذه الديمقراطيات ليست أقل ميلاً للدخول في حرب مع البلدان غير الديمقراطية . ومع ذلك ، لم يكن Wilson المبتكر الأساسي لهذه الرسالة التي تنسب أساساً إلى فيلسوف "حركة التنوير" Immanuel Kant (1724 – 1804) . يجادل Kant بأن الدول الجمهورية (غالباً تذكر كمرادف للديمقراطية ، على الرغم من المصطلحين ليسا متكافئين) أقل احتمالاً للانخراط في صراع عنيف ، بسبب مواطنيهم ، الذين لهم تأثير لافت على السياسة ، يكونون مترددين في أن يجلبوا على أنفسهم كل مآسي الحروب . لا يعني هذا أن المواطنين في البلدان الديكتاتورية أكثر مجازفة، ولكن قرار الذهاب إلى الحرب ليس بأيديهم . مشروع Kant للسلام الدائم كان واجباً أخلاقياً بحيث كان يتخيل قيام اتحاد فيدرالي بين الدول التي تلتزم بعلاقات مسالمة فيما بينها، يدعمها التبادل التجاري ، ونكران الغزو أو الفتوحات، واستخدام القوة .

كان حق تقرير المصير كفكرة شاملة للتحرر مهمة أخرى ، انبثقت نتيجة " للحرب العالمية الأولى ". كانت فكرة Kant حول الواجب المطلق تستلزم وجود نية سلوك أخلاقي شخصي مرتبط مباشرة بمفهوم الذاتية الشخصية أو حق تقرير المصير . هنا يجب أن نلاحظ رسالة أساسية "للتنوير" – على البشرية أن تحرر أذهانها من الخوف والخرافات ، وأن تستخدم قدراتها الطبيعية من أجل تحديد أهدافها الذاتية . كان Kant يحث على أن يكون لدى الناس الشجاعة لاستخدام أذهانهم لهذا الغرض – تقرير المصير في هذا المعني يتمثل في التنوير. التقدم التالي لمفهوم تقرير المصير كما رآه "كانت" يسند تحديداً إلى المجموعات، بدلاً من الأفراد ، وفي النهاية إلى الأمم . أنها تحولت أيضاً إلى "حق". حق تقرير المصير دعَّم إلى حد بعيد شرعية فكرة الأمة – الدولة ، وما يطلق عليه مبدأ القومية (الأمة) المعياري – دولة لكل أمة ، وأمة لكل دولة . كما قد رأينا ، تطورت هذه الأفكار والمشكلات الأوروبية في الاعتبار ، والتي لم تطبق أساساً على الشعوب الخاضعة للاستعمار خارج أوروبا .

على الرغم من وجود الكثير من تيارات التفكير التحرري المختلفة ، توجد رؤية تفاؤلية شاملة تعبر عن إمكانيات السلام . بالنسبة لبعض المنادين بالتحرر تشتق هذه النظرية التفاؤلية من تقييم الطبيعة البشرية الأكثر تفاؤلية . ليس فقط تستطيع الناس أن تتعلم من أخطائها . إنهم أيضاً لديهم القدرة على اختيار مسارات منطقية في التصرفات السياسية ، كما هو الحال في ميادين أخرى مثل الاقتصاديات . مثل هذه المسارات المنطقية ، قد تكون ذات اهتمام ذاتي إلى حد كبير – الذي من الصعب أن يكون مثيراً للدهشة ، إذا أخذنا في الاعتبار أن السلوك القائم على الاهتمام الذاتي ، بالنسبة للتحرريين (وأيضاً الواقعيين) ، وجه أساسي من أوجه الطبيعة البشرية . ولكن التأثير العام للاختيار الرشيد ، يميل إلى تقدير الأفراد الذاتي لمسارات التصرف إلى أن يؤدي بسعادة إلى ، مخرجات أفضل للجميع ، أو على الأقل للأغلبية . وبمضي الوقت ، التقدم نحو حالة أفضل لنوع الحياة يمكن تحقيقه. ومع ذلك ، أدرك التحرريون،

فيما بعد ، أن هذه الحالة يصعب تحقيقها دون مساعدة . يجب أن تطبق العقلانية البشرية بصورة ذات فائدة بالنسبة لإنشاء المؤسسات الدولية وفي إطار قانون يصمم تحديداً للتغلب على الآثار السلبية للفوضى السياسية (فقدان الحكومة) وكبح الميول إلى الحرب .

من بين الأفكار الأساسية الشاملة والمتناغمة مع التفكير التحرري التركيز القوي على الحريات الاقتصادية (بما في ذلك حرية التجارة) ، تدعيم تقرير المصير القومي ذاتياً ، وعلى قيام عالم من الدول منظمة ومنتظمة طبقاً لقواعد ومبادئ ، واحترام مبدأ عدم التدخل ، بينما في نفس الوقت معارضة الحكم السياسي التسلطي داخل الدول من حيث المبدأ . يسعى التحرر في السياسات الدولية إلى الترويج لهذه القيم عالمياً ، " متطلعاً إلى عالم يتمتع فيه كل الناس بالحقوق والحريات المتحررة . ينعكس في هذه الأفكار الأساسية الشاملة توجه معياري نحو السياسات ، سواء على المستوى المحلي أو الدولي . يقف هذا متناقضاً مع كيف أن الواقعية تقدم كنظرية للعلاقات الدولية التي تستند إلى مفهوم " ما هو كائن " ، وليس " ما يجب أن يكون ".

على المستوى العام ، تتكون النظرية الدولية الواقعية من عنقود من الأفكار تطورت على مدى سبعين عاماً مضت ، أو ما يقرب من ذلك ، على الرغم من أن الكثير من المروجين لها يدعون إنها أبعد من ذلك كثيراً ، وأنها تنسب إلى كتاب ومفكرين قدامي مثل ميكيافيللي ، رسو و Hobbes. لا توجد نظرية واقعية واحدة متماسكة للسياسات الدولية ، ولكن بدلاً من ذلك ، مركز عام للجاذبية الفلسفية ، ولكن ينظر للسياسات بصفة عامة على أساس أنها صراع دائم من أجل السلطة والأمن . من المعالم الأساسية الأخرى للتفكير الواقعي ، التركيز على الطريقة التي تتفاوض بها الدول حول الطبيعة الفوضوية للبيئة السياسية الدولية :

منذ البداية قد قدمت الواقعية كيف تحمي وتحافظ الوحدات السياسية – نطلق عليها الآن الدول – على ذواتها في بيئة تتسم بالفوضى ، حيث الأخطار الأمنية والحربية دائماً حاضرة ، وحتى البقاء ذاته ليس مضموناً . سعى الدول وراء أمنها واستقلالها الذاتي ، يصطدم ، ويتحدد بسعي الدول الأخرى إلى أمنها واستقلالها أيضاً . العلاقة بين الدول ، لذلك ، بصورة محورية وثابتة هي علاقة صراع ، حيث تتصادم الدول كل منها مع الأخرى ؛ عند محاولتها لتحسين وضعها الأمني ، وتدعيم استقلالها . هذا الاهتياج الذي لا يهدأ يتحول إلى ما هو أكثر خطورة بسبب فوضى طبيعة النظام الدولي : لا توجد شخصية متميزة تقوم بعملية التحكيم في ادعاءات الصراع بين الدول ، ولا سلطة متميزة لديها القدرة على تطبيق قواعد التحكيم .

كانت الأفكار الواقعية التقليدية المرتبطة بالمجال الدولي ، في كثير من الطرق ، استجابة إلى المثالية التحررية ، مدعمة من شخصيات بارزة مالياً مثل الرئيس الأمريكي السابق Wilson ، وحمل لواءها الجيل الأول من التحرريين في فترة ما بعد "الحرب العالمية الأولى" . ولكن بحلول منتصف عقد الثلاثينات (1930) قد شهد العالم عودة انبثاق العسكرية الألمانية المعتدية ، وعلى الجانب الآخر من الكرة الأرضية غزت "اليابان" المعتدية "الصين" ، مرتبطة بفشل عصبة الأمم طبقاً لما كان متوقعاً . قد ظهر بصورة أذهلت البعض بشكل واضح أن المثالية التي تدعو لها المبادئ التحررية كانت بعيدة المنال مع "الواقعية. مثل هذه الآراء تبناها المفكر E.H.Carr ، الذي انتقد المثالية التحررية في 1948 في نص مشهور أصبح منذ ذلك الوقت من تقاليد الواقعية . اعتبر Carr عملية تسوية السلام التي تلت "الحرب العالمية الأولى" فاشلة تماماً استناداً إلى العيب الأساسي في عمليات التفكير التي بنيت عليها ، حيث تجاهلت بالكامل عامل القوة في السياسات .

في مسألة " الواقعية " مقابل " المثالية " يقتبس Carr رؤية ميكيافيللي حول " الثورة ضد أفكار المدينة الفاضلة أو utopianism ، لتأكيد وجهة نظره :

يبدو لي أكثر ملاءمة أن نسير على هدي الحقيقة الواقعية لأي موضوع بـدلاً مـن الخيال حوله . بالنسبة للكثيرين الذين تصوروا الجمهوريات ، والدول والولايـات والتي في الواقع لم يرها أو يعرفها أحد أبداً ، لأنه كيف يعـيش المـرء يبعـد كثـيراً عن كيف يجب أن يعيش ، لأن ذلك الذي يتجاهل ما يفعل مقابل مـا يجـب أن يفعل سرعان ما يؤثر على أسباب انهياره ، بدلاً من وقايته وحفظه .

ولكن Carr كان متألماً أيضاً عندما يشير إلى أن ، دراسـة الواقعيـة العميقـة حيـث يكتشف أنها تفتقر إلى الموضوعية المتزنة التـي يـدعيها أنصـارها ، كـما هـو الحـال مـع أيـة طريقة تفكير ، ويستنتج أن التفكير السياسي الصحيح يجب أن يستند إلى عناصر من الخيال والواقعية :

عندما أصبح مذهب التخيل (المثالية) أجوفاً ، وخدعة لا يمكـن تحملهـا ، والـذي يخدم فقط كغطاء لمصالح الفئة المتميزة ، فإن الإصلاحات الواقعية تؤدي خدمة لا غنها عنها معلنة وبدون قناع . ولكن الواقعية المحضـة ، يمكـن ألا تقـدم شـيئاً غير الكفاح المكشوف طلباً للسلطة ، والتي تجعل أي نـوع مـن المجتمـع الـدولي مسألة مستحيلة .

حتى الآن قد تناولنا تطور IR ، تقريباً بصفة خاصـة في سـياق التطـورات في UK ، حيث الكثير من نشاط التفكير المؤثر يحدث في سنوات ما بين الحروب . كانت أوروبـا أيضـاً مركزاً إضافياً في ذلك الوقت للسياسات الدوليـة. في نهايـة الحـرب العالميـة الثانيـة ، وبدايـة الحرب الباردة ، فرع معرفة IR وخاصة في طريقتـه الواقعيـة ، تطـور سريعـاً جـداً في US . الشخصـية المتميـزة هنـاك ، في السـنوات الأولى تمثلـت في Hans J.Morgenthau ، والـذي ساهم بنص كلاسيكي آخر إلى هذا الفرع من المعرفة والذي ترجمة عنوانه " **السياسـات بـين الدول : الكفاح من أجل السلطة والسلام** (1948) . الأسطر الافتتاحية للفصل الأول لا تدع أي شك حول فكرته الأساسية الشاملة :

السياسات الدولية ، كما هو الحال مع كل السياسات ، عبارة عن كفاح من أجل السلطة مهما كانت الأهداف النهائية ... السلطة هي دائماً الهدف المباشر . قد يسعى رجال الدولة والشعوب إلى الحرية ، الأمن ، والازدهار ، أو السلطة ذاتها. إنهم يحددون أهدافهم في ضوء مثالية الدين الفلسفة ، الاقتصاد ، أو النواحي الاجتماعية . إنهم يأملون في أن تلك المثالية سوف تصبح واقعاً ملموساً خلال قوتها الداخلية الذاتية ، خلال التدخل المقدس ، أو خلال التطور الطبيعي للشئون الإنسانية . ولكن في أي وقت يناضلون لتحقيق هدفهم بأساليب السياسات الدولية، فإنهم يفعلون ذلك طلباً للسلطة ... .

هذا الباحث وآخرون في مجال التقليد الواقعي الكلاسيكي ، اعتمدوا على سلسلة من الأفكار التاريخية لتدعيم مناقشاتهم الجدلية . بالإضافة إلى ميكيافيللي ، يشير أصحاب الواقعية الكلاسيكية إلى المفكرين الذين يؤكدون المدي الذي تتفوق فيه السلطة المجردة على أفكار المثالية الأخلاقية في العلاقات بين الدول . يسجل تقرير أساسي يطلق عليه " **حوار** Melian " مناظرة بين شعب أثينا القوي عسكرياً ، وبين المقيمين على جزيرة Melos الصغيرة والمعرضة للأذى. لا ترغب الأخيرة في الخضوع إلى شعب أثينا ، ولكنها تفضل المحافظة على استقلالها وحيادها في الحرب ، ويحاولون أن يقيموا الحجة على العدالة في جانبهم ، ولكن الأثينيين يعارضون ذلك بأن " معيار العدالة يعتمد على المساواة في القوة التي تجبر .... الأقوى على أن يفعل ما لديه من قدرة أو سلطة على الفعل ، وأن الضعيف عليه أن يقبل ما ينبغي عليهم قبوله ."

يجد الباحث Morgenthau الدافع الأساسي للسلطة ، كما هو الحال في كل القوى الاجتماعية ، متأصلاً في جذور الطبيعة البشرية . ولكنه يضع قيوداً لافتة على السلطة التي تعمل على الاعتدال طبقاً لرؤية Hobbes في طبيعة السياسات الدولية . من أجل عالم حيث " القوة تحكم ليس فقط الأكثر تميزاً ، ولكنها تحكم بدون منافس ، يمكن أن يثور ضد السلطة ، والتي تعتبر شاملة كما هو الحال مع التطلع إلى السلطة ذاتها " . هنا تدخل مفاهيم العقل،

الأخلاق ، والعدالة . ومع ذلك ، يذعن هذا الباحث قليلاً للمثالية في فحص هـذه المفـاهيم . إنه يقول ، بدلاً من ذلك ، أولئك الذين يسـعون إلى السـلطة لـكي يتجنبـوا الـذين يمكـن أن يثوروا ضدهم ، سوف يستخدمون ببساطة أيدولوجيات معيارية لإخفاء أهدافهم الحقيقيـة . بهذا المعني ، يكون الباحث في تناغم واضح مـع Carr . لـدى باحثنـا هـذا الكثـير ليقولـه حول الأمن ، وطبيعة النظام الدولي . ومع ذلك ، بالنسبة للموضوع الأخير تـرك للجيـل مـن علماء الواقعية – الواقعية الجديدة ، لكي يأخذوا فكرة الهيكل ، ويجعلونه أسـاس التحليـل . تم إجراء هذا في تلك الفترة حيث كانت كلاً من التحررية والواقعية تعيـد صـياغة محاورهـا الأساسية طبقاً للتحديات الجديدة .

الذين ينتقـدون المـذهب التحـرري عـاملوه بوحشـية شـديدة في بدايـة " الحـرب العالمية الثانية " وبعد انتهائها مبـاشرة ، كـما تعـرض للشـجب مـن أولئـك الـذين يعتـبرون أنفسهم في تناغم دقيق مع السياسـات القويـة . في الاسـتجابة ، مدرسـة "التفكـير التحـرري الجديد" نهضت لمواجهة التحدي ، موجهة عدسـاتها النقديـة إلى بعـض الافتراضـات الذاتيـة للنظرية الواقعية ، وأدانة ما تعتبره الميـل نحـو التبسـيط المخـل. عـلى سـبيل المثـال ، بيـنما المناصرون للواقعية يـرون أن الدولـة يجـب أن تكـون حقـاً الفاعـل المحـوري في السياسـات الدولة، والوحدة التنظيمية رقم واحد في ذلك الكيان (بمعنـى أنهـا تعمـل كوحـدة واحـدة ، متماسكة ، ودون تمييز). تؤكـد مدرسـة التفكـير التحـرري الجديـد عـلى تعـدي الفـاعلين في النظام الدولي، ولذلك كان يطلق عليها أحياناً "مذهب التعددية" . كان البشير النـذير لهـذه الطريقة في التفكير متمثلة في نموذج " الاعتماديـة المتبادلـة " في العلاقـات الدوليـة ، والـذي حظى بتدعيم بعض الباحثين ، الـذين ألقـوا الضـوء عـلى حلقـات الوصـل عـلى الفـاعلين في النظام الدولي ، وحساسيتهم تجاه قرارات وأفعال كل منهم ، بدلاً من الاستقلالية ، والكفايـة الذاتية لكل دولة على حدة ، كما يريدها أن تكون أصحاب النظرية الواقعية .

المناصرون للتعددية من أصحاب نظرية التحرر الجدد في السبعينيات (1970 فتحوا أيضاً باب ميدان IR على مصرعيه أمام نطاق واسع مع الاعتبارات من خلال إثبات عملياً المدى الذي يظهر عدم وجدود فاعلين أو عمليات أدوار تقوم بها أية دولة كجزء ذات أهمية في الشئون الدولية. يمثل هذا تحدياً لأصاب النظرية الواقعية ، لأنه لم يكن هناك مكان للواقعين بالنسبة لهذه العوامل المهمة ، والتي لم تباشرها الدول بذاتها . طبقاً لرؤية أصحاب التعددية حينئذ ، أن النظرية الواقعية لم تقل شيئاً حول كيف يمكن أن تكون بالكامل ، ولكنها تقدم فقط تقريراً جزئياً عن الحقيقة إلى حد كبير . يعجل هذا استجابة مضادة .

الشخصية الأساسية البارزة في مجال الواقعية الجديدة جاءت على يد عالم أمريكي Kenneth Waltz والذي كانت استراتيجيته الأساسية للرد على تحدى التعددية التحررية متمثلة في كتابه الذي ترجمة عنوانه " **نظرية السياسات الدولية** " (1979) . ولكن عمله المبكر **الإنسان ، الدولة ، والحرب** (1959) وضع الأسس المحورية التي يرتكز عليها نموذج الواقعية الجديدة – وبعبارة أخرى كانت معروفة بالواقعية الهيكلية -. هنا يحدد Waltz ثلاث صور ذهنية للسياسات ، يترجم كل منها إلى مستوى متميز من التحليل – الأفراد – الدول – ونظام الدولة الدولية . أسباب الحروب في الصورة الأولى تنسب إلى الطبيعة والسلوك البشريين على المستوى الفردي – ابتداءً من الأنانية ، إلى العدوان والغباء غير المخطط . في الصورة الثانية ، التنظيم الداخلي أو المحلي للدول يمثل العامل الأساسي في فهم الحرب والسلام . تأخذ الصورة الثالثة ظروف الدول في النظام الدولي – بمعنى الفوضى كتحديد " للهيكل " المحوري الذي تعمل الحرب داخله . بالنسبة لرؤية Waltz ، هذه هي الصورة التي يجب أن يهتم بها الباحثون في IR على وجه الخصوص .

في تناول موضوعات توازن القوى ، والمساعدة الذاتية في هذه البيئة ، يفسر Waltz كيف أن نظرية المباراة توضح المشكلات ، وأيضاً كيف يجب أن تفهم القوة في ضوء التوازنات والإمكانيات :

> مضامين نظرية المباراة (تتضمن) حرية الاختيار لأي دولة بذاتها ، ولكنها لكل الدول الأخرى ... عندما تسعى بعض الدول للحصول على ميزة على حساب الآخرين ، فإنهم يتحدوا معاً ؛ إذا أرادت دول أخرى العمل ضد هذه الميزة ، فإنهم بدورهم يتحدوا ... الفرصة وأحياناً الضرورة في استخدام القوة تحدث تمييزاً في ميزان القوى ابتداءً من موازين القوى التي تتشكل داخل الدولة ذاتها . في كلتا الحالتين ، نستطيع أن نحدد القوة طبقاً لرؤية Hobbes ، القدرة على إحداث تأثير مستهدف .... في السياسات الدولية ، لا توجد سلطة قادرة بصورة فعالة على منع استخدام القوة . يصبح توازن القوى بين الدول توازن كل الإمكانيات ، بما في ذلك القوة المادية التي تختار الدول استخدامها في ملاحقة أهدافها .

Waltz أكثر دقة من Morgenthau حول مدى استعداده لتضمين ، ما يراه في مجال "النظرية الدولية" وبتقييد مجال الحقل النظري لكي ينحصر تركيزه الضيق على هيكل النظام الدولي ودور الدول المهيمن بصورة شاملة داخلياً لكل دولة ، كما أنه قد أبعد الكثير من الموضوعات التي أدخلها التحرريون التعدديون في نظريتهم . المستويات المتميزة في التحليل التي استخدمها Waltz لها تأثير صارم في فصل المحلي من الدولي . تلخيصاً ، يؤكد عمل Waltz المدى الذي يمكن أن تصل إليه ظروف الفوضى التي لا يمكن تفاديها ، والتي تثير منطقياً ، ضرورة اللجوء إلى سلوك الشعور بالذات لدى الدول ، والجوهري للبقاء في البيئة ، حيث في النهاية ، يكون لكل دولة بذاتها الدفاع عن ذاتها .

بالنسبة للمدافعين عن الواقعية أمثال Waltz وآخرين أنصار الواقعية الجديدة ، الأخطار في هذه البيئة كثيرة ليس أقلها ، لأن الجهود التي تبذلها دولة واحدة لتوفير الأمن لذاتها (مثل تدعيم ترسانتها القومية) من المحتمل أن تستثير القلاقل في دولة أخرى ، التي قد تستجيب حينئذ بأسلحة تصنعها ذاتياً .

يعرف هذا بأنه "معضلة الأمن" . إنه يوضح أيضاً مفهوم الواقعية ا لجديدة الأساسية حول توازن القوة ، حيث تعدل كل دولة من ذاتها طبقاً لسلوك الدول الأخرى ، والتي من المحتمل أن تؤثر فيها . في المقابل ، يكشف هذا عن المدى الذي يحدد فيه الهيكل – في هذه الحالة ، بيئة السياسات الدولية الفوضوية – الظروف التي فيها يجب على الفاعلين (الدول) الحكومات، إلخ .) أن يؤدوا أدوارهم – ومن ثم ينشئوا وكالة أوراقهم الرابحة .

بينما يوجد تباينات لافتة عبر سلسلة التفكير الواقعي ، قليل منها فقط ذكر هنا، يبقى التركيز العام بصورة قوية على ديناميات القوة . وكما يشير أحد الباحثين ، الواقعية ، لذلك " تقترن غالباً بشكل بدائي من الواقعية السياسية ، ذلك الوضع المحافظ بعمق ، التي تعود بالدولة والقوة العسكرية إلى طقوس الخرافات ، وتقلل من شأن التغيير التقدمي في النظام الدولي ." قد أدى هذا إلى فكرة أن تدعيم المصلحة القومية يمثل الهدف الأساسي الذي تسعى إليه القوة ، والذي يجب أن تأتي بعده وليس قبله كل الأهداف القومية الأخرى . بينما يمكن أن تأتي مثل هذه الأوضاع في التفكير الواقعي ، سوف يكون من الخطأ التصوير الساخر لكل أدبيات الواقعية بهذه الطريقة . أحد فروع التفكير الواقعي ، واضح في عمل Carr أن له ميزة تقدمية ، والتي تنقب تحت سطح علاقات القوة ، " كاشفة عن المصلحة الذاتية ، النفاق ، والحماقة ، " بينما تكشف عن الشك حول تأثير كل من المنطق والأخلاق في عالم يوصف بأنه دائم السعي إلى امتلاك القوة المهيمنة . كما نرى حالاً ، هذه الرؤية انطلاقاً من مبدأ الشك تتناغم مع أوجه الأفكار الناقدة ، ومع بُعْد الحداثة في العلاقات الدولية (IR).

الماركسية والنظرية النقدية

يأتي التحدي المباشر لكل من النظرية الواقعية والتحررية من وجهات النظر الماركسية والتطورات اللاحقة في النظرية النقدية ، والتي يفضل أن توصف

بمصطلح " ما بعد الماركسية " . قد أخذت هذه عدداً من الأشكال بعضها متناقض. في الأساس ، مع ذلك ، كل التباينات الماركسية كان لها اهتمام معياري قوى مع الطبيعة الاستثمارية للرأسمالية . لا كارل ماركس ، ولا مناصره Friedrich Engels ، كانا منظرين للسياسات الدولية أصلاً ، ولكن **بيانهم عن الحزب الشيوعي** ألقى الضوء على الوسائل التي انتهجتها الرأسمالية لنشر مجساتها الزاحفة على مستوى العالم :

> اكتشاف أمريكا ، ودوران رأس الرجاء الصالح فتح الباب واسعاً أمام أراضي بكر للبرجوازية الصاعدة . أسواق الشرق – الهندية والصينية ، استعمار أمريكا ، التجارة .... وزيادة وسائل تبادل السلع والخدمات ... أعطي للتجارة للإبحار ، للصناعة زخماً لم يحدث من قبل .

وبعد وقت قصير :

> الحاجة إلى توسيع السوق أمام المنتجات باستمرار تطارد ضاغطة على البورجوازية في كل أرجاء الكرة الأرضية . إنها يجب أن تأوي إلى كل مكان ، تستقر في كل مكان تنشئ حلقات وصل في كل مكان .

مدرسة حديثة في الفكر الماركسي تتبني " نظرية النظام الدولي " وضع ملامحها الأساسية أولاً " فلا ديميرلينين " (1870 – 1924) الذي سعى إلى تقسيم العالم ، على أمل أن يتفوق على الاقتصاد العالمي الامبيريالي . روج لهذه الأفكار مجموعة من الاقتصاديين الذين يعملون أساساً في " أمريكا الجنوبية " في عقد الستينيات (1960) ، بما في ذلك المنِّظر ألماني المولد Andre Gunder Frank الذي كان مهتماً بالفجوة الواسعة بين الدول الغنية التي أطلق عليها (Core) والدول الفقيرة (Peripheral) . رأي Frank الاقتصاديات ذات التطور التقليدي في US ، على أنه تبرير علمي رجعي مزيف لعدم المسئولية الاجتماعية، التأثير الأساسي لمثل هذا الوضع كان يتمثل في إنشاء ما يطلق

عليه دول العالم الثالث التي تكون معتمدة على القوميات الأكثر ثراءً . في عقدة السبعينيات (1970) طوّر Immanuel Wallerstein فكرة النظام العالمي كشكل من أشكال النظام الاجتماعي ، له حدود ، هياكل تنظيمية ، عضوية جماعات ، قواعد الشرعية ، والتماسك ، وتتصف " بالقوى المتصارعة التي تشد الجميع معاً من خلال التوتر ، وتمزقها إلى شظايا متناثرة ، عندما تسعى كل مجموعة باستمرار إلى تغليب مصلحتها الذاتية على مصلحة المجموعة.

قد قدمت دراسات إضافية للنظام العالمي نتيجة مساهمات أكاديميين ألهمهم المفكر الماركسي الإيطالي Antonio Gramsci (1891 – 1937) . ابتكر Gramsci مفهوماً للسيطرة الذي تعامل مع القوة بطريقة تتناقض مع المناهج الواقعية ، على الرغم من أنه اعتمد على أفكار ماكيافيللي . اختصاراً ، اقترح Gramsci أنه ، على الرغم من أن القوة كانت غالباً تمارس من خلال رسائل قمعية شديدة الوضوح ، بما في ذلك الاستخدام أو التهديد بالقوة المادية ، إنها تمارس بصورة فعالة حيث تستنبط الموافقة من أولئك المعارضين لها. يتم الحصول على الموافقة من خلال سيطرة الطبقة الحاكمة والتي تضع معايير السلوك السياسي والأخلاقي . بمضي الوقت تصبح هذه المعايير من بين أركان المجتمع الطبيعية ، والتي غالباً تتغلغل في ثقافة الحكم دون أن يشعر بها أحد . يطلق على هذا **"تطبيع القوة"**.

تيار النظرية النقدية المؤثر الآخر يستند على عمل " **مدرسة فرانكفورت**" (1923) التي لا تعطي تركيزاً كبيراً على الاقتصاديات أو قدرة طبقة البروليتارياً على قيادة إحداث التغيير بصورة أفضل من الماركسيين التقليديين . ومع ذلك ، الرموز القيادية لهذه المدرسة تشترك مع Gramsci بالنسبة للعوامل الثقافية والاجتماعية . في السنوات الأخيرة ، واصل أحد الباحثين تقليد "مدرسة فرانكفورت" في طرح الأسئلة النقدية من خلال مناهج جديدة في النظرية الاجتماعية ، مع التركيز على دور الحركات الاجتماعية الجديدة ، التي تحدث تحرراً من ظروف الظلم الاجتماعي . بصورة أكثر تعميماً ، قد ركز

المنظِّرون النقديون على أفكار التنوير – تنمية قدرة الناس لكي يخططوا بأنفسهم مصالحهم الذاتية الخاصة – والتحرر ، بالإضافة إلى التفسير السابق ، يعني ، التحـرر ، لـيس فقـط مـن القهر المباشر من الآخرين ، ولكن أيضاً القيود التـي يفرضـها المـرء عـلى نفسـه . ومـن ثـم ، يعمل التنوير والتحرير معاً ، وفي الواقع لا يستطيع الأخير أن يتحقق دون الأول ، والذي هو ، جوهرياً عمل من أعمال التأمل الناقد . مثل هذه التطورات تتجه إلى تـرك ماديـة مـاركس التاريخية جانباً عملياً وبصدق ، وأن نكون بوضوح في فترة ما بعد الماركسية .

Andrew Linklater المنظر النقدي المعاصر ، والذي يركز على IR ، يصـف حقـل المعرفة بأنه تيار نظرية اجتماعية يسعى إلى تحقيق أربعة مبـادئ . **أولاً** ، رفـض الوضـعية ، وفكرة الواقعية الموضوعية ، تركز النظرية النقدية الانتباه على البنـاء الاجتماعـي ، وتـأثيرات المعرفة ، وخاصة الترتيبات التي ينتج من خلالها الظلم الاجتماعي ، بل ويتكاثر . **ثانياً** ، إنهـا تعارض فكرة أن هيكل العالم الاجتماعي ، مع عدم المساواة في الـثروة والقـوة ، راسـخ وغـير قابل للتغيير . **ثالثاً** ، في تناول عدم المساواة ، تتعلم النظرية النقدية من الضعف الأصـيل في الماركسية، وتتغلب عليه ، ليس من خلال رفض طبقة ، أو طريقة الإنتاج باعتبارها محوريـة للإقصاء الاجتماعي ، ولكن من خلال التوسع في التحليل بإضافة أشكال أخرى مـن الإقصـاء ، مثل النوع (ذكر / أنثى) والسلالة (العرق). **رابعاً** ، تستطيع النظرية النقدية تصور أشكال جديدة من المجتمع التي تعـارض الإقصـاء غـير المـبرر ، ومـن ثـم تحـدى الدلالـة الأخلاقيـة للحدود القومية ، وأيضاً ، انفتاح أشكال الاحتمالات السياسية لما بعد السيادة .

يتناغم هذا المنهج مع المشروعات الأكثر التصاقاً بالموقع ، والتي ، مع أخذ قـوة الظـروف المحيطة في الاعتبار ، تشير إلى الحاجـة إلى الممارسـات التحرريـة المدعمـة بأفكـار تنويريـة معينـة . لذلك ، الأكاديميون النقديون في جنوب أفريقيا، على سبيل المثال ، يسلطون الأضواء على ابتداءً مـن ضعف جهاز المناعة/ الإيدز إلى الحرب الأهلية ، بما يشير إلى أن هذه الوقائع تمنع التحـول بعيـداً عـن

مناهج حل المشكلات كما اقترحها أصحاب نظريات ما بعد الوضعية ، وبصفة خاصة تنظير ما بعد الحداثة / ما بعد الهيكلية ، التي سوف نتناولها حالاً .

نظرية المدرسة الإنجليزية والفلسفة البنائية

تطورت فكرة المجتمع الدولي بواسطة "المدرسة الإنجليزية" من عقد السبعينيات (1970) لكي تضم أكثر من نظام ، الذي فيه كل دولة لها مكانتها وتستجيب لسلوك الأعضاء الآخرين ، وكما تقترح الواقعية . بدلاً من ذلك ، المجتمع الدولي مجموعة من الدول ، التي تنشئ فيما بينها بالحوار والاتفاق بالإجماع قواعد مؤسسات عامة لتسيير علاقاتها ، وإدراك مصلحتها المشتركة في تحقيق هذه الترتيبات . لذلك ، بينما أخذ منظِّرو المجتمع الدولي الدول الأعضاء بصفة عامة باعتبارها وحدات التحليل الأساسية والاعتراف بديناميات سياسات القوة ، هذا الذي يبدو واضحاً في تركيز الواقعية يمثل نوعاً من الاعتدال في أن المجتمع الدولي ، كما هو مع أي مجتمع ، يستلزم وجود قواعد مشتركة . يقترح أحد الباحثين تحت عنوان " المجتمع الفوضوي" (1977) أن البعد المعياري للمجتمع الدولي يحسِّن المجتمع الدولي ، ومع أساليب طرد أو نفي الفوضى في المجال الدولي ؛ عندئذ، تتحول الفوضى بصورة منتظمة لتدعيم ظروف السلام والأمان . هذه الأفكار تتناغم بصورة أكبر مع التحررية (الليبرالية) وليس الواقعية.

تطورت الأفكار حول المجتمع الدولي في مسارين متميزين ، من بين الروافد التنافسية : أحد هذه الروافد يروج لفكرة "التعددية" الذي يركز على دور الاختلافات الثقافية في السياسات . العامل الثقافي يعني أن الدول قد تكون قادرة على الوصول فقط إلى اتفاق حول عدد محدود من القضايا . الأكثر أهمية من بين هذه القضايا تتمثل في الاعتراف بسيادة كل دولة من الدول الأخرى ، وعدم التدخل أي دولة في شئون الدول الأخرى . هذه القواعد يجب الالتزام بها حتى إذا اعتقدت إحدى الدول أن دولة أخرى تتصرف بصورة غير

مقبولة في شئونها الداخلية. إذا تمسكت الدول بالقواعد والمبادئ التي تدعم الاعتراف المتبادل بالسيادة ، وعدم التدخل في الحقل الدولي ، فإنه بصرف النظر عن المناهج المختلفة للقواعد والمبادئ والقيم داخل حدود كل دولة ، سوف يكون الجميع في وضع جيد طبقاً للنظام الدولي . لذلك ، بينما قد لا تشترك جميع الدول في القواعد والقيم الجوهرية ، أو في نفس الأهداف ، فإنها تعترف بالتأكيد بالميثاق المشترك للتعايش معاً الذي تلتزم به الدول جميعها قانونياً وأخلاقياً .

المنهج الآخر يعرف بمصطلح " التضامن " ، ويركز على وحدة الإنسانية رغم الاختلافات الثقافية والاختلافات الأخرى . في التأكيد على منهج التضامن أو على الأقل إمكانية تضامن الدول في النظام الدولي ، عندما يتعلق الأمر بفرض القانون ، فإنه يمكن تصور إرادة " جماعية " تتطور بين الدول ، مع تمكينها من الانخراط في تصرفات هادفة عند الحاجة . على سبيل المثال ، إذا كانت إحدى الدول تتصرف بصورة سيئة ، يتصور الوضع التضامني قيام دول أخرى معاً لفرض معيار السلوك المقبول . يرتقي هذا إلى الأمن الجماعي – تلك الفكرة كانت ضمنية في **اتفاقية عصبة الأمم** ، واحتفظ بها ميثاق **الأمم المتحدة** UN. على الرغم من اعتبار هذا ضعيفاً نسبياً ، فإذا أخذنا في الاعتبار هيمنة " مجلس الأمن " كقوة ضخمة ، فقد تم اللجوء إليها بخصوص " ليبيا " 2011 . بصفة عامة ، تمثل الأوضاع التعددية والتضامنية الأفكار الأساسية الشاملة المألوفة للوحدة والتنوع في الشئون الإنسانية ، ذلك الشيء الذي ينعكس أيضاً في مسارين أساسيين في النظرية المعيارية التي نتناولها حالاً .

لقد حظيت **نظرية المدرسة الإنجليزية** بإعادة بعثها من جديد على مدى العقد الأخير ، أو ما يقرب من هذا ، حيث العديد من الأكاديميين المتنوعين بطبقونها و / أو يتوسعون في زوايا أبعادها داخل مجالات جديدة أو موضوعات معاصرة . يضاف إلى أولئك الذين قد حددوا حلقات الربط النظرية القوية بين أفكار "المدرسة الإنجليزية" وفيما بعد ، النظريات البنائية التي تنسب أساساً إلى

البيئة الأمريكية ، قد نسب آخرون هذه الزوايا من البصيرة إلى مجالات مهمة مثل تحديد مفاهيم السيادة ، مثلاً ، " مسئولية الحماية " ، التي تركز على التقليد التضامني في نظرية " المدرسة الإنجليزية " ، وتوضح من بين أشياء أخرى حلقات الربط القوية بين النظرية والتطبيق . نحن نتناول بعض الأوجه العملية لهذا في الفصل الخامس .

إلى المدى الذي ترى فيه مناهج " المدرسة الإنجليزية " السياسات الدولية باعتبارها ذات خاصية اجتماعية ، فإنها تتناغم مع التحول البنائي في IR ، والذي قد تزايد في الوضوح منذ عقد التسعينيات (1990) . ومع ذلك ، فكرة البنائية الاجتماعية ذاتها ، لها تاريخ أكثر طولاً . إنها ناتج النظرية الاجتماعية الأوربية ، أو أكثر تحديداً " علم الاجتماع المعرفي " ، الذي طوره ، بين أخرى ، عالم الاجتماع الألماني Karl Mannheim في بداية القرن العشرين . اعتمد Karl بدوره على أفكار معينة ، تقترن بالأيدولوجية مثل شكل " الوعي الزائف " ، التي تنسب إلى ماركس وإنجيل ، تلك الأفكار التي تجد صداها في شكل الهيمنة أو السيطرة . في فترة ما بعد الحرب ، فكرة بناء الواقعية الاجتماعية الأكثر عمومية ، وضعت عام 1966 (بيتر بيرجر وآخرين) ، في ذلك العمل الذي سعى إلى تفسير كيف ولماذا تنشأ المؤسسات الاجتماعية ، وتتضامن بمضي الوقت خلال عملية " التأهيل " ، ومن ثم ، بناء واقع تتجه الأجيال القادمة إلى قبوله باعتباره أحد الظروف الخلفية لحياتهم الذاتية المثبتة ، وحتى الطبيعية .

قد يتطلب تطبيق القواعد أحياناً استخدام القوة المادية ، ولكن القواعد ذاتها ليست أشياء " **مادية** " ؛ ولكنها بناءات تصورية . كما قد رأينا ، الكثير من القواعد الاجتماعية والسياسة ، لا تتطلب إجباراً أو قهراً – في كثير من الأحيان يستوعب الناس القواعد التي تدعم المبادئ ، ويتصرفون طبقاً لها . وبالمثل ، الدول في النظام الدولي القائم على الدول يتجه إلى إتباع مجموعة من القواعد والمبادئ ، حتى تحت ظروف الفوضى . ومع ذلك ، من المهم التركيز على أن أصحاب النظرية البنائية مثل Onuf لا يتبرأون من حقيقة العالم المادي ، كما

أنهم دائماً يضعون حداً فاصلاً شديد التميز بين ما هو اجتماعي وتصوري من ناحية ، وبين ما هو مادي من الناحية الأخرى . بدلاً من ذلك ، تتفاعل هذه بطرق معقدة ومتغيرة مع تجاهل ما هو اجتماعي أو مادي باعتبارها تصورات غير قائمة .

أيضاً ، يؤكد الأكاديميون البنائيون بأنه على المستوى التصوري ينشأ ذلك المعني . ومن ثم ، قد يحمل الشيء المادي معاني مختلفة في المواقف المختلفة . على سبيل المثال ، البندقية التي في يد العدو ، تختلف تماماً عن البندقية التي في يد الصديق . هذه النقطة تم تصويرها بعمق على المستوى الدولي ، حيث أنماط من الصداقة ، والعداوة يقال أنها تتشكل خلال بيئة تصورية أو ثقافية معينة ذات صلة بذلك المستوى . على سبيل المثال ، بينما "كندا" و " كوبا "لديها إلى حد ما قوة مادية نسبية إلى US ، ينظر إلى إحداها بأنها حليفة ، و إلى الأخرى بأنها تمثل تهديداً .

يفترض هذا بعداً إضافياً ، بأن الدول تمتلك هويّات ليس كحلفاء أو أعداء ، ولكن من زاوية أخرى أبعد من ذلك . الهويات ليست خصائص ثابتة . على سبيل المثال ، قبل الحرب العالمية الثانية ، كانت كل من ألمانيا واليابان ، ينظر إليهما على أنهما دولتان عدوانيتان حربيتان . بعد عام 1945 ، تحولت هويتهما إلى دول ذات هوية تجارية مسالمة ، وأعضاء في التحالف الغربي . اليوم ، تبقى اليابان مقيدة كفاعلة عسكرياً في الكيان الدولي ، وخاصة بسبب " دستورها المسالم " ؛ الذي يمنع نشر قواتها العسكرية خارج حدودها الإقليمية . هذا الوضع الشاذ لليابان يعني أيضاً أن هويتها كفاعلة في مجال الأمن الدولي غير طبيعية بصورة واضحة . مثال لافت آخر ، في تحول الهوية يأتي من " جنوب أفريقيا " . عهدها الذي كان يتسم بالتمييز العنصري ، والذي امتد من عام 1948 ، إلى 1994 ، حولها إلى دولة منبوذة دولياً ، معرضة إلى سلسلة من العقوبات الدولية ، بما في ذلك ، المقاطعة للأحداث الرياضية . بعد عام 1994 ، تحولها داخلياً ، ودولياً ، قد أعطاها هوية مختلفة تماماً ، كما يعبر عن ذلك

استضافتها " لكأس العالم 2010 " – الذي كان غير متخيل في عهد التمييز العنصري .

تلخيصاً ، تثبت IR البنائية ، حالة العالم الاجتماعية القائمة ثقافياً على الدينامية والطوارئ ، والتي بدورها تتسم باحتمال تحويل فهمنا للواقع الاجتماعي ، وأساس المعرفة . ندرس فيما بعد ، كيف أن تطبيقاً معيناً لنظرية البنائية الاجتماعية ، قد ساهمة بصورة لافتة في فهم بعد آخر من أبعاد سياسات القوة .

نظرية المساواة بين الجنسين والنوع (ذكر / أنثى)

الطبيعة القائمة للمؤسسات والممارسات الاجتماعية ، الاقتصادية والسياسية ، وديناميات السلطة التي تجسدها ، تشكل نقطة بداية مهمة لنظرية المساواة بين الذكور والإناث (أحياناً الحركة النسائية) ، والنوع بصفة عامة . ولكن دعنا أولاً نوضح ما نعنيه بهذه المصطلحات . تشير نظرية المساواة بين الجنسين إلى ظاهرة معقدة ، يدور حولها جدل عنيف مستمر ، والذي يزداد تعقيداً بحقيقة " أن الكثير من التباينات قد انبثقت على مدى العديد من السنوات. في عام 1913، عبرت أحدى الكتاّب البارزين بأنها لم تستطع أن تكتشف مطلقاً ماذا كانت تعنيه مسألة المساواة بين الجنسين ، قائلة : " إنني أعرف فقط أن الناس يطلقون عليّ " المائعة " عندما أعبر عن أفكار عاطفية تميزني من الخضوع بالقول اللين أو البغي . على الرغم من أن معني المساواة بين الجنسين يخضع لخلاف عميق في الفترة المعاصرة ، فإنه يفهم بصفة عامة باعتباره مشروع يتعدى ما وراء فروع المعرفة حيث يهتم بما يطلق عليه " الدور الاجتماعي للمرآة في علاقتها بالرجل في المجتمعات في الماضي وفي الحاضر ، مدفوعاً بالاقتناع بأن المرأة قد عانت ، وتعاني الظلم بسبب أنها أنثى .

في المصطلحات العملية ، أطلقت نظرية المساواة بين الجنسين حركة اجتماعية ، والتي بدأت مع " الموجة الأولى " من مشروع المساواة بين الجنسين في

القرن التاسع عشر في أوروبا ، وأمريكا الشمالية ، والبلدان التي تعتبر ملحقات أوروبية مثل استراليا ونيوزيلاندا ، وجنوب أفريقيا . في هذه الأماكن سعت النساء إلى تحقيق المساواة القانونية مع الرجل ، وخاصة في ضوء المعاناة . كانت نيوزيلاندا في الواقع هي الدولة الأولى التي أعطت المرأة حق التصويت ، في 1893. ابتداءً من عقد الستينيات فصاعداً ، شهد العالم موجتين للفكر والإجراءات المدافعة عن حقوق النساء ، أساساً في أوروبا ، ولكن في أجزاء أخرى من العالم أيضاً . يبقى هنالك الكثير من العداوة لمفهوم مصطلح المساواة بين الجنسين ، وما يمكن أن يحمله من مضامين – من كل من النساء والرجال . يلاحظ أحد الباحثين ، أنه من المألوف أن تسمع سيدة تقول : " أنا ليست ناشطة في حركة المساواة بين الجنسين ، وهذا مستحيل بدون وجود قواعد لمثل هذه المساواة " .

ابتداءً من عقد الستينيات (1960) ، ركزت ثقافة المساواة بين الجنسين على كيف كانت النساء في مرتبة أدني في المؤسسات الاجتماعية والسياسية التقليدية في النظام الكنسي . يشير المفهوم الأخير إلى الهيمنة الذكورية ، والتي تحاصر هيكلياً من خلال المبادئ ، القواعد ، العادات ، والأعراف – متضمنة تلك المقترنة بالأعراف الدينية – ومن ثم تتجه إلى أن تنتقل من جيل إلى آخر. تتحدى فكرة المساواة بين الجنسين ، بعض الافتراضات التي تؤخذ كبدهية حول "طبيعة الإنسان" ، والمدى التي تسللت إليه عميقاً هذه الافتراضات في النظرية السياسية . عندما ينظر إلى بعض التصرفات على أنها "طبيعية" أو أصيلة في "الطبيعة البشرية" (كما هو الحال في التدرج الهيكلي للنوع) ، بدلاً من أنها نتيجة للهيئة أو المؤسسة الإنسانية، والتي غالباً تعكس اهتمامات خاصة، ومن ثم تنشأ نتائج سياسية جوهرية للمنظمة الاجتماعية .

ظهرت حركة المساواة بين الجنسين في IR لأول مرة ابتداء من عقد الثمانينيات(1980) خلال كتابات مجموعة صغيرة من السيدات الأكاديميات، اللاتي أخذن القضية بالطريقة التي تصور وضع المرأة ، وغالباً ، كتبت انطلاقاً

من النص الأصلي للسياسات الدولية بصفة عامة ، وخاصة في المناهج الواقعية . الحقل الدولي – الذي يتصف إلى حد كبير بالكفاح من أجل القوة في عالم فوضوي – ممثلاً في مثل هذه المصطلحات شديدة الذكورية ، الذي تبدو فيه النساء بدون دور ، أو ربما دور سلبي فقط ، مدعماً للرجال ، في أدوارهم المختلفة كجنود أو رجال دولة ، أو في الاقتصاد العالمي الحديث ، بصفتهم فرسان الصناعة الدولية . حتى باعتبارهن ضحايا الحروب ، كانت النساء غالباً يتم تجاهلهن ، كما تم تصوّرها في حالة من التردد الضخم حتى وقت قريب جداً حيث الاعتراف بالمدى الذي وصل إليه الاغتصاب الفعلي للنساء كأسلوب من أساليب الحرب واسع الانتشار لإشاعة الرعب والذل لدى الأعداء .

نأتي الآن إلى النوع (ذكر / أنثى) الذي يمثل تعقيداً وإرباكاً كبيراً جداً في الموضوعات التي تم تناولها في الفقرات السابقة ، ولكن تلك التي لها نطاق أكثر اتساعاً . تنبثق نظرية النوع من دراسات حركة مناصرة المرأة ، ولكنها تذهب إلى ما وراء الاهتمامات المحددة للمرأة . إنها معنية بمفاهيم العلاقات الذكورية والأنثوية ، وكيف يمكن أن تلطف هذه من الحياة الاجتماعية . بينما هذه المفاهيم مقترنة بوضوح بالسمات الجنسية البيولوجية للذكر والأنثى ، فإنها ليست نفس الشيء. ينظر إلى النوع بصفة عامة باعتباره كياناً اجتماعياً ، بينما أحد النوعين يعطي بيولوجياً حالات من (التحول الجنسي الجنس الآخر أو التخنث للنوعين) . للتوضيح ، قد يوصف الأفراد بأنهم أكثر أو أقل ذكورة أو أنوثة استناداً إلى أسلوبهم أو سلوكهم الشخصي . لذلك ، يمكن وصف الذكر بأنه قد تأنث أو تخنث ، إذا لم يتفق سلوكه مع القواعد الاجتماعية ، والتي تشكل بعض معايير الذكورة . ومن ثم ، تعكس ادراكات للنوع معنية مكتسبة اجتماعياً حول كيف " يجب " أن يسيِّر الذكور والإناث أنفسهم ، و"يتعلم" الأفراد أدوارهم تبعاً لذلك . مرة أخرى ، يمكننا أن نرى آلية النظرية البنائية الاجتماعية في مواقع العمل .

قد اتجهت دراسات النوع إلى مسايرة الاهتمامات بقضية المساواة بين الجنسين ، ربما لأنه لا يزال يوجد الكثير من الأخطار في عالم تبقى فيه النساء منزوعة المزايا مقابل الرجال عبر سلسلة واسعة من المؤشرات ، ابتداءً من العنف المنزلي، إلى الفقر. ولكن قد كان هناك نمو لافت في دراسة "الذكورة" في السنوات الأخيرة، والتي وفرت حالات من البصيرة الإضافية إلى موضوعات النوع. إحدى الدراسات التي تناولت الحرب والنوع تلقي الأضواء على ما يبدو أن يكون علاقة واضحة بين أدوار النوع وأدوار الحرب ، ومركزية الذكورة ، التي تمثل مكوّن ثقافي متقاطع عريض . تواصل الدراسة حجتها بأن القتل لا يأتي بصورة طبيعية لكل من الذكور أو الإناث : " للمساعدة على تغلب التردد لدى الجنود تنمي الثقافات أدوار النوع التي تعادل " الرجولة " مع الصلابة والخشونة تحت نيران الحرب .

سؤال آخر قد طرح ؛ تناول العلاقة بين النوع والحرب ، إذا ما كانت السيدات أكثر بروزاً في أدوار القيادة الدولية حينئذ سوف يكون العالم أكثر أمناً وسلاماً . هذا الافتراض تدعمه ببساطة مناهج إضافية ، والتي ترى أن الرجال يصنعون الحروب ، والنساء تصنعن السلام . توجد تقسيمات بين أكاديميي المساواة بين الجنسين والنوع حول الموضوع ، وقد انتهت دراسات عديدة إلى نتائج مختلفة. ومما يدعو إلى الإثارة أن الكثير من الأكاديميين البارزين في مجال الدفاع عن حقوق المرأة يرفضون هذا الافتراض ، ويقدمون الحجة بأنه ، على الرغم من أن هناك أدواراً محددة قد تكون ذات صلة وثيقة بالنوع ، ولكن مع الرجال ، فإنهم عادة يلعبون الجزء الأكثر نشاطاً في مجال العنف البدني ، لا يوجد برهان قوي يفترض أن النساء بصورة أصيلة أكثر ميلاً إلى السلام في اتجاهاتهن .

على الجانب الآخر ، يوجد ارتباط بين المجتمعات التي تتصف بالكثير من المساواة بين النوع ، والكثير من المناهج الأكثر دبلوماسية ، والأكثر أمناً في السياسات الدولية . يشير هذا إلى جدول أعمال بحثي مهم حيث قد كان فيه

الأكاديميون في مجال المساواة والنوع نشطاء . يشير أحد الباحثين إلى أن المنادين بفكرة المساواة قد لا يتفقون حول كيفية ارتباط النوع بالحرب ، ولكنهم قد تناولوها باعتبارها مسألة مهمة ، بينما ، في أمريكا الشمالية على الأقل ، الحقل بكامله لم يجذب لا التمويل ولا عمليات النشر مقارنة بالدراسات التي تناولت دوريات ذات صلة مماثلة في الفكرة للسلام الشامل "بمعنى ديمقراطية السلام". مرة أخرى يلقي هذا الضوء على مشكلات مستمرة مع تهميش موضوعات المساواة بين الجنسين والنوع في IR ، على الرغم من حالات البصيرة المهمة لإثراء هذا الفرع من المعرفة.

مذهب ما بعد الحداثة وما بعد الاستعمار

يحدد مذهب ما بعد الحداثة حقلاً أكاديمياً مركباً يمتد فوق فروع من المعرفة ابتداءً من فن العمارة والفنون المرئية ، إلى عملياً كل العلوم الإنسانية والاجتماعية. على أقصى مستوى للانتشار ، فإنه يشير إلى رد فعل مهم ، ويتفوق على " الحداثة " بخصوص الرشد ، وتأكيد الانبثاق من العلم الحديث . في ضوء النظرية الاجتماعية والسياسية، يمكن فهم مذهب ما بعد الحداثة بصورة أفضل، باعتبارها شكلاً تقدمياً من أشكال النظرية البنائية ، مع العلاقة بين المعرفة والقوة . من بين المروجين لهذا المذهب فلاسفة ألمانيين ، وفرنسيين ، وآخرين .

الكثير من الأكاديميين في الحقل يفضلون مصطلح، "ما بعد الهيكلية"، ويبدو أنهم يعتبرون ما بعد الحداثة إلى حد ما مصطلحاً قد عفا عليه الزمن . بالتأكيد يوجد اختلاف بسيط جداً بين ما تعنيه هذه المصطلحات . يقترح أحد المعلقين بأنه ، يركز ما بعد الحداثة على العلاقة بين اللغة والمعرفة، مستنداً إلى الإلهام بوجه خاص من أعمال Jacques Derrida ، وطريقته في تفكيك هيكل النصوص . تشير ما بعد الحداثة إلى التنظير الأكثر اتساعاً ، والذي يتناول المجتمع ، الثقافة ، والتاريخ . ولكنهم جميعاً يتجهون إلى التغطية ، إلى جانب

منظرين نقديين بصورة أكثر عمومية ، على نقد مذهب الوضعية ، والطريقة التي بها تخفى مناهج المعرفة التقليدية رؤيتها المحددة التي تتناول العالم ككل.

ترفض تقنية Derrida في التفكيك الهيكلي أوجه الهيكلية في اللغويات الفلسفية ، وخاصة فيما يتعلق بالموضوعية ، والشمولية . ولكن التفكيك الهيكلي يحتفظ بفكرة حالات التضاد الثنائية مثل جيد / ردئ ، مضيئ / مظلم، متفوق / متدني ؛ باعتبارها " وظائفية بالنسبة لهيكل المعاني ". يهدف التفكيك الهيكلي إلى تجزئة هياكل المعني ذاتها ، وعرض مقدماتها المنطقية ، ومن ثم ، المدى الذي وصلت إليه الموضوعية بحيث تمثل في ذاتها بناءاً غالباً يكون متحالفاً مع القوة .

عرّف أحد الباحثين ظروف ما بعد الحداثة ؛ باعتبارها نوعاً من حالات الشكوك تجاه الروايات السردية ، بما يشير إلى فقد الثقة في إدعاءاتها . ما وراء حالات السرد الروائي تمثل نظماً ضخمة من الأفكار ، والتي من أبرز أمثلتها الديانات والأيدولوجيات . تتجه مثل هذه النظم إلى عرض منهج معين باعتباره شاملاً ، وعالمياً ، ومشروعاً للوجود البشري . وما هو مثير حقاً أن نفس هذا الباحث يقترح أيضاً بأن العلم الذي قد كان دائماً في صراع مع مثل هذه الروايات السردية ، وأثبت أن الكثير منها مجرد خرافات ، ليس معصوماً من نفس النقد :

> إلى المدى الذي لا يقيد فيه العلم ذاته ، في أن يذكر ما هو مفيد ، ومنتظم ، ومتناسق ويسعى إلى الحقيقة ، إنه ملتزم بمشروعية قواعد مبارياته الذاتية . إنه حينئذ تنتج حديثاً له شرعيته ، مع المحافظة على مكانته الذاتية يطلق على الحديث ، فلسفة

جاء باحث آخر بشكل نسبي من التحليل الذي يختبر ادعاءات الحقيقة ، وخاصة تلك التي تعرض على أنها معرفة موضوعية عن العالم ، بينما تخفي آليات القوة التي تحدث في عالم من الاهتمامات الشخصية بصورة دقيقة . ومن

ثم ، الحقيقة ليست شيئاً محايداً يقع خارج نطاق القوة ، ولكن بدلاً من ذلك ، تغري تأثيرات القوة :

> لكل مجتمع نظامه الخاص بالحقيقة ، سياساته العامة للحقيقة : بمعنى أنواع الحديث التي يقبلها ، وتؤدي دورها كحقيقة ؛ الآليات والحالات التي تمكن المرء من التمييز بين البيانات الحقيقية ، وتلك الزائفة ، ووسائل التصديق على كل منها ؛ التقنيات والإجراءات التي تتناغم مع الوصول إلى الحقيقة ؛ مكانة أولئك الذين يتحملون مسئولية قول ما قد يحسب على أنه الحقيقة .

إنه اقترح بعد ذلك ، بأن العلوم الإنسانية لعبت بذاتها دوراً رائداً في هذا الإخفاء ، بحيث وفرت غطاءً من السلطة لكل أنواع ادعاءات المعرفة ، والتي ، في النهاية ، قد تعرض على أنها ببساطة في خدمة القوة أو السلطة

الفكرة الأساسية الشاملة التي تلازم تحليلات ما بعد الحداثة من البداية إلى النهاية تتمثل في رفض الحقيقة الموضوعية " وكنتيجة طبيعية للأسس القوية للمعرفة ، بما في ذلك المعرفة الأخلاقية . لهذا السبب ، يتهم عادة المروجون لما بعد الحداثة بصورة متكررة بأنهم يتبنون النسبية الأخلاقية التقدمية ، أو على الأقل تقديم نقد سلبي فقط للنظريات التأسيسية . ومع ذلك ، معظم كتاَّب ما بعد الحداثة داخل IR مهتمون بتصعيد النقد الأخلاقي لمثل هذه الأساسيات مثل السيادة ، وخاصة في علاقتها بممارساتها السيادية . في هذه الزاوية ، إنهم يقفون على أرض مشتركة مع المنظرين النقديين . وحتى مع ذلك ، يبقى مؤلفو ما بعد الحداثة حذرين من " ما وراء السرد الروائي التحرري " لأنها قد تقود إلى ممارسات قد تكون على نفس مستوى القهر والاستبداد لتلك التي تحل محلها . تحرر اللبرالية على سبيل المثال ، الناس من نظام الإقطاع ، فقط لتوصيلهم إلى الرأسمالية ، بينما الماركسية تستبدل بالرأسمالية اللينينية الروسية ، والماوية الصينية ، وهكذا . انطلاقاً من المصطلحات العملية ، يدعم مناصرو ما بعد الحداثة ، حينئذ المقاومة على

المستوى المحلي ، المحدد ، بدلاً من التحركات الجماهيرية على نطاق واسع من أجل التحرر .

مناهج ما بعد الحداثة ، مطمورة أيضاً في مفهوم ما بعد الاستعمار ، والذي قد انبثق على مدى العقود القليلة الأخيرة الماضية كنتيجة لمقاومة نظام الإمبراطوريات ونظام الاستعمار . الراحل أدوارد سعيد، أستاذ الأدب المقارن ، والذي ينظر إليه على نطاق واسع بأنه أوجد النص المؤسس لما بعد الحداثة، تحت عنوان الاستشراق – Orientalism (1978) . ينتقد سعيد الكتابات التي يتناول بها الأدب الأوروبي الحديث عن الشرق (والذي يراه سعيد على أنه "الشرق الأوسط ") . إنه يجادل بأن الاستشراق يتكون في حديث ، من خلاله ، الأوروبيون – كمستعمرين ، مؤلفين ، وأكاديميين ، مع معرفة "خبير" – قد عبروا تاريخياً عن موضوع الشرق باعتباره ذلك " الآخر " الذي دون المستوى أو المتدني ، وذلك ، في تناقض مع الصور الذهنية الإيجابية التي يرسمونها عن الأوروبيين / الذات الغربية . وقد أظهرت هذه القطعة ا لأدبية الروابط الجوهرية بين القوة ، المزاعم، والمعرفة . بهذه الرؤية يوضح عمل سعيد تأثير كل من Gramsci ، وأيضاً Foucault بصفة خاصة .

لقد كانت أفكار Gramsci مؤثرة أيضاً إلى حد كبير في إجراء دراسات المرءوس (التابع) في مناهج ما بعد الاستعمار . يشير مصطلح المرءوس أو التابع إلى أي أفراد خاضعين للهيمنة أو التسلط ، سواء على أساس الطبقة ، الجنس ، النوع ، العرق ، أو أي خصائص أخرى . ظهرت هذه المدرسة الفكرية أساساً في " جنوب آسيا " ، ولكنها الآن واسعة الانتشار ، حيث تنتج الهيمنة الاستغلال والقهر.

بالنسبة لطلبة IR توفر مناهج ما بعد الاستعمار ، حالات من البصيرة النقدية القيِّمة تنفذ إلى داخل الاستعمار والإمبراطوريات الأوروبية كممارسات تاريخية، والتي قد شكلت النظام الدولي المعاصر . بينما ليس الأوروبيون فقط الذين قد انخرطوا في هذه الممارسات ، فإن الاستعمار الأوروبي غير العالم

بأكمله بطرق لم تفعلها أشكال استعمارية أخرى ، كما يظهر الفصل السابق . وتبقى الحالة بأن السرد الروائي " الأوروبي " ، وأكثر عمومية " الغربي " يبقى مهيمناً . كتب أحد نقاد ما بعد الاستعمار المعاصرين أنه ، في المناخ السياسي الدولي الحاضر ، والذي فيه يلبس الاستعمار والاستعمار الجديد قناع التحول الديمقراطي ، قد أطلق العنان على مستوى العالم ، حيث تبقى المستهدفات في تحول ، مع من ، وماذا يمثل تهديداً للحضارة الغربية ، مضامين عمل " سعيد " في مجال IR واضحة تماماً .

العمل الحديث الذي تناول ثقافة ما بعد الاستعمار قد كان مهتماً ليس فقط بتوضيح بيانات المشروعات الاستعمارية في الحاضر ، ولكن أيضاً كيف أن IR ذاتها أحد المنتجات الأوروبية أو بصورة عامة ، ممارسات المعرفة الغربية . سواء يجعل هذا IR ذاتها أحد أشكال الاستشراق ، على الأقل ، عندما تتعامل مع موضوعات غير غربية ، تعتبر نقطة قابلة للنقاش . بالتأكيد كل التيارات النظرية الرئيسة ، يبدو أنها قد ظهرت تاريخياً في أوروبا وأمريكا الشمالية ، بما في ذلك التيار الأكثر نقداً . لذلك ، واقعياً ، قد تعتبر كل نظريات IR ذات تركيز عرقي . من بين الأسئلة المثارة حول هذا : لماذا لم يظهر جسم من نظريات IR القابل للإدراك من موقع غير " غربي "؟ ، وماذا كان يمكن أو يجب أن يفعل حول هذا ؟ هذه الأسئلة تتابعها حالياً مجموعة من الأكاديميين الذين تنصب اهتماماتهم أساساً في منطقة المحيط الهادي الآسيوية ، وقد خضعت للدراسة في علاقتها بمفهوم IR في الهند ، ولكن مثل هذه المشروعات أمامها طريق طويل لتسلكه .

النظرية الدولية المعيارية ونظرية الخضرة

على الرغم من أنه عملياً كل نظريات IR التي تتضمن الواقعية تعتبر معيارية في بعض المعاني ، يوجد تيار متميز للنظرية المعيارية في IR والتي تشير إلى البعد المعنوي والأخلاقي للأنشطة ، وأيضاً للأحاديث حول الحقل الدولي . مدى أو

نطاق الموضوعات العملية ، التي جاءت داخل حدود النظرية الدولية المعيارية تمثل موضوعات ضخمة ، ابتداءً من التدخل ، إلى المساواة العادلة بين الأعضاء (الدول) ، من الموضوعات النووية إلى مشكلات البيئة ، وكل حالات الحقوق والأخطاء الإنسانية . ومع ذلك ، كما قد رأينا ، لم تعط النظرية الدولية المعيارية اهتماماً كافياً من جانب أصحاب النظرية الواقعية ، وخاصة عندما يندمج مع الطرق العلمية الوضعية ، التي ترفض عادة الاعتبارات المعيارية في الدراسات العلمية . بينما تحتوى اللبرالية ، الماركسية ، النظرية النقدية ، وحركة المساواة بين الجنسين على عناصر معيارية ، فإن المناهج الواقعية ترى المعنويات الأخلاقية قابلة للأخذ في الاعتبار فقط داخل حقل السيادة ، وليس تحت ظروف الفوضى ، حيث لا توجد سلطة نهائية قادرة على فرض السلوك الصحيح .

منذ عقد الثمانينيات (1980) كان يوجد انبعاث ملحوظ للنظرية الدولية المعيارية لتحدى الآراء الواقعية . أيضاً قد ازدهرت النظرية الدولية المعيارية عندما نما الدور الثقافي في السياسات العالمية الذي قد دعم بعض المناظرات الأساسية . إنها تدور إلى حد كبير حول منهجين متميزين بالنسبة للنظرية المعيارية – الكونية والطائفية المجتمعية – اللذين لهما مضامين مهمة في مجال الحقوق الإنسانية بصفة خاصة ، ذلك الموضوع الذي أصبح جزءاً متكاملاً في السياسات الدولية ، منذ عام 1945 .

إذا أخذنا الطائفية المجتمعية في الاعتبار ، قد نتذكر مناقشة أرسطو المبكرة حول التزامه المعياري بالمجتمع السياسي المحلي المحدد – ما يطلق عليه دولة المدينة (Polis) . وبالمثل ، تركز الطائفية المجتمعية ، كما يشير المصطلح على المكانة الأخلاقية ، وقيمة المجتمعات أو الدول السياسية المعينة . يتناقض هذا مع فلسفة Stoic القديمة التي سبق تقديمها ، بأنه يوجد مجتمع واحد للبشرية جميعها – الكونية – والتي تنزل بمستوى الخصوصيات ، والقيم الثقافية إلى المحليات ، وتكتسب في ذاتها مكانة أخلاقية . لذلك ، تتضمن

الأخلاق الكونية التزامات متبادلة بين كل النـاس تتعلـق بعضـويتهم في مجتمعـات معينـة . الالتزام الكوني بالنسبة للمساواة الإنسانية يعني أيضاً أنها تمتد إلى كـل فـرد إنسـان ، بصرف النظر عن دينه ، نوعه ، عمره ، طبقته ، الألفة الثقافية ، أو أي خصوصيات أخرى . هذا هو جوهر الكونية ، والذي يتجسد في فكرة الحقوق الإنسـانية . ذلـك ، بفضـل أن يكـون الفـرد إنساناً فقط ، فإن يمتلك حقوقه الإنسانية ، وليس بسبب خاصية معينة أخرى .

على النقيض من ذلك ، أصحاب الرؤية الثقافية الذين يدعمون الكثير من المنـاهج الطائفية المجتمعية التي تتمسك بفكرة أن الناس أولاً وأخيراً ، هم مخلوقات مجتمع معين ، يتمثل العنصر الحاكم في ثقافة ذلك المجتمع ، التي تشكل أنواعاً محددة من الناس . يضاف إلى ذلك ، حيث القواعد والقيم – والتي تتضمن أفكاراً عـن الحقـوق والواجبـات – مشـتقة أساساً من الثقافة ، وليست أصيلة في العقل البشري ، وهـذا يعنـي أن المجتمعـات الثقافيـة المختلفة ، لها أفكار مختلفة عن ما هو صحيح ، وما هو خـاطئ ، طيـب وشريـر ، وهكـذا . يجادل النقاد الثقافيون للأخلاق الكونية بأن الموضوع المزعوم للحقوق الإنسـانية الكونيـة – ذلك الفرد الإنسان الذي يقف مجرداً من سـياقه الثقافـه والاجتماعـي – هـو فـرد خيـالي أو أسطوري – ذلك الذي يتشربه الغربيون فقـط دون انعكـاس لأي أخلاقيـة " تنويريـة " مـن المحتمل تقبلها . لا توجد ثقافات غير غربية منفصلة عـن مجتمعاتهـا ، ومـن ثـم مسـتعدة لهضم فكرة الفردية التي تعتبر محورية في نظرية الحقوق الإنسانية العالمية .

هنا قد نتذكر التيارات أو الوحدات المتصارعة في أفكار المدرسـة الإنجليزيـة حـول المجتمع الدولي – أعني ، التعددية ، التي تؤكـد عـلى دور الاخـتلاف الثقـافي في السياسـات ، والتي بدورها تدعم بقوة وجهة نظر عدم التدخل ؛ والتضامنية التي تركز كثيراً على الوحـدة الإنسانية عبر الاختلافات الثقافية ، واختلافات أخرى ، والتي تفتح الباب واسعاً أمام التدخل الإنساني في مواقف الأزمات . هذه المناهج المتنافسة تعـبر بوضـوح عـن الأوضـاع المعياريـة التـي

تحددت معالمها سابقاً . إنها أيضاً تعبر بوضوح عن المعضلة العملية التي تواجه الأمم المتحدة ، والتي ، من ناحية ، أسست على مبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول ، ومن الناحية الأخرى ، تدعم بقوة المبادئ الإنسانية ، كما تجسدها وثيقة **إعلان حقوق الإنسان الشاملة** ، والتي تتضمن واجب التدخل في أوقات الأزمات . هل التآلف بين الأوضاع المتنافسة ممكن ؟ الإجابة القصيرة ، " نعم " . يستطيع المرء أن يعتمد على كل من الكونية والخصوصية ، وأن يبني نظريات معيارية والتي تتضمن عناصر من كلا الاتجاهين .

يوجد الكثير من الموضوعات الأخرى ذات الأهمية بالنسبة للنظرية الدولية المعيارية ، ولكننا نتناول هنا حقلاً قد تطور سريعاً في السنوات الأخيرة ، والذي يحظي بالتقدير والاعتراف على أنه يمثل نظرية متميزة بذاتها " **نظرية الخضرة**" قد انبثقت استجابة إلى أزمات متنوعة مقترنة بالتصنيع وتأثيراته اللافتة على العالم المادي أو الطبيعي . عملياً ، إنها تركز على البقاء الذاتي للنظام البيئي الطبيعي بكامل معناه على كوكب الأرض . قد علا صوت "نظرية الخضرة" مع نمو الاهتمام بالتغيرات المناخية ، والتي ، بالنسبة لمعظم الدراسات العلمية مدفوعة بالانبعاثات الكربونية المتزايدة ، والتي من المتوقع أن تدمر البيئة الكونية . تتضمن مشكلات أخرى التهديدات التي تنال من التنوع البيولوجي ، التصحر وعشرات الأشكال من التلوث الصناعي .

أحد الكتاب البارزين يميز بين حماية البيئة وعلم البيئة . يتضمن المصطلح الأول منهجاً إدارياً لمعالجة المشكلات البيئية ، والتي تفترض أن المشكلات البيئية يمكن حلها دون اللجوء إلى تغيرات جذرية في الإنتاج والاستهلاك . إنها مجرد السعي إلى إصلاح النظام الصناعي الاجتماعي القائم . على الجانب الآخر ، علم البيئة يدعم بصورة واقعية التغير الجذري في الطريقة التي يتعامل بها الناس مع عالم الطبيعية . إن له إطاراً أيدولوجياً يتضمن تحليلات عريضة سياسية واجتماعية للظروف الإنسانية ، وأيضاً للرؤى الممنهجة نحو عالم أفضل.

منهج علم البيئة التقدمي يعتبر منهجاً كلياً ، بمعني ، إنه يفحص النظام كاملاً وليس مجرد أجزائه . إنه يسعى إلى إثبات حلقات الربط بين العوامل الاجتماعية ، السياسية الاقتصادية ، الجغرافية ، البيولوجية ، وعوامل أخرى ذات صلة ، والتي تشكل معاً نمطاً معقداً من الاعتمادية الشاملة كونياً . هذا المفهوم الموحد ينعكس في " فرض Gaia " الذي يقرر أن الكرة الأرضية بكامل مكوناتها تشكل كياناً عضوياً واحداً . يتعارض هذا مع نوع التفكير الذي ، طبقاً للكثيرين من علماء البيئة ، يعتبر تفكيراً منغمساً في المجتمعات الصناعية الغربية . نشر أحد المعاهد المعروف بمسمي " علم البيئة العميق " ومقره UK ، بياناً يقول بأن البشر جزء من الأرض ، ليسوا بعيداً أو منفصلين عنها . تلك الفكرة التي تتعارض مع الفردية المهيمنة في الثقافة الغربية ، حيث يرون أنفسهم منفصلين عن عالمنا ، ذلك الذي يجعلهم غير مهتمين بما يحدث فيها .

بعض أولئك الذين انخرطوا بصورة أكثر صراحة مع نظرية IR ، قد استنتجوا حلقات الربط بين حول تفكير سياسة الخضرة ، والنظرية النقدية عموماً ، وفي نفس الوقت يوفرون حالة قوية بالنسبة لدور الدولة ذات السيادة في مخاطبة اهتمامات الخضرة . على سبيل المثال يرفض أحد الباحثين ضمنياً الكثير من المناهج التقدمية مفترضاً أن الدولة ، باعتبارها مؤسسة قوية غير عادية ، قد يكون لها دور تقوم به محوري ، وإيجابي . يتضمن هذا إعادة صياغة الدور **المعياري** للدولة ، ومن ثم الأساس في شرعيتها ، التحرك من مجرد التركيز الأولى على الأمن الداخلي والعسكري وتنظيم المؤسسات القومية ، إلى دور أكثر اتساعاً قادر على تلبية التحديات البيئية المعاصرة . ما هو المطلوب حينئذ يتمثل في إعادة اختراع سيادة الدولة ، بدلاً من الرفض أو المراوغة حولها ، وضمنياً أن تبقى الدولة فاعلاً أساسياً في النظام العالمي .

الاستنتاج

يمثل كل من الحقول أو المناهج النظرية التي نوقشت سابقاً طريقة مختلفة لرؤيـة وتفسـير العالم ، استناداً إلى ما هية الموضوعات أو الاهتمامات التي في حالة خطر ، وما هـي النقطـة أو الرؤية الأفضل التي يمكن أن يتبناها المـرء . لم يسـع الفصـل إلى تـدعيم أي مـنهج نظـري معين باعتباره الأكثر تفوقاً ، أو تشويه أي منها باعتباره قليل الأهمية أو لا يستحق الوقـوف عنده . بدلاً من ذلك ، أنه أوضح فقط ، كم هذه الطرق متنوعة في الرؤية وتفسير مـا عليـه العالم ، وعلى أي أسس بنيت افتراضـاتها . إنـه ألقـى الضـوء عـلى الطريقـة التـي تظهـر بهـا التطورات النظرية في سـياق التغـير السـياسي والاجتماعـي عـلى كـل مـن المسـتوى العـالمي والمحلي ، وأيضاً كيف تستجيب الأفكار النظرية كل منها إلى الأخرى وكيف تتحداها . يجـب أيضاً ملاحظة أن الافتراضات المهتمة بالطبيعة الاجتماعية للعلاقات السياسية تعتبر منخرطـة أصلاً في معظم مناهج نظرية IR ، بما في ذلك الواقعية الكلاسيكية . الأكثر أهمية ، قد أوضح هذا الفصل حلقات الربط الأساسية بين النظرية والممارسة ، والتي غالباً يعبر عنهـا في صـورة أنشطة منفصلة ولكنها في نفس الوقت يعتمد كل منها عـلى الأخـرى ، كـما هـو الحـال مـع الفصول الباقية الأخرى .

الفصل الرابع

العلاقات الدولية في القرن

الحادي والعشرين

في نهاية القرن العشرين قد لوحظ على نطاق واسع أنها فترة مائة سنة هي الأكثر دموية في تاريخ البشرية . بالإضافة إلى الحروب العالمية ، والهولوكوست في أوروبا ، حكم " ستالين " الاتحاد السوفيتي ، و "ماو" الصين ، صاحب **القفزة العظيمة إلى الأمام** ، نظام حكم Polpot في كمبوديا المرعب الدموي ، الإبادة الجماعية في أرمينيا ، رواندا ، جواتيمالا فيما بينها قتل الملايين في السكان في تلك الدول . أيضاً ، التقدم المثير في التكنولوجيات حوَّل حالة الحرب إلى ظاهرة مختلفة تماماً ، عن تلك التي كانت في القرون الماضية . الحرب البادرة من عام 1945 إلى عام 1989 سحبت إلى حلبة صراعاتها الكثير من البلدان حول العالم بطريقة ما أو بأخرى ، وعلى الرغم من أن أبطال الرواية الأساسيين لم ينخرطوا

في حالة حرب " ساخنة " فقد حدث الكثير مـن الحـروب الصـغيرة حـول العـالم أثنـاء هـذه الفترة ، راح ضحيتها مئات الآلاف من الأرواح ، على مدى ما يقرب من أربعة عقود ، كانـت ذات صلة مباشرة بالتنافس بين القوى العظمى . يضاف إلى ذلك، أنه أثناء الحرب الباردة قد أصبح إبادة البشرية احتمالاً قائماً بصورة عملية .

كانت هذه أيضاً فترة لافتة في تفكيك الاستعمار ، مدعَّمة بالمذهب الأوروبي الـذي يدعو إلى تقرير المصير ، والـذي امتـدت مبـادؤه الآن إلى بـاقي دول العـالم . امتـد التطبيـق العملي للمذهب إلى ما هو أعمق ، بعد انهيار إمبراطورية الاتحـاد السـوفيتي ، والـذي رأي تكاثر آخر في الدول ذات السيادة . في نفس الوقت . بدأت الهويـة السياسـية تنبثـق ، لـيس كظاهرة جديدة ، ولكن كدينامية متجـددة تمـلأ الفـراغ الـذي نشـأ نتيجـة انهيـار المعسـكر الشيوعي أمام قوة المعسكر الرأسمالي / الـديمقراطي . الجـزء الأخـير مـن القـرن شـهد أيضـاً تقوية القواعد الدولية التي تتعلق بالديمقراطية وحقوق الإنسان ، عـلى الـرغم مـن عوامـل التأكيد التي من خلالها ، مثل هذه القواعد يـتم دخولهـا كوسـيط ، ومـن ثـم نشـأ مسـتوى جديد من التعقيد للمناقشـة . عنـد مراجعـة بعـض الأحـداث الرئيسـة في القـرن العشريـن بجانب الأفكار التي تدعمها . يهدف هذا الفصل إلى توضيح بصورة أفضـل العلاقـة الوثيقـة بين الأفكار والأحداث ، النظرية والممارسة ، وتلـك مـن العوامـل الجوهريـة لفهـم سياسـات العالم .

العالم في حالة حرب

دخلت أوروبا القرن العشرين بعد فترة من التحول أصـبحت فيهـا الدولـة الأمـة ذات السيادة مستقرة باعتبارها قاعدة المجتمع السياسي داخل أوروبا . إنهـا قـد اعتبرت عموماً فترة سلام ممتدة ، وخاصة بعد حـروب نـابليون (1795 – 1815) . ومع ذلك ، يجادل البعض ، بـأن السـجل التـاريخي يظهـر صراعـات أوروبيـة كثيرة ، غالبـاً داخـل بلـدان وأيضـاً في الميـدان الإمبراطـوري . ولكـن هـذه الحـروب لم تكـن بـأي

مقياس ، بين القوى العظمى ، وفي التأكيد لا تدخل ضمن الحروب العالمية في القرن العشرين .

أحد العوامل المهمة الذي يثار عادة لتفسير حالة السلام النسبية في العلاقات بين القوى العظمى في القرن التاسع عشر ، كان يتمثل في توازن القوة تلك التي كانت قد هزمت نابليون ، مع بريطانيا ، فرنسا ، بروسيا والنمسا التي قد أنشأت معاً ما أطلق عليه " **اتفاق أوروبا** " . أسس هذا على بيان توازن دبلوماسية القوة ، في سلسلة خاصة من المؤتمر بحضور عدد من الدول ، صممت لمعالجة حالة الاضطراب السائدة في أوروبا . ولكن ، على الرغم من بعض النجاحات ، كان الاضطراب لا يزال قائماً بشكل ما أو بآخر. قد كانت عمليات تشكيل الدولة في أوروبا مستمرة في كل أنحاء أوروبا خلال الفترة . أصبحت ألمانيا موحدة كدولة – أمة في عقد السبعينيات (1870) ، وكانت حينئذ الدولة الأكبر في أوروبا . وعندما بدأت مشروعات التوسع لإثراء فرص التجارة والأسواق ، وأيضاً المكانة ، كانت هناك مقاومة لافتة بين القوى الأوروبية المستقرة ، الكل في حالة خوف من الهيمنة الألمانية المحتملة .

هذه التطورات مجتمعة مع عدم الاستقرار بسبب انهيار إمبراطورية النمسا – المجر ، الدولة العثمانية ، والإمبراطوريات الروسية القيصرية ، وصعود الحركة القومية المرافقة في أجزاء من شرق ووسط أوروبا ، أنتجت ظروفاً ، طبقاً لها وقع حدث مثير جداً في 1914 – اغتيال الوريث الشرعي لإمبراطورية النمسا – المجر على يد " صربي " من أعضاء الحزب القومي ، وذلك في سراييفو ؛ – استطاع أن يطلق شرارة أسوأ صراع تشهده أوروبا حتى ذلك الوقت . في نهاية "**الحرب العظيمة**" كما أطلق عليها ، وصلت ضحاياها إلى حوالي 9 مليون شخص – من بين هذا الرقم 8 مليون عسكريين وواحد مليون مدني . كانت الخسارة مدمرة في الأرواح ، وتحطيم الممتلكات ، وانتشار هذا الصراع جغرافياً غير مسبوق.

طرح سؤال واحد محوري في كثير من المناسبات منذ اليوم القاتل في سراييفو هو : كيف يمكن لحدث واحد أن يفجر مثل هذه الملحمة من الدمار في

تاريخ العالم ؟ أصبح البحث عن إجابات وحلول في الأثر المباشر لحالات الرعب من الحرب تشد بقوة اهتمام خطير في كل من المصطلحات العملية والفكرية . نشأت دراسة IR الأكاديمية بصورة رسمية انطلاقاً من هذا السياق . بالتأكيد مادة الموضوع قد درست من قبل ، ولكن غالباً في علم التاريخ ، القانون ، والنظرية السياسية ، ولكن ليس داخل إطار أكاديمي محدد .

بدأت بعض الجامعات تدشن أقساماً لفرع المعرفة IR ، ابتداءً من عام 1919 ، والتي كان يأمل المناصرون لهذا الاتجاه أن فهماً أفضل للسياسات في العلاقات الدولية سوف يدعم استمرارية السلام والأمن ، ذلك العمل الذي شجعه الرئيس الأمريكي في ذلك الوقت . الرئيس الأمريكي Wilson ، والأستاذ السابق في العلوم السياسية نفسه قد أدخل أمريكا الحرب " ليجعل العالم آمناً بالنسبة للديمقراطية " كما قد رأينا ، لقد كان مناصراً ملتزماً بفكرة التحرر ، وأن الديمقراطيات لا تذهب لكي تحارب كل منها الأخرى . إذا كانت كل أوروبا قد حكمت تحت النظام الديمقراطي ، كان يمكن ألا تحدث الحرب حينئذ . أيضاً اعتقد ولسون (Wilson) بأن العالم كان في حاجة إلى تنظيم دولي قوى لاحتواء الميول إلى العدوان الذي أدي إلى تعجيل **الحرب العظمى** . مرة أخرى ، كان هذا بيان حول التفكير التحرري يهدف إلى ترويض الفوضى ، ولضمان السلام والأمن .

كان "ولسون" ذرائعياً (لديه مبرراته) في إنشاء عصبة الأمم . ينظر إلى هذا على نطاق واسع بأنه المحاولة الحقيقية الأولى لتقديم تنظيم دولي يكرس ذاته للمحافظة على السلام والأمن ، على الرغم من أنها – عصبة الأمم – أنشئت أيضاً لتأبيد الاستعمار الأوروبي ، فإنها أنشئت على حساب ممتلكات (بلدان) الإمبراطورية الألمانية والعثمانية ، ومنحت للمنتصرين في " **الحرب العالمية الأولى**" بقرار انتداب . على الرغم من أن الغرض ، كان في النهاية أن تحكم تلك الدول نفسها بنفسها ، فإن الدول التي منحت الانتداب لم تكن في عجلة من أمرها ، ولم يتحقق الكثير من استقلال الدول المحمية إلى ما بعد "الحرب العالمية الثانية" .

أفكار ويلسون الأساسية الخاصة " بعصبة الأمم " ظهرت في نقاطه الأربع عشرة الشهيرة في خطابه إلى جلسة مشتركة للكونجرس الأمريكي في يناير 1918 ، التي شكلت أساس السلام في نوفمبر من نفس العام . تناولت النقاط الثلاث عشرة الأولى موضوعات متنوعة انبثقت عن الحرب : ابتداءً من الاتفاقيات الدولية إلى الإبحار في المياه الدولية ، تخفيض القيود على التجارة ، تقليل حجم التسليح القومي ، التسويات غير المتحيزة لقاطني المستعمرات ، إعادة تعديل الحدود المتنوعة في أوربا ، وفي الإمبراطورية العثمانية السابقة ، وهكذا . تقترح النقاط الأربع عشرة نقطة في " برنامج السلام العالمي " تشكيل جمعية أممية عامة ، تحت اتفاقيات محددة لغرض تحقيق ضمانات متبادلة للاستقلال السياسي والاقتصادي ، والتكامل الإقليمي للبلدان الكبيرة والصغيرة على السواء".

تم تبنِّي نقاط ويلسون " باعتبارها الأساس لتسوية السلام بعد الحرب . اتفاقية عصبه الأمم قامت بصياغتها الدول الرئيسة المنتصرة – بريطانيا ، فرنسا ، إيطاليا ، US ، واليابان – وذلك في عام 1919 – مع ويلسون باعتباره مهندس تصميم الاتفاقية الأساسي . ومع ذلك ، كان مجلس الشيوخ الأمريكي يميل إلى تدعيم اتفاقية فرساي (Versailles) التي كان يمكن أن تجعلهم أعضاء في عصبه الأمم . كانت هذه واحدة فقط من مشكلات كثيرة تقلق تلك المنظمة الناشئة . صممت عصبة الأمم لكي تكون منظمة جماعية للأمن – لتحل محل التحالفات السرية بين الدول والتي اعتبرت عقبات رئيسة في طريق السلام الدولي. كانت فكرة الأمن الجماعي يدعمها مبدأ أن الاعتداء على إحدى الدول أعضاء العصبة سوف يواجه بإجراء موحد من كل الأعضاء ، على الرغم من أن هذا الإجراء يعتبر تطوعياً . ومع ذلك ، معظم الدول الأعضاء الكبيرة كان لديها جداول أعمال أخرى تسعى إلى تحقيقها ، وتفتقر إلى الالتزام بمبادئ "العصبة" الأساسية . يكتب أحد المؤرخين بأن السياسيين بعد الحرب في لندن على سبيل المثال ، كانوا يركزون على موضوعات أخرى ، وسرعان ما أصبحت

عصبة الأمم مقترنة إلى حد كبير بالتطلعات إلى دول ذات قوى قليلة . فشلت العصبة في تحقيق الأهداف التي وجدت من أجلها ، وبالتأكيد فشلت في منع الحرب العالمية الثانية . كانت مشكلاتها ترى على أنها مرتبطة ، على الأقل جزئياً ببنود اتفاقية فرساي ، والتي وضعت اللوم بالنسبة للحرب مضاعفاً عند أقدام الألمان المهزومين الذين أجبروا على أن يدفعوا حتى النخاع .

من السلام في وقتنا الحاضر إلى عودة

الحرب الكلية

فشلت اتفاقية فرساي في حل عدد من مشكلات أوروبا السياسية ، وبالغت في تضخيم أخرى ، وخاصة في حالة دول أوروبا الشرقية الجديدة . على الرغم من أن مبدعي عملية السلام كانوا يخشون قدرة ألمانيا على الصعود من جديد ، فإن ظهور أوروبا الشرقية أحاط ألمانيا ببساطة بدول ضعيفة وعرضة للأذى . أصبحت هذه مكاسب سهلة ، إذا أعادت ألمانيا بناء قوتها العسكرية . أحد أسباب منح أوروبا الشرقية فرصة الظهور الجديد على مسرح الأحداث الدولية قد كان متمثلاً في إقامة مصدات من الدول بين أوروبا الغربية والإمبراطورية الشيوعية الجديدة ، والتي كانت تمثل على نطاق واسع التهديد لأوروبا الغربية – وليس بدون سبب. لدى الشيوعية ترجمتها الذاتية لمذهب " الدولية " ، والذي يتناقض تماماً مع الأفكار التحررية . بينما وفرت " التحررية " أساس اقتصاديات الرأسمالية الحديثة؛ كانت الشيوعية ملتزمة بتدميرها بوسائل الثورة على مستوى العالم ، حيث كانت واحدة من مراحلها ، إنشاء " الاشتراكي الدولي " ، والذي كان نشيطاً ابتداءً من 1919 وحتى 1943 ، وكان يهدف إلى بناء شبكة من الأحزاب الشيوعية على مستوى العالم تدين بالإخلاص إلى المذهب الشيوعي .

على الجبهة الاقتصادية الدولية ، انبثقت US باعتبارها محطة القوى الاقتصادية الجديدة ، ولو في اقتصاد عالمي ضعيف ، وكانت ، ولا تزال ، المنتج ، المصدر ، المقرض ، والممول الأكبر على مستوى العالم . ولكن مشكلات مع

تبادلات العملات ، أسواق العمل ، هبوط أسعار السلع ، كانت من بين العوامل التي أدت إلى انهيار بورصة نيويورك في نوفمبر 1929 ، والتي كانت مقدمة للكساد الكبير . بمفهوم المصطلحات الاقتصادية والاجتماعية ، كان التأثير العالمي مدمراً . بحلول عام 1932 قد تراجع الإنتاج الصناعي في كثير من البلدان إلى النصف وانكمشت التجارة على مستوى العالم إلى الثلث . في أوروبا ، امتد التأثير السلبي إلى التنمية السياسية والعسكرية أيضاً .

وحتى انتهاء العقد العشرين (1920) ، مع ذلك ، كان يبدو أن عهداً جديداً ومسالماً في السياسات الدولية بدأت تظهر إرهاصاته في الأفق . بلدان فقط هما ، بورجواي، وبوليفيا كأننا في صراع مسلح ، وعدد من المواثيق والاتفاقيات الدولية أضيفت إلى الارتباكات الدولية المنبثقة . سوّت ألمانيا بصورة واضحة خلافاتها مع أعدائها السابقين ، والتحقت بعصبة الأمم . ولكنها أيضاً قد أعادت تسليح نفسها . عندما أصبح هتلر رئيس ألمانيا (المستشار) في عام 1933 ، كانت قوة الجيش الألماني مثيرة بالفعل . كان لدى هتلر خطط للتوسع بحثاً عن مساحات لتنمية اقتصاديات ومكانة ألمانيا . في عام 1938 ، وقع رئيس الوزراء البريطاني Neville Chamberlain اتفاقية ميونخ سيئة السمعة مع هتلر ، والتي كانت تمثل رمزياً الرغبة المتبادلة للسلام . ولكنها أصبحت ينظر إليها على نطاق واسع في UK ، وفي أماكن أخرى ، على أنها عمل عقيم من أعمال الاسترضاء تجاه ألمانيا العدوانية والتي مشبعة بروح القتال والتقاتل . الآن ألمانيا مسلحة على أعلى المستويات الدولية .

تطورات في أجزاء أخرى من العالم كانت مهمة ، وليس أكثر من ظهور اليابان كقوة بارزة في المحيط الهادي الآسيوي . منذ أواخر عقد الستينيات (1860) ، أثناء الفترة المعروفة باستعادة ميجي (Meiji) ، كان هناك نظام داخلي في اليابان يشبه الإقطاع والسياسة الإنغزالية تم التخلص منها ليحل محلها في عهد " ميجي " التصنيع السريع على النمط الغربي ، وعلى امتداد المنطقة. كان نمو اليابان ضخماً وسريعاً في القوة والتأثير ، سواء اقتصادياً أو

عسكرياً . إنها طورت أيضاً طموحاتها الاستعمارية واستولت على مناطق في كوريا ، تايوان والصين. أدخلها هذا في صراع مسلح مع روسيا في 1904 – 1905 في المنطقة الصينية من منغوليا . انتهت الحرب بهزيمة الروس ، والذي قد كان غالباً لافتاً ، ذلك الذي قد دشَّن لأول مرة انتصار دولة غير أوروبية على قوة أوروبية .

استمر الزخم الياباني على مدى عقود قليلة تالية . الهيمنة على منطقة شرق آسيا تم تدعيمها بانهيار السياسة الفعلية داخل الصين في نهاية القرن التاسع عشر. كسبت اليابان ميزة الفراغ الناشئ ، وفي نفس السنة التي كسب فيها هتلر بأغلبية ساحقة الانتخابات الألمانية ، أنشأت اليابان دولة تابعة – تسمى أحياناً الدولة الدمية – في " منشورياً " ولقد كانت اليابان عضواً في عصبة الأمم ، ولكن في الفترة التي قادتها إلى احتلال منشورياً ، أصبحت بصورة متزايدة غير راضية عن أوجه تسوية " فرساي " . على الرغم من هذا بقى بعض الفاعلين داخل البلد ملتزمين بالنظام الدولي ، ولكن الآخرين ذوي الميول العدوانية الاقتحامية ، وإغراءات التسلح العسكري كانت لهم اليد الطولي . وكما هو الحال مع ألمانيا وإيطاليا ، دعمت تأثيرات الكساد الرؤية التي يتبناها اليمين المتطرف ، والتي أنتجت ظهور أحد الأشكال القوية من مذهب القومية . كانت اليابان في طريقها حينئذ بخطوات ثابتة إلى المواجهة مع حلفائها والشركاء التجارية السابقين في الغرب .

ومع ذلك ، إنها كانت ألمانيا ، التي دقت ناقوس **الحرب العالمية الثانية** ، عن طريق غزو بولندا في سبتمبر 1939 . على مدى السنوات الست التالية قتل ما يزيد على 50 مليون شخص كنتيجة مباشرة للحرب . هذه المرة ، الذين قتلوا من المدنيين أكثر من ضعف من قتل من العسكريين . من بين هؤلاء أكثر من 6 مليون قتلوا عن قصد ، على أساس الهوية الدينية أو العرقية ، مثل اليهود أو الغجر ، أو ذوي العيوب الذهنية ، انحرافات جنسية أو مجرد خصوم سياسية في أحد أعمال القتل الجماعي التي يطلق عليه الآن " هولوكوست " .

التغيير الهيكلي في السياسات العالمية ،

1989 – 1945

على الرغم من أن حرب 1914 – 1918 قد دمرت القادة ، بقيت أوروبا في بؤرة السياسات العالمية في سنوات ما بين الحربين العالميتين . كان هذا يعني إلى حد كبير أن أوروبا غير متأثرة بهيمنة US الاقتصادية التي كانت في معظم الوقت مهتمة أكثر بتأثيرها في " أمريكا اللاتينية " . استعادت أوروبا بصورة لافتة سيطرتها على إمبراطورياتها ، على الرغم ، كما قد رأينا ، الممتلكات الألمانية والعثمانية السابقة قد نقلت إلى بلدان أخرى لإدارتها تحت قرارات تفويض أو انتداب من عصبة الأمم . هذا ، من النادر أنه أثر على قدرة ألمانيا على إعادة بناء ذاتها . عملياً ، المستعمرات الصغيرة البعيدة ، عادة لم تكن ذات أهمية اقتصادية ، وأن تملكها لا يوفر أكثر من المكانة والصيت . بعد الحرب العالمية الثانية " تغير المناخ الدولي تغيراً ملحوظاً . خطاب " هارولد ماكميلان " الشهير تحت عنوان " رياح التغيير " الذي ألقاه في جنوب أفريقيا 1960 ، أشار إلى الطلبات المتصاعدة للاستقلال بين شعوب المستعمرات حول العالم ، تلك الظاهرة التي كان عليها أن ترى عدد الدول ذات السيادة أكثر من الضعف بحلول عقد الثمانيات (1980).

بعض المستعمرات الأوروبية السابقة قد أصبحت بالفعل دولاً مستقلة في القرن التاسع عشر، وبداية القرن العشرين. كانت هذه مستعمرات قد أستوطنها في أوقات سابقة الأسبان والبرتغاليون ، وأيضاً المستعمرات البريطانية السابقة مثل استراليا ، نيوزيلاندا ، جنوب أفريقيا ، وكندا ، حيث هيمن المهاجرون من أوروبا على السكان الأصليين لهذه البلدان . الآن ، الشعب المستعمر في القارة الأفريقية والأسيوية ، وأيضاً معظم مجموعات الجزر في المحيطات الكاريبي ، الهادي ، والهندي ناضلت جميعها من أجل نفس مكانة السيادة . تم تبني شكل دولة السيادة الأوروبية حتى في الأماكن التي لم تخضع للاستعمار من قبل مثل مملكة تايلاند ، وتونجا ، وأيضاً في بؤرة الإمبراطورية العثمانية – تركيا .

في نفس الوقت الذي كانت فيه " الحرب الباردة " تتشكل ، أُسِست UN باعتبارها منظمة ملتزمة بإقامة وصيانة نظام عالمي جديد يتمتع بالسلام . وبينما نستطيع دائماً أن نتأمل فقط المسارات البديلة في تاريخ العالم ، من الممكن القول أنه بدون UN ، كان يمكن ، إلى حد بعيد ، أن تتحول الحرب الباردة إلى حرب ساخنة بامتياز . ولكن ، على الرغم من استبعاد فكرة قيام حرب جديدة على مستوى العالم بصورة فعلية ، فإن تأثيرات " الحرب الباردة " كانت ، مع ذلك ، محسوسة عالمياً . الكثير من الحروب الأصغر وقعت في بلدان " العالم الثالث " ترتبط مباشرة بديناميات الحرب الباردة . تضمنت هذه الحرب الكورية ، والحرب الفيتنامية ، وأيضاً الحروب المدنية التي قامت أما باسم الشيوعية أو ضد الشيوعية. تراث الكثير من هذه الحروب لا يزال معنا اليوم ، تتمثل الحالة الأكثر وضوحاً في " أفغانستان" . لذلك ، على الرغم من أن الحرب الباردة قد تكون انتهت ، فإن آثارها المميتة ملء السمع والبصر .

ولكن ما الذي سبب الحرب الباردة في المقام الأول ؟ إذا أخذنا في الاعتبار أن الاتحاد السوفيتي (USSR)، والولايات المتحدة (US) قد تحالفتا ضد قوى "المحور" في الحرب العالمية الثانية ، قد يكون من المتوقع أن ما هو مقبول كان يمكن أن يضع أساس قيام علاقات أكثر إيجابية في المستقبل. ولكن المقدمة المنطقية للعدو المتبادل تركت البلدين اللذين يوصفان بالقوة الأعظم في العالم مع أيدلوجياتهما عميقة التناقض ، واكتشاف استعداد جديد لإسقاط قوتهما، لمواجهة كل منهما الأخرى على المسرح العالمي الذي تركته القوي الأوروبية خالياً . سياسات تسوية ما بعد الحرب في أوروبا أصبحت مصدراً للكثير من التوترات ، ومن ثم عملت على التعجيل العملي لقيام الحرب الباردة . محاولة إلقاء كل جانب اللوم على الجانب الآخر في دفع العالم إلى الدخول في الحرب الباردة قد أثبتت أنها غير ذي جدوى . في الواقع ، انبثق إجماع ، على الأقل بين الأكاديميين ، والذي كان نتيجة لنمط معقد من الأفعال وردود الأفعال ، حيث

السياسات الداخلية ، شخصيات القيادة ، عـدم الإدراك ، عـدم الفهـم ، كلهـا لعبـت دوراً في إنتاج علاقات محسوسة، والتي أصبحت تعرف فيما بعد " بالحرب الباردة".

ما هو شديد الأهمية بالنسبة لسياسة US المبكـرة تجـاه USSR ، كـان متمـثلاً في مقاومة طموحات الأخيرة من خـلال فكـرة سياسـة وضـعها الـدبلوماسي الأمـريكي George Kennan في 1947 . أساساً ، كان مجالها محدوداً تماماً ، وبالتالي قد أعطاها تطبيقاً أوسع ، " مبدأ Truman " الذي سعى إلى توفير حماية نشيطة ، وأيضـاً تـدعيم ملمـوس مـن أجـل " تحرير الشعوب " التي تتعرض للتهديـد بالتـدمير مـن الـداخل أو بالضـغوط مـن الخـارج . سريعاً ، أصبح هذا المبدأ أساس تدعيم US لأنظمة متنوعة الجناح اليمينـي القمعـي حـول العالم ، التي تقول أوراق اعتمادها أنها محبة للحرية التي تتنـاغم مـع كـراهيتهم الشـديدة للشيوعية . أدي هذا إلى تدخل US المباشر أو غير المباشر في أماكن مثل شيلي وفيتنام ، ذلك التدخل الذي عارضه Kennan بشدة .

سياسة ما بعد الحرب الأكثر نجاحـاً التـي ابتكرتهـا US تمثلـت في خطـة مارشـال ؛ التي عرفت رسمياً بأنها **برنامج الانتعاش الأوروبي** . إنها وفرت منحاً واعتمادات أوروبيـة إلى بلدان أوروبا الغربية وصلت قيمتها الإجمالية إلى 13.2 بليون $. فاقت إنجازات المشروع ما بين عام 1948 ، و 1952 التوقعات الأصلية ، مع ارتفاع الإنتاج الصـناعي الأوروبي بنسـبة 35 في المائة ، والإنتاج الزراعي إلى 10 في المائة ، فوق مستويات ما قبل الحرب . كان للمساعدة الأمريكية إلى أوروبا الغربية فوائـد ضـخمة بالنسـبة للاقتصـاد الأمـريكي أيضـاً ، ذلـك لأنهـا حركت إيجابياً الأسواق المؤثرة في صادراتها . تلقى برنامج الانتعاش المزيد من المساعدة من خلال نظام مالي دولي جديد ، والذي تتضمن إنشاء " صندوق النقـد الـدولي " (IMF) ، والبنـك الـدولي للتعمير والتنمية (IBRD) ، كلاهما جاء نتيجة خطة وضعت في اجتماع تحالف ضـم 44 دولـة في منتجع بمدينة " هابشاير الجديدة " في 1944 . مع ذلك الميزة الأساسية في عيون US ، وواحد من

الأغراض الرئيسة في خطة مارشال تمثلت في خلق " أوروبا الغربية " القوية التي كانت يمكن أن تقاوم أي تهديد من USSR.

الاهتمام بالدفاع عن أوروبا الغربية ضد USSR وحلفائه شهد إنشاء **منظمة حلف شمال الأطلنطي** (NATO) في إبريل 1949 ، على إثر أزمة " برلين " . تقع مدينة برلين جغرافياً في قلب المنطقة التي تحتلها روسيا ، والتي قُسِّمت إلى مناطق محتلة . عندما أغلق USSR كل الطرق البرية من الغرب إلى المدينة ، أقامت الولايات المتحدة وبريطانيا جسراً جوياً لتوفير التوريدات الحيوية إلى قطاعاتها . لذلك فكك USSR الحواجز التي أقامها تفادياً لتصاعد الصراع ، ولكن التوترات التي نتجت عن هذا الحدث ، من بين أسباب أخرى ، سرعت إنشاء تحالف عسكري بهدف التصدي لأي سلوك عدواني آخر . في المقابل دعَّم USSR " حلف وارسو " ، على الرغم من أن الظهور الملموس لهذا الحلف لم يظهر بصورة جيدة إلى مايو 1955 ، ولم يفعل الكثير لتغيير علاقات الأمن القائمة في الشرق، والتي كانت على أية حال تحت قبضة موسكو بالكامل .

على الجانب الآخر من العالم مع عرض للتسليح الجديد مدمر ومخيف . بينما سقطت برلين في أيدي الحلفاء بحلول مايو 1945 ، لم تنته الحرب في اليابان إلى أغسطس عندما ألقت قوات الولايات المتحدة الجوية قنابلها النووية على نجازاكي ، وهيروشيما . قد كان ينظر إلى هذا الإجراء على أنه الطلقة التي أغلقت ملف " الحرب العالمية الثانية " ، والتي فتحت في نفس الوقت ملف الحرب الباردة ، حيث أنها كانت مصممة ليس فقط لإقناع اليابان بأنه ليس هناك جدوى من المزيد من المقاومة ، ولكن لتبرهن أيضاً للسوفيت على تفوق قوتها العسكرية ، ومن ثم ثنيهم عن معاودة التطلع إلى ادعاءات أخرى في المحيط الهادي، أو أي دور في إدارة اليابان بعد الحرب . على غير الموقف في ألمانيا ، حينئذ ، ترك التطور في اليابان بعد الحرب في أيدي US بالكامل .

كان على الحرب الباردة في آسيا أن تأخذ بعداً إضافياً ، على إثر انتصار الحزب الشيوعي في الصين بزعامة " ماو " . تراجعت الأحزاب الموالية للغرب إلى "

تايوان " ، وأكـد " مـاو " قبضـته القويـة عـلى " أرض الصـين " الأساسـية . البلـد الأكـبر عـلى مستوى العالم هو الآن " حينئذ " تحت إدارة وهيمنة الحزب الشـيوعي . ولكـن لم تكـن لـه مطلقاً روابط قوية مع موسكو . حيث أن الصين تحت المذهب الشيوعي فشـلت في جـذب ألقاب مثل " الإمبراطورية الشهيرة " كما حـدث مـع الاتحـاد السـوفيتي ، ومـع ذلـك ، فقـد الأمريكان آلاف الأرواح من مواطنيهم في حـروب المقاومـة في المنـاطق الواقعـة تحـت تـأثير الصين . في الحرب الكورية تقريباً 28,000 مـن الأمريكـان ، - الخسـائر الكوريـة تزيـد عـلى المليون ، بينما الوفيات من الصين حوالي 900,000 – بيـنما شـهدت حـرب فيتنـام أكـثر مـن 58,000 حالـة وفـاة أمريكيـة ، إلى جانـب عـدد صـغير مـن قـوات الحلفـاء مثـل اسـتراليا ونيوزيلاندا – أما الفيتناميين يقترب رقم حالات قتلاهم مـن المليـون . بيـنما انتهـت الحـرب الكورية إلى ما يشبه " كش ملك " ، فإن فيتنام كانت بوضوح هزيمة للأمريكـان وحلفـائهم ، إلى الحد أنها أصبحت مشهورة بما يطلق عليـه " الأعـراض الفيتناميـة " . اختصـاراً ، أشـارت هذه الأوضاع إلى أن موقف السياسة الأمريكيـة يحـدد الظـروف التـي تكـون فيهـا القـوات الأمريكية ملتزمة بمقاومة الصراعات في خارج الحدود الأمريكية .

حدث تعديل للموقف إلى حـد مـا في **حـرب الخلـيج** عـام 1991 ، والتـي حظيـت بنجاح كبير نال إعجاب الكثيرين . ولكنهـا تعرضـت لأخـذ الثـأر عنـدما قتـل 18 أمريكيـاً في الصومال ، تلك الدولة التي انهارت إلى حد كبـير نتيجـة لمـيراث ديناميـات الحـرب البـاردة ، حيث كان الجنود الأمريكان في محاولة متسرعة لاستعادة بعض الانضـباط والنظـام المـدني . هنا بدأ في الظهور شكل جديد ضـد مبـدأ التـدخل ، الـذي عـرف فـيما بعـد أيضـاً " الأعراض الصومالية " ، بحيث أصبحت US غير مستعدة لإرسال أفراد إلى تلك البقـع المضطربة ، وفي تدعيم بعثات UN . لقد اقـترح بـأن الركـود الـذي أصـاب US يمثـل أحد الأسباب لماذا مرت نتيجة الإبادة الجماعية في " رواندا " ، البوسنا ، ودارفـور مـر الكرام بما قد ارتكب في تلك الأماكن ،وفي ما وراء ذلك نشأ فـراغ أمنـي ، أعطـي الفرصـة

لظهور تنظيم "القاعدة" . بعد حالات هجوم 9/11 ، بالطبع ، US تحت إدارة جـورج بـوش من النادر أنها اضطلعت بأي مسار عدم تدخل . ولكن في عهد أوباما ، مـن الواضـح هنـاك الكثير من منهج التدخل القائم على الحرص والحيطة كما في العلاقة بالأزمة الليبية .

فترة الحروب ، أو الديناميات المقترنة بالحرب البـاردة مـن النـادر تناولهـا في ضـوء تداعيات الحربين العالميتين ، ولكنها لعبت دوراً فوضوياً في تفكيك الاستعمار العالمي ، حيث كانت هناك دول جديدة تكافح من أجل اسـتقرارها . في بعـض الأمـاكن ، تـدخل الفـاعلون الأوروبيون سراً أو بصورة مقنَّعة لعزل أو حتى اغتيال قادة سياسيين . بعـض الوقـائع كانـت مهتمة جزئياً بالتحالفات الاسـتراتيجية الطبيعيـة ، ولكنهـا اشـتملت أيضـاً عـلى موضـوعات أخـرى مثـل المـوارد. اغتيـال " بـاتريس لومومبـا" أول رئـيس وزراء منتخـب في الكونغـو الديمقراطية عام 1961 ، كان بالتأكيد من عمل القوى المتحالفة أساساً مع المصالح البلجيكية والأمريكية. شهدت هـذه الظـروف صـعود " موبوتـو سيسـكو " إلى السـلطة ، ذلـك القائـد العسكري ، الذي أصبح رئيساً لهذه البلد التي أعيدت تسميتها إلى "زائير" في 1971 ، بسـبب ميوله العدائية الشديدة ضد الشيوعية ، تمتع بتدعيم US حتى وفاته عام 1997 . لم يزدهـر البلد نادراً أثناء حكم " موبوتو " ، ولكن الحرب الأهلية التي تلت موتـه جلبـت عـلى البلـد المزيد من البؤس ، وفي النهاية تعرضت إلى أكبر عدد من القتلى يفـوق أي صراع آخـر منـذ " الحرب العالمية الثانية " . يقدر العدد حوالي 4 مليون ماتوا كنتيجـة مبـاشرة أو غـير مبـاشرة لـلصراع ، وفي ديسـمبر 2010 وصـل عـدد اللاجئـين داخليـاً 1,68 مليـون شـخص في ظـروف معيشية غير إنسانية .

مراقبة وعمليات US السرية في أوروبا الديمقراطيـة وغـير الديمقراطيـة أصبحت من معالم سياسات الحرب الباردة وخاصة في إيطاليا ، ولكن العمليـات السرية ضد الحكومات غير الديمقراطية ،والتي اشـتملت عـلى إيـران في 1953 ، إندونيسـيا 1955 ، البرازيـل في السـتينيات (1960) ، شـيلي 1973 ، ونيكـاراجوا

في الثمانينيات (1980) ، كانت غير مستقرة بصفة خاصة . واحدة من مجموعة التطورات المعقدة بوضوح أثناء " إدارة ريجان " في منتصف الثمانينيات (1980) ، والتي أصبحت معروفة باسم **" فضيحة إيران – كونترا "** ، تضمنت صفقة أسلحة سرية مع إيران ، عندما كانت في حرب مع العراق (التي كانت تدعمها US) ، وفي نفس الوقت تمثل مخالفة لسياسة عدم توريد أسلحة ، لأي حكومة تدعم الإرهاب . كانت توجد صفقة سرية على نفس المستوى لتحرير 7 رهائن أمريكان كان يحتجزهم حزب الله في لبنان ، وفي نفس الوقت توصيل أموال صفقة الأسلحة إلى ثوار الجناح اليمني في " نيكاراجوا " الذين يسعون إلى التخلص من الحكومة اليسارية هناك ، على الرغم من أن الكونجرس يمنع تمويل الثوار .

دعنا الآن ندرس في إيجاز فكرة " العالم الثالث " الأكثر شيوعاً ككيان في العلاقات الدولية ، والذي تنتمي إليه معظم البلدان التي ذكرت في الفقرات السابقة . يجب أن تلاحظ هنا أن مصطلح " العالم الثالث " على الرغم من أنه الآن لم يعد من المستحدثات ، فإنه لا يزال غالباً يستخدم لكي يشير ببساطة إلى البلدان الفقيرة ذات مستوى المعيشة المنخفض مقارنة بتلك التي في "العالم المتطور" . ولكن ظهوره أثناء الحرب الباردة كان يمثل مصطلحاً جغرافياً مهماً بحيث يشير إلى تلك البلدان المفترض أنها لا تنتمي إلى التحالف الغربي ، الذي يشتمل على " العالم الأول " أو إلى تحالف التكتل السوفيتي الذي يشتمل على "العالم الثاني" . الكثير من بلدان العالم الثالث أعضاء في **حركة عدم الانحياز** (NAM) ، شكلت مجموعة منظمة اجتمعت لأول مرة في مدينة باندونج في إندونيسيا عام 1955 ، وبحضور قادة دول بارزين مثل ناصر / مصر ، نيكروما / غانا ، نهرو / الهند ، سوكارنو / إندونسيا ، تيتو / يوغسلافيا .

على الرغم من أن هذه الدول رسمياً غير منحازة ، فإن الكثير من أعضاء NAM في الواقع لها علاقات وثيقة بدولة ما أو أخرى من الدول ذات القوة العظمى . على سبيل المثال ، لدى كوبا علاقات وثيقة بالاتحاد السوفيتي

حينئذ، بينما تدعم ماليزيا التحالف الغربي . إذا تركت هذه الموضوعات جانباً ، واجه القادة الذين حضروا اجتماع تدشين حركة عدم الانحياز مشكلات عامة في مقاومة الضغوط من القوى الكبرى ، والمحافظة على استقلالهم . منذ نهاية "الحرب الباردة " قد تحولت الاهتمامات من موضوعات الاستراتيجية الطبيعية إلى جوهر مشكلات الدول تحت مستوى التنمية في النظم الدولية : الفقر ، المرض ، المساعدة والتجارة ، تأثير العولمة ، وهكذا . أعضاء NAM الآن 118 دولة، وتستمر في عقد اجتماعاتها مرة كل ثلاث سنوات على مستوى القمة ، كان الاجتماع الأكثر حداثة في مصر 2009 ، والاجتماع التالي كان مجدولاً لإيران في 2012.

إذا أخذنا خاصية ما بعد الاستعمار لهذه الدول، ليس هناك ما يدعو إلى الدهشة بأن الغرض الرئيسي لتكتل NAM أن تشن حرباً بلا هوادة لتأكيد أن الشعوب التي تعرضت للقمع والاضطهاد من الاحتلال والهيمنة الأجنبية آن لها أن تمارس حقها المشروع غير القابل للتحويل في تقرير مصيرها، وتأكيد استقلالها (NAM , 2009). بينما يبقى خطابها السياسي موجهاً إلى الاضطهاد الأجنبي ، وهيمنة الدول القوية في النظام العالمي ، فإنها تواجه تناقضاً ملحوظاً في كثير من أعضائها ، منها الدول القمعية ذات الحكومات الفاسدة واللصوصية ، وضعف سجلات حقوق الإنسان – كل العوامل في ثورات ما قبل الديمقراطية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط التي بدأت في تونس – ديسمبر 2010 ، وكانت توصف بصورة عامة على أنها "الربيع العربي" .

أكثر عمومية ، الموت ، والبؤس الذي يعزي إلى الصراعات الدولية ، وأيضاً الحروب الأهلية كانت من معالم فترة الحرب الباردة بوضوح ، على الرغم من أن هذه لم تشتمل عادة على أسلحة الدمار الشامل (نووية ، كيميائية أو بيولوجية) ، والتي قد أصبحت متاحة بشكل أكثر اتساعاً . إذا انفجرت حرب عالمية ثالثة ذات تنوع ساخن ، والأسلحة النووية ، قد انتشرت هنا وهناك ، سوف لا تكون الآن قارئاً لهذا الكتاب . ترسانة الأسلحة النووية الكثيفة تعني إن

احتمال تدمير الكون تضاعف مرات كثيرة ، خاصة ، حيث إلحاق الأذى بالبيئة نتيجة حالة الحرب النووية التي تستطيع أن تجعل كوكب الأرض غير قابل للإقامة البشرية أو لكل الكائنات الحية – ربما فيما عدا الصراصير ، وبعض الكائنات القليلة الأخرى التي لديها قدرات ذاتية على تخطى موجات الإشاعات الكثيفة ، وما يطلق عليه الأمطار النووية التي تتساقط بعد تجمع السحب النووية وعلى فترات زمنية طويلة الأجل . في هذه الظروف ، لا يستطيع أحد ببساطة أن " يكسب " الحرب النووية . بدلاً من ذلك ، يمكن أن تكون حالة من ضمان التدمير التبادلي ، أو اختصاراً MAD . لذلك، يقدم البعض الحجة بأن تحقيق سلام طويل الأجل في الحرب الباردة مرتبط بحقيقة أن امتلاك الأسلحة النووية يردع بصورة فعالة كلا الطرفين . ومع ذلك ، هذه النظرية لها من النقاد على الأقل ، مثل ما لها من المدعمين .

بكثير من الرضا والتقدير ، لم تنته الحرب الباردة بضربة مفاجئة ، ولكن نتيجة الانهيار الكامل للأسلوب السوفيتي القائم على الشيوعية التسلطية باعتبارها نظاماً اجتماعياً ، اقتصادياً وسياسياً . كان هذا يرجع إلى مجموعة معقدة من العوامل . اقتصادياً ، قد أخذت الحرب الباردة درجة عالية من الموافقة، بأن USSR ناضل كثيراً لأن يساير تطورات US العسكرية ، كما أن انغماسها في حروب أفغانستان قد استنفذ مواردها حتى النخاع . أيضاً ، كان هيكل القيادة في الاقتصاد السوفيتي غير فعال إلى حد كبير . قوة فرد واحد محدد – ميخائيل جوربا تشوف – عجلت بنهاية النظام ، على الرغم من أنه حدث صدفة أكثر منه تخطيطاً . قدم جوربا تشوف النظر إليها على أنها محورية لبعث حيوية النظام الشيوعي: "**الجلاسنوست**" والتي تعني (المصارحة) ، "**والبريسترويكا** " والتي تعني (إعادة الهيكلة). الأولى تخفف من الخطر على حرية الرأي ، بينما تناولت الثانية الإصلاحات الاقتصادية ، إعادة هيكلة الهيئة التشريعية، وتقديم رئاسة تنفيذية؛ تلك الوظيفة التي كان جوربا تشوف ينوي شغلها لتحقيق سيطرة شاملة. ولكن هذه الإصلاحات سرعان ما أدت إلى تغييرات بعيدة المدى في كل ديناميات السياسات السوفيتية واقتصاد البلد .

بدأ جوربا تشوف يفقد سريعاً السيطرة على الأحداث ، حيث اكتسبت مبادئ الإصلاح زخماً بذاتها . بعد أن قد أعلن " الاتحاد السوفيتي " أنه سوف لا يتدخل في الشئون الداخلية الخاصة بحلفائه من بلدان أوروبا الشرقية ، تجمعت مطالب إحداث التغيير في كل من بولندا ، المجر ، تشكوسلوفاكيا ، وشرق ألمانيا، وبلدان أخرى في المنطقة لتشكل زخماً ربما أكثر قوة . وصلت هذه القوة إلى ذروتها في نوفمبر 1989 بتحطيم **حائط برلين** بأيدي ومعاول هدم الآلاف من المواطنين العاديين ، بينما القوى الأمنية ، التي كانت في الماضي مطلوب منها أن تحاصر وتحصد القائمين بمثل هذه الأفعال ، وقفت هذه القوى بعيداً لمجرد مراقبة الموقف. انتهت الحكومات الشيوعية في " بلغاريا " ورومانيا بنهاية العام . بينما أخذ الاتحاد السوفيتي نفسه سنتين أخريين لكي ينحل ذاتياً ، وسجل سقوط حائط برلين النهاية الفعالة " للحرب الباردة " ، وأيضاً نظام القطبين العالمي ، والذي دار حوله هيكل العلاقات الدولية على مدى أكثر من أربعة عقود.

ابتداء من نهاية التاريخ إلى نظام عالمي جديد

في أعقاب انهيار النظام العالمي القديم ، لم يكن قصور في تأمل وتدبر الشكل الجديد القادم . من بين الآراء الأكثر بروزاً للآثار المباشرة كانت تلك التي ترحب بالانتصار اللافت للرأسمالية والديمقراطية التحررية . حلل هذا النوع من الآراء بالتفصيل المفكر Francis Fukuyama ، حتى قبل أن ينهار النظام الشيوعي في USSR . في مقال لهذا المفكر تحت عنوان "**نهاية التاريخ**، 1989" أعلن عن وجود عالم فيه يفهم التقدم التاريخي على أن ضالته المنشودة التي تتمثل في الحرية الإنسانية ؛ قد وصل هذا التقدم إلى محطته النهائية مع اكتشاف أن منطق الشيوعية كان وهماً . كما هو الحال مع ما هو موروث من الملكية ، الفاشية ، وأشكال الحكومات المتسلطة الأخرى ، والتي جربت من وقت إلى آخر. تمثل الشيوعية التحدي الأكبر الأخير أمام الديمقراطية التحررية ، وقد

فشلت في توفير ضروريات الحياة . اختصاراً ، لم يكن هناك شيء ترك بالفعل، فيما يتعلق بالإيدولوجيات ، للنقاش حوله ، إذا لم نقل نحارب من أجله .

بينما لم تكن الديمقراطيات الحديثة معصومة من الأخطاء العملية ، ولا تزال تكافح الجريمة والظلم الاجتماعي ، فقد اعتقد Fukuyama أن المشكلات المستمرة تعكس ببساطة عجز وإدراك المبادئ الأساسية للديمقراطية الحديثة التي تنادي بالحرية والمساواة ، بدلاً من أي عيوب حقيقية في المبادئ ذاتها. لذلك ، بينما بعض أشكال الحكومة لديها عيوب خطيرة تؤدي إلى زوالها نهائياً ، كانت الديمقراطية التحررية خالية بوضوح من التناقضات الداخلية المميتة . كان هذا يعني أن الرأسمالية باعتبارها المرافق المنطقي الاقتصادي للديمقراطية التحررية ، قد نجح أيضاً . ولكن رؤية هذا المفكر لم تكن تلك التي متفائلة تماماً حول المصير النهائي للبشرية . عموماً ، كان واضحاً أن الكثير من الأماكن كانت في وضع محلك سر تاريخياً ، وكان يبدو أنه من المحتمل أن تبقى هناك لبعض الوقت .

فكرة تحررية أخرى ، حظيت بالازدهار في فترة ما بعد الحرب الباردة المبكرة ، تمثلت في الفكرة الأساسية الشاملة تحت عنوان " السلام الديمقراطي " والتي ذكرت في " الفصل الثالث ". يبدو أن هناك الآن منظوراً أصيلاً للتوسع في عالم البلدان الديمقراطية ، ومن ثم " منطقة السلام " بصورة لافتة . مرة أخرى ، يعكس هذا مزاجاً نموذجياً للتفاؤل حول مستقبل السلام العالمي . ولكنه لم يكن يستند إلى مجرد التفكير المبهج . أنتج المناصرون للسلام الديمقراطي دليلاً تجريبياً لإثبات أن الديمقراطيات التحررية عملياً ، ليست مجرد نظرية ، بل إن هذه البلدان لا تذهب إلى الحرب كل منها ضد الأخرى .

كتب مباشرة بعد انهيار الإمبراطورية السوفيتية ، أحد قادة مناصرة فكرة السلام الديمقراطي الأساسية الشاملة ، موضحاً القضية كالآتي :

> تضاعف الاهتمام بنهاية العداوة الإيدلوجية ، لأنه يمثل استسلاماً للقوى الغربية في الاقتصاد ، وعلى الأخص الحرية السياسية . إلى الدرجة التي كانت فيه

البلدان تحت نظم الحكم المستبدة وأصبحت ديمقراطية ، الحقيقة الصارخة حول العالم تظهر في كل مناقشة عن العلاقات الدولية : في النظام العالمي الحديث، تقريباً ، لم تحارب الديمقراطيات أبداً كل منها ضد الأخرى . تمثل هذه الجملة ظاهرة معقدة : (1) من النادر أن تحارب الديمقراطيات كل منها الأخرى (بيان تجريبي) ذلك (2) لأن لديها وسائل أخرى لحل الصراعات فيما بينها ، ومن ثم ليست في حاجة إلى التصارع معاً (بيان متعقل)، (3) إنها تدرك أنه لا ينبغي أن تحارب الديمقراطيات كل منها الأخرى (بيان معياري حول مبادئ السلوك الصحيح) ، الذي يدعم البيان التجريبي . بهذا المنطق ، مع زيادة عدد الديمقراطيات القائمة حول العالم ، تقل احتمالات الخصومة. سوف تتحقق الديمقراطيات وتتسع دائرة السلام .

ومع ذلك ، السلام فيما بين البلدان المتحررة ، كان فقط أحد أوجه فكرة السلام الديمقراطي الأساسية الشاملة . وجد طلاب الظاهرة أنه لا توجد أية حالات كبت أو كبح عند إعلان الحرب على البلدان غير الديمقراطية . بعبارة أخرى ، إنها معرضة للسعي إلى حالة الحرب باعتبارها استراتيجية سياسية خارجية ، كما هو الحال مع البلدان غير الديمقراطية . قائمة موجزة بحالات إشعال الحرب فيما بين الدول الديمقراطية في فترة ما بعد الحرب الباردة، تكاد تبدو خالية . حرب الخليج 1991 التي قادتها US ضد العراق؛ حرب NATO ضد صربيا حول كوسوفو في 1999 ؛ غزو أفغانستان في 2001 (بعد هجوم 9/11) كمرحلة أولى من " الحرب على الإرهاب " ، والغزو التالي للعراق في 2003 ، مرة أخرى قادته US مع تحالفات متنوعة ؛ والتدخل في ليبيا 2011 الذي يتكون فقط من قوى NATO – كله بمشاركة الحلفاء التي تقودها الديمقراطيات التحررية مع US في حجرة القيادة .

مطلوب هنا التوضيح بأن الحرب ضد العراق نتيجة غزو الأخيرة للكويت كان بقرار من مجلس الأمن UN في 1991 ، يعيد إلى الأذهان مزاج النشوة العامة التي تلت تحطيم " **حائط برلين** " ، على الأقل فيما بين الحلفاء الغربيين . في غياب القطبية القديمة في سياسات العالم ، كان يبدو أن وظيفة الأمن

الجماعي من منظور UN قابلة للتحقق . كان هناك انبعاث واضح جداً ينعكس في رؤى "النظام العالمي الجديد " استناداً إلى القانون الدولي الفعال ، والذي يدعمه الجزاء الرادع من أجل تضامن بلدان UN الأعضاء . هذه الرسالة المحورية قدمها الرئيس بوش إلى الكونجرس الأمريكي في 6 مارس 1991 عند انتهاء حرب الخليج :

> في الليلة التي أعلنت فيها عمليات عاصفة الصحراء ، عبرت عن أملي أنه انطلاقاً من حالات رعب الحرب ، قد يخرج زخم جديد للسلام .... في هذا القرن حدث هذا مرتين انبثق الأمل انطلاقاً من حالات رعب الحرب من أجل سلام دائم . مرتان ، قبل أن تثبت هذه الآمال أن تكون حلماً بعيد المنال ... حتى الآن العالم الذي نعرفه قد كان عالماً منقسماً – عالم أسلاك شائكة ، وكتل أسمنتية ، صراع وحرب باردة. الآن نستطيع أن نرى عالماً جديداً على مرمى البصر . عالم يوجد فيه الازدهار الحقيقي جداً ، في نظام عالمي جديد ... لقد تعلمنا الدروس الصعبة من التاريخ . لم يكن النصر على العراق ، يستخدم باعتباره " الحرب التي تنهي كل الحروب " . حتى النظام العالمي الجديد لا يمكن أن تضمن قيام عهد من السلام الأبدي. ولكن السلام الثابت يجب أن يكون غايتنا جميعاً .

ولكن هذه الرؤية سرعان ما يتم تحديها بطريقة أخرى أكثر قوة وإغراءً تدعو إلى النظر في نظام ما بعد الحرب الباردة الذي يضع صورة أكثر تشاؤماً ، وأبعد ما تكون عن المثالية ، إنها حالة الفوضى المنبثقة مما يطلق عليه مصادر الصراع البدائية .

سياسات الهوية وصراع الحضارات

قدمت فكرة صراع الحضارات في 1993 من أستاذ جامعة هارفارد الشهير Samuel Huntington الذي أخذ موضوعاً من أفكار Fukuyama . بينما يوافق على أن المعارك الإيديولوجية القديمة بين الشيوعية والديمقراطية التحررية قد انتهت عملياً ، فإنه يفترض بأن هناك أسباباً قليلة حول الرضا

الذاتي بمصادر محتملة أخرى للصراع . لم يكن العالم على وشك أن يكون موحداً تحت مظلة حضارية واحدة قائمة على التزام واسع المدي للقيم الغربية . أعلن Huntington أن المصدر الأساسي للصراع في العالم الجديد لما بعد الحرب الباردة سوف ينبثق من التقسيمات الثقافية الكبيرة بين الجنس البشري . بينما الدول القومية سوف تبقى أعضاء فاعلة بقوة في الشئون العالمية ، فإن الصراعات الأساسية سوف تحدث بين الأمم والمجموعات من مختلف الحضارات : " سوف يهيمن صدام الحضارات على السياسات الكونية ، والخطوط المعيبة بين الحضارات سوف تكون خطوط معركة المستقبل . الأكثر من هذا ، في سياسات الحضارات " الشعوب والحكومات من ذوي الحضارات غير الغربية لم تعد تبقى على أشياء التاريخ كمستهدفات للاستعمار الغربي ، ولكنها تلتحق بالغرب بصفته المحرك والمشكل للتاريخ .

حدد Huntington ثماني مجموعات حضارية أساسية : غربية ، كونفوشية ، يابانية ، إسلامية ، هندوسية ، أرثوذكسية ، أمريكا اللاتينية ، ويمكن أفريقية . في تفسيره لماذا من المحتمل أن تتصادم الحضارات ، قدم ستة أسباب أساسية :

1- يتم التميز بين الحضارات باستخدام التاريخ ، اللغة ، الثقافة ، التقاليد ، والأكثر أهمية ، الدين . إنها منتجات قرون من الزمن ، ومن غير المحتمل أن تختفي في أي وقت حالاً . إنها منتجات جوهرية أكثر من مجرد الاختلافات بين الأيدولوجيات السياسية ، وأقل عرضة للتغير ، والتي ليست حتمياً تؤدي إلى صراع . يظهر البرهان على مدى قرون أن الاختلافات الحضارية ، قد ولَّدت في الواقع الصراعات الأكثر امتداداً في الأفق الزمني والأكثر عنفاً .

2- حيث أن العالم في طريقه إلى أن يصبح مكاناً أصغر ، فإن التفاعلات بين الشعوب ذوي الحضارات المختلفة في تزايد مستمر ، والتي من شأنها

إحداث تكثيف بالوعي الحضاري. يتجه هذا إلى تقوية الاختلافات ، والحقد التاريخي ، سواء كان هذا حقيقة أو تخيلاً .

3- الحداثة الاقتصادية والتغيير الاجتماعي في كل أنحاء العالم تضعف الهويات المحلية طويلة الأجل ، وأيضاً ، الدولة – الأمة كمصدر للهوية . في كثير من الأماكن قد تحرك الدين لملء الفراغ ، غالباً ، آخذاً شكل الحركات المتعصبة . قد توجد هذه داخل الدين المسيحي ، اليهودي ، البوذي ، الهندوسي ، وأيضاً الإسلامي . يوفر انبعاث الروح الدينية الأساس للهوية والالتزام ، اللتين تتجاوزان الحدود القومية ، وتوحدان الحضارات .

4- لدى الغرب دوران مزدوجان لإثراء الوعي الحضاري . حيث يبدو الغرب أنه في ذروة قوته ، قد سرع هذا ظاهرة العودة إلى الجذور ، بين الحضارات غير الغربية ، تواجه سيطرة الغرب العديد من تلك الكيانات غير الغربية التي لديها الرغبة المتزايدة ، الإدارة والموارد لتشكيل العالم بطرق غير غربية .

5- الاختلافات الثقافية أقل قابلية للتحول ، ومن ثم أقل سهولة في قبولها للحلول الوسط من تلك الخاصة بالنواحي السياسية والاقتصادية . على سبيل المثال ، في الاتحاد السوفيتي السابق ، يمكن أن يصبح الشيوعيون ديمقراطيين ، ولكن لا يمكن أن يصبح الروس أستونيين (نسبة إلى أستونيا) .. ولكن ، ربما أكثر من النواحي العرقية يميز الدين بشدة ، وبصورة حصرية بين الناس . يمكن أن يكون شخص ما نصف فرنسي ، ونصف عربي ، ولكن أكثر صعوبة أن يكون نصف مسلم ، ونصف مسيحي .

6- يدعم مذهب المناطق الاقتصادية الوعي الحضاري . الأكثر من هذا التحول الناجح إلى مناطق ، يمكن أن ينجح فقط ، عندما يؤسس على جذور حضارة عامة . على سبيل المثال ، **المجتمع الأوروبي** قام على أساس

ثقافة أوروبية مشتركة ، والديانة المسيحية الغربية ، ونجاح التجارة الحرة في أمريكا الشمالية يعتمد على التقارب المستمر بين ثقافات كل من شعوب المكسيك ، كندا ، وأمريكا . قدمت اليابان حالة متناقضة . إنها تواجه صعوبات كثيرة في إنشاء كيان اقتصادي في شرق آسيا ، لأنها حضارة متفردة في ذاتها. التوسع في العلاقات بين جيران اليابان في شرق آسيا ، مع ذلك ، تتقدم بسرعة ملحوظة بسبب ثقافتها المشتركة.

فجرت مقالة Huntington ، استجابات واسعة ، البعض اتفاقاً معها ، ولكن آخرين شديدي النقد لما يرونه منهجاً ثقافياً يبالغ في تبسيط تناول الصراع ، وبصفة خاصة شيطنة الإسلام . بالتأكيد ، كرَّس Huntington اهتماماً خاصاً إلى إمكانية تناول سيناريو الغرب مقابل الإسلام ، مثيراً الصور الذهنية لحدود الإسلام الدموي* ، و 1,300 عام من الصراع بين الحضاريتين الغربية والإسلامية . في أعقاب هجوم 9/11 في US ، صعد سيناريو " الإسلام مقابل الغرب" إلى سطح التفاعل ، مع الكشف السريع عن هوية المهاجمين بأنهم إسلاميون في قمة التطرف ينتمون إلى شبكة إرهاب قاعدة أسامة بن لادن ، الموجودة في أفغانستان ، تحت حماية نظام طالبان .

بينما في الحقيقة توجد فرق معينة من الإسلام المتطرف ضد الغرب ، وتروج للعنف كوسيلة لتحقيق أهدافها السياسية ، هذه تحتاج إلى أن توضع ليس فقط داخل منظور أكثر اتساعاً للطرق الأخرى في الممارسات الإسلامية ، ولكن أيضاً للمقارنة مع أشكال أخرى للتطرف . الظاهرة الأخيرة من النادر أن تكون قاصرة على المسلمين – المسيحية في الغرب لديها أيضاً حصتها من الفرق المتطرفة . الكثير منها تغذت على الأرض الأمريكية . والبعض ، مثل تلك المجموعة التي قادها " الكاهن " سيء السمعة Jim Jones ، الذي أنشأ مجتمعاً

* **الإسلام ليس دموياً؛ إنه دين السماحة ، والجهاد في الإسلام دفاع عن النفس – (لمن لا يعرفون الإسلام) – (المترجم) .**

في Jonestown ، " جيوانا " والتي انتهت بقتل / انتحار أكثر من 900 من أعضائها (معظمهم من الأمريكان) في نوفمبر 1978 من الواضح أنها ليست أقل نفوراً بالنسبة للمذبحة التي راح ضحيتها الرجال ، النساء والأطفال الأبرياء مقارنة بأولائك المسئولين عن هجوم 11 سبتمبر . بالضبط كما أن معظم المسيحيين سوف يقولون بأن Jim Jones لا يمثل صورة شرعية للمسيحية ، فإن معظم المسلمين سوف يقولون نفس الشيء عن " بن لادن " و "القاعدة " . بصفة عامة ، وضع الثقافة لأي مجتمع في قالب ثابت ، لا يتغير (القولبة) عملية سطحية التفكير ، وسوف يكون على الطلبة الجادين في دراسة IR أن يتناولوها بمزيد من الحيطة والحرص .

في الوقت التي ضربت مقالة Huntington وتراً ، ليس بشدة ، لأنه ليس هناك أي برهان حقيقي بأن الصراع الحضاري على نطاق واسع ، وشيك الحدوث، ولكن ربما لأن الكثير من الصراعات على نطاق أصغر كانت جارية تحت شعار "العرقية " . الأخير بصفة عامة أكثر تحديداً بلغة العناصر الثقافة ، يشير إلى بعض أنواع الميراث المشترك – اللغة ، الدين ، التاريخ ، أو هي مجتمعة . البروتستانت في " إيرلندا الشمالية " ، " الزولو " في جنوب أفريقيا ، التاميل في سرى لانكا ، " الأمم الأولى " في كندا " السامي ، في إسكندينفيا الشمالية ، الهوتو في رواندا ، المسيحيين السودانيين ، أكراد العراق ، المسلمين البوسنيين – تشير كل هذه الأوصاف إلى هوية " عرقية " ، تستند إلى عنصر أو أكثر من العناصر الثقافية – أو على الأقل بعض أعضائها قد انخرطت في علاقات عنف متواصل ، وصراعات توصف بأنها عرقية ، قد أودت بحياة آلاف الأرواح في فترة ما بعد الحرب الباردة .

بعد سقوط حائط برلين بلدان أوروبا الشرقية التي كانت ضمن البلدان الشيوعية في الاتحاد السوفيتي سابقاً ، بدأت إعادة تشكيل سياساتها على نطاق واسع ، وأصبح الصراع القائم على أساس عرقي من المعالم البارزة في المشهد الطبيعي للسياسة الدولية . رأي كثير من المعلقين صعود سياسات الهوية على

اعتبار أنها تعكس انطلاق العاطفة العرقية الأصلية والتي كانت مكبوتة على مدى عقـود في النظم الشيوعية المتسلطة ، ومع ذلك ، لم يكن الانفصـال السـياسي القـائم عـلى الاختلافـات العرقية دائماً نتيجة تصرفات عنيفة . عاشت قطاعات "التشيك" ، و"السلوفاك" والتي كانـت مجتمعة من قبل تحت اسم تشيكوسلوفاكيا ؛ خبرة إنشاء دولتـين بصـورة سـلمية وهادئـة ، كما حدث مع الكثير عند تطبيق هذا المنهج مع بلـدان الاتحـاد السـوفيتي السـابق . ولكـن يوغسلافيا كانت قصة مختلفة جداً ، ولكن تجزئتها ، وضعتنا ، بين أشياء أخرى ، أمام البحث عن إعطاء اسم معقول لشيء بغيض ، وهو " التطهـير العرقـي" لوصـف الطريقـة التـي بهـا انخرطت بعض القوى في الصراع سعياً إلى التخلص من مجموعات عرقيـة معينـة في منـاطق محددة . مـن بـين الأسـاليب المسـتخدمة في هـذه الممارسـة كانـت التعـذيب ، الاغتصـاب ، الخطف ، والقتل الجماعي. تولت " المحكمة الجنائيـة الدوليـة " قصـة أو قضـية يوغسـلافيا السابقة. لقد وجدت المحكمة حديثاً اثنـين مـن الجـنرالات الكـورواتيين (نسـبة إلى كرواتيـا) مـذنبين بسـبب الترحيـل الإجبـاري للمـدنيين الصرب مـن منطقـة Krajina أثنـاء الصراع . تضمنت حالات أخرى الإبادة الجماعيـة سـيئة السـمعة في Srebrenica، عنـدما تعـرض مـا يقرب من 8,000 " بوسنيين مسلمين " إلى مذبحة جماعية أكبر عمـل إبـادة جماعيـة وحيـد ارتكب في أوروبا منذ "الحرب العالمية الثانية" والذي من أجله سوف يحاكم قائد الجـيش في صرب البوسنة Ratko Mladic.

بدلاً من رؤية نظام عالمي جديد ينبثق إلى جانب مبـادئ مثاليـة تحرريـة ، حينئـذ اعتقد كثيرون ، أن السيناريو الأكثر واقعية كان متمثلاً في عالم جديد مضطرب وأكثر وحشـية . أكبر بعداً عن النهاية ، كان التاريخ يعيد نفسه ، القائـد الصربي Slobodan Milosevic تلاعب بصور الأحداث التاريخية ، حيث معركة كوسوفو – التـي حـدثت منـذ أكـثر مـن 600 سنة مضت – لكي يلهب ويلهـب التضـامن العرقـي القـوي بـين الصرب ، عـلى أحـد الجوانب، وعلى نفـس المسـتوى مـن القـوة يـنشر الخـوف والاشـمئزاز مـن غـير الصرب،

على الجانب الآخر . بالنسبة لأولئك الذين يساهمون في النظريات الأصلية في الهوية العرقية – والتي تعتبر القرابة ، الدين ، اللغة ، وهكذا ، تمثل قوة انفعالية غير قابلة للتكسر عملياً في البلقان ، ولكن في مجال المشكلات الأخرى العديدة حول العالم من أفريقيا وحتى المحيط الهادي ، يبدو أنها تؤكد على أولوية الهوية العرقية في مواقف عدم التأكد الاجتماعية والسياسية .

نتناول المزيد من أوجه الصراع العرقي في الفصل السادس . لكي ننهي هنا ، يجب أن نلاحظ أن الانبعاث الظاهر للصراع العرقي يركز أيضاً على إلقاء الضوء القوي على نظريات معينة للتحديث والتطوير . اعتقد كل من الأكاديميين التحرريين وأيضاً الماركسيين الذين تناولوا فترة الحرب الباردة ، وما بعد الاستعمار بأن السياسات العرقية كانت لعنة غير منطقية ، والتي سوف تنقشع بعيداً لتحل محلها الطرق الرشيدة للتنظيم المتطور السياسي الحديث. ضمنياً في افتراضات كلتا المدرستين كانت فكرة الهوية العرقية ، بفضل طبيعة تركيبها الاجتماعي أو الثقافي كانت عرضة للتحول إلى حد كبير . ينقلها هذا إلى الفئة المنشأة بصورة أكثر إنسانية - الثقافة – وموضوعاتها ذات مضامين الديمقراطية والحقوق الإنسانية .

الثقافة ، الديمقراطية والحقوق الإنسانية

في عالم ما بعد الحرب الباردة

كانت فكر Huntington الشاملة الأساسية واحدة فقط من بين عدد من المشروعات الاستكشافية التي تدور حول فكرة الثقافة التي انبثقت في الفراغ المفاهيمي نتيجة مغادرة الإيدولوجية الظاهرة في سياسات العالم . بينما كان وضع Huntington النظري متحفظاً بصورة جوهرية ، فإن الأفكار السياسية الأخرى المنبثقة من أكثر من اتجاه مهمة . كان يوجد تكتل ، بصفة أساسية ضد الهجوم الشامل على الأفكار التحررية التي يقوم على أساسها النظام العالمي الجديد. فكرة الخلاص ذاتها ، مع جذورها في " حركة التنوير " ، نظر إليها

باعتبارهـا انعكاسـاً لـيس لتطلعـات الـبشر في كـل أنحـاء الكـون ، ولكـن باعتبارهـا قـيماً واهتمامات معينة داخل الغرب ذاته ، بالضبط كما اقـترح Huntington . أكـثر مـن هـذا ، أنها كانت تتمثل في إسقاط تلك القيم المتمركزة حول عـرق، فئـة أو جماعـة مـا عـلى بـاقي أجزاء العالم ، بصرف النظر عن خـبرات الأمـاكن الأخـرى المتنوعـة ثقافيـاً وتاريخيـاً . دراسـة الثقافة في سياسات العالم وعدت بتصحيح هذا التحيز ، وكشف تعدد الطرق البديلـة للنظـر إلى العالم .

في عالم دوائر الأعمال والتمويل الـدولي ، تـم أيضـاً تبنـي المفهـوم الثقـافي بحـماس شديد في الاعتقاد بأنه كان يمتلك التفسير النهائي لظاهرة مثل "المعجزة الآسيوية" . اسـتخدم هذا المصطلح لوصف الإيقاع المثير للنمو الاقتصادي في أجزاء مـن شرق وجنـوب شرق آسـيا بوضـوح في عقـد الثمانينيـات (1980) ومعظـم التسـعينيات (1990) إلى أن حـدثت الأزمـة المالية في منتصف 1997 ، حيث خف الضجيج . حتى حينئذ ، دعـم كثـيرون الفكـرة ، التـي كانت ترى أن النجاح ليس فقط يرجع إلى الرأسـمالية التـي قـد شـهدت المنطقـة الانطـلاق الاقتصـادي ، ولكـن للرأسـمالية مـع انطلاقـة قويـة اسـتناداً إلى القـيم الآسـيوية (منهـا الكونفوشيسية) . يعتقد أن هذا قـد أعطـي لاقتصـاد النمـور الآسـيوية ديناميتهـا المتميـزة ، والتي بدورها شجعت الكثير من الحديث حول **"القرن القادم من المحيط الهادي"** . ما هـو مثير بصفة خاصة حول هـذه الثقـة الضـخمة في الـترويج لقـيم كونفوشـيس بصـفة خاصـة باعتبارها مسئولة أساساً عن مثل هذا النمو الاقتصادي اللافت ، كان ذلك، منذ ما يقرب من قرن مضى، عندما قد كان النمو راكداً ، ومسـتويات المعيشـة عـلى مـدى المنطقـة منخفضـة نسبياً (ما عدا اليابان) فإن قيم كونفوشيس هي التي يقـع عليهـا اللـوم للتخلـف وضـعف الأداء .

الأفكار الأكثر إيجابية حـول الثقافـة والقـيم الآسـيوية التـي انبثقـت في عقد الثمانينيات (1980) وعقد التسعينيات (1990) ، مع ذلـك لم تكـن قـاصرة على المجال الاقتصادي . إن لها مضامين أكثر اتساعاً للقـوة والشرعيـة السياسـية

في المنطقة . من بين القادة المتسلطين الذين يتسمون بالديكتاتورية ، من قد أعطوا الفكرة بأن ثقافة المحيط الهادي الآسيوي التي سمحت بظهور مجموعة متميزة من القيم السياسية التي يمكن أن تكون على النقيض من تلك الخاصة "بالغرب" حظيت بجاذبية مؤثرة . في سنغافورة ، قد خصص رئيس الوزراء السابق Lee Kuan Yew الكثير من الوقت ، والنشاط لمقاومة ما قد رآه تأثير "القيم الغربية الماكرة" ، وخاصة تلك المقترنة بالتحرر السياسي . بدلاً من ذلك ، سعي Lee ومن خلفه Goh Chok Tong إلى تدعيم السياسات الإجماعية ، الاحترام السلطة السياسية ، وإحساس بالمجتمع قبل الذات ، والتي كان من المأمول أن تحقق التناغم والنظام . بصورة أصيلة ، قدمت على أنها قيم كونفوشيسية تحديداً ، فيما بعد ترجمت إلى نوع من " حجم لكل المقاسات " (قيم أسيوية) ، التي يمكن إلحاقها بسهولة إلى الديانات الأساسية في المنطقة ، وبصفة خاصة البوذية ، الهندوسية ، والإسلام . في هذا الشكل الأكثر مرونة ، يمكن أيضاً أن يطبقها القادة الآخرون الذين يشرفون على أفراد ليسوا صينيين ، ولكن الذين كانوا يبحثون عن سلاح مناسب ضد " القيم الغربية " . كانت هذه بالتأكيد الحالة مع الدكتور " ماهيتر محمد " الذي شغل منصب رئيس وزراء ماليزيا من 1981 إلى 2003 ، وأحد الأصوات الرئيسة التي دعمت " القيم الآسيوية " في جنوب شرق آسيا في عقد التسعينيات (1990).

في القيم المعارضة المقترنة بالمنافسة والحرية السياسية " مما هو غربي " ، فإن القادة مثل ماهيتر ، Lee ، وGoh ، كانوا يسمحون بالنمط الغربي في السياق الآسيوي . ولكن ماذا كان يعني هذا في المصطلحات السياسية المحددة؟ بالنسبة لأحد الأشياء ، إنه كان يشير ، إلى أنه كان على المعارضة السياسية للحكومة أن تعامل باعتبارها تهديداً للقيم التي حظيت بالإجماع ، وباعتبارها قوة خطيرة محتملة في السياسات . حينئذ على المعارضة السياسية أن تكون محدودة . في سنغافورا ، قد رفع الحزب الحاكم هذا في شكل فني ، ويشغل حتى هذا اليوم القيود الأكثر فعالية على المعارضة ليس بمثل تلك الإجراءات

الصارخة في وقاحتها مثل الاعتقال التعسفي والاحتجاز بـدون تهـم موجهـة طبقـاً " لقـوانين الأمن الداخلية " ، وعن طريق الرقابة القاسية ، والاضطهاد الخبيث لأولئك الذين ينـدمجون أو حتى يتعاطفون مع المجموعات المعارضة .

في مكان آخر في المنطقة ، مع ذلك ، يوجد لـدى كثـير مـن البلـدان سـجلات أكـثر سوءاً حول الحقوق المدنية والسياسية . على سبيل المثال ، قد كانت هناك تقارير شائعة عن الوحشية في " بورما " على مدى سنوات ، بيـنما يوجـد في الصـين ، كوريـا الشـمالية ، لاوس ، كمبوديا ، وفيتنام مشكلات قائمة خطيرة . بنظرة شاملة ، مشكلات الحقوق الإنسانية في كـل هذه البلدان غالباً تضع سنغافورا وماليزيا تبدو كنماذج جيدة لممارسات الحقوق الإنسانية . ومع ذلك ، بالنسبة لهذين البلدين الأخيرين قد كان قادتها السياسيون ، على الأقل في الماضي ، أكثر ضجيجاً في دفاعهم عن قـيمهم الثقافيـة المحليـة في مقابـل أفكـار الحقـوق "الفرديـة الغربية".

اسـتجابة لهـذه الأحاديـث، وأيضـاً إلى مشـكلات الحقـوق الإنسـانية الفعليـة، أن الفاعلين الانتقاديين من داخل المنطقة الآسيوية ، وأيضاً أماكن أخرى – التي تضم أكاديميين ، صحفيين ، صناع سياسة ، ونشـطاء حقـوق الإنسـان – قـد أخـذوا الموضـوع بـبعض الأفكـار الأساسية حـول العلاقـة بـين الثقافـة ، مـن جهـة مـا ، والموضـوعات السياسـية ذات الصـلة بالسلطة ، الشرعية ، والسـيادة ، مـن الجهـة الأخـرى . قـد كانـت هـذه في قلـب كثـير مـن المناقشات ، والمناظرات المعيارية ، المنبثقة في فترة ما بعد الحرب البـاردة ، لـيس فقـط مـن منظور علاقتها بمنطقة آسـيا ، ولكـن في كثـير مـن الأجـزاء الأخـرى مـن العـالم الـذي خضـع للاستعمار سابقاً ، والذي أثر بصورة ملحوظة عـلى المناقشـات حـول الديمقراطيـة ، وحقـوق الإنسان إلى الوقت الحاضر .

الاستنتاج

وفرت حالة حرب القرن العشرين الزخم لتأسيس IR باعتبارها فرع معرفة متميز ، والذي انطلقت منه أساس عمليات تدشين التنظير لهذا الفرع . استمر هذا على مدى فترة الحرب البادرة ، على الرغم من أن مناهج التنظير التقليدية ، متضمنة كل من التحررية ، والواقعية بدأت تواجه التحديات . عالم ما بعد الحرب الباردة قد كان مسيراً بصفة خاصة إلى تطورات جديدة في التفكير . كما قد أوضح هذا الفصل ، لم يكن هناك قصوراً في الأفكار الكبيرة حول تشكيل الأشياء القادمة . ابتداءً من "نهاية التاريخ ، وحتى " تصادم الحضارات والقاعدة الأكثر تعميماً لدور الثقافة في سياسات العالم ، قد شهد العقدان الأخيران تقريباً ، أفكاراً منطقية مزدهرة بصورة لافتة . ولكن كان هناك أيضاً اتجاهات مضطربة ، وخاصة تلك التي تدور حول سياسات الهوية المتطرفة. من المنظور النقدي الواسع ، قد يسأل المرء حقيقة ، إذا ما كان القرن العشرين دموياً طبقاً للتقارير ، وإذا أخذنا في الاعتبار أن القرن الحادي والعشرين لم تكن له بداية واعدة أيضاً ، ماذا يقول هذا حول التقدم التاريخي للمخلوقات البشرية وقدرتها من أجل علاقات فعالة على كل من المستويات المحلية والدولية ؟ بالنسبة لكل حالات التقدم العلمية ، التكنولوجية ، وابتكارات أخرى قد قدمتها البشرية ، لا نزال نبدو غير قادرين على إنشاء نوع العلاقات الاجتماعية والهياكل السياسية ، التي يمكن أن تنتج كلاً من السلام والازدهار على المستوى العالمي ، ابتداءً من مشكلات الأمن المحورية ، انعدام الأمن في عالمنا المعاصر .

الفصل الخامس

الأمن وانعدام الأمن في

العالم المعاصر

التصورات التقليدية للأمـن في IR قـد دارت حـول الدولـة وبقائهـا كمجتمـع سـياسي . في الواقع ، الهدف النهائي لسلوك الدولة ، وقيمتها المحوريـة ، مـن المفـترض أن تكـون تـأمين الدولة – جعلها محمية ضد أي شيء يهدد سلامتها. الأمن في هذه المصـطلحات عـادة قـد ارتبط بالدفاع العسكري عن الدولة ضد التهديدات الخارجيـة ، ولـذلك الجـزء المهـم مـن دراسات الأمن كان معنياً بالاستراتيجة والحرب. لقـد كانـت اهتمامـات الأمـن المهيمنـة في النصف الأخير من القرن العشرين متمثلة ، بصورة مفهومة ، في إمكانية المواجهة النوويـة بين القوى العظمى وحلفائهـا ، والتـي لـديها القـدرة لـيس فقـط عـلى قتـل الملايـين مـن

الناس في الأجل القصير ، ولكن عملياً لجعل كوكب الأرض في الأجل الطويل غير صالح للحياة . أعطى هذا للأوجه الاستراتيجية في الدراسات الأمنية القوة الدافعة أثناء هذه الفترة . ولكنها أيضاً أيقظت الناس إلى إمكانية التغيير البيئي الكارثي ، الذي يمكن أن يحدث تحت ظروف الحرب النووية . التغير البيئي الكارثي يمثل الآن موضوعاً مهماً في القرن الحادي والعشرين ، والذي يتطلب إلى حد كبير منهجاً أمنياً مختلفاً بالنسبة لمنهج "البنادق" والقنابل الأكثر تقليدية .

بينما قدمت النظرية التحررية منذ وقت طويل نقداً لمناهج الأمن الواقعية – والعكس صحيح – قد شهدت دراسة الأمن في فترة ما بعد الحرب الباردة مناهج بديلة حظيت بالتدعيم . البنائية لها الآن بروز واضح ، بينما يوجد الكثير من وجهات النظر الخلافية . جاءت من النظرية النقدية ، مناهج المساواة بين الجنسين ، ما بعد الحداثة ، وما بعد الاستعمار . بنظرة عامة ، هذه المناهج النقدية للأمن ، تلقي الضوء ساطعاً على محدودية التفكير التقليدي ، وعلى حقيقة أن الدولة الحديثة يمكن أن تكون ذاتها مصدراً للاضطرابات أو عدم الحماية الأمنية لأولئك المقيمين بين حدودها . مثل هذه التطورات قد شهدت تحولاً في التركيز من الدولة إلى الناس أو الشعب باعتباره المصدر الأساسي للأمن . قد حدث هذا تحت قاعدة "الأمن البشري" ، والذي يطرح أيضاً سؤالاً حول التدخل تحت صفة الإحسان أو الخير ، و"مسئولية الحماية". أخيراً ، إننا نتناول اثنين من اهتمامات الأمن الأساسية في القرن الحادي والعشرين على أحد الجوانب ، : وحرب الإرهاب" التي فيها حالات النقد لما بعد الاستعمار ذات صلة وثيقة بشكل خاص ، وعلى الجانب الآخر ، الأمن البيئي ، الذي يبدو أنه يتطلب إعادة وضع مفهوم كامل للأمن وانعدام الأمن

المناهج التقليدية للأمن

لقد رأينا أن الواقعية التقليدية بنيت على افتراضات معينة حول ظروف الإنسان. تتضمن هذه رؤية متشائمة حول الطبيعة البشرية ، تلك الرؤية التي ترى البشر في علاقاتهم الاجتماعية خائفين ويرعون مصالحهم الذاتية . تغذي هذه الافتراضات نظرية سياسات القوة ، والكفاح من أجل البقاء في عالم خطر يتسم بالفوضى التي لا سبيل إلى إصلاحها . يرى أصحاب النظرية الواقعية أن الحرب التي تعرف على أنها " عنف مباشر بين الفاعلين في الدولة " يعتبرونها جوهرية للنظام الدولي ، وأن هذه الفكرة من " صفات النظرية الواقعية المميزة ". عنصر الحرب السياسي كآلية في سياسة الدولة لخصها أحد الباحثين في عبارة مشهورة في أواخر القرن التاسع عشر : " الحرب ليست مجرد عمل سياسي ، ولكنها أيضاً آلية سياسية حقيقية ، نوع من استمرار التجارة السياسية ، تنفيذ نفس الشيء بوسيلة أخري ." ولكنه أيضاً شد الانتباه إلى أوجه المشروع ، مفترضاً أن العنف الأصلي في عناصرها يتضمن الكراهية والحقد ، التي قد ينظر إليها باعتبارها غريزة عمياء.

بالإضافة إلى التوازن في أفكار القوة التي نوقشت في الفصل الثالث ، المفهوم الواقعي الأساسي الذي انبثق في فترة ما بعد الحرب الباردة ، كان متمثلاً في "معضلة الأمن " . كما هو الحال مع الكثير من الواقعيين ، يبدأ أحدهم بالطبيعة المأسوية للوجود البشري :

> المحنة المفجعة التي يجد فيها العالم اليوم أنه يستقطب إلى لعنة القنبلة النووية ليست إلا بياناً متطرفاً عن معضلة ... تنجم عن مجموعة اجتماعية متألقة أساسية ... حيث تعيش المجموعات بعضها إلى جانب البعض الآخر دون تنظيم إلى وحدة أعلى .

تنبثق المعضلة الأمنية من حقيقة أن المجموعات أو الأفراد قلقون حول التهديد الذي يمكن أن يشنه الآخرون ، يكافحون من أجل تحقيق الأمن عن

طريق اكتساب المزيد والمزيد من القوة . ولكن هـذا يجعـل الآخـرين أقـل أمنـاً ، ومـن ثـم يجبرهم على اكتساب المزيد من القوة أيضاً . إن المسألة تسـير كـالآتي ، " حيـث أنـه لا أحـد يسـتطيع أن يشـعر في أي وقـت بـالأمن بصـورة كاملـة في مثـل هـذا العـالم مـن الوحـدات المتناقسة ، هنا تنشأ منافسة القوة ، تبدأ دائرة الأمن والقوة الخبيثة تتراكم ، باستمرار .

يجب أن تفهم معضلة الأمن في ضوء إدراك توترات الـدول ، عـلى أحـد الجوانـب، وتقييم قدراتها العسكرية المادية ، على الجانب الآخر . تظهـر المعضـلة عنـدما تبـدأ عمليـة إحدى الدول في تدعيم قدرتها العسكرية ، وحيث أن أمنها الشـامل يسـبب للـدول الأخـرى الشعور بالتهديد أو أنها أقل أمناً . قد تتجه الدولة الأولى إلى تدعيم قدراتها الدفاعيـة فقـط وليست الهجومية . ولكن سوف لا تراها الدول الأخرى بالضرورة بهذه الطريقـة ، التـي قـد تشرع في المزيد من تدعيم قدراتها العسكرية الذاتية لمواجهة التهديد المحتمل . في المقابل ، قد يأتي رد فعل الدولة الأولى ، بمزيد من تدعيم قدراتها ، مرة أخـرى تسرِّع عمليـة إضـافية من الدول الأخرى ، ومن ثم ينشأ نمط حلزوني من حالات التدعيم العسكرية .

ومع ذلك ، توجد طـرق وأسـاليب لاحتـواء المعضـلة . عـلى سـبيل المثـال ، المـنهج الليبرالي (التحرري) سوف يشير إلى الإمكانيات المتاحة خلال نظم الأمن التعاونية ، ولكن من مظور الاتجاه السائد للواقعية الجديدة ، على الرغم مـن أن التحسـين ممكـن ، لا يمكـن أن يوجد حلاً أبدياً . مـرة أخـرى ، هـذا تمليـه الضرورات الهيكليـة للنظـام الـدولي الفوضـوي ، وحيث لا يمكن تبديد العلاقات التعاونية الاجتماعية . الأكثر من هذا ، عندما تسود علاقـات السلام في العالم الواقعي ، فإن هذا في الغالب يرى من منظور سلبي ، باعتباره غياب للصراع العنيف وليس كظرف إيجابي في ذاته . العالم الذي في حالة سلام ، سـوف يكـون ذلـك الـذي يحدث فيه توازن معين أو ميزان القوة ، قد تحقق . ولكن بالنسبة للمتحدث باسم الواقعية ، يمكن النظر إلى هذا دائماً ، على أنها ظاهرة مؤقتة ، إذا كانت سعيدة.

مع انهيار إمبراطورية الاتحاد السوفيتي السابق في أواخر القرن العشرين ، فإن الظروف الهيكلية للثنائية القطبية التي دعمت توازن القوى انهارت أيضاً . بدلاً من تشكيل نظام متعدد القضبية ، لدينا الآن موقف الهيمنة ، الذي فيه US مدعمة بحلفاء أقوياء ، تشغل وضعاً للهيمنة بدون منافس . بصورة قابلة للجدل، قد غذى هذا ، بطريقة ما روح الاستياء والعداوة تجاه " الغرب " بصفة عامة .. و US بصفة خاصة . مما يستحق الملاحظة أن العداوة ضد الغرب قد ظهرت لبعض الوقت في أجزاء من البلدان التي كانت مستعمرة سابقاً ، ولكنها خفت حدتها أثناء فترة " الحرب الباردة " . التعبير عن الكثير من العداء والعنف قد كان واضحاً فيما يطلق عليه حركات وتنظيمات التطرف الإسلامي ، (أقول فيما يطلق عليه لأن الدين الإسلامي يستخدم غالباً كآلية للسياسات ، وليس سبباً في ذاته) .

عموماً ، من المهم التأكيد على أنه ليس كل الذين يعتبرون أنفسهم أنهم واقعيون لديهم آراء نمطية واحدة حول مفهوم الأمن وانعدام الأمن ، أو بالنسبة لأوجه أخرى من IR . لدى البعض الكثير من وجهات النظر المتفائلة حول إمكانيات التعاون الأمني بين الدول ، معتقدين أن الفترة الحالية مهيأة لاحتمال توفير مناخ من " نضوج الفوضى ". هنا ، تعمل الدول على إدراك أن أهدافها الأمنية تتحقق بصورة أفضل من خلال التخلص من المصلحة الذاتية ، وأن تضع في حساباتها المصلحة الأمنية للبلدان الأخرى . قد يتطور الموقف التعاوني حيث تشكل مجموعات من البلدان " مجتمع أمني " . الاتحاد الأوروبي (EU) مثال واضح . فكرة التنازل عن المصلحة الذاتية الضيقة ، والانخراط في مشروعات الأمن التعاوني ، مع ذلك ، يقترن عادة بتغذية العلاقات الاجتماعية المتصورة من خلال المناهج التحررية .

انطلاقاً من وجهة النظر التحررية ، قدمت نهاية الحرب الباردة ثروة من الفرص الجديدة للتعاون الدولي ، التي تطلبت فقط ممارسة ، "الإرادة السياسية" بين اللاعبين الأساسيين لتشكيل نظام عالمي جديد ، يمكن فيه تحقيق السلام

والأمن على نطاق واسع . تم تـوفير الأسـاس لهـذا السـيناريو عـن طريـق مؤسسـات دوليـة صممت لتحسين ظروف الفوضى ، إلى حد كبير خلال ممارسة الأمن التعاوني . كما قد رأينـا ، تقبل المؤسستية التحررية أوجه الواقعية – متضمنة الفوضى كأحـد معـالم النظـام الـدولي – ولكنها تعتقد أن هذا الشرط أو الظـرف يمكـن أن تـتحكم فيـه بالكامـل شـبكة متينـة مـن المؤسسات الدولية يمكن أن تدعمها قوة المبادئ والقواعد المتفق عليها . كما في حالـة فكـرة الفوضى الناضجة ، حينئذ ، فإن هذا المنظور يعد بإمكانية **إدارة** الفوضى .

مثلت " عصبة الأمم " محاولة مبكرة لإضفاء مفهوم المؤسستية لكي يتضمن مبادئ الأمن الجماعي على المستوى الدولي ، على الرغم من أن المصطلح الفعلي لم يستخدم بصورة عامة حتى عقد الثلاثينيات (1930). إلى جانـب التسـوية السـلمية للنزاعـات ، كانـت أيضـاً معنية بازدهار التجارة ، وأهداف أخرى مدعمة للأمن الدولي. لأن العصبة فشلت في النهايـة ، فهذا بالطبع تاريخ. ومع ذلك ، لم يكن فشلها يعني أن أهدافها الأساسية لم تتحقق. ظروف الوقت ، وعدم قدرة اللاعبين الأساسـيين عـلى الـتخلص مـن ا لعـادات القديمـة في فـن إدارة شئون الدولة، والانخراط في أشكال جديدة من العلاقـات الاجتماعيـة ، كـل هـذا تـآمر ضـد فرص النجاح لهذا النظام بصفة خاصة.

قد حظيت UN بنجاح لافت إلى حد بعيد. قـد مكنهـا كيانهـا المركـزي ، "مجلـس الأمن" لأن تعمل بصورة أكثر حسماً من سابقتها. هذا بسبب أن ، الأعضاء الخمسة الـدائمين في "مجلس الأمن" (بريطانيا ، فرنسا ، روسيا ، الصين ، US) يتمتعون بحق "الفيتو" عـلى أي قرار معين ، إنهم يستطيعون أيضاً الامتناع عن التصويت . لذلك ، المبدأ غير المرن للإجماع ، لم يوضع في آلية اتخاذ القرار . ومن ثم ، لقـد افـترض بـأن UN كانـت مقيـدة بشـدة في تتبعها للأمن الجمعي نتيجة ظروف الحرب الباردة . على النقيض ، الفترة المبكرة لمـا بعـد الحـرب البـاردة شـهدت نمـواً ملحوظـاً في الثقـة المتعلقـة بقـدرتها ، وخاصـة في أعقـاب

حرب الخليج ، عندما أعلن جورج بوش ، الرئيس الأمريكي في ذلك الوقت ، بيانه المشهور "بيان نظام عالمي جديد" اقتباس من الفصل السابق.

ومع ذلك ، الأنشطة التالية التي دعمتها UN قوبلت بدرجات مختلفة من النجاح (أو الفشل). بصرف النظر عن حرب الخليج الأولى ، معظم أنشطتها المرتبطة بالأمن ، قد كانت بصفة خاصة ، في مجالات حفظ السلام في مواقف الصراعات الداخلية - بمعنى ، مع الصراعات الصراعات التي تحدث داخل حدود الدول ، وليس بين الدول . قد كان ينظر أحياناً إلى هذه الإجراءات بأنها خارج اختصاصات UN ، إذا أخذنا في الاعتبار أن دور UN الأساسي وثيق الصلة بما بين الدول من صراعات وليس تلك التي داخل الدولة . بعبارة أخرى ، التفويض الممنوح للأمم المتحدة مهتم بموضوعات الأمن الدولية ، وليست القومية . ومع ذلك ، تعرض هذا المنظور للنقد انطلاقاً من مبالغته في تضييق فهمه لما يمكن أن يشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين ، وأيضاً المبالغة في جموده في رسم حد متميز بين المجالات القومية والدولية . عموماً ، معظم الصراعات الداخلية لها تأثيرات لافتة جانبية ، ليست أقلها توليد تدفقات على نطاق واسع من اللاجئين، التي تصبح حينئذ مسئولية المجتمع الدولي بكل أجزائه . قد تم تناول نفس النقاط ، بخصوص الموضوعات البيئية ، الكثير منها قد ينشأ في بلد معين ، ولكن غالباً يكون لها تداعيات على مستوى المنطقة أو المستوى العالمي .

نأخذ في اعتبارنا أوجه أخرى أيضاً من دور UN في المساهمة في النظام العالمي، وخاصة فيما يتعلق بالحوكمة على المستوى العالمي ، في الفصل التالي . هنا يجب أن نلاحظ أن UN هي المنظمة البارزة دولياً في مسئوليتها عن الأمن . مؤسسة أخرى مشاركة بصورة مباشرة في الأمن الدولي هي NATO ، أسس في عام 1949 في أعقاب "أزمة برلين" ، من الواضح أنه مؤسسة الحرب الباردة . ولكن NATO سبب وجود نظام أمن ما بعد الحرب الباردة ، وخاصة في علاقته بأوروبا الشرقية . عمليته العسكرية ضد " صربيا " دفاعاً عن الكوسوفيين من أبناء ألبانيا العرقيين ، تم تحليلها باعتبارها تدخلاً إنسانياً خيرياً - مفهوم آخر ، قد

اكتسب بروزاً متزايداً في الفترة المعاصرة ، والذي يمثل انتقالاً لافتاً من قواعد السلوك التقليدية . نتناول هذا الموضوع بمزيد من التفاصيل حالاً .

توجد مساحة غير كافية لفعل أكثر مما ذكر حيث منظمات أخرى قليلة التي لها وظيفة أمنية على المستوى الدولي ، إما أنها صريحة أو ضمنية . الكثير من هذه ، مثل NATO ، هي إما على مستوى المناطق أو على المستوى العالمي . يوجد من بينها الاتحاد الأفريقي (AU) ، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا ، الإسيان (ASEAN) . اشتق من الإسيان ، المنتدى الإقليمي للإسيان (ARF)، الذي له وظيفة أمنية محددة . بالإضافة إلى أن هناك العديد من التجارب مستمرة في التكامل الإقليمي في معظم أجزاء العالم . الأكثر تقدماً يتمثل في EU ، والذي لا يزال في عملية التوسع والتعمق . ما هو وثيق الصلة إلى هذا ، " منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE).

سواء كان تصميمها من أجل التكامل الاقتصادي أو للموضوعات الأمنية في الذهن ، فإن نمو مثل هذه المنظمات وغيرها ينظر إليها باعتبارها تشكل شبكة مؤسساتية دولية ، تدعم اتجاه بناء نظام ثابت للسلام والأمن الدوليين في القرن الواحد والعشرين . بعيداً عن حلم "يوتوبيا" المثالي ، يعتقد مناصرو المؤسساتية الليبرالية ، بأن هذا يمثل هدفاً بارزاً قابلاً للتحقيق . تعتمد الظروف التي يمكن أن يتحقق هذا الهدف في إطارها على الإدارة السياسية للفاعلين الأساسيين ، وليس مجرد إقامة وصيانة مثل هذه المؤسسات ، ولكن في بقاء الالتزام بتدعيم المبادئ التي تدعمها . طبقاً لبعض التحررين ، إنها قد تعتمد أيضاً على النظرية المؤسساتية لنوع آخر من المثالية السياسية التحررية في كل أنحاء العالم – الديمقراطية .

كما قد رأينا ، تتمسك الفكرة الأساسية الشاملة للسلام الديمقراطي ، بأن البلدان الديمقراطية لا تذهب إلى الحرب كل منها ضد الأخرى ، على الرغم من أنها قد تذهب إلى الحرب ضد الدول غير الديمقراطية . داخلياً ، المؤسسات السياسية الديمقراطية تعكس التزاماً بحلول الصراع المسالمة . الناس

في البلدان الديمقراطية لا ينخرطون في صراع عنيف لتدعيم أو تغيير حكوماتهم – إنهم يصوتون . الحكومات الديمقراطية ، بصفة عامة لا تسجن ، تعذب أو تقتل معارضيها السياسيين . إنها لا تتحملهم فقط ، ولكن تسمح لهم بأن " يصبحوا " هم الحكومة إذا كان هذا هو رأي الانتخابات . ويجب على كل الأطراف أن تتبارى طبقاً للقواعد الدستورية . الديمقراطية ، في الواقع، تجعل الصراع المسالم مؤسساتياً (بمعنى رسمياً وترعاه مؤسسات الدولة).

نقطة أخرى بارزة من منظور الأمن ، أن الحكومات الديمقراطية لا تقتل مواطنيها في أعداد كبيرة . قد يجادل البعض بأن كل هذا لا علاقة له بموضوعنا IR – إذا نظر إلى IR كمادة معنية بصفة خاصة بالعلاقات بين الدول ، وليس ما يجري داخلها . ولكن الموضوعات التي توصف بالخيرية والإحسان قد أصبحت أكثر بروزاً على جدول أعمال الأمن عالمياً في السنوات الأخيرة ، وعلى وجه الدقة بسبب سلوك النظم القاتلة ، هذا الوضع من الصعب تدعيمه . الإبادة الجماعية والتطهير العرقي ، كما شوهدت في أماكن مثل " رواندا " ، ويوغسلافيا السابقة أثناء عقد التسعينيات (1990) ، وحالات الهجوم على المدنيين أثناء الأزمة اللبنانية ، قد كانت موضوعات من النادر أن يستطيع "المجتمع الدولي" الزعم أنها كانت موضوعات مطلوب أن تحلها هذه الدول خلف ستار من السيادة .

تلخيصاً ، يدعي الواقعيون بأنهم يميزون الحقائق غير المعقولة حول عالم السياسات الدولية بالنسبة لما هي عليه ، غير محاطة بالأحلام الوردية حول الأهداف غير القابلة للتحقق . ومن ثم ، يرى الواقعيون "الحقيقة الموضوعية" على أنها تناقض الشخصية ، منهج التحرريين المشحون بالقيم . ولكن الواقعيين والتحرريين يشتركون في بعض وجهات النظر العامة . بينما لا ينكر التحرريون الخاصية الفوضوية في الحقل الدولي ، يخفي بعض الواقعيين أن لدى المؤسسات بعض القيم . كلاهما يدرك المعضلة الأمنية ، على الرغم من أنهما قدما مناهج مختلفة للتعامل مع المعضلة الأمنية – أحدها ، خلال مؤسسات التعاون الدولي ،

والآخر خلال آليات توازن القوى . بصفة عامة ، كل من الواقعيين والتحرريين قد وقفوا تقليدياً بثبات على أرض واحدة مشتركة ومهمة ، تلك هي محورية الدولة بالنسبة للنظام العالمي ، وأنها تمثل العنصر الجوهري للأمن . بعد إلقاء هذا القول ، النظرية الاقتصادية التحررية – على الأقل ، في صياغتها التحررية الجديدة المعاصرة – لها عنصر معين ضد الدولة ، كما نرى في الفصل السابع. ولكن فيما وراء كل من التحررية والواقعية ، توجد أدبيات تزدهر حول "دراسات الأمن النقدية" ، كلاً من النظرية البنائية ، المساواة بين الجنسين ، النقدية ، وما بعد الحداثة ، الكثير منها يسعى إلى وضع الدولة في المركز ، باعتبارها المرجعية الأساسية للأمن ، وأيضاً تقديم مفاهيم التحرير باعتبار عناصرها أساسية في جدول أعمال الأمن الجديد للقرن الحادي والعشرين .

المناهج النقدية للأمن ونظرية تعميم الأمن

النظرية البنائية كما قد رأينا تعامل "واقع" العالم كما لو كان بني عبر حالات من المفهم القائم على تداخل آراء شخصية معقدة منبثقة من العلاقات الاجتماعية . يعني هذا أن ظروف الفوضى ، ببساطة تامة هي "ما تصنعه الدول بنفسها". ومن ثم ، الفوضى ليست ظاهرة ذاتية تلك التي تولد منطقها الذاتي الذي لا مهرب منه . يعني هذا أيضاً أن معضلة الأمن لا توجد قبل أي تفاعل بين الدول ، ولكنها في الواقع منتج للتفاعلات الاجتماعية بين الدول. يدعم هذا الحجة التحررية بأن المؤسسات تستطيع عملياً أن تعد لكي تحدث تحولاً في اهتمامات وهويات الدول ، ومن ثم خلق ظروف أكثر توجهاً نحو السلام والأمن العالميين .

نظرية الأمن البنائية أيضاً ، قد خاطبت ببعض التفصل فكرة "المجتمعات الأمنية" تلك الفترة التي ظهرت منذ أربعة عقود مضت في علاقتها بمنطقة شمال الأطلسي ، والتي أكدت على حالات الفهم المشترك ، وأيضاً القواعد ، والقيم المشتركة بين الدول . يوجد بعض التشابه مع نظرية السلام

الديمقراطي هنا ، ولكن المناهج البنائية لا تقصر فكرة المجتمع على الديمقراطيات المقدمة الأساسية المنطقية للنظرية البنائية المعاصرة ، أن السياسات الكونية لها أساساً خاصية اجتماعية ، في تناقض مع العالم غير الاجتماعي ، الانغزالي بشدة الذي يصوره أكاديميو الواقعية الحديثة. يلقى هذا الضوء على أهمية هويأت الدولة ، ومصادر مصالح الدولة ، مقترحاً أن هذا من أغراض انتشار القوة ، والذي يعتبر مشروعاً اجتماعياً معرضاً للتغيير .

التحدى الأكثر تطرفاً للتفكير التقليدي حول الأمن ، والذي يحول التركيز بعيداً عن الدول ، بينما يعمل على انتشار أفكار البناء الاجتماعي للواقعية توفره نظريات المساواة بين الجنسين . الأمن ، كما هو الحال مع كل أشكال السياسات العالية عملياً ، قد كان ينظر إليه تقليدياً في مصطلحات عسكرية عالية الذكورية. يجادل إحدى الباحثين بأنه ، لأن السياسة الأجنبية والعسكرية يضعها غالباً الرجال ، فإن فرع المعرفة الذي يحلل هذه الأنشطة ، من الضروري أن يكون أساساً حول الرجال والعضلات . إنها أيضاً تشير بأن النساء والرجال خضعوا جميعاً للتنشئة الاجتماعية التي تدعو إلى الاعتقاد بأن "سياسات الحرب والقوة حقول من النشاط لدى الرجال ألفة معها ، وأن أصواتهم حينما يصفونها أو يأمرون بها لهذا العالم من المحتمل أن تكون موثوقاً بها." يضاف إلى ذلك ، ما يرى على أنه سلوك "طبيعي" عادة يستند إلى ما يراه الذكر على أنه طبيعي. نموذج الذكورة الذي تتبناه مناهج الأمن التقليدية ، مع ذلك ، يستند إلى نموذج مثالي للمحارب الذكر الذي يتصف بالصرامة ، الشجاعة ، القوة ، والتظاهر بالشجاعة ، والكثير من الرجال الحقيقيين فعلياً لا يمتلكون هذه الخصائص.

ماذا يمكن أن يكون عليه جدول أعمال القائل بالمساواة بين الجنسين ؟ وما هي أنواع حالات البصيرة التي قد يتحلى بها صاحب منظور الحساسية للنوع حول الموضوعات المعاصرة؟ أولاً ، تحليل المساواة بين الجنسين يشد الانتباه نحو الهياكل التدرجية للنوع، وإلى المدى الذي تعتدى فيه هذه الهياكل على النساء،

بما في ذلك اهتماماتهن المحورية بأشكال الأمن التي لا تؤخذ في الاعتبار (من جانب الرجال)، باعتبارها موضوعات أمنية "واقعية" . أحد الأمثلة ، الذي قد حظى حديثاً بالاعتراف ، باعتباره مسألة أمنية أصيلة ، تتمثل في الاغتصاب واسع الانتشار في الحروب . قد أظهرت إحدى الدراسات عن حرب البوسنة التحديات التي طرحها الاتجاه الواقعي الذي استمر طويلاً بأن الاغتصاب جزء طبيعي من الحرب. ومع ذلك ، الاعتراف بالاغتصاب كقضية أمنية سوف يمكن أن تكون شديدة الصعوبة ، إذا لم تحطم حركة المساواة بين الجنسين بعض الحواجز بين الفواصل الجامدة بين الاهتمامات "المنزلية أو الخاصة" ، وتلك التي تعتبر "عامة" . الاغتصاب ، مثل سفاح المحارم ، كان على مدى وقت طويل أحد تلك الأشياء التي يتمنع الكثير من الناس التحدث فيها ، وإحالتها إلى مجال آخر غير عام ، كانت إستراتيجية لتفادي الموضوع ، فعالة .

بيان آخر للهيكلية النوعية التي لها مضامين لأمن النساء تري في حالات عدم المساواة العميقة ، على المستوى العالمي من حيث المكانة الاقتصادية والقوة. تكشف الإحصاءات التي جمعتها UN وهيئات أخرى إلي أي مدى الفقر ، العنف ، المرض ، ظروف العمل السيئة ، نقص الحماية القانونية ، والاتجاهات الثقافية العامة تحزن حياة النساء حول العالم . وجد تقرير حديث أن النساء تنفذن 60 في المائة من العمل العالمي ، وتنتجن 5 في المائة من الغذاء العالمي ، ولكنهن يكسبن 10 في المائة فقط من الدخل العالمي ، ويمتلكن حوالي (1) في المائة من الممتلكات العالمية.

على الرغم من أن الإحصاءات في " العالم الثالث " حول النساء أكثر سوءاً في معظم البنود ، فإن النساء في البلدان الصناعية المتقدمة تواصلن ملاحقة الرجال بصورة جيدة. يشير هذا إلى مشكلة متواصلة للتبعية أو الدرجة الثانية للنساء مطمورة في البناء الحقيقي الذكوري الخاص الذي له تداعيات مضاعفة اقتصادياً واجتماعياً . سوء توزيع الموارد – الذي يحدث ليس فقط على أساس النوع ، ولكن أيضاً الطبقة ، الدين ، اللغة ، والعرق. – يعتبر موضوعاً أمنياً

خطيراً ، وخاصة ، أنه تسجيل لرؤية هيئات دولية معنية بالتنمية . بالطبع ، ليس فقط المدافعون عن المساواة بين الجنسين هم الذين قد لفتوا الانتباه إلى هذه الموضوعات ، ولكنه يدل على نوع جداول أعمال الأمن الواسعة ، التي يعتني بها نشطاء حقوق المرأة في الفترة المعاصرة .

النظرية النقدية ، كما هو الحال مع حركة حقوق المرأة ترفض التركيز الذي يوضع على الدولة ويتضمن سلسلة واسعة من العوامل . الكثير من النظرية النقدية فيما بعد الماركسية استعاد المنظور الاجتماعي الديمقراطي ، حيث التركيز الأساسي بالنسبة للنقد يتناول الرأسمالية العالمية. لأنها تولد منافسة شرسة حول المواد والموارد ، فإنها الرأسمالية العالمية ، وليست الفوضى التي يجب أن يوجه إليها اللوم وتتحمل المسئولية كاملة بالنسبة للكثير من الصراع والعنف سواء حدث هذا بين أو داخل الدول . تيارات معينة في النظرية النقدية شديدة الاهتمام أيضاً بكيفية معاملة الدول لرعاياها الذاتيين . من المحتمل أن الشعوب تكون أكثر تعرضاً للمعاناة على أيدي حكوماتها الذاتية منها في حالة أي تهديد خارجي ، لذلك ، تقدم النظريات النقدية ، الحجة بأنه يجب أن يتحول الاهتمام من أمن الدولة ، كما هو إلى أمن المجموعات والأفراد في داخلها. على خلاف الماركسيين من المدارس القديمة ، يدرك المنظرون النقديون المعاصرون أن الشعوب لا تشكل ببساطة طبقات اقتصادية اجتماعية . لذلك العلاقات الاجتماعية ، السياسية ، والاقتصادية ، تسوى خلافاتها استناداً إلى النوع ، الدين ، اللغة ، العرق ، والعمر – وهذا قابل للمقارنة إلى سلسلة من العوامل ، تلك التي يركز عليها المدافعون عن المساواة بين الجنسين .

بالنسبة لأصحاب النظريات النقدية أي جدول أعمال أمني يستحق أسمه ، يجب أن يكون مهتماً أساساً بالعمل على تحرير الإنسان من الترتيبات الاجتماعية الظالمة . يتطلب هذا تبني طريقة عملية لمخاطبة ليس فقط حل المشكلات داخل مقاييس النظام القائم الاجتماعي ، السياسي ، والاقتصادي ،

ولكن ، إلى حد كبير تحويل ذلك النظام إلى تحقيق أقصى مقياس أمن ممكن من خلال المساواة الإنسانية . النظرية النقدية ، كما هو الحال مع المدافعين عن حقوق المرأة (نظرية أو حركة المساواة بين النوعين) ، لديها زخم حالة دافعة معيارية ، قوية جداً . كما إنها – النظرية النقدية – بكل الوسائل راغبة بوضوح إلى فهم العالم ، كما هو ، ولكنها مهتمية كثيراً جداً بتغييره . يضاف إلى ذلك التركيز على التحرر يجعل من النظرية النقدية مشروعاً سياسياً معاصراً، ذات جذور في الفلسفة التنويرية .

على الرغم من الكثير من التنوع داخل مناهج ما بعد الحداثة بالنسبة لدراسة IR والأمن ، توجد فكرة أساسية عامة قابلة لأن تدرك . مرة أخرى ، الهدف الأساسي من النقد يتمثل في الواقعية (وخاصة الواقعية الجديدة) ، على الرغم من أن معظم المناهج الأخرى مرفوضة أيضاً لحالات تدعيمها المعاصر. المهمة الرئيسة بالنسبة لنظرية أمن ما بعد الحداثة ، تتطلب إعادة بناء ما وراء المعيارية الواقعية ، ومن ثم تكشف أساسها الشخصي . كما قد رأينا سابقاً ، كانت ما وراء المعيارية (أو الحكاية الكبير) تعني ، على الأقل ، من منظور الذين أنشأوها ، أن تمثل الصدق الشامل . سوف لا يكون شيء من هذا لدى المدافعين عن ما بعد الحداثة . واقع العالم مفتوح أمام تنوع لا نهائي من التفسيرات المختلفة . لا توجد "حقيقة" فيما وراء هذه الأفعال من التفسير ، لا جسم معرفة علمي أو غير ذلك بها شريحة من الموضوعية ، ولا إمكانية لابتكار حلول شاملة للمشكلات المتعلقة بتحرير الإنسان . عندما تسود بالفعل معارف معينة ، هذه وظيفة القوة داخل هيكل اجتماعي قائم . على سبيل المثال ، قوة US في النظام الدولي قد فرضت ما وراء المعيارية (القصة الكبيرة) حول الإرهاب – والاستجابات الملائمة له . قد تقول التفسيرات البديلة لما يشكل الإرهاب إنها US هي التي وراء الإرهاب ، بدلاً من مجموعات أخرى ، وأنها مسئولة عن جرائم الإرهاب . ولكن قوة الولايات المتحدة تؤكد أن تفسيرها يتجه إلى أن يسود ويتفوق على التفسيرات المحتملة الأخرى في تلك الأجزاء من العالم حيث نفوذها يؤتي ثماره بفعالية ،

وهذا يثبت العلاقة بين القوة والمعرفة . هذا يثير أيضاً التركيز المحوري حول الأعراف في إطار الموضوعات الأمنية ، شكل من أشكال الشخصنة التي ، كما قد رأينا في الفصل الثالث ، كانت مهتمة به نظرية ما بعد الاستعمار بصفة خاصة . نتناول هذا الموضوع بمزيد من العمق ، عندما نتعامل مع الإرهاب.

تلخيصاً ، المهمة الأساسية لمناهج ما بعد الحداثة أن تجعل الدولة ، والأمم بعيدة عن بؤرة الأحداث ، مثل المواطنة ، والتي ترتبط بحميمية إلى نمط الدولة ، وإلى العلاقات الاجتماعية الخاصة التي تدعمها ، وأن تدرس أشكال المجتمع والهوية الأخرى التي قد تتطلب "الأمن" . يضاف إلى ذلك ، لأنها "ضد" الدولة التي تناضل من أجل الأمن ، فإنها غالباً تنفذ ، يجب أن ترى الدول ذاتها على أنها مصدر محتمل لانعدام الأمن ، تلك النقطة التي تثيرها نظرية الأمن البشري ، والتي سوف نفحصها حالاً . قبل ذلك ، ندرس فكرة " تعميم الأمن " ، التي تركز الانتباه على العمليات الاجتماعية التي تنبثق من خلالها موضوعات معينة باعتبارها مشكلات أمنية أساساً .

بدأ هذا القسم بملاحظة أن الواقعيين يزعمون أنهم يصفون العالم كما هو قائم بالفعل، مدركين الحقائق المحضة بموضوعية مجردة لما هي عليه. نظرية تعميم الأمن ، مع ذلك ، تبدأ من الافتراض أنه لا توجد تهديدات موضوعية في انتظار أن تكشف عن نفسها . ولكن ، تنبثق التهديدات من تصرفات كلامية – أحاديث على لسان فاعلين رسميين ذوي سلطة في سياقات لافتة. هذه التصرفات الكلامية تعرب عن أشياء معينة ذات قيمة ، معرفة للخطر بطريقة ما، ومن ثم تتطلب الأمن – على سبيل المثال ، " الدولة " . وهكذا تصبح الدولة المرجع بالنسبة لحديث الأمن ، بما يتطلب اتخاذ في المقابل إجراءات معينة لضمان سلامتها من بعض التهديدات القائمة – على سبيل المثال ، غزو عسكري بواسطة قوة معادية . يربط هذا تعميم أمن الدولة خلال الحديث إلى مجموعة من الممارسات الأمنية الفعلية ، بناء القوة العسكرية يمثل إجراءً شديد الوضوح. يستطيع الأعداء أيضاً إعداد أنفسهم خلال التصرفات الكلامية ، التي تضعهم

بطرق معينة في " إطار " العداوة ، الخطورة ، التدمير ، وهكذا . قد يكون أعداء الدولة إما من الخارج أو من الداخل ، يمثل الأخير حالياً موضوع نظم الأمن الداخلية ، والتي تتطلب وضع قانون الأمن الداخلي من نوع ما .

التهديدات الأمنية للدولة يمكن أن تدرك أيضاً على أنها تنبعث من الفضاء الإلكتروني ، Wikileaks يعتبر المثال الأكثر وضوحاً في الأيام الأخيرة، مع مؤسسة Julian Assange، والذي قد وضعته " ساراً بالين "* في نفس فئة أسامة بن لادن. مما يدعو إلى السخرية ، تسرب الأطنان من التقارير الدبلوماسية السرية قد أصبحت ممكنة من خلال خطوط إرشادية جديدة للاتصال بين أجهزة الاستخبارات الأمريكية CIA ، وأيضاً FBI ، على أثر هجوم 9/11، التي سعت إلى تغطية النقص في المعلومات قبل ذلك الوقت . بالتأكيد ، اختراق WikiLeaks لتحصينات المعلومات السرية يؤدي إلى اتخاذ إجراءات أمنية جديدة ، يتم فرضها ، لوضع المعلومات تحت قيود صارمة حتى بين الهيئات التي تحتاج إلى المشاركة في المعلومات الاستخباراتية.

مع التوسع في جدول أعمال الأمن في فترة ما بعد الحرب الباردة ، ينظر إلى التهديدات إلى الدولة على أنها تأخذ أشكالاً مختلفة . يضاف إلى ذلك ، الدولة الآن مجرد كيان واحد بين عدد من الأشياء تحتاج إلى أمن ، الهيئة تمثل مثالاً جوهرياً للمرجعية الجديدة للأمن . اهتمامات أخرى ، أمن الأجهزة الإلكترونية ، أمن الأطعمة ، أمن الطاقة ، أمن هوية المجموعات العرقية الأقلية ، أمن النوع ، وهكذا . أحد موضوعات نظرية تعميم الأمن ، تتمثل في كيف يقرر المرء ، ما يجب ، وما لا يجب ، باعتباره موضوعاً أمنياً أصيلاً . تلاحظ إحدى الدراسات ، بينما نظرية تعميم الأمن تشارك اهتمامات المناهج النقدية ، بصفة عامة مع توسيع جدول أعمال الأمن ، فإنها أيضاً ترغب في أن تحدد الموضوعات التي تدخل تحت عنوان الأمن لمنعه من أن يصبح " دراسة كل شيء ، ومن ثم دراسة لا شيء".

* ساراً بالين مرشحة سابقة كنائبة للرئيس للحزب الجمهوري الأمريكي . (المترجم)

أمن الإنسان مقابل أمن الدولة

أمن الإنسان يأخذ مفهوم الأمن تقريباً إلى كل مجال من حياة البشر ، لذلك ، موضوعات تعميم الأمن ، لا تدخل بصورة طبيعية في المناهج التقليدية . يمكن تتبع أصول الفكرة إلى عقد الستينيات (1960) ، حيث انعكس في أدبيات الأمن الحديثة التي بدأت تظهر ابتداءً من عقد الثمانينيات (1980). يعزي انتشار الفكرة إلى تقرير التنمية البشرية الذي أصدرته UN عام 1994 ، الذي أقام الحجة على أن حالات التعريف التقليدية للأمن قد كانت ضيقة إلى حد بعيد، حيث كان المفهوم قاصراً تقريباً على أمن الحدود من العدوان الخارجي ، أو لحماية المصالح القومية في السياسة الخارجية ، أو كما في الأمن العالمي من تهديد المحرقة النووية " . ما لم يذكر من قريب أو بعيد ، يتمثل في الاهتمامات الأساسية للناس العاديين الذين يبحثون عن الأمن في حياتهم اليومية . استمر التقرير في تعريف أمن الإنسان من منظور السلامة من التهديدات المزمنة مثل الجوع، المرض ، والقمع وأيضاً " الحماية من الاضطرابات المفاجئة والمؤذية في أنماط الحياة اليومية – سواء في البيوت ، أماكن العمل ، أو في المجتمعات ككل. كان يوجد أيضاً قائمة أكثر تحديداً في موضوعات أمن الإنسان :

1- **الأمن الاقتصادي** – على سبيل المثال ، يتكون من ، التحرر من الفقر ؛

2- **الأمن الغذائي** – سهولة كسب القوت الأساسي ؛

3- **الأمن الصحي** – سهولة الحصول على الرعاية الصحية ، والحماية من الأمراض ؛

4- **الأمن البيئي** – الحماية ضد التلوث ، والنضوب ؛

5- **الأمن الشخصي** – السلامة من الحرب ، التعذيب ، والجنس ، وأشكال أخرى من الاعتداء مثل العنف المنزلي ؛

6- **الأمن الاجتماعي** – يشير إلى تكامل وبقاء الثقافات والأقليات التقليدية ؛

7- **الأمن السياسي** – حماية الحقوق المدنية والسياسية .

في السنوات الأخيرة ، البعض من تهديدات أمن الإنسان الأكثر وضوحاً، والتي سيطرة على العناوين الأساسية العالمية ، قد كانت على سبيل المثال لا الحصر ملاحم الموت الجماعي جوعاً بسبب الجفاف ، وخاصة في أفريقيا ؛ وباء الإيدز ، تسيونامي في الهند والمحيط الهادي ، الزلازل في هاييتي ، نيوزيلاند ، واليابان ، حرائق الغابات في روسيا ، اليونان ، واستراليا ؛ البراكين في US ، والكاريبي ، والفيضانات المدمرة في بيرو ، الصين ، البرازيل ، واستراليا . البلدان الفقيرة ، والتي تفتقر إلى الموارد وإمكانيات الدولة دائماً معرضة للكوارث الطبيعية بشدة ، وتعتمد على الجهود الدولية للتخفيف من آثار هذه الأحداث المؤسفة ، لتدعيم ما يمكن أن توفره حكوماتها . ولكن البلدان الغنية مثل اليابان بعد تسيونامي ، قد احتاجت أيضاً إلى مساعدات دولية . وإعصار كاترينا الذي دمر نيوأورليانز في أغسطس 2005 كشف ظروف " العالم الثالث" في البلد الأكثر ثراء ، والأكثر قوة في العالم ، وخاصة بين المجتمع الأفريقي / الأمريكي هناك . تناول الحاجات الأمنية في هذه المواقف قد يتضمن استخدام القوات المسلحة في جهود التخفيف من الآثار الناتجة ، ولكنها ليست مشكلات عسكرية تقليدية بوضوح . لذلك ، قد يفترض أنها حلول طويلة الأجل تتطلب التركيز على الترابط بين ظروف الأمن والتنمية والتحسين ، في الظروف الاجتماعية الاقتصادية .

مناهج الأمن الإنساني وثيقة الصلة أيضاً بحقوق الإنسان . لذلك ، التحول من أمن الدولة إلى أمن الإنسان يشجع على مزيد من التركيز المتواصل، على حقيقة أن حقوق الإنسان تنتهك ، والتي تمتد من التعذيب ، إلى إلقاء القبض والحبس استبدادياً ، والتجاهل المنحرف للحاجات الأساسية الجوهرية – ليس فقط تشكل قضية أمنية خطيرة ، ولكن غالباً تحدث كنتيجة مباشرة أو غير مباشرة للأنشطة التي ترعاها الدولة . القمح السياسي قد كان غالباً يبرر بمرجعية الأمن القومي – ولا يزال كذلك في معظم البلدان المستبدة . العقيدة الأمنية الشاملة في سانغفورا ، على سبيل المثال ، تربط

التدمير السياسي الداخلي مباشرة إلى الأمن القومي . قد برر الكبت السياسي الداخلي في أوقات معينة في US ، إحدى الوقائع سيئة السمعة ، التي تمثلت في حملة لمطاردة الشيوعيين قادرها السيناتور Joseph McCarthy في عقد الخمسينيات (1950). "الحرب على الإرهاب" الأكثر حداثة تطور آخر يشتمل ، ليس فقط على تدخل القوات المسلحة الأمريكية خارجياً . ولكن إضعاف الحريات المدنية داخل US ، باسم "أمن الوطن" . تطورات مماثلة قد حدثت أيضاً في UK.

تلخيصاً ، غالباً ، يتم الدفاع عن انتهاكات حقوق الإنسان ، استناداً إلى أن لها غايات تبررها – عادة المصلحة القومية – والتي بدورها تتفق مع الفكرة التي يطلق عليها " حقوق الدول ". ومع ذلك ، ملاحقة حقوق الدولة ، على حساب نفس الأفراد الذين من المفترض أن توفر لهم دولهم الحماية ، أعني مواطنيها الأصليين يضعف شرعية سيادة الدولة في قيامها أساساً. لأنه ، إذا فرضت نظرية السيادة الحديثة أية واجبات أخلاقية على الدول ، بالتأكيد تنتقل هذه الواجبات الأمنية ، والرفاهية إلى شعوبها الذاتية . يتفق هذا مع تركيز Hobbesian على الأمن داخل الدولة ، وواجب الحماية الذي تملكه السيادة ، والذي يرتبط بدوره إلى الفكرة القائلة " بمسئولية الحماية ".

التدخل الإنساني ومسئولية الحماية

يشير مصطلح التدخل في IR إلى بعض أنواع الاقتحام إلى الشئون الداخلية لدولة ما عن طريق فاعل خارجي – دولة أخرى ، مجموعة من الدول ، منظمة دولية ، أو مجموعة ليست دولة . في بعض المناسبات ، قد تتجاوز الدولة التي تتعرض للتدخل رسمياً عن هذا التدخل ، كما في حالة أنشطة حفظ السلام الدولي . مثال التدخل في " تايمور الشرقية " الذي قامت به كل من استراليا ، نيوزيلاندا وقوى أخرى في عام 2000 ، والذي سمح به (مع تردد بعض الشيء) من إندونيسيا ، يوفر أحد الأمثلة . التدخل في شكل المساعدة الإنسانية في أوقات

الكـوارث الطبيعيـة نـوع آخـر مقبـول عـادة مـن سـلطات الدولـة. ولكـن في أوقـات أخرى ، سوف يكون التدخل يهدف تحديداً ضد السـلطة الحاكمـة ، كـما في حالـة التحـالف الذي قادته US لإزاحة "طالبان" من الحكم في أفغانستان ، غزو العراق، والإطاحـة بالحـاكم حينئذ " صدام حسين " والأكثر حداثة التدخل في ليبيـا – عـلى الـرغم هنـا ، مـن أن القصـد الأساسي لم يكن " تغيير النظام " ، ولكن حماية المدنيين من قوى معمر القذافي .

التدخل الجبري سواء لأسباب إنسانية أو غير ذلك ، يتناقض مباشرة مع مبـدأ عـدم التدخل في الشئون الداخل للدول ذات السيادة . إذا أخذنا في الاعتبار تاريخ الحروب سـوف لا نجد صعوبة في رؤية لماذا هذا المبدأ على هذا الدرجة الكبيرة مـن الأهميـة . ومـع ذلـك ، المبدآن التوأم السيادة وعدم التدخل قد تم إضعافها بصورة لافتة في الفـترة المعـاصرة . مـرة أخرى ، نهاية الحرب الباردة ، والتغيير في البيئة الدولية ، ساهمتا في إحـداث هـذا التحـول . حيث منظور حالات الحرب الكبيرة بين الدول الإنزواء في التاريخ ، فقـد أعطـي الكثـير جـداً من الاهتمام إلى الصراعات الداخلية المميتة التي تجري حول العالم . السـكرتير العـام للأمـم المتحدة في البداية المبكرة للحرب الباردة ، بطرس بطرس غـالي ، في تقريـر مهـم إلى مجلـس الأمن بعنوان " **جدول أعمال للسلام** " قال أنه ، على الـرغم مـن الازدهـار بالنسـبة للتقـدم الدولي العام في مجال السلام والأمن بقى مستنداً بقوله عـلى احـترام سـيادة وسـلامة الـدول بصورة جوهرية ، فإن مبدأ السيادة يحتاج إلى التوازن من خلال اهتمام أخلاقـي مشروع لمـا يجري داخل حدود الدول . كان يعني هذا تضمين جدول أعـمال الأمـن الـدولي موضـوعات تتناول حقوق الإنسان وحوكمة جيدة إلى جانب تدعيم الدول الفقيرة والهامشية .

اللافتة اللصق التي توضـع عـلى وقـائع متنوعـة للتـدخل في الفـترة المعـاصرة تـوفر تبريـراً معيـاراً جوهرياً ، بحيث المناصرون سوف يرفعون الأوراق التي لديهم لإثبات أن احترام مبدأ سيادة الدولة لم يخـترق . كانـت هـذه هـي الحجـة التـي اسـتخدمها NATO وحلفـاؤه للتـدخل ضـد " صربيـا " في كوسـوفو مـع

التركيز على الاهتمام الإنساني ، والمرجع الجوهري متمثلاً في أمن أهالي كوسوفو الألبان . ومع ذلك ، على الجانب الصربي ، بقيت مرجعية الأمن الأساسي تتمثل في دولة الصرب . النقطة المثيرة والتي تتعلق بعملية حفظ السلام التي تلت الحرب في كوسوفو أن حماية صرب كوسوفو من هجمات الانتقام من الكوسوفيين الألبان أصبحت تمثل اعتباراً أمنياً أساسياً . يوضح هذا مرونة هوية الضحايا ومرتكبي العمليات العدائية ، ومن ثم مرجعيات الأمن الأساسية في مواقف الأزمة .

أيضاً ، التعرض إلى التفسيرات المرنة تمثل الظروف التي في إطارها يعتبر عمل التدخل إنساني أو غير إنساني . لا يمكن أن يعتمد هذا ببساطة على ما يقوله الذين تدخلوا . على سبيل المثال ، يعتقد على نطاق واسع أن التدخل الفرنسي في " رواندا " عام 1994 ، كان مدفوعاً إلى حد كبير بإدراك فرنسا لمصالحها ومكانتها في أفريقيا ، على الرغم من أن التبرير الوحيد الذي قدم كان مبدأ الإنسانية . كان الفرنسيون منخرطين مرة أخرى في " ساحل العاج " 2011، عندما رفض الرئيس السابق Laurent Gbagbo أن يتخلى عن المنصب على الرغم من خسارته في الانتخابات لصالح خصمه ، مع وصف هذا بأنه حالة من حالات الاستعمار الفرنسي الجديد . ومع ذلك ، اعتقد آخرون في المنطقة عكس هذا ، فقد ذكرت صحيفة نيجيرية أن " بينما Ouattara ، (الخصم الفائز) والقوات الفرنسية كانوا يقومون بأداء مهمة شخص ما آخر ، فإن الاتحاد الأفريقي كان فاقداً الوعي في " طرابلس " يتناول أعضاؤه الغداء مع العقيد القذافي .

قد أصبحت مثل هذه الموضوعات مثيرة لكثير من المناقشات الجدلية منذ إطلاق تقرير عام 2001 من **المفوضية الدولية حول التدخل وسيادة الدولة** (ICISS) تحت عنوان "مسئولية الحماية" والذي تبنته قمة UN العالمية في 2005. يؤسس هذا على فكرة روّج لها العالم السوداني ومستشار Francis M.Deug (UN) ، الذي حرّك عمله عدد ضخم من اللاجئين والأشخاص الذين يرحلون داخلياً إلى

أماكن سيئة الإقامة في ظروف صراعات العنف الداخلي ، تدعو فكرته إلى إعادة التفكير من جديد بالنسبة للمسئولية التي تتحملها الدول أمام شعوبها الذاتية ، وأيضاً إلى دور المجتمع الدولي على اتساعه في مثل هذه المواقف . نتج عن هذه الفكرة إنشاء ICISS ذاتها ، وتقرير R2P . يتمثل المطلب الأساسي بأن الدول ذات السيادة عليها مسئولية حماية مواطنيها الذاتيين من الكوارث التي يمكن تفاديها ، كما أنه في حالة أن تكون غير مستعدة أو غير قادة لأداء هذه المهمة ، فإن المجتمع الدولي على اتساعه يجب أن يتحمل تلك المسئولية . ومن ثم ، فإن "مسئولية الحماية" التي هي في المقام الأول مسئولية الدول لتحقيق أمن شعوبها قد تنتقل إلى العالم الخارجي – المجتمع الدولي ، عندما تفشل أي دولة في أداء غرضها الجوهري .

على الرغم أنه ، من منظور حقوق الإنسان توجد أسباب وجيهة لتدعيم قاعدة التدخل الإنساني في مواقف ضد مبدأ السيادة المنيع ، يبقى السؤال حول من الذي له حق الحكم على تكييف أي حالة معينة . ذلك الكيان الغامض تحت عنوان "المجتمع الدولي" يتجسد من قريب أو من بعيد في UN ، وحقيقة أنها فقط UN التي تستطيع الادعاء بالضرورة المشروعة في هذا المقام . ولكن توجد أوجه لهذا السؤال تذهب إلى ما وراء إجراءات الشرعية والسلطة . يشير أحد النقاد إلى أن التدخل دائماً من أعمال القوة . في الفترة الحالية ، الدول الغنية والقوية – أعني US وحلفاءها – غالباً هي التي تحدد متى يكون التدخل ملائماً أو لا يكون ، وأيضاً ما الذي يعتبر " إنسانياً " . ولذلك ، ليس على المرء أن يكون مدافعاً عن حكومة استبدادية ، لكي يرى أن هذه ليست حالة من المرغوب أن يبدي المرء فيها رأياً خاصاً . كما نرى فيما يلي ، هذا النقد يدعمه " الحرب على الإرهاب" .

الحرب والإرهاب في القرن الحادي والعشرين

قد تم تعريف الإرهاب في إيجاز بليغ بأنه " استخدام أو التهديد باستخدام العنف على أساس منتظم لتحقيق أهداف سياسية ". من بين الاستراتيجيات والسمات المتميزة " باعث للخوف ، متحجر القلب ، عدم اكتراث بالقيم الإنسانية المستقرة ، وظمأ لا يرتوي للذيوع والشهرة ، بينما الاستراتيجية أو الطرق عادة تتضمن الخطف ، أخذ الأشخاص كرهائن ، القذف بالقنابل ، أطلاق الرصاص دون تمييز ، الاغتيال والقتل الجماعي . قد كان الإرهاب في السياسات الدولية منتشراً هنا وهناك على مدى فترة زمنية طويلة ، على الرغم من أن الأعلى حالة في السنوات الأخيرة ذات معالم أكثر وضوحاً تتمثل في 9/11 . جاء رد الفعل من US مدعومة بتحالف دولي لافت تطلب نشر قوة عسكرية ضد أفغانستان ، الذي استقر فيه التنظيم المسئول عن الهجمات والمعروف **"بالقاعدة"** تحت حماية حكومة طالبان . ظهر التدخل على أنه ناجح كهدف قصير الأجل في إزاحة طالبان من السلطة ، وتمكين حكومة جديدة صديقة للأمريكان .

مدعومة بهذا الانتصار الواضح قادت US أيضاً غزو العراق في 2003، ظاهرياً على أساس أن العراق تحت حكم صدام حسين قد طور أسلحة دمار شامل، ومن ثم أصبح يمثل تهديداً مثيراً للسلام والأمن الدوليين . على الرغم من أن US فشلت في الحصول على تدعيم مجلس الأمن الأممي (UN)، فقد حصلت على تدعيم لافت من تحالف اشتمل على حوالي 50 دولة ، و الجديرة بالذكر UK تحت Tony Blair . هؤلاء الحلفاء ، وأيضاً الأغلبية اللافتة من الشعب الأمريكي تم إقناعهم إلى حد كبير بأن العراق كان جزءاً من شبكة إرهاب دولية مرتبطة بأحداث 9/11 . لم يكن هناك مطلقاً أي دليل يثبت ذلك الادعاء ، ولكن الحقيقة أن الكذب تم تصديقه على نطاق واسع (ولا يزال) ، وخاصة في US ، وهذه شهادة إثبات للربط بين القوة والمعرفة التي حددها أكاديميو ما بعد الحداثة.

بعد مضى عقد من الزمن ، تبقى أفغانستان الدولة الضعيفة بصورة مشينة ومحيرة ذات صراعات وفساد داخلي ، وغير قادرة على توفير أساسيات الأمن للكثير من أفراد شعبها . على الرغم من أن أسامة بن لادن وجد أخيراً وأعدم في باكستان على يد البوليس السري ، فإن تمرد طالبان لا يزال قائماً . العراق لا تختلف حالها كثيراً عن أفغانستان . على الرغم من أن أوباما أعلن نهاية مهمة القوات المسلحة الأمريكية في أغسطس 2010 . يبقى الموقف غير مستقر إلى حد كبير. أفضل التقدير لخسائر العراق البشرية منذ غزو عام 2003 يزيد على 100,000 شهيد ، دون حصر لأولئك المصابين أو حالات العجز الدائم . كما تعرف ، لم يكن هناك أي أسلحة تدمير شامل . التبرير الثاني – إنقاذ شعب العراق من الكبت المرعب الذي يمارسه الديكتاتور الطاغية صدام حسين على المواطنين في العراق ، وغرس شجرة ا لديمقراطية في قلب العالم العربي – ربما يكون له إيقاع إنساني مفرح ، ولكنه إدراك كخدعة ، على الأقل جزئياً لحفظ ما الوجه ، بعد أن انهار تبرير أسلحة الدمار الشامل .

في ضوء هذه العوامل ، يوجد سبب وجيه لحالات من الشك الكثيف حول ادعاء التدخل الإنساني . على الجانب الآخر ، سوف يكون من الخطأ إبعاد إمكانية التدخل الإنساني الأصيل في كل المناسبات . على سبيل المثال ، ربما يكون توقيت التدخل في رواندا ، قد منع واقعياً وأزال الشكوك حول أن حياة "السود" أقل قيمة من حياة "البيض" . أيضاً التدخل في ليبيا عام 2011 ، مختلف تماماً عن ذلك الذي حدث في أفغانستان أو العراق ، مع دليل قوى على أن الدافع هنا كان إنسانياً أصيلاً ، إذا لم نذكر اتهامات مذهب الاستعمار الحديث .

على الرغم من أن US وحلفاءها قد استخدموا وسائل التسلح التقليدية لمواصلة "الحرب على الإرهاب" ، من النادر أنهم واجهوا عدواً تقليدياً . بدلاً من ذلك ، كما يلاحظ بعض الباحثين في نقدهم لفترة ما بعد الاستعمار ، أن "التهديد القائم لا يأتي من دولة أو مجموعة أخرى من الدول ولكن من

مشروع شبكة متعدية حدود الدول في شكل " القاعدة " . يمثل هذا نقلة لافتة من الروايات التقليدية للسياسات العالمية تتسم بالمزيد من حالات كفاح (أو صراع) القوة. يفترض المؤلفون أيضاً أن عدم ملاءمة أنماط الأمن القائمة للتعامل مع هذا التطور ، يرجع إلى التقوقع في التركيز حول الذات الأوروبية ، والذي فشل ، من بين أشياء أخرى ، في تقدير " بناء أوروبا المتبادل مع بناء ما هو غير أوروبي " على مستوى العالم ، ودور الجميع في صنع التاريخ . إنهم يلاحظون ما هو أعمق ، كما قد فعل ناقدون آخرون للأمن ، حيث يرون أن الكثير من الصراعات التي يلاحقها الغرب ، غالباً قد كانت تأتي في مشروع مهمة التحضر أو التمدين : سواء كانت واجب الرجل الأبيض ، تدخل إنساني ... أو غزو أفغانستان والعراق ما بعد 9/11؛ الافتراض أنه من حق الغرب أن يحمل السلاح لتحرير "المواطنين". إنهم يقولون ، هذا قائم ودائماً قد كان التبرير المحوري للاستعمار في كل أشكاله : " أنه حول تحضر أو تمدين البربرية المتخلفة . مرة أخرى ، يلقي هذا الأسلوب للتحليل فيما بعد الاستعمار إلى حد ما ضوء مختلف حول التبرير الإنساني الذي تغذيه US وحلفاؤها.

ما هو قابل للفهم ، الكثير من المناقشات حول الإرهاب وموضوعات الأمن المقترنة به في السنوات الأخيرة قد هيمن على الساحة بعد أحداث 9/11 . ومع ذلك ، هذا النوع من الهجوم ليس نمطياً . ومن المهم أن تراه من خلال الصورة الأكبر . معظم حالات الهجوم الإرهابي تستهدف نظماً داخلية أو أهدافاً أخرى داخل البلد الذاتي للإرهابيين . المجموعات الانفصالية المتنوعة ، ابتداءً من بلد " الباسك" إلى " كاشمير" وحركات مماثلة داخل أيرلندا الشمالية ، بيرو ، سري لانكا ، الفلبين ، إسرائيل / فلسطين ، على سبيل المثال لا الحصر كانت نشيطة على مدى ا لعقود القليلة الماضية ، وقد استخدمت أساليب الإرهاب لتعميق أهدافها السياسية . أيضاً يربط عدد من المنظمات الإرهابية الأهداف السياسية بالقضية الدينية ، ولم يستثنى أي من الديانات الكبيرة . الهندوسية ، المسيحية ، اليهودية ، والإسلام في وقت ما ، أو في آخر أطلقت عنان الأسباب التي تبرر الإرهاب كوسيلة إلى غاية صحيحة .

التركيز الحديث على الإسلام اتجه أيضاً إلى إلقاء ظلال من أشكال الإرهاب المرتبط بحالات من الهواجس لدى أفراد معينين ، الذين قد يعملون بمفردهم أو يقودون مجموعات صغيرة من المناصرين المتحمسين دينياً إلى حد التطرف . هؤلاء من المحتمل أن يوجدوا في أمريكا ، أو في أي مكان آخر . Timothy McVeigh ــ قاذف القنبلة في أوكلاهوما ، وقبله الاسم سيء السمعة Unabomber نمطياً من النوع المنعزل ، أحياناً يوصف بأنه يمثل النمط الأمريكي المتفرد بالإرهابي المصاب بجنون العظمة أو الاضطهاد . المثال التاريخي الآخر المهم في US يتمثل في Ku Klux Klan ، والذي يتفق بسهولة مع التعريف العام للإرهاب الذي ذكر سابقاً .

عندما تفحص مصادر الإرهاب ، على الرغم من أن المرء يستطيع أن يشير إلى شكاوي من مجموعات محددة ، فإنه لا يوجد تفسير بسيط . على سبيل المثال ، حصر أسباب " الإرهاب الإسلامي " سوف يتضمن الاهتمام بمجموعة معقدة من العوامل شاملة الميراث الاستعماري ، قضية إسرائيل / فلسطين ، الاقتصاد السياسي في صناعة البترول في الشرق الأوسط ، التحكم في مصادر المياه ، السياسات في المجموعات الإسلامية مقابل الحالة في النظم الأمريكية في العالم العربي ، وهكذا.

المشروعات ، على سبيل المثال في الباسك ، IRA ، والمجموعات الفلسطينية لها أيضاً قصصها التاريخية المختلفة ، على الرغم من أنها جميعاً تشتمل على أقليات ، تلك التي قد عانت في الاضطهاد على يد الدول التي تحكمها مجموعة أخرى . على الجانب الآخر ، توجد أيضاً ظاهرة الإرهاب الذي تدعمه الدولة ، حيث تأخذ الدولة دوراً نشيطاً ، أن لم يكن تغطية في تنظيم الأنشطة الإرهابية ضد دولة أخرى . قد وجهت US أصابع الاتهام إلى عدد من الدول على مدى سنوات ، بينها ، ليبيا ، سوريا ، وإيران بالإضافة إلى أفغانستان . ولكن الإرهاب الذي ترعاه US في حماية مصالحها في أمريكا اللاتينية ، أفريقيا ، الشرق الأوسط وآسيا ، قد كان أيضاً جيد التوثيق .

بالنسبة لمشروعات الأشياء الأكثر اتساعاً يجب أن يسأل المرء ماذا يمكن فعله للوصول إلى حلول دائمة تتناول مشكلات الإرهاب على مستوى الدولة ، وعلى المستوى الدولي . إنه شيء واحد لإنشاء برامج دفاعية لما يسمى " أمن الوطن " ، وأن تصطاد مجموعات معينة من الإرهابيين . بينما ليس بالضرورة توجد في ظروف معاكسة من الحرمان المادي ، قد يكون هذا أحد العوامل ، مرتبطاً بإحساس قوى من الظلم إما ضد السلطات الحاكمة داخل الدولة ، أو ضد قوة هيمنة دولية التي تدرك على أنها ، على الأقل مسئولة جزئياً عن هذه الظروف السيئة في حياة هذه المجموعات الإرهابية ، وفقد الكرامة والاحترام المقترنة بتلك الظروف .

الأمن البيئي وجدول أعمال الخضرة

بينما لم تكن المشكلات البيئية مطلقاً تحظى باهتمام مركزي بالنسبة لجداول أعمال IR التقليدية فإن البيئة قد أصبحت خاضعة لفئة تعميم الأمن بطريقة غير متخيلة ، فقط على مدى عقود قليلة مضت . الكوارث الطبيعية مثل الأعاصير ، الفيضانات ، تسيونامي ، الجفاف ، الزلازل ، وحرائق الغابات ، قد ولدت مشكلات أمنية إنسانية بارزة . بالطبع الكوارث الطبيعية ، كما هو الحال مع الحرب ، ليست جديدة . ولكن الذي يجعلها موضوعات بمثل هذه السخونة السياسية هذه الأيام إدراك أن الكثير من الكوارث الطبيعية نتيجة سلوكيات الهيئات البشرية . تمثل تغيرات المناخ الحالة الأكثر ظهوراً في الفترة الحالية مع إجماع علمي قوي على حقيقة أن ارتفاع درجة حرارة الكون من خلال الانبعاث الكثيف من غازات الصوب الزراعية في الجو ، قد تولدت أساساً من إنتاج الوقود الأحفوري والماشية في مواجهة التداعيات الكارثية المحتملة في المستقبل ، توجد ضغوط متزايدة لاتخاذ الإجراءات اللازمة على أعلى المستويات .

كما قد رأينا ، إدخال الموضوعات البيئية ضمن التعميم الأمني ، قد كان مصحوباً بتفكير منتظم في شكل نظرية الخضرة . تتمثل النقطة المرجعية

الأساسية في الاهتمام بحماية البيئة ، وتم تسريع هذا الاهتمام ، من خلال إدراك بـأن هنـاك تهديدات لافتـة للبيئـة ، يأخـذ أشـكالاً متعـددة ، لـيس فقـط تلـك المقترنـة بتغـير المنـاخ : التسربات البترولية والكيميائية على الأرض أو الميـاه ؛ النفايـات السـامة التـي تـذهب لمـلء الأرض ، تدهور نظم النهر خلال بناء السدود ؛ تضـاؤل التنـوع البيولـوجي ؛ انتشـار تعـديل الجينات في الكائنات الحية ؛ غزو المناطق البيئيـة الحساسـة ؛ مـن خـلال أنـوع غريبـة مـن النباتات أو الحيوانات ؛ وهكذا . وفي المقابل ، ينشأ عن الكثـير مـن هـذه المشـكلات تهديـد لمصادر الغذاء ، ومـن ثـم الأمـن الغـذائي – المتطلـب الأسـاسي لبقـاء الإنسـان – يعتـبر الآن موضوعاً محورياً للملايين من البشر ، ومن المحتمل أن يصبح بصورة متزايدة القضية .

في عام 2007 ، مجلس الأمن UN ناقش لأول مرة مضامين التغير المناخي بالنسـبة للأمن . على الرغم من أنه لا يوجد اتفاق واضح بأن الموضوعات البيئية يجب أن تدرج عـلى جداول أعمالها ، فإنها خطوة مهمة في تعميم الأمن البيئي . حيث قد أصبح مجال موضـوع للسياسات الدولية بصورة عامـة ، فـإن هـذا يرجـع إلى الحقيقـة الواضـحة بـأن الكثـير مـن المشكلات البيئية تتخطي حدود الدولة . عند الإقرار بذلك ، فإن مصادر المشـكلات المتنوعـة تقع عموماً داخل دول متعددة ، حيث يحتاج ا لإجراء العملي دائماً أن يتخـذ موقعـاً ، عـلى المستوى المحلّي ، وكما قال أحد الخبراء ، في مؤتمر عقدتـه UN في عـام 1972 تحـت عنـوان **البيئة الإنسانية** ، " فكر عالمياً ، وتصرف محلياً ".

الاستنتاج

قد وفر هذا الرسم مخطط تمهيدي واسع لمناهج الأمـن وانعـدام الأمـن سـواء كانـت تقليديـة أو أكـثر حداثة . إنه ألقى الضوء أيضـاً عـلى بعـض موضـوعات الممارسـة الأكـثر خطـورة التـي تواجـه كـلاً مـن الأكاديميين ، وواضع السياسات اليوم. يضاف إلى ذلك ، يجب التأكيد بأن كل النظريات التي ذكرت هنـا ،

ليس من بينها ما هو منفصل عن الممارسات السياسية في العـالم "الـواقعي" . عمليـاً ، تنظـير الأمن ، كما هو الحال في تنظير IR ، بصفة عامة ، يرتبط ارتباطـاً وثيقـاً بـالتطورات الفعليـة على أرض الواقع . الاهتمام بحقل الدراسات النقدية للأمن تلقي الضوء الساطع عـلى بعـض أفكار هذا الكتاب الأساسية العامة ، وذلك يمثل أهمية العمليات الاجتماعية في بناء ما يمكن اعتباره ذات دلالة من المنظور السياسي والأمني بالإضافة إلى الطبيعة الإشكالية للتقسيم بين ما هو داخلي وما هو دولي .

الفصل السادس

الحوكمة الكونية والنظام العالمي

لقد كانت الفكرة – المثالية – للنظام محورية في نظريات السياسات على مدى قرون ، ولكن في الفترة الحديثة قد دارت تقريباً بصفة خاصة حول سيادة الدولة ، سواء داخلياً أو دولياً . بالنسبة للنظريات الدولية التقليدية ، نظام الدولة ذات السيادة يدعم النظام من حيث أنه يوفر مقياساً للاستقرار الهيكلي تحت ظروف الفوضي . مع ذلك ، الحوكمة الكونية لا تشتمل على فاعلين ليسوا دولة أو متعدد الجنسيات في حقل المجتمع المدني الكوني ، بما يعكس تحركات اجتماعية واسعة مع التوجه الكوني إلى العلاقات الاجتماعية . ترتيبات الحوكمة هي أيضاً واضحة منذ نهاية "الحرب العالمية الثانية" في اتجاه تكامل بلدان المنطقة التي ينظر إليه كثيرون على أنه – هذا التكامل – يقوي بدلاً من أن يضعف النظام العالمي بصورة أكثر عمومية . ومع ذلك ، هذه التطورات ، الصراع المقترن بالعرقية ، وأشكال أخرى من سياسات الهوية قد تفتت جغرافياً

إلى شظايا متناثرة ، والتي تهدد نظام الدولة " من الأساس " . في الفترة الحالية ، قد شهدت الضغوط الحالية ظاهرة الدول الفاشلة تنبثق كمشكلة خطيرة ، وخاصة ، على الرغم من أنها ليست على وجه الحصر ، في عالم المستعمرات السابق . بصورة عامة ، الانعكاس على النظام العالمي في الفترة الحالية يثير حول هيمنة وامتياز الغرب في عدد من الطرق ، والتي تعتبر سيطرة US أحد معالمها فقط ، لذلك ، الجزء الأخير من هذا الفصل ، يتناول لذلك تقسيم إلى الغرب / غير الغرب ، وبعض المضامين بالنسبة للنظام العالمي.

الحوكمة الكونية والأمم المتحدة

لقد اقترح أنه إذا كانت عصبة الأمم قد صممت لتمنع الحرب التي سبقتها ، يمكن أن يقال الكثير عن نفس الشيء بالنسبة لخليفتها UN . ومع ذلك ، من البداية ، حظيت UN بتدعيم واسع متمثلاً في العضوية ، بينما كانت العصبة تعاني من نقص في الحماس بين معظم اللاعبين المهمين ، وخاصة US . بدأت UN في مؤتمر " سان فرانسيسكو " في عام 1945 بعدد 51 توقيعاً . كل الأعضاء الأصليين فيما عدا تسعة أعضاء كانوا من أجزاء أخرى حول العالم . إنها لم تكن تحت هيمنة الدول الغربية عددياً ، ومن ثم كانت UN أكثر كونية منذ البداية . إنها عبارة عن النادي الأساسي للدول ، وعملياً ، عضوية UN يعبر عن الاعتراف بكيان الدولة . رأينا في الفصل الرابع ، أنه مع تفكيك الاستعمار عقب الحرب العالمية الثانية أخذت معظم الدول التي كانت خاضعة للاستعمار شهادة مولدها كدولة ذات سيادة وعضوية UN تقريباً تزامنياً . من عدد عضوية أساسية 51 دولة ، نمت UN إلى 159 في عام 1984. بعد 1989 زادت العضو مرة أخرى ، إلى حد كبير ، على حساب انهيار USSR السابق ، وتكاثرت الدول ذات السيادة المستقلة التي تتابعت . بنهاية القرن العشرين توقفت عضوية UN عند الرقم 188 ، وبحلول عام 2010 قد وصلت إلى 192 ، الدولة الأحداث التي لحقت بالعضوية هي Montenegro في 2006.

مع عيوب عصبة الأمم في الأذهان ، حاول مصممو UN ابتكار نظام أكثر قوة للحوكمة الكونية مع طاقة أكبر للأمن الجماعي لكي يمكن التغلب على النقائص التي جعلت سابقتها غير فعالة في منع حرب ضخمة من الحدوث. لهذا السبب ، الكيان الأكثر أهمية والأكثر قوة داخل نظام UN المركزي هو **"مجلس الأمن"** بإعضائه الدئمين من خمس قوى رئيسة – US ، UK ، فرنسا ، روسيا ، والصين – لكل منها حق "الفيتو"، بالإضافة إلى 15 عضواً غير دائمين مع نظام التدوير. تعكس العضوية الدائمة بوضوح "نتائج الحرب العالمية الثانية "، والآن يعتبرها الإصلاحيون إنها قد عفا عليها الزمن ، منذ فترة . إنها أيضاً تعكس افتراض أنه ، ما لم تعطي الدول الأكثر قوة المزيد من السلطة والمكانة في مجلس الأمن ، فإنه من غير المحتمل أن تبقى هذه الدول ملتزمة بالمنظمة ككل. ومن ثم ، قد كان الالتزام مشكلة . على سبيل المثال ، على الرغم من أن US قد كانت لاعباً أساسياً منذ نشأتها ، عناصر في الكونجرس الأمريكي ، وأيضاً المجتمع الأمريكي على اتساعه يحملون العداء لنظام الأمم المتحدة ككل ولبعض برامجها . في أوقات أخرى ، مع ذلك ، قد كان تدعيم UN حيوياً لإعطاء إجراءاتها الشرعية اللازمة ، مثل قيادة " عملية عاصفة الصحراء " في الخليج في 1991 ، وقوى التحالف في أفغانستان . لكن لم يأتي مثل هذا التدعيم بالنسبة لغزو العراق في عام 2003 ، والذي ألقى بظلال من الشك على مشروعية هذه العملية على وجه خاص. مع الأخذ في الاعتبار قوة US وحلفائها، فإنه من غير المحتمل دعوتها وحلفاءها للمساءلة .

اهتمامات UN الأساسية – المحافظة على السلام والأمن الدوليين ، ومن ثم النظام – وقد اكتملت حلقاتها منذ البداية باهتمامات أخرى معيارية وعملية . ينعكس هذا في عدد ذي دلالة من البرامج ، الأموال ، والهيئات التي تنشأ تحت رعاية UN . من بين هذه الهيئات الأكثر شهرة منظمة الصحة العالمية (WHO) ، واليونسكو ، ومنظمة العمل الدلية (ILO) ، مؤتمر UN للتجارة والتنمية (UNCTAD)، تمويل UN للحالات الطارئة للأطفال (UNICEF)، وبرنامج UN للهيئة (UNEP)،

وبرنـامج UN للتنميـة (UNDP) . يضـاف إلى ذلـك " الإعـلان العـالمي لحقـوق الإنسـان " (UDHR) الذي تبنته (الجمعية العامـة) في 1948 ، اولاتفاقيـات التـي تلتـه ، والمضـمون الواضح هنا ، ليس فقط سـلامة الـدول ذات السـيادة التـي كانـت UN معنـي بهـا ، ولكـن الأفراد المقيمين في هذه الدول في شعبها أو من غير شعبها. وكما ذكر من قبل ، هذا الاهتمام بحقوق الإنسان ، قد تبنت من أجله الأمم المتحدة منهجاً أكـثر مرونـة للتـدخل الإنسـاني في فترة ما بعد الحرب الباردة والذي سوف يفسر بصورة عادية على أنـه يقلـل مـن شـأن مبـدأ سيادة الدولة .

إذا أخذنا في الاعتبار مرة أخـرى أبعـاد السـيادة الداخليـة ، مـع ذلـك ، فإنـه مـن الممكن إلقاء الحافز الإنساني للتدخل في ضوء مختلف قليلاً بصفته يحمل الأسـاس الأخلاقـي للسيادة في إحساس آخر . قد نتذكر أن نظرية السيادة لمبتكرها Hobbes ، أعطت السـيادة ، أو الحاكم عملياً السلطة كاملة على كل القاطنين في الدولة . ولكـن Hobbes أيضـاً افـترض أن الناس احتفظوا بحق جوهري للدفاع عن النفس ، لأنه لهذا الغرض ، قد خضعوا للسلطة ذات السيادة في المقام الأول . إذا طالب حكام الدول اليوم بحق ممارسة سيادة مطلقة على الناس داخل حدود دولهم ، فإنهم يفعلون ذلك على أساس أنهـم ينفـذون واجـب الرعايـة ، والذي يعني الأمن والحماية لشعوبهم . كما اقترح سـابقاً ، إذا كانـت السـيادة تفـترض عـلى الدول أي واجبات أخلاقية ، فإنها بالتأكيد تتضمن الأمن والرفاهية لشعوبها . بالطبع توجـد مناقشات أخرى ، مثل الدعوة إلى " الأمن القـومي " أو " المصـلحة القوميـة " ، بالإضـافة إلى حقوق الأفراد أو مصالح الأقليات . ولكن ، في النهاية يوجد بعد أخلاقي إلى مطالب السيادة ، والذي يتمثل في رفاهية كل القاطنين في الدولة أي دولة .

بمصطلحات عملية ، ليس من الصعب المدى الذي تصـل إليـه تصرفـات الدولة (أو الحكومة) السيئة تجاه شعبها الذاتي مثل التمييز العنصري في "جنوب أفريقيا ، والذي أفرز الكثير من المشكلات للنظام العالمي . خلق أعداد كبيرة مـن

اللاجئين ، أو الساعين بحثاً عن مأوى أو ملتجأ آمن هروباً من الحرب الأهلية أو حالات الكبت ، مثال آخر واضح في الفترة الحالية . يجذب هذا الانتباه إلى العلاقة بين النظام الداخلي والدولي ، والذي أكدته UN على مدى العقد الأخير أو ما يقرب من ذلك ، والذي وفر أساساً معياراً للكثير من أنشطتها ، وخاصة حفظ السلام . يشير أحد الباحثين إلى أنه ، " إذا كان الاعتقاد السائد أن النظام الدولي كانت له مقدمة منطقية تتناول توازن القوى ، ولا تتعرض للشئون الداخلية ، فإنه يوجد الآن اقتناع متزايد بأن الشئون الداخلية تهم كثيراً أيضاً .

نجاح UN، على الأقل مقارنة "بالعصبة" يعكس البيئة المختلفة تماماً التي سادت في فترة ما بعد الحرب ، والتي اشتملت على هيكل مستقر ، إذا لم يكن عدائياً إلى حد ما ، ثنائي القطبية ، واعتراف أكبر بالحاجة إلى التعاون بين الدول ، يلقي هذا الضوء على أن الدول ذاتها ربما تكون جزءاً من المشكلة . ومع ذلك ، UN كمؤسسة للحوكمة والنظام العالمي ، تؤسس جوهرياً على نظام سيادة الدولة ، وواجبها الأساسي المحافظة على ذلك النظام باعتباره أساس وجودها. إذا رجعنا إلى الوراء مع تنظير النظام ، نستطيع أن نرى أن قاعدة عدم التدخل تعكس الوضع التعددي المدعم من أحد فروع " المدرسة الإنجليزية " وأيضاً النظرية الواقعية التقليدية . أكثر من هذا ، إذا أخذنا أن عدم التدخل هو القاعدة ، حينئذ يجب أن يكون التدخل دائماً استثنائياً ، وأن يتطلب دائماً تبريراً . في نفس الوقت ، UN قد كانت مهتمة بتحويل مجرد نظام ما إلى المزيد من مجتمع الدول مع دعامات قوية في تماسكها . ينعكس هذا في سلسلة ضخمة من الهيئات والبرامج التي لوحظت فيما سبق ، وفي التوقعات أن الكثير من الناس سوف يبادرون بالمساعدة ، عندما تتعرض UN إلى أزمة ما ، سواء طبيعية أو من صنع الإنسان .

المجتمع المدني العالمي والحركات الاجتماعية

الأهداف الإنسانية من نوع ما أو آخر يدعمها ، عدد كبير من الفاعلين سواء من غير الدول أو من الحركات الاجتماعية في المجال الدولي ، والتي تشكل معاً كياناً غير منظم ، يوصف عادة بأنه " مجتمع مدني عالمي (كوني) " . لأن IR التقليدية قد اتجهت إلى التركيز على دور الدول والمؤسسات الكبيرة ، وأيضاً بعض الفاعلين الاقتصاديين الأقوياء ، فقد أعطي اهتمام أقل للمنظمات غير الحكومية (NGOs) والحركات الاجتماعية بصفة عامة . ومع ذلك ، كانت مساهمة هذه الكيانات لافتة لتدعيم التعاون الدولي في الموضوعات ذات الاهتمام العالمي .

يجد مصطلح " المجتمع المدني " أصوله الحديثة في نظرية العقد الاجتماعي – والتي جاءت كمثال توضيحي في نظرية Hobbes السياسية – ولكننا ندين بالفهم الأساسي السائد اليوم إلى الفيلسوف الألماني هيجل . في تطبيقه الداخلي ، المجتمع المدني إنه ذلك المجال الذي يقف في ما وراء الأسرة ، على أحد الجوانب ، ولكنه أيضاً يختلف عن المؤسسات الرسمية للدولة ، على الجانب الآخر. لم يجعل منهج هيجل هذا الاختلاف حاد إلى حد ما ، حيث كانت تفهم الدولة على أنها تدمج العناصر المتنوعة داخل المجتمع السياسي . ومع ذلك ، في الفترة المعاصرة ، يرمز المجتمع المدني إلى التفاعل والاقتران الإنساني الذي يقف بعيداً عن الأنشطة الرسمية ، وهياكل الدولة ، بينما المجتمع المدني العالمي في حد ذاته يسمو فوق الدول .

أخذت فكرة المجتمع المدني شعبيتها عند قرب انتهاء فترة " الحرب الباردة " في أماكن مثل بولندا ، حيث كانت حركة **" التضامن "** تعتبر بياناً يدعو إلى ظهور المجتمع الدولي وتحديداً معارضاً للدولة الشيوعية ، ويسعى إلى الانفصال عنها بصفته كياناً ذاتياً . قد تم أيضاً تبني معني أكثر تضيقاً ، إلى حد كبير باستخدام مصطلح المنظمات غير الحكومية NGOs . وبالمثل ، المجتمع المدني "العالمي" غالباً ، يؤخذ على أنه يعني مجتمع NGOs العالمي

(أحياناً ، يطلق عليه INGOs) ، لكي يتم تمييزه من الدول ، المنظمات التي تعمل كهيئات في الدولة ، أو كيانات وجدت في نظام الدولة مثل UN . يتضمن INGOs منظمات مثل " السلام الأخضر " ، " غرفة التجارة الدولية " ، " الهلال أو الصليب الأحمر " ، " أطباء بدون حدود " ، " روتاري الدولية " ، " جمعية العلوم السياسية الدولية " ، " المجلس العالمي للكنائس " ، وهكذا . هذه تختلف عن الهيئات التي تنشؤها UN مثل اليونيسيف ، واليونيسكو ، إلخ . والتي لا تعتبر NGOs .

الفهم الواسع للمجتمع المدني ، سواء كان قائماً على الأساس القومي أو الدولي ، يمكن عملياً أن يشتمل عملياً على أي جمعية أو شركة خاصة ، أماكن سوق غير خاضعة لتنظيم لائحي (بما في ذلك السوق الأسود) ، النوادي ، جمعية الإحسان ، وجماعات الضغط ، بالإضافة إلى جماعات الفوضى . إنها تغطي أيضاً المنظمات الإجرامية ، والتي تمتد أنشطتها من الأسلحة ، المخدرات ، الاتجار بالبشر ، إلى الإرهاب . لذلك ، بينما الكثير - (متضمنة NGOs الجيدة) – قد يريد أن يلحق مضموناً إيجابياً بالكامل إلى المصطلح ، فإن المزيد من الفهم الواقعي قد يتضمن كل أنواع المجموعات غير المرتبطة عضوياً بالدولة . ومع ذلك ، يوجد فئة معينة من NGO تعترف بها UN رسمياً ، بل وتمنحها مكانة استشارية . طبقاً لمعايير UN ، يجب أن يكون لدى هذه المنظمات مدير تنفيذي معترف به وقابل للمحاسبة ديمقراطياً ، لا يمكن أن تكون منظمة ربحية ، لا يمكن أن تدعم العنف ، لا يمكن أن تنشأ طبقاً لاتفاق بين الحكومات ، ويجب أن تناصر أهداف ومبادئ UN ، وعلى الأخص مبدأ عدم التدخل . البعض يدافع على مجموعة من المعايير أكثر صرامة ، والتي تجعل المنظمات التقدمية هي التي تتقدم لشغل المكانة الاستشارية . بدلاً من تركها مفتوحة إلى منظمات مثل "الرابطة الوطنية للبنادق " في أمريكا .

كما لوحظ سابقاً ، البيانات المتنوعة عن أنشطة المجتمع المدني تم ربطها بظاهرة مشهورة تحت مسمى " الحركات الاجتماعية " . هذه قد وصفت

أيضاً باعتبارها " حركات بديلة " ، " حركات احتجاج بديلة "، "سياسات بديلة"، "ضد السياسات" ، " السياسات المرتبكة" أو " ضد المؤسسات " – أسماء تشير إلى تمزيق أو تفجير أو عدم الاستمرارية مع أشكال السياسات التقليدية القائمة . قائمة من الحركات العامة (لتمييزها عن منظمات محددة) ، التي لها قواعد محلية (دولة) أو عالمية في شكل شبكات ، سوف تتضمن الحركة البيئية ، حركة حقوق الإنسان ، وأيضاً الحركات الدينية والتي تشتمل على أسباب اجتماعية أو سياسية . هذه ترتبط بدورها في العديد من NGOs ؛ على سبيل المثال ، منظمة السلام الأخضر ، من الواضح أنها تشكل جزءاً مهماً في الحركة البيئية الأكثر اتساعاً . بصفة عامة ، قد اقترح أن ظهور الحركات الاجتماعية العالمية ، والحليفة NGOs يعكس انبثاق السياسات العالمية . والتي بدورها تعكس خلق المواطن العالمي الذي يتفوق على ما هو متاح محلياً أو قومياً . إنه مع ذلك ، لا ينال من معالمها . بدلاً من ذلك ، قد ينظر إلى الحركات الاجتماعية العالمية على أنها تدمج معاً المحلي والقومي والعالمي في دينامية إيجابية . عندما يقال ذلك ، على الرغم من أن معظم الحركات التي ذكرت سابقاً قد تكون مقترنة بأسباب تقدمية ، أخرى ليست كذلك . التطرف الإسلامي داخل العالم الإسلامي ، التطرف المسيحي في US ، وحركة النازية الجديدة في أوروبا ، قد يمكن تصنيفها على أنها حركات اجتماعية ، ولكنها من النادر أن تكون تقدمية.

لقد اقترح ، بأن علاقة الكثير من الحركات الاجتماعية بالمجتمع المدني ليست محددة داخل حدود الدولة السيادية ، أو خاضعة لإجراءات اعتراف الدولة. هذا بالتأكيد صحيح بالنسبة لعدد قليل من الحركات . لذلك ، كثير من الحركات الاجتماعية ذات توجه نحو الدولة . على سبيل المثال ، قد كانت الثورة التي أطلق عليها ثورة الياسمين بداية ظهور حركات اجتماعية على نطاق واسع تطالب بإصلاحات ديمقراطية ، وعملياً تغيير النظام ، في بلدان عديدة في شمال أفريقيا والشرق الأوسط ، حيث الحكام المستبدين اجتماعياً ، اقتصادياً وسياسياً قد كبَّلوا شعوبهم وكتموا أنفاسهم على مدى عقود . قد كان يوجد

أيضاً في الصين " حركة في اتجاه الديمقراطية " 1989 (غير ناجحة) حيث سحقت بالقوة . استجابة القبضة الحديدية من النظام الصيني الذي أفقدته ثورة الياسمين الاستقرار ، تظهر أنها تبقى إلى أقصى حد في أذهان حكام الصين وتدفعهم إلى الحذر والحرس الشديدين من احتمال تكرار الحركات الاجتماعية التي تطالب بإحداث تغييرات جذرية في النظام القائم .

كل من الحركات التي نوقشت أعلاه ، من الواضح أنها ذات توجه نحو الدولة ، ومع ذلك في نفس الوقت ، يمكن أن يقال أنها يمكن أن تكون جزءاً من حركة فقد الديمقراطية ، ومدعمة من مجموعات المجتمع المدني المتنوعة (كما هو الحال مع الحكومات الديمقراطية) ، والتي قد كان لها حضور عالمي منذ بالضبط قبل انتهاء الحرب الباردة . يمكن أيضاً إثارة مناقشة جدلية بأن انهيار الشيوعية في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق كان يمثل تأثيراً خالصاً للحركات الاجتماعية الواسعة ، والتي كانت أجزاؤها المكونة جوهرياً ذات أساس قائم على الدولة وتوجه نحو الدولة . هذا بالطبع له علاقة عضوية بحقيقة أن الديمقراطية شكل من أشكال الحكم ، وأن الحكومات مخلوقات من الدولة.

واحدة من الحركات الأكثر شهرة ، والتي ظهرت في الأيام الأخيرة تركز بالتأكيد على المجال العالمي ، وأنه يمثل تجميعاً غير منظم للمجموعات والتي تشكل معاً ما يطلق عليه الحركة المضادة للعالمية ، ولكن الأكثر دقة أنها توصف أنها ضد الشركات العالمية . من زوايا أخرى ، يمكن توصيفها على أنها "حركة الحركات" ، تتناول قضايا تمتد من البيئة إلى ديون العالم الثالث المطلوب تخفيفها . المجموعات المتنوعة التي تمثل هذه القضايا ، وأخرى ، اجتمعت لأول مرة في أعداد كبيرة ضد منظمة التجارة العالمية (WTO) في "ستايل" نوفمبر 1999. في السنوات التالية ، المزيد من الاحتجاجات على نطاق واسع تصاعدت في أماكن متنوعة ، متضمنة اجتماع IMF في Prague في سبتمبر 2000 ، وقمة EU في جوسنبرج في يونية 2001 ، وقمة مجموعة G8

في جنواً في الشهر التالي ، APEC في سيدني 2007 ، وقمة مجموعة G-20 في تورونتو في 2010 ، وفي أماكن متعددة في مناسبة " أول مايو " من كل عام . المجموعات الأكثر وضوحاً قد كانت متمثلة في " الفوضويين الثوار (الأناركية) ، الذين يستخدمون العنف بصورة ثابتة لجذب الانتباه إلى أنفسهم ، على الرغم من أن هؤلاء يمثلون أقلية صغيرة التي لا تمثل الحركات الاجتماعية الأكثر اتساعاً.

يوجد الآن " **منتدى اجتماعي عالمي** " رسمي ، والذي اجتمع لأول مرة في البرازيل 2001 ، والذي يجمع الآن على أساس سنوي . ينص ميثاق مبادئه على أنه :

> مكان اجتماع مفتوح للتفكير التأملي ، مناظرة محلية للأفكار ، صياغة مقترحات، تبادل حر للخبرات ، والربط المتبادل للإجراء الفعال ، بواسطة مجموعات وحركات المجتمع المدني المعارضة للتحررية الجديدة ، وللهيمنة على العالم عن طريق رأس المال ، أو شكل من أشكال الاستعمار ، مع الالتزام ببناء مجتمع كوني يتجه مباشرة نحو العلاقات المثمرة بين " البشرية " ، وبينها وبين " الأرض " .

الهدف العام للمجموعات المنخرطة في " حماية الكون " ، بطريقة ما أو بأخرى ، يتمثل في " الرأسمالية الكونية " والزيادة في الشركات متعددة الجنسيات ، وغير الخاضعة للمساءلة في النظام العالمي الحالي . يثير هذا ، بين أشياء أخرى ، سؤالاً حول العلاقة بين الدول والأسواق ، الذي نتناوله في الفصل التالي.

تكامل بلدان المنطقة والنظام العالمي

الكثير من مناقشات النظام العالمي ، والحوكمة الكونية ، وخاصة بالنسبة للأبعاد الاقتصادية قد دارت بوضوح حول ظاهرة الكونية (العولمة) . قد اعتبر هذا على نطاق واسع أنه أحد المعالم الأكثر دلالة على صورة ما بعد الحرب الباردة ، ونحن نكتشف الظاهرة ومضامينها بالنسبة للدولة وأيضاً IR بمزيد من

التحليل العميق في الفصل الأخير . في الفترة الحالية ، مع ذلك ، يبدو أن تكامل بلدان المنطقة وضع على الأقل لمسايرة العولمة الكونية كأحد المعالم الرئيسية في النظام العالمي أو الدولي ، على الرغم من أنها عملية إلى حد كبير مكملة ، وليست معارضة . وللتبسيط ، تكامل المنطقة عملية تكاملية تحدث على مستوى القومي في أعلى درجاته ، ولكن داخل منطقة جغرافية محددة . إن من خصائصها التفاعل الاقتصادي التعاوني اللافت ، مع ما يرافقه من تداعيات اجتماعية . قد يكون لتكامل المنطقة أيضاً بعد أمني بارز ، بمعنى إنتاج المزيد من الاستقرار في العلاقات بين الدول المتجاورة . يجب أن نلاحظ أيضاً أن عملية التكامل في المنطقة ، كما هو الحال مع أي مصطلح ينتهي بالاسم العام (ism) يشير إلى معتقدات وقيم محددة – في هذه الحالة ، أولئك الذين يطوقون حالات التراحم والصلات الروحانية للمنطقة ، والعمليات ، الأنشطة والمؤسسات التي تبني حول مثل هذه المعتقدات والقيم .

في معظم أجزاء العالم ، تكامل المنطقة يمثل دينامية تعمل على تحويل أوجه مهمة في سياسات العالم . أنها بالفعل دخلت ميثاق UN ، أساساً ، في علاقته – تكامل المنطقة – بالموضوعات الأمنية ، بدلاً من الاقتصادية أو أي مجالات أخرى ، على الرغم من أنه في أماكن كثيرة لا يزال نسبياً في مرحلة التطوير الأكثر تبكيراً . يقدم الاتحاد الأوروبي (EU) التجربة الأكثر تقدماً ، تلك التي قد أخذت وقتاً طويلاً حتى النضوج . استغراق 45 عاماً ، منذ تكون الحركة الأوروبية في عام 1948 وإلى اتفاقية ما ستريخت 1992 التي بعثت الحياة في EU بصورة رسمية . إذا أخذنا في الاعتبار أن توسيع وتعميق العمليات متواصل ، فإن المصير النهائي للاتحاد يبقى غير معروف . بالتأكيد ، ليس واضحاً تماماً ما هي طبيعة الكيان التي يتطور إليها . على أحد الجوانب ، يراه البعض نوعاً من الدولة العملاقة في طريق التكوين ، والتي سوف تمتص في النهاية الكثير من قوة السيادة لجمهورها من الدول ، تلك العملية التي سوف تتضمن تبني دستوراً وربما حتى جيشاً مستقلاً . يجادل آخرون بأنه ، بدلاً من أن

يصبح EU دولة Westphalia العملاقة ، فإنه يتطور إلى شيء ما يقترب من إمبراطورية القرون الوسطى الحديثة ، بحيث يحتفظ بالتنوع الثقافي المثير بين شعوبه ، إلى جانب حوكمة مفرطة في المركزية ، حدود ضبابية ومتعددة ، وسلطات متداخلة .

مهما كانت الاتجاهات المستقبلية التي يمكن أن يتخذها EU ، يوجد القليل من الشك ، بأنه يمثل الممارسة الأكثر نجاحاً في تكامل بلدان المنطقة حتى الآن ويوفر نموذجاً للدور في مشروعات أخرى حول العالم ، وأيضاً لجمعيات التجارة الحرة . في المحيط الهادي – آسيا ، توجد " رابطة الآسيان " ، ورابطة جنوب آسيا للتعاون على مستوى المنطقة . في المحيط الهادي – آسيا منتدى التعاون الاقتصادي APEC . في الأمريكتين بصرف النظر عن APEC التي تمتد عبر المحيط الهادي ، توجد " السوق المشتركة لأمريكا الوسطى " (CACM) ، ونظام التكامل لأمريكا الوسطى (CAIS) ، رابطة تكامل أمريكا اللاتينية (LAIA) – في ذاته فروع من رابطة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية (LAFTA) ، السوق المشترك الكاريبي (CARICOM) ، واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA).

بالنسبة للقارة الأفريقية يوجد " الاتحاد الأفريقي " (AU) – الوريث لمنظمة الوحدة الأفريقية (OAU) – المجتمع الاقتصادي الأفريقي (AEC) وعدد من الكيانات الأفريقية للمناطق الفرعية والتي من بينها المجتمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا (ECOWAS) ، مجتمع تنمية أفريقيا الجنوبية (SADC) في الشمال ، أيضاً " جامعة الدول العربية " ، تغطي عضويتها كلاً من شمال أفريقيا ، والشرق الأوسط . مجلس التعاون الخليجي ويتضمن ستة دول : الإمارات العربية المتحدة ، البحرين ، العربية السعودية ، عمان ، قطر ، والكويت .

العودة بإيجاز إلى EU ، توجد بعض المناقشات ، التي تتناول إذا ما كان نموذج EU ملائم حقيقة للتنمية في أجزاء أخرى من العالم . ومع ذلك ، هذا

موضوع يتناوله كل مشروع داخل منطقة ما بالفحص والتحليل : قد تكون بعض أوجه الخبرة الأوروبية ملائمة تماماً للمشروعات في مكان آخر ، بينما بالنسبة للأخرى ، ليس كذلك . أزمة ديون منطقة اليورو ، والتي ظهرت في أعقاب الأزمة المالية العالمية ، قد أعطت للمتشككين في اليورو (أولئك الذين يعارضون المشروع الأوروبي عامة) زهوا سياسياً كبيراً . ومع ذلك ، بالنسبة للآخرين ، أزمة الدين تمثل خبرة قد يتولد عنها دروس طويلة الأجل يمكن تعلمها ، ربما تساهم في ظهور أوروبا الأكثر قوة (واليورو) في الأجل الطويل .

تطور مهم آخر يتمثل في الحوار فيما بين المناطق أو الأقاليم – وهو في ذاته ظاهرة تدعم مفهوم الإقاليمية ، أحد الأمثلة يأتي من عملية اجتماع آسيا أوروبا (ASEM) ، أنشئ في منتصف التسعينيات (1990) . لقد تشكل أساساً لتدعيم العلاقات الاقتصادية ، ولكن قد كشفت العملية عن بعض عناصر ثقافية / أيديولوجية تفعّل أيضاً . العضوية الآسيوية تتضمن الآن بلدان رابطة "الآسيان" ، بالإضافة إلى الصين ، اليابان ، كوريا الجنوبية ، منغوليا الهند وباكستان. استراليا ونيوزيلاند اعتبرت أوروبية من المفهوم الثقافي والجيو استراتيجي وخاصة أثناء مناقشة القيم الآسيوية ، إلى جانب روسيا ، ولكن في فئة خاصة من البلدان الأوروبية الآسيوية .

تلخيصاً ، على الرغم من أن مشروعات التكامل لبلدان المناطق قد كان موجوداً على مدى عقود ، فإن عالم ما بعد الحرب الباردة ، قد شهد أنماطاً أكثر قوة من انبثاق تكامل المناطق . بالتأكيد ، عملية تعميق وتوسيع EU ، قد أعطى تشجيعاً ملحوظاً نتيجة انهيار الهياكل الاستراتيجية والأيدولوجية التي دعمت النظام العالمي ثنائي القطبية أثناء الحرب الباردة ، حيث انبثقت مشروعات في أماكن أخرى . ولكن هل التطورات التي حدثت طبقاً لكل من مصطلح التكامل المناطقي والعولمة – والتي هي مشروعات تكاملية وليست متعارضة – تقلل من شأن سيادة الدولة ؟ نناقش هذا بمزيد من التفاصيل في الفصل الأخير .

التفتيت إلى شظايا متناثرة والفوضى العالمية

تناول الفصل الرابع بإيجاز مفهوم وممارسة العرقية وسياسات الهوية المميتة في سياق تطورات ما بعد الحرب الباردة ، ولاحظ أنه ، بدلاً من انبثاق نظام عالمي جديد يعتمد على المبادئ التحررية المثالية ، كثيرون رأوا فوضى العالم الجديد ، بدلاً من ذلك . بلغة مفهوم الأمن وانعدام الأمن ، فإن الأحداث المرتفعة نتيجة الصراع القائم على العرقية أو الهوية ، يبدو أنه قد جعل فترة ما بعد الحرب الباردة أقل استقراراً من فترة الحرب الباردة ذاتها . حيث أن العدد الملاحظ من المشكلات في الفترة المعاصرة قد كانت بسبب إعادة ترتيب العالم الشيوعي السابق ، يمكن أن يكون من المفترض أن الصراع وعدم الاستقرار الذي تلى ذلك ، والذي كانت له أجزاء مزعجة من العالم الشيوعي السابق منذ نهاية الحرب الباردة ، عبارة عن ظاهرة مؤقتة ، على الرغم من أن بعض الصراعات كتلك التي كانت بين روسيا والشيشان ، وبين جورجيا و Ossetia ، التي لا تزال قائمة، بينما الوضع النهائي لكوسوفو لم يتحدد بعد . في أماكن أخرى ، تستمر الصراعات العنيفة في حصد آلاف الأرواح كل سنة . بينما معظم هذه الصراعات عبارة عن حروب أهلية ، فإن لها أبعاداً دولية ملحوظة .

يجب أيضاً أن نلاحظ أن الصراع العرقي وسياسات الهوية ، لم تنبثق ببساطة كظاهرة جديدة ، في ظروف عالم ما بعد الحرب الباردة . كان الصراع العرقي يمثل مشكلة خطيرة على مدى القرن العشرين . لقد أدرك ذلك ، أولئك الذين انخرطوا في عمليات " عصبة الأمم " ، وخاصة فيما يتعلق بدول أوروبا الشرقية ، وكان عاملاً جوهرياً وراء النظريات المعيارية لتحديد المصير ، والذي تطور منذ ذلك الوقت . بعد الحرب العالمية الثانية ، ازداد احتمال الصراع العرقي إلى حد كبير وخاصة منذ أن احتوت الكثير من البلدان المستقلة حديثاً في أفريقيا وآسيا مجموعات عرقية شديدة التنوع ، والتي تتمتع بكل شيء ما عدا العلاقات الدافئة كل منها مع الأخرى . بينما البعض قد اتحد في مقابل القاعدة الاستعمارية ، فإن هذا لم يخلق بالضرورة التزاماً بقوة كافية للتغلب

على صراعات المصالح المدركة استناداً إلى الاختلافات العرقية أو القبائلية . يضاف إلى ذلك ، في المواقف السياسية المشكوك في مصداقيتها التي عادة تكون ملازمة للاستقلال فإن المخاوف ، الحساسيات وانعدام الأمن الخاص بالعرق ، كانت يستخدمها السياسيون بصورة متكررة لتحقيق مزايا ، لأن سياسات الهوية كانت تبدو بالنسبة لهم مورداً للاستغلال .

تشير إحدى الدراسات أنه ، في عام 2008 ، أن 36 صراعاً كانت جارية في ست وعشرين موقعاً مختلفاً على مستوى العالم ، وإذا أخذنا في الاعتبار إجمالي عدد الصراعات المسلحة متضمنة 1,000 قتيل معارك مسلحة – ارتفعت الصراعات إلى 240 منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . في السنوات من 2004 إلى 2007 ، فترة فاصلة من أربع سنوات لم تسجل فيها حروب ما بين الدول (مع ملاحظة أن ما يجري في العراق وأفغانستان كانت عملياً حروباً أهلية في هذه الفترة) . الحرب الوحيدة منذ تلك السنة ، كانت بين إريتريا وجيبوتي ، على الرغم من أن خمسة صراعات إضافية تم تدويلها ، انطلاقاً من مفهوم أن قوات من دولة خارجية أتت لمساعدة واحدة من الأطراف المتصارعة . بينما معظم هذه الصراعات تستند إلى عوامل عرقية ، فإنه ليست الاختلافات العرقية هي التي تمثل مجرد الحقيقة التي تدفع إلى مثل هذه الصراعات . تتحالف مع الاختلافات الإدراكات بأن أعضاء من هذه المجموعة أو تلك قد اضطهدوا أو حرموا من موارد أو فرص مقارنة بالمجموعات الأخرى الأكثر تميزاً ، ومن ثم يندفعون إلى الانخراط في العنف ، إذا لم تكن هناك طريقة أخرى لتناول الشكاوي تبدو متاحة . على الجانب الآخر ، قد تخشى المجموعات الأكثر تميزاً أن تفقد الموارد والفرص ، ومن ثم وتتحرك إلى الدفاع عن تميزاتها . يفترض كل هذا أنك لكي تقرأ الصراعات ببساطة من المنظور العرقي فقط ، ليس كافياً . يحتاج التحليل إلى أن يكتمل من خلال البعد الاقتصادي السياسي الذي يأخذ في اعتباره الحرمان النسبي وعوامل دافعة أخرى .

هدف الكثيرين الذين ينخرطون في الصراع ولديهم البعد العرقي يتمثل في خلق دولة جديدة . إنه لهذا السبب أن معظم مثل هذه المجموعات توصف بأنها ذات توجه عرقي قومي – ذلك المصطلح الذي يمزج بين تقمص عرقي بصبغة سياسية مع مطلب من أجل القومية المتجسدة في كيان الدولانية. عادة يعني هذا تقسيم دولة قائمة لإشباع مطلب الاستقلال التام. لذلك، التوجه العرقي – القومي بين الباسك قد سعى إلى الانفصال من أسبانيا ، الكيوبك من كندا، التأميل من سرى لانكا ، Papuans الغربية من إندونيسيا ، الشيشان من روسيا الفيدرالية وهكذا . يسعى بعض الأكراد طلباً لدولة ذاتية يمكن أن تشتمل على أجزاء من (تركيا ، سوريا ، إيران ، والعراق) لإنشاء دولة جديدة . الدولة التي انبثقت حديثاً جداً في السودان ، ذلك ، البلد الذي أبتلى بالعنف على نطاق واسع متصاعداً بصورة مزعومة من الهوية السياسية ، ولكنه يشتمل أيضاً على ما يطلق عليه لعنة الموارد بسبب احتياطي البترول الضخم . لقد شهد يناير 2011، استفتاءً عبر فيها أهالي الجنوب في تدعيمهم الكاسح للانفصال من السودان .

ينظر أحياناً إلى الحركات الانفصالية على أنها تفتيت الدولة إلى شظايا متناثرة ، " من تحت " وفرص تهديد للنظام العالمي . السكرتير العام السابق للأمم المتحدة (UN) بطرس بطرس غالي يفترض أنه ، لو أن كل مجموعة عرقية (أو دينية أو لغوية) طلبت تحديد المصير في شكل دولة مستقلة " سوف لا تكون هنالك حدود للتفتيت ، ورفاهية السلام ، الأمن ، والاقتصاد للجميع ، سوف تصبح ربما أكثر صعوبة في التحقيق . تمثل الحل الذي رآه في المزيد من الالتزام بالحقوق الإنسانية داخل الدول ، لذلك سوف تتضاءل الضغوط من أجل الانفصال . يعني هذا ، بين أشياء أخرى ، إنه ، على الرغم من أنه قد يفهم كحق ، تحديد المصير ليس حقاً مطلقاً ، إنه مقيد بأنه لا يجب أن يخلق تهديداً للأمن الدولي أو ينتهك حقوق ومصالح أعضاء آخرين في المجتمع الدولي .

مشكلات الصراع العرقي قد أزعج أجزاء كثيرة من العالم الاستعماري السابق . لقد لاحظنا مبكراً أن تفكيك الاستعمار الذي تلى الحرب العالمية الثانية أنشأ دولاً جديدة على أساس الحدود التي وضعتها أساساً القوى الاستعمارية . وفي المقابل ضاعف هذا من احتمالات الصراع العرقي ، حيث أن الكثير من هذه الدول تضم مجموعات عرقية متنوعة . يضاف إلى ذلك، بعض الحدود جّزأت بالفعل مجموعات عرقية بين الدول . ولكن على الرغم من المشكلات المحتملة في الدول متعددة العرقية ، فإن تجزئة الدول المستعمرة سابقاً إلى كيانات أكثر تماسكاً عرقياً تعرضت للمقاومة ، وغالباً جاءت المقاومة بقوة من نخبة المستعمرات السابقة أنفسهم . أولئك الذي قد قادوا النضال القومي باسم كل شعب الدولة التي كانت خاضعة للاستعمار ، والذين انتهوا إلى مراكز في السلطة لا يريدون تجزئة مجالات سلطتهم المكتسبة حديثاً . قد يكون النظام الاستعماري قد انتهى ،ولكن نظام ما بعد الاستعمار المتمثل في سيادة الدولة في كل أرجاء أفريقيا ، آسيا والمحيط الهادي أثيرت في كل أركانها الأساسية .

الاستثناء القابل للملاحظة بالنسبة للقاعدة العامة كان عبارة عن تقسيم 1947 لشبه القارة الهندية ، والذي أنشأ الهند داخل حدودها الحالية ، وأيضاً شرق وغرب باكستان ، التي كانت قد أنشئت ككيان موحد السيادة ، وكدولة إسلامية ذات اعتراف سابق . ومع ذلك كانت التداعيات مروعة في قسوتها ، وإراقة الدماء أكثر مما هو الحال في مسار أي دولة أخرى إلى الاستقلال . جاء بعد التقسيم مباشرة النقل الإجباري لعدد يتراوح ما بين 14 – 18 مليون شخص بين البلدين. كانت هذه ممارسة للتطهير العرقي ، الذي فيه، ليس فقط الملايين من الناس قد تحولوا إلى لاجئين ، ولكن الذي فيه أيضاً حوالي 2 مليون من الهندوس ، المسلمين ، والسيخ فقدوا أرواحهم ، حيث عناصر انتقامية بين كل المجموعات تحولت إلى عمليات القتل ، الاغتصاب ، وتصرفات سيئة أخرى . كما قد رأينا ، فيما بعد أصبحت باكستان الشرقية ، " دولة

بنجالديش " – حالة نادرة للانفصال الناجح في فترة الحرب الباردة . تبقى كشمير موضع نزاع حتى هذا اليوم ، وكانت سبباً في ظهور دولتين نوويتين كانتا على شفا حرب مفتوحة في الماضي القريب .

لأن بلدان ما بعد الاستعمار قامت على ما يبدو غالباً أن يكون حدودها تحكمية ، حددتها البيروقراطية الاستعمارية ، فإن مثل هذه الحدود غالباً ما توصف على أنها مصطنعة ، وخاصة ، حيث أنها لم تتبع المنطق الذي تمليه العوامل العرقية . ولكن هذا المنظور مفتوح أيضاً للنقد ، ذلك ، لأنه لكي تطلق على فئة من الحدود بأنها " مصطنعة " فإنك تفترض وجود أنواع أخرى من الحدود فاصلة ، (أو تحتوى على) شعب ، التي تكون إلى حد ما " طبيعية " . يوجد بالطبع بعض المعني ، يكون فيه أحد الأنهار ، سلسلة جبلية ، محيط ، أو بعض المعالم الأخرى ، التي يمكن أن تعتبر مكوّنة لحدود طبيعية . ولكن لكي تطبق المصطلح طبيعياً على تقسيمات فاصلة بين الناس على أساس الجنس ، العرق ، الثقافة ، اللغة ، أو معالم أخرى مختلفة ، فهذا موضوع آخر . كما اقترح من قبل ، لكي تفترض أن شيئاً يحدث بصورة طبيعية ، يشترط أن يتصف بالديمومة ، وأن يكون غير قابل للتغيير . أبعد ما يكون عن الثبات في هذه الطريقة الهوية العرقية تفهم بصورة أفضل على أنها موقفية ، تتشكل من خلال عوامل السياق . كما أن الهوية العرقية ، لا ترتبط بالضرورة بالمشروع السياسي ، إذا لم نتحدث عن المرء الذي يطلب دولة لكي يكيفها طبقاً لرؤيته الذاتية . يضاف إلى ذلك ، بعض أعضاء المجموعة العرقية المزعومة ، أحياناً حتى الأغلبية لا يدعون بالضرورة القضية (أو الأساليب) التي تدعو لها الجماعات الانفصالية . ليس كل أفراد الباسك يريدون الانفصال عن أسبانيا ، وليس كل الأكراد يريدون " كردستان " ، وعدد يقل عن 50 في المائة من سكان كويبك ، الذين معظمهم يتحدثون الفرنسية (فرانكفون) ، يدعون إلى دولة منفصلة . لذلك ، على الرغم من أن هوية مجموعات معينة يمكن أن تتحمل على مدى فترات طويلة من الوقت ، فإنهم مع ذلك ، معرضون للتغيير ، الانهيار،

التجديد ، الإزالة ، والتحـول ، اسـتناداً إلى قـوى سياسـية ، اجتماعيـة واقتصـادية في مواقـع العمل ، في ظروف مختلفة ، وفترات مختلفة . يتفق كل هذا مع النظريات التي تؤكـد عـلى الشخصية المبنية اجتماعياً في أي ترتيبات سياسية .

ظاهرة الدول التي فشلت أو التي في طريقها إلى الفشل يجـب أيضـاً أن تـدرس في سياق المشكلات القائمة حالياً نتيجـة التفتيـت للـدول إلى شـظايا متنـاثرة والنظـام العـالمي المضطرب . تمتد فكرة الفشل هنا مـن العجـز المـزمن في مسـاندة البيئـة الآمنـة اجتماعيـاً ، سياسياً واقتصادياً بصورة معقولة لمـواطني الدولـة ، إلى تلـك الحـالات القليلـة النـادرة مـن الدول المنهارة واقعياً ، حيث عملياً لا توجد سلطة حكومية شرعية تستطيع أن تحقق رقابـة فعالة على الجهاز المركزي . من المنظور الخارجي ، الدولة الفاشلة قد وصفت على أنها " غير قادرة تماماً على تدعيم نفسها كعـوض عـن المجتمـع الـدولي . تحالفـاً مـع مفهـوم " الدولـة الفاشلة " توجد فكرة الضعف الداخلي – حيث أن " الدولة الضعيفة " التي تواجه مشكلات خطيرة مع تهديدات تتولد داخلياً تتناول أمن الحكومة ، وليس الدولة في ذاتها . يقـول أحـد الباحثين أن السبب في لماذا بعض الكيانات تستمر في الوجود كدول حيـث يتمسـك الجميـع بالحقيقة البسيطة المتمثلة في اعتراف الدول الأخرى ، وليس أي شيء آخر . على سبيل المثال ، لا تزال كلمة " الصومال " تسمى دولة التي توجد ككيـان في نظـام الـدول الـدولي ، ولكـن هذا الكيان ليس لديه تقريباً القدرة على القيام بوظائف الدولة الأساسية في حدها الأدني .

قد شهدت السنوات الأخيرة تقـديم **" دليـل البلـدان الفاشـلة "** ، الـذي وضعه معاً "صندوق السلام " ، ومنظمة غير حكومية في واشـنجتن بالتعـاون مـع المجلة التي ترجمة عنوانهـا " السياسـة الأجنبيـة " . الـدليل السـنوي السـادس ، الذي نشر في 2010 ، يرتب تقريباً كل بلد في العـالم طبقـاً لمجـال مـن المـؤشرات الاجتماعية، السياسية والاقتصادية . الدول العشر الـذي جـاء ترتيبهـا في الفئـة الأكـثر فشلاً بصورة خطيرة على رأس القائمة بدون استغراب الصومال تليها تشاد ، السودان ،

زيمبابوي ، جمهورة الكنغو الديمقراطية ، أفغانستان ، العراق ، جمهورية أفريقيا الوسطى ، غينيا ، وباكستان . والعشرة الأخيرة في نهاية القائمة ، والتي تعتبر الأحسن حالاً هي : هولندا ، لوكسمبرج ، استراليا ، النمسا ، نيوزيلاندا ، الدانمراك ، إيرلندا ، سويسرا ، السويد ، وفلندا مع النرويج تخرجان من فئة الدول الأكثر فشلاً لتظهران على قمة قائمة الأول " الأكثر قوة " (تحتوى القائمة على 177 دولة). US ، كان ترتيبها 158، خلف UK عند 161، وكندا عند 166 . في أفريقيا ، التي تحتوى على الكثير من الدول الأكثر تعرضاً للفشل ، تأتي جنوب أفريقيا في وضع أفضل عند 115 ، ولكن تسبقها غانا عند المرتبة 122 تأتي جمهورية موريشيوس عند المرتبة 150 .

يثير هذا الموضوع المهم حول (طاقة أو قدرة الدولة) ، ذلك المصطلح الذي حظى ببروز لافت منذ نشر **تقرير التنمية الدولي : الدولة في عالم متغير** (البنك الدولي 1997) . أفكار طاقة الدولة ترتبط ارتباطاً وثيقاً مع موضوعات الاقتصاد السياسي ، الذي نتناوله في الفصل القادم . هنا يجب أن نلاحظ أن الدول الأضعف – التي تعرف بمصطلحات نقص طاقة الدولة لتوفير الخدمات عبر سلسلة واسعة من الحاجات الأساسية ، ابتداءً من الأمن والبنية التحتية الأساسية إلى الرعاية الصحية والتعليم – هي تلك الأكثر خطورة للفشل ، والأكثر تعرضاً للعنف . بالطبع الدول القوية ليست بالضرورة الدول الجيدة . بعض الدول القمعية، القوية ، جيدة الموارد يمكن أن تكون قاسية جداً مع شعوبها. ولكن لكي تعمل كدول – باعتبارها مجتمعات سياسية فعالة قادرة على توفير جودة معقولة للحياة لأعضائها – من الواضح أن الدول تحتاج إلى أن تكون لديها القدرة على توفير الإجراءات اللازمة للمجتمع الجيد بصورة جماعية . في تحليل تناول كيف أن نقص طاقة الدولة يساهم في الحروب الأهلية ، تشير إحدى الدراسات أن الدولة القوية تتمتع بخبرات متناقصة الخطر كثيراً من الحروب الأهلية ، أو ، إذا حدثت إحداها ، يتم الوصول إلى حل تفاوضي . بالطبع ، الحروب الأهلية تتجه إلى النيل من طاقة الدولة ، ولكن هذا الذي يتضمن

مسببات عكسية لا يغير من الصورة الكلية . لذلك الطاقة أو القدرة ، القوية للدولة ، تتضمن حكومة فعالة تضع لوائح تنظيمية لسلسلة من الأنشطة الاقتصادية ، الاجتماعية ، وأخرى ، تمثل عاملاً محورياً في الأمن والاستقرار داخل الدولة ، ومع التوسع ، في النظام الدولي ككل .

في تناقض مع مناهج الغم والقدر المشئوم ، تلك الدولة التي لا ترى شيئاً غير الاضطراب المتزايد الذي يلوح في أفق نظام الدولة والنظام الدولي ، كنتيجة للأعراض المتزايدة بوضوح للانهيار في الدولة الضعيفة . ينظر آخرون إلى الدولة باعتبارها كياناً يتمتع بطاقة ملحوظة للبقاء . كما نرى في الفصل الأخير هذه الرؤية تتناقض مع ذلك بالنسبة لجسم من أدبيات الموضوع المعاصرة، الذي ليس لديه الكثير ليفعله مع أسباب تداعيات الدول الفاشلة ، كما ذكرت سابقاً، ولكنها التي توقعت شيئاً ما بطريقة قابلة للتقدير إلى حد ما ، انهيار الدولة ، تحت قوى العولمة التي لا تلين .

التقسيم إلى الغرب وغير الغرب

قد كان هناك منذ زمن طويل مشروعات متعددة لتقسيم العالم طبقاً لعوامل محددة جغرافية ، استراتيجية ، اقتصادية و / أو ثقافة . بالإضافة إلى تلك التي انتجت خلال ديناميات تكامل بلدان المنطقة ، قد لاحظنا في الفصل السابق فئة العالم الثالث . هذا الكيان مرادف عملياً مع المصطلح الأكثر حداثة (**جنوب العالم**) ، والذي يتناقض بالضرورة مع (**شمال العالم**) . هذه الفئات مقترنة بدورها مع توزيع الثروة والفقر في النظام الدولي ، الذي نناقشه لاحقاً في الفصل السابع . هنا ، يجب أن تلاحظ أن التقسيم شمال / جنوب يقسم الخرائط تقريباً بصورة مباشرة إلى تشعيب (من الشعب) سياسات العالم إلى **الغرب / غير الغرب** . " الغرب " إحدى تلك المصطلحات التي تستخدم بصفة أكثر عمومية ، ولكنها تقريباً لم تعرَّف أو تحلل أبداً ، بينما يكوِّن المصطلح الباقي وهو " غير الغرب " بمعنى الفئة الباقية عملياً . حيث أن هذه الفئات قد تستحضر في تصور النظام

العالمي ، فإنها تستحق على الأقل مناقشة موجزة هنا ، على أن تكون البداية مع ملخص التقسيمات التي انبثقت أثناء الحرب الباردة .

كيانات استراتيجية الجغرافيا السياسية للحربين الباردتين الأساسيتين، كانت بالطبع التحالف الغربي ممثلاً إلى حد كبير في "NATO"، والكتلة الشرقية والتي كانت تتكون من الاتحاد السوفيتي ، ومعظم بلدان أوروبا الشرقية والتي تكونت لتشكيل "حلف وارسو" لتحقيق التوازن مع الناتو (NATO) . الكثير من البلدان في عالم المستعمرات السابق ، كانت بصورة غير رسمية في حالة انحياز مع ، أو على الأقل متعاطفة إلى واحد أو الآخر من هذه الكيانات ،على الرغم من أن معظمها كان ينتمي إلى " حركة عدم الانحياز " . مع وضع هذه التناقضات جانباً ، أصبحت هذه المجموعة مشهورة بأنها بلدان "العالم الثالث " إلى حد كبير لأنها لم تكن من العالم الأول (يتكون من التحالف الغربي) ، ولا من " العالم الثاني " (يتكون من الكتلة الشرقية) . ومن ثم كانت العوامل الثلاثة جوهرياً كيانات تتصف بالجغرافية السياسية ، وليست ثقافية ، اجتماعية ، اقتصادية أو جغرافية . اليوم مصطلحات " العالم الأول " ، و " العالم الثاني " تلاشت عملياً ووظائفياً ، بينما بقى " العالم الثالث " ثابت الاستخدام في اللغة الشائعة ولو مع لغة حالات التنمية ، بدلاً من رنين الجغرافيا السياسية .

كفئة في السياسات العالمية المعاصرة ، يحتفظ الغرب بأهمية الجغرافية السياسية ، وأيضاً دلالتها الثقافية والاقتصادية . في مفهوم الجغرافيا السياسية، إنه يستمر في الإشارة إلى " التحالف الغربي " الذي يشتمل على البلدان التي تشكل عضوية NATO ، والتي (أثناء الحرب الباردة) ضمت معظم بلدان أوروبا الغربية (عملياً ،كل أوروبا التي لم تكن شيوعية ، فيما عدا سويسرا) ، بالإضافة إلى US وكندا . تركيا أيضاً في حالة انتظار طويلة لعضوية " الناتو " ، على الرغم من أنها لا تعتبر غربية في المفهوم الثقافي . معظم بلدان أوروبا الشرقية – التي كانت أعضاء في الكتلة الشرقية أثناء الحرب الباردة ، والتي قد تلاشت الآن

– قد التحقت بالاتحاد الأوروبي EU ، وبحلف الناتو على مدى العقدين الأخيرين ، ومن ثم اتسعت رقعة التحالف الغربي كثيراً . يتضمن هذا التحالف أيضاً اثنين من الدول البعيدة جداً ، أعني استراليا ونيوزيلاندا ، اللتان تشتق مسندات قبولهما كأعضاء في EU من اندماجهما في الاتحاد السياسي الجغرافي، وإلى حد كبير التراث الثقافي الأوروبي ، والذي ينعكس بدوره في المؤسسات الديمقراطية التحررية سياسياً ، الاقتصادياً المتطورة ، ومؤسسات اجتماعية أخرى .

عضو آخر في التحالف الغربي هو " اليابان " ، والتي قد احتلت على مدى فترة زمنية طويلة وضعاً متأرجحاً في منطقتها الجغرافية الذاتية . من حيث الجغرافية السياسية ، قد كانت منحازة بقوة إلى US ، وتبقى المضيفة لأحد المواقع العسكرية الأمريكية الأكبر خارج الحدود الأمريكية في Okinawa . لقد كانت ثاني أكبر دولة اقتصادية على مستوى العالم بعد الولايات المتحدة ، وقد أخذت الصين هذه المكانة في عام 2010 . سياسة اليابان ومعالمها الصناعية الداخلية يجعلها تقف أيضاً إلى جوار الغرب . ثقافياً ، الأمور ليست مباشرة . على الرغم من أن الترابط الآسيوي "الأسيان" ، في كثير من الحالات يعكس سلسلة من الخصائص الثقافية ، فإن اليابان غالباً توصف بأنها " غربية " جداً في خصائص أخرى ، إذا أخذنا في الاعتبار مستواها في التطور الصناعي ، الإنجازات التعليمية والاجتماعية ، واندماجاتها السياسية . يضاف إلى ذلك ، بعض المناقشات داخل البلد ، منذ الجزء الأخير من القرن 19 دفعت اليابان إلى الهروب من آسيا ، وأخذ مكانتها في المجتمع الدولي كعضو من الغرب .

يشير مصطلح " الحضارة الغربية " إلى خصائص مركبة ، الكثير منها مقترن بظاهرة الحداثة ، ولكن مع جذور أعمق كثيراً في الماضي ، كما نوقشت في الفصل الثاني . الغرب أيضاً يمثل الفئة الحضارية الأولى التي حددها Huntington كما جاءت في الفصل الرابع ، إلى جانب تنوع الحضارات غير الغربية . مصطلح " الحضارة " نفسه له تاريخ طويل ومركب ، وغالباً قد

استخدم بصورة عامة ليشير إلى حالة من الإنجازات البشرية المتقدمة ، في تضاد مع المستويات الأدني في الإنجازات المقترنة بمصطلحات مثل " بدائي " . ومع ذلك ، ابتداءً من أواخر القرن 19 انبثق فهم للحضارة باعتبارها فئة شاملة ، التي قد حققها الغرب ، ولم يساهم فيها الكثير من المجتمعات الأخرى . ومن ثم ، أخذت الحضارة الغربية لتشير إلى النقطة المرتفعة للتطور الإنساني مقابل الإنجازات البشرية لأي مكان ، وعند المقارنة والحكم عليها ، غالباً تكون النتيجة أنها - الإنجازات الأخرى – ليست على المستوى المطلوب . أكثر من هذا ، قد كان يعتبر ، إنه من واجب الغرب أن ينخرط في " رسالة التحضر " بحيث مزايا الحضارة الغربية يمكن أن تنتشر بعيداً وعلى نطاق واسع ، حتى إذا كان المستقبلون غير مستعدين . هذه الأفكار التي قد تأثرت بشدة من خلال " سوء " تطبيق نظرية النشوء الداروينية ، والتي دعمها كثيراً تبرير مذهب الاستعمار الأوروبي . مسمار لافت في نعش أفكار العظمة المتكلفة حول الحضارة " الغربية " ، مع ذلك رفع عنها الغطاء خلال الحربين العالميتين ، حيث استخدام الكلمات التي تتنافى مع الفصاحة قد أصبحت مشهورة ، ولكن هل رسالة التحضر انبثقت منذ ذلك التوقيع ؟ بصورة قابلة للجدل أو المناقشة ، إجراءات معينة في السياسة الخارجية ، بما في ذلك الترويج للديمقراطية التي يبشر بها كل من EU ، و US قد جسَّدت معالم معينة للرسالة المبكرة .

على مستوى آخر ، يمكن المناقشة حول فكرة أن " الغرب " يستند على التناغم ، عموماً ، مع ما هو كيان ثقافي شديد التنوع ، وبطرق أخرى . ربما اللجوء إلى الحضارة الشرقية قد يثبت أنها تؤدي بصورة أكثر بساطة . هذا الإصغاء إلى فترة الماضي الأكثر تبكيراً ، عندما كان "الشرق" يعادل أو يناظر فقط مع أي شيء يقع جغرافياً شرق تلك المساحة الواسعة من الجزء الأوروبي من قارة أوراسيا مع استثناء روسيا . ومن ثم يشمل الشرق كل شيء ابتداءً من تركيا ،مروراً بالصين واليابان – منطقة واسعة مشهورة في الإنجليزية بأنها

الشرق Orient ، والتـي كـان يمكـن أن تتنـاقض مـع أوروبـا . مـرة أخـرى ، هـذه أساسـاً مصطلحات جغرافية التي كانت تعني اكتساب دلالة ثقافية .

لقـد رأينـا مـن قبـل أن فكـرة الاسـتشراق تمثـل عـنصراً مهـماً في منـاهج مـا بعـد الاستعمار لدراسة IR. التقسيم إلى غربي / شرقي هـو الآن أكـثر شـيوعاً للتعبـير للتفريـع إلى شعبتين غرب / لا غرب في العالم . بينما هذه المصطلحات من الصعب تفاديها ، فإنني اقـترح أن اللجوء بسهولة إلى التفريغ الثنائي غرب / لا غرب يخاطر بالمبالغة في تبسـيط الكثـير مـن الموضوعات ،وخاصة عندما يتراكب بإضافة تقسيم اقتصـادي عـالمي شـمال / جنـوب حيـث الغني والفقر ، العدل والظلم ، من السهل جداً أن تنحاز إلى فئة ما أو لأخرى . ومـع ذلـك ، شكل نظامنا العالمي الحالي قد كان تاريخياً ، إلى حد كبير يحـدده " الغـرب " ، ولا يسـتطيع أحد أن ينكر القوة المقترنة بهذا الكيان مع الأخذ في الاعتبار مع ذلك ، أن نظـم العـالم تميـل إلى أن تأتي وتذهب ، وأنه لا مجموعة هيكلية أو ترتيبات للقوة معينة سوف تدوم إلى ما لا نهاية ، فإن مستقبل نظم العالم ، سوف تكون بالتأكيد تقريباً مختلفـة جـداً مـن تلـك التـي نحن على ألفة بها اليوم .

الاستنتاج

على الرغم من خاصية الفوضى في المجال الدولي ، يوجـد الكثـير مـن الأشـياء مثـل " النظـام العالمي " ويوجد بعض المؤسسات جيدة الأداء الوظيفي بصورة معقولة في الحوكمة الكونيـة . تشكلت هذه نتيجة الحروب العالمية في القرن العشرين ، وفترة الحـرب البـاردة الممتـدة ، والتي ترتب عليها أن النظام الاستراتيجي ثنائي القطبية استمر تقريباً 50 عاماً . شهدت نفس هذه الفترة التفكيك السريع للاستعمار والتوسع الملحوظ في الدول الفاعلة في النظام الـدولي ، وعملياً عولمة نظام الدولة ذات السيادة نفسه . على نفس المستوى من الأهمية ، قـد كـان هناك زيادة في الفاعلين مـن غـير الـدول أو متعـددي الجنسـيات ، وأيضـاً تـدعيم المجتمـع

المدني العالمي ، والحركات الاجتماعية العالمية . خلف الكثير من هذه نجد فكرة أساسية شاملة ، ومعيارية بوضوح تعكس الأخلاق العالمية بصورة متميزة . ولكن منظمات الجريمة ، وأيضاً الشبكات العالمية متعددة الجنسيات قد ازدهرت أيضاً . المشكلات المتولدة نتيجة هذه الكيانات ليست قاصرة على أي جزء معين من العالم ولكن لها تداعيات ضارة بصفة خاصة بالنسبة للدول الضعيفة أو التي في طريقها إلى الفشل ، والتي تكافح مع العديد من المشكلات المركبة حيث الفقر ، ونقص طاقة الدولة . قد لمس هذا الفصل أيضاً التفريع الثنائي العام للعالم إلى الغرب / غير الغرب . تحدد هذه الخرائط تقريباً بصورة مباشرة تقسيم الشمال – الجنوب ، والذي بدوره يعكس توزيع ، أو سوء توزيع الثروة ، والقوة في النظام الدولي المعاصر ، أحد الموضوعات التي نتناولها فيما بعد في سياق الاقتصاد السياسي الدولي .

الفصل السابع

الاقتصاد السياسي الدولي

الموضوعات الاقتصادية قد كانت دائمة الحضور في IR ، ولكن التركيز الصريح على تـداخلاتها مع السياسة الدولية بدأ يكون ملموسـاً ماديـاً بـين أكـاديمي IR فقـط في عقـد السـبعينيات (1970) . يبني حقل الاقتصاد السياسي الدولي (IPE) على حقل الاقتصاد السـياسي المسـتقر منـذ فـترة طويلـة ، واهتماماتـه بالعلاقـة بـين الـدول والأسـواق التـي انبثقـت إلى جانـب الرأسمالية في أوروبا الحديثة مبكراً . الذي يميز الاقتصاد السياسي و IPE من الاقتصـاديات ، مع ذلك ، يتمثل في تركيزه على القوة . من يمتلكها ، كيف يمارسها ، لأي الأغـراض ، ولمصـالح من . قد تميز تطور الحقل بـالهجوم الـذي تنـاول القواعـد ، وأعطـى صـعوداً للتنـافس بـين المناهج النظرية والأيديولوجية . في هذا الفصل ، نفحص ، أولاً ، انبثاق الرأسـمالية ونظريـات الاقتصـاد السياسي ، كما جاءت صياغته في المذهب التجاري ، التحرري ، والماركسية ، وبعد ذلـك دور مؤسسـات

ما بعد الحرب العالمية الثانية– IMF ، البنك الدولي ، ومنظمة التجارة العالمية، وأيضاً OECD ، وتجمعات اقتصادية متنوعة مثل قمة – 8 ، وقمة – 20 والتي تشكل معاً الأعمدة المركزية للكيان الهيكلي للاقتصاد العالمي المعاصر . نفحص أيضاً تقسيم الشمال – الجنوب ، والتوزيع أو سوء التوزيع العالمي للثروة. أخيراً ، ندرس الأزمات في الرأسمالية العالمية ابتداءً من الكساد الكبير إلى الأزمة المالية العالمية (GFC) في الفترة الحالية التي فيها يطرح السؤال المتكرر بانتظام عن العلاقة الصحيحة بين الدول والأسواق ، وتأثير تلك العلاقة على المجتمع ذات دلالة عميقة .

انبثاق الرأسمالية

على الرغم من أن العناصر يمكن تتبعها إلى أزمنة مبكرة جداً ، فإن الرأسمالية عادة تؤخذ على أنها معاصرة مع ظهور الحداثة في أوروبا . يحدد أحد المؤرخين النظام الحالي باعتباره يمثل المرحلة الأخيرة من عملية تمييز مشروعات دوائر الأعمال من تلك الخاصة بالحكومة ، والتي كانت متقدمة باستمرار على مدى ستة قرون . آخر يربط انبثاق الرأسمالية ذاتها إلى حلقات الاتصال بين نصفي العالم والذي تحقق خلال الاكتشافات الأوروبية ، والتي عملت اتصال أوروبا ، أفريقيا ، وآسيا مع الأمريكتين في نهاية القرن الخامس عشر، ومما يثير الاهتمام، حملة صينية كبيرة حول 200 مركب ، بالإضافة إلى ما يزيد على 2,700 بحار ، أرسلها الإمبراطور Ming ، متفوقاً على الرحلات البحرية الأوروبية الضخمة بحوالي نصف قرن . ولكن الصينيين لم يتتبعوا هذه الغزوة المؤثرة ، وعلى الرغم من أنها كانت أكثر تقدماً تكنولوجيا من تلك الخاصة بأوربا في ذلك الوقت، لم تدشن بعد ثورة صناعية، أو تحول ملحوظ في الطرق الاقتصادية التي كان يمكن أن تقود إلى تطور رأسمالي . كان على هذا أن يحدث أولاً في UK قبل أن ينتشر إلى أجزاء أخرى في أوروبا ، وإلى أمريكا الشمالية حيث أصبحت الرأسمالية تقريباً العقيدة المؤسسة للولايات المتحدة الصاعدة .

قد تم تعريف الرأسمالية بأنها ببساطة استثمار الأموال مع توقع تحقيق أرباح ، ولكن في مصطلحات أكثر اتساعاً طفيفاً ، على نفس المستوى من الدقة كنظام لمنظمة اقتصادية قائمة على أساس منافسة السوق ، والتي تتطلب أن تكون وسائل الإنتاج ، التوزيع والتبادل مملوكة للقطاع الخاص وأن يقوم بتوجيهها أفراد أو شركات . آخرون يرون الرأسمالية ربما أكثر اتساعاً حيث قد تطورت إلى نظام للحوكمة في العلاقات الاقتصادية والتي تتضمن ليس فقط الأسواق ، ولكن المؤسسات وسلطة الاقتصاد السياسي . عندما يحدث هذا ، ليس ببساطة على نطاق قومي ، ولكن على نطاق دولي بدون شك ؛ يجب أن يلاحظ أيضاً أن هنالك أكثر من مجرد شكل واحد للرأسمالية ، كل منها يتغير مع تغير الوقت والمساحة . تحدد إحدى دراسات الفترة المعاصرة الرأسمالية بأنها قائمة على السوق ، الديمقراطية – الاجتماعية ، تواصل المدعمين ، القارة الأوروبية ، وتنوعات البحر الأبيض المتوسط ، على الرغم من أن هذه كانت طارئة بالنسبة للظروف القائمة ، ومعرضة للتحول .

تاريخياً يستلزم تطور الرأسمالية، بين أشياء أخرى، الفصل بين العمل ورأس المال، مع اعتبار الأرباح مستحقة إلى ملاك رأس المال، الذين كانوا لذلك المستفيدين الأساسيين من تراكم الثروة. تراكم الثروة بدوره يجعل المزيد من رأس المال متاح للاستثمار، ومن ثم يستثير المزيد من النمو الاقتصادي ؛ التركيز على النمو كمقياس للنجاح الاقتصادي ، وبالتالي كهدف يستحق السعي إلى تحقيقه ، والذي أخذ الصفة الرسمية في عام 1929 ، عندما أنشئ مقياس إحصائي تحت مسمى **إجمالي الناتج القومي** – الآن ، **إجمالي الناتج المحلي** GDP – باعتباره كل ما أنفق في الاقتصاد. إنه منذ ذلك الحين أصبح المؤشر الرئيسي للازدهار، وبصفة عامة، يدفع إلى الأمام السياسة النقدية والمالية حول العالم .

غالباً يؤخذ النمو الاقتصادي على أنه سلعة ليست ذات جودة غامضة ، وتعود فائدتها على الجميع . ومع ذلك ، قد خضع هذا الافتراض تحت النقد الدقيق المتزايد ، وخاصة في سياق المناظرات حول محدودية الموارد المتاحة عالمياً ،

والقدرة على تحمل الكوكب ذاته . هذه إضافة إلى حالات نقد الرأسمالية ، الأكثر عمومية والقائمة منذ وقت ليس بالقصير ، والذي يستند إلى أنه ، على الرغم من أنه نظام والذي عملياً يولد الثروة ، فإنه لا يوزعها بصورة عادلة . يقول أحد النقاد ، إن عمله يوفر " كلا من تقدير الدور الذي تلعبه الرأسمالية في رفع مستوى المعيشة في كل أرجاء العالم ، واهتماماتها بحالات الظلم والمعاناة الاجتماعية القاسية التي أوجدتها النظم الرأسمالية ." على المدى الأطول – كما يرى الناقد – ربما لا تكون حتى متناغمة مع استمرارية الحياة الإنسانية ، إذا أخذنا في الاعتبار التدمير البيئي ، وثيق الصلة بالزيادة غير المحدودة والمتواصلة في الإنتاج ، والاستهلاك ، وفي المخلفات والنفايات ، التي لا يمكن ببساطة مساندتها .

الوجه الآخر للرأسمالية الذي أخذ حصته الوافرة من التدقيق ، يتمثل في الفكرة بأن آلياتها الجوهرية إلى حد ما ذاتية التكيف . كما سوف نرى ، تتضمن هذه في مفهوم الاقتصاد السياسي التحرري الكلاسيكي – والذي يعني ، اليد الخفية التي توجه ديناميات السوق لكي يكتشف التوازن الصحيح للقوى لكي ينتج الكفاءة الاقتصادية القصوى . كنتيجة طبيعية ، التخطيط الاقتصادي والاجتماعي ليس شيئاً غير ضروري ، إنه أيضاً غير مرغوب عندما يتداخل مع ما يعتبر عملية طبيعية بالكامل تنتج توازناً طبيعياً متساوياً . أحدى حالات النقد الأكثر حماساً إلى هذا المنظور جاءت من موقف غير ماركسي Karl Polanyi (1886 – 1964) ، والذي عمله الذي ترجمة عنوانه " التحول العظيم " ، نشر لأول مرة في 1944 ، يخاطب الصراعات والتناقضات داخل الأمة – الدولة بين ضروريات الرأسمالية العالمية ، والاهتمامات بالرفاهية الاجتماعية . يبقى هذا اعتباراً مهماً ، كنتيجة للأزمة المالية العالمية (GFC).

المبدأ الاقتصادي الأكثر تبكيراً والمقترن بالرأسمالية يتمثل في الروح التجارية ، تقليدياً ، ينظر إليه على أنه ظهر في القرن 17 ، لتدعيم تراكم الثروة القومية (ليس مجرد الأفراد أو الشركات) ، والتي بدورها – الثروة القومية – اعتبرت مقياساً مباشراً للقوة القومية أو قوة الدولة . يتطلب هذا وجود سياسة للتجميع التراكمي للاحطياتيات الوفيرة من المعادن الثمينة والمحافظة على التوازن التجاري الذي يفضل بشدة الصادرات على الواردات . لم تكن ثروة الدولة الاقتصادية مجرد غاية في ذاتها ، ولكن بدلاً من ذلك ، ضمان تفوق القوة المالية والعسكرية مقابل الدول الأخرى . يدعم التفوق في هذا الاتجاه بقوة أكبر طاقة الدولة على رعاية النشاط الاقتصادي خارجياً . لذلك ، كان المذهب أو الرؤية التجارية تمثل قوة دافعة وراء الاستعمار ، الذي لم يوفر فقط الموارد الطبيعية للإنتاج في المدينة ، ولكن أسواق جديدة لبيع السلع . في الغالب ، الرؤية التجارية، أساساً ينظر إليها على أنها تجمع بين قوة السياسات والاقتصاديات معاً في علاقة دينامية وتكاملية ، بما يجعلها تحالفاً طبيعياً في IR الواقعية . يرى أحد التقارير أن الرؤية التجارية كانت عاملاً حيوياً ، ساهم في إنشاء سلطة دولة مركزية (بمعنى السيادة) مقابل القوى الداخلية والخارجية . وبالمثل ، تلاحظ إحدى الدراسات بالنسبة لكل من أصحاب النظرية الواقعية ، وأصحاب الرؤية التجارية ، الأمة – الدولة ، باعتبارها المستودع النهائي لسيادة السلطة السياسية، التي تعني أنها الفاعل الأساسي في النظام الدولي ، وأكثر من هذا ، وأن قوتها نابعة من إنتاج الثروة .

الرؤية التجارية قد كانت أيضاً مقترنة بالحمائية ، والتنظيم اللائحي للدولة ، ولهذا السبب ، بين أشياء أخرى ، وضعت في تناقض مع أفكار التنمية الاقتصادية التحررية ، على سبيل المثال ، عمل آدم سميث . في الواقع ، شجب سميث للرؤية التجارية بقوة يوفر الأساس المحوري لنظرياته الذاتية في تحرير التجارة ، والتي جاءت في مؤلفة **ثروة الأمم** ، الذي نشر لأول مرة في 1776 . الفكرة

الشاملة الأساسية عبارة عن دور مصلحة الفرد الذاتية غير المكبوتة في عالم الاقتصاد التنافسي وخاصة في العلاقة بديناميات السوق الحرة التي توجه بصورة صحيحة ليست من خلال سياسة مغرضة عن قصد ، ولكن من خلال "يد خفية" تنتج تنظيماً ذاتياً . غالباً ، يفهم سميث على أنه يدعم منهج " دعه يمر " في عالم الاقتصاد ، مع دور حكومي في أدني مستوياته . ولكن نظرية سميث، كانت ، على أية حالة ، وصفة علاجية للفوضى الاقتصادية ، حيث الأفراد غير المقيدين في إرادتهم يسعون حقاً إلى مصالحهم الذاتية . بالإضافة إلى توفير الدفاع الوطني ، والعدالة المدنية ، اعتقد سميث أن على الدولة أن تستثمر في الأشغال والمؤسسات العامة والتي لا تستطيع أن توفرها الجهود الخاصة ، والتي تعتبر أساسية للمجتمع ككل . هذه تتضمن البنية التحتية مثل الطرق ، القناطر والكباري ، والموانى ، والتي تسهل التجارة ، وأيضاً التعليم والصحة العامة ، والتي رآها أنها ذات فائدة لكل من الفرد والمجتمع . في عالم الاقتصاد دعم سميث أيضاً التنظيم المالي في مجال معدلات الفائدة ، الأعمال المصرفية ، العملة المتداولة ، القواعد التجارية ، الضرائب ، وحتى بعض الأعمال الخفيفة بالنسبة للإيرادات . التوازن بين مصالح الأفراد وتلك الخاصة بالدولة ذكر بوضح في ملخص سميث الذي تناول أهداف الاقتصاد السياسي :

> الاقتصاد السياسي يفترض هدفين متميزين ؛ أولاً ، توفير إيرادات أو ضرورياتالحياة بوفرة للناس أو بصورة أكثر صحة ، تمكينهم من أن يوفروا مثل هذه الإيرادات أو الضروريات بأنفسهم ؛ وثانياً ، تزويد الدولة بالإيرادات الكافية لتوفير الخدمات العامة . إنها تفترض إثراء كل من الأفراد ، وصاحبة السيادة.

كل من الرؤية التجارية والنظرية التحررية الكلاسيكية كما صاغها سميث ، تكون لذلك ، متناغمة مع حاجات الدولة ، ولو بطرق مختلفة وبأغراض مختلفة . أصحاب الرؤية التجارية قوميون إلى حد كبير ، بينما النظرية الاقتصادية التحررية ، كما في حالة النظرية التحررية الكلاسيكية ، عموماً ، تضع الأفراد في المركز . ومن ثم ، للفرد مكانه المتميز " داخل " المجتمع.

بعد سميث ، تضمنت قائمة منظري الاقتصاد التحرري الأسماء الأكثر شهرة ، ومن بينهم David Ricardo (1772 – 1823) الذي ابتكر نظرية الميزة المقارنة في التجارة الدولية ، أيضاً Thomas Malthus (1766 – 1834) ، الذي اشتهر بإرهاصاته أو علامته التشاؤمية ، المتعلقة بتأثير عدم مراجعة النمو السكاني – أو كما جاء في كلماته ، " الميل الثابت لدى كل الكائنات الحية في أن يتجاوز بالزيادة وما وراء كل الأغذية المعدة له ." – والتي بالنسبة للبشر تؤدي إلى الموت الجماعي جوعاً عندما يزيد عدد السكان عن موارد ضروريات الحياة . يأتي بعد ذلك John Stuart Mill (1806 – 1873) بني على نظريات أسلافه التحرريين في " مبادئ الاقتصاد السياسي " مفترضاً أن ، على الرغم من أن قوانين التوزيع كانت عرضة لدرجة من التحكم البشري ، فإن قوانين الإنتاج كانت أكثر أو أقل ارتباطاً بقانون الطبيعة . دعم Mill بصورة حماسية الحريات الفردية ، الاقتصادية ، وغيرها ، ولكنه كان لديه أيضاً توجهاً اجتماعياً بخصوص معتقداته حول ضرورة إحداث تحسينات اجتماعية على نطاق واسع – تلك المهمة التي على الحكومة دور مهم للقيام بها .

الاسم الأكثر شهرة في الاقتصاد السياسي التحرري في القرن العشرين هو John Keynes (1883-1946) . عمله الأكثر أهمية ، ترجمة عنوانه **"النظرية العامة للتوظف ، الفائدة والمال** ، صدر في أعقاب "الكساد الكبير" وبادر بمنهج الاقتصاد متناهي الكبر ، الذي كان متناقضاً مع التقليد الكلاسيكي ، وخاصة فيما يتعلق بنظرية " دعه يمر " التحررية . لأن الاستثمار في القطاع الخاص كان يميل إلى التغير إلى حد كبير ، فإن الطلب التراكمي كان لا يمكن أن يحتفظ به مستقراً ، ومن ثم ، يؤدي بدوره إلى التذبذب في التوظيف . دفع هذا الحكومة إلى الانفاق في القطاع العام لتكملة (وليس التقليل من شأن) القطاع الخاص ، والمحافظة على الاقتصاد مستمراً . لذلك ، كان "كينز " يدعو إلى "اقتصاد مختلط " ، والذي تحرك بعيداً من النموذج التحرري التقليدي . عموماً، لم يكن " كينز " الوحيد الذي ألقى الضوء على ميول الرأسمالية إلى

توليد فترات ركود كساد مصحوبة بانهيار مالي ؛ إنه أيضاً قدم اقتراحات سياسية قوية لتعويض الأضرار المترتبة على ذلك ، والتي كان من الصعب تفاديها . لذلك روَّج لفكرة إصلاح الرأسمالية ، بدلاً من البديل الاشتراكي المتاح في ذلك الوقت . قد فتح عمل كنز الباب واسعاً أمام ظهور مدرسة مهمة ، أطلق عليها الاقتصاد السياسي ما بعد الكينزية ، والتي استمرت في تحدي الافتراضات التحررية ذات التيار السائد .

قد قدمت الرؤية التجارية أجوبة بارعة عديدة على مدى القرن السابق تقريباً ، وخاصة في البطء الاقتصادي . على سبيل المثال ، في بداية العقد الثامن من القرن الماضي (1980) ، بعد سنوات عديدة من الركود التجاري العالمي ، لوحظ أن الظروف تدعم القومية الاقتصادية ، الانفصالية ، والحمائية – واختصاراً ، استجابة للرؤية التجارية الجديدة ، تقودها دول فردية تسعى إلى قلب الظروف الاقتصادية العالمية رأساً على عقب ، والتي إذا أخذت معاً ، تكون لديها الاحتمالات بصورة فعلية للمبالغة في التركيز على تناقض الاقتصاد العالمي ، وأيضاً فرض التهديد على النظام متعدد الجوانب . يقول البعض أن GFC قد بعثت الحياة من جديد في الرؤية التجارية ، ومن ثم إجراء تسويات في الجهود الحالية لبناء قواعد دولية استناداً إلى نظام تجاري متعدد الجوانب خلال محادثات WTO ، في جولة الدوحة ، والتي بدأت في 2001 ، حيث فشلت حتى الآن في إنتاج اتفاق حول مجموعة كبيرة من الإجراءات ، متضمنة الزراعة، التعريفة الجمركية ، وعدم قيام حواجز جمركية .

في نفس الوقت ، قد انبثق منهج آخر في الاقتصاد السياسي ذي تأثير مرتفع ، في منتصف القرن 19 ، خلال عمل ماركس وإنجلز . لقد جاءت الصياغة في معارضة صريحة لرأسمالية ، ونوع العالم الذي كانت تختلقه ، وكانت تفضل قضية العمل على حساب المالكين لرأس المال . نحن درسنا النظرية الماركسية ، وبعض فروعها في الفصل الثالث . هنا نفحص أولاً الطريقة الماركسية في المادية التاريخية ، التي تفسر التطور الإنساني بصفة عامة ، وأكثر

تخصيصاً ، كيف أتت الرأسمالية لتهيمن على الإنتاج على النطاق العالمي . الأساس في فهم هذا يكمن في استيعاب كيف تكون طريقة الإنتاج الدينامية المركزية وتنظيم الآلية في المجتمع ،والتي لذلك تمسك بأساس التغير الاجتماعي . تمهيد ماركس في كتابه "**مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي** ، والذي نشر لأول مرة في 1859 ، يصور مدى الحقيقة الاجتماعية المادية للناس ، والتي تقرر إجمالي مدخلهم إلى الوجود :

> في الإنتاج الاجتماعي لوجودهم ، يدخل الرجال بصورة إجبارية في علاقات محددة ... خارج إرادتهم ، أعنى علاقات إنتاج ملائمة إلى مرحلة معطاة في تطور قوى الإنتاج المادية . يكون إجمالي هذه العلاقات الإنتاجية هيكل المجتمع الاقتصادي ، الأساس الحقيقي الذي تقوم عليه الهياكل المتفوقة القانونية والسياسية ، وإليه تتوافق أشكال محددة من الوعي . طريقة إنتاج الحياة المادية تقرر العملية العامة للحياة الاجتماعية ، السياسية والفكرية . إنه ليس وعي الرجال الذي يحدد وجودهم ، ولكن وجودهم الاجتماعي هو الذي يحدد وعيهم .

في مكان آخر ، كتب ماركس عن المغالطات التي يروج لها المدافعون عن الرأسمالية والاقتصاد السياسي التحرري ، والتي تتمسك بأن طريقة الإنتاج محفوظة في قوانين طبيعية أبدية مستقلة عن التاريخ ، التي معها علاقات الفرصة البوروجوازية تختفي بهدوء حيث القوانين الطبيعية المنيعة يؤسس عليها المجتمع في سياق من التجرد . يلقي هذا الضوء على " تطبيع " الأفكار ، ومن ثم السلطة ، بواسطة الطبقات الحاكمة والتي طورها Gramsci إلى مزيد من العمق في تنظيره للتسلط ، بينما قلل أيضاً من شأن أوجه ماركس ذات المبالغة في المادية . هذه فكرة أساسية اختيرت ، – وتم توسيعها في نقد الاقتصاد السياسي الدولي (IPE) وخاصة في عمل أحد الباحثين الذي افترض أنه بدلاً من تأخذ العالم كما نجده عليه – وضمنياً افترض إنها إلى حد ما تمثل نظام الأشياء الطبيعي المستقر – سوف نقف بعيداً منها ، ونسأل كيف تبلورت الفكرة، ومن الذي تمنحه الفكرة امتيازاً ، وكيف يمكن أن تتحول . خط تحليلي أخذه

باحث آخر في منهجه للنظام الدولي . وضع هذا الباحث الأخير سؤالاً حول كيف يكون من الممكن للنظام العالمي الرأسمالي الذي يتضمن مثل هذه التوزيعات غير العادلة من المكافآت بصورة صارخة أن يستمر : لماذا لا تهيمن الأغلبية التي تعرضت للاستغلال ببساطة على الأقلية التي سحبت المزايا والفوائد بصورة شديدة التفاوت غير المبرر ؟ ليس مجرد أن السلطة العسكرية تحت إمرة المجموعات المهيمنة ، أنها أيضاً بسبب الالتزام الإيدولوجي الكاسح للنظام ككل تعتقد الجماهير أن رفاهيتها تعتمد على مثل هذه المجموعات المهيمنة . مرة أخرى ، يتناغم هذا بقوة مع أفكار Gramscia عن الهيمنة والتسلط .

ربما إحدى النقاط الأكثر بروزاً في النقد الماركسي للرأسمالية بالنسبة للفترة المعاصرة يقع في توقعه للأزمات النظامية التي تنبثق من التناقضات المتأصلة في الرأسمالية . بينما اعتقد " ماركس " أن الرأسمالية سوف لا تتخطى هذه الأزمات على مدى زمني طويل – ذلك الاعتقاد الذي ثبت أنه خطأ إلى حد كبير – فكرة أن الميل إلى الأزمة المبني في طبيعة النظام قد لقيت الكثير من الترحيب . لم يضع ماركس نظرية كاملة ابتداءً حول الأزمة ، ولكن التطورات المتلاحقة للاقتصاد السياسي الماركسي رأت تلك الرؤية المحشورة كمكون مركزي للتقليد الماركسي ، وأعطيت مصداقية عن طريق الميل الملاحظ في الازدهار الاقتصادي . الاقتصادي السياسي الناقد " سمير أمين " قد افترض أن عدم المساواة الذي تدعمه الرأسمالية وأنماط الاستهلاك المحرفة تنتج التقليل من شأن إمكانياتها الذاتية للتوسع والتكامل ، وكذلك ، أفضل ما يمكن أن تحققه ، عندما تواجه بتداعيات تناقضاتها الذاتية ، عبارة عن قضية إدارة الأزمات.

ومع ذلك ، المدافعون عن الرأسمالية يصرون عادة على أن النظام يصلح ذاته ، بينما يحقق التوازن بمضى الوقت ، وأنه بالنسبة لكل أزمة يمكن تحديد سبب معين لها ، وذلك ، لا يضع النظام كله في موضع الشك على الإطلاق .

يستطيع المدعمون للرأسمالية بالطبع أن يشيروا أيضاً إلى انهيار الشيوعية في USSR ، وفي أوروبا الشرقية ، وهذا يوضح إلى حد كبير الطبيعة الإشكالية للتخطيط الاقتصادي المركزي ، تحت نظام سياسي تسلطي . ومع ذلك ، النقاد للرأسمالية غير المزيفة ، يمكنهم أن يشيروا بدورهم إلى النجاحات التاريخية النسبية للديمقراطيات الاجتماعية في " اسكاندينافيا " التي دعمت المساواة الاقتصادية بنفس مستوى تدعيم الحرية الاقتصادية . الديمقراطية الاجتماعية الترويجية بالتأكيد يجب أن يحسب على أنه نجاح لافت أعطي ترتيبه المرتفع المتناغم طبقاً للمؤشرات التنموية الاقتصادية والبشرية .

مؤسسات الحوكمة الاقتصادية العالمية

على الرغم من أن الاقتصاد العالمي من النادر أن يكون محكوماً في أي معني صارم على مستوى العالم ، ومع ذلك ، توجد مؤسسات قوية تمثل الحوكمة الاقتصادية العالمية التي تنظمها ، تشكلها ،والتي تساهم بعناصر ذات رؤية متعددة الجوانب في النظام . عندما كانت "الحرب العالمية الثانية" تقترب من الانتهاء من عقد مؤتمر في Bretton Woods بولاية " هامشير الجديدة في يوليو 1944 حضره مفوضون من 44 دولة ، ابتكرت خطة للتغلب على بعض المشكلات التي أزعجت الاقتصاد العالمي في الثلاثينيات 1930 ، وعلى الأخص " الكساد الكبير ، " انهيار معيار الذهب ، والسعي وراء الاستراتيجيات القائمة على الرؤية التجارية . كان أحد الأهداف المهمة وضع آلية لاستقرار سعر الصرف ، ولو داخل إطار يوفر بعض المرونة . استمر هذا حتى عام 1973 ، عندما تحولت معظم العملات إلى معدلات نظام التعويم . على الرغم من أن نظام Bretton woods، يوصف على أنه منهار عند هذه النقطة ، فإننا لا نزال نتعامل طبقاً لهذا النظام.

بالتأكيد ، تبقى ثلاث مؤسسات تنظيمية أساسية من نتائج مؤتمر Bretton Woods تؤدي أدواراً رئيسة في الاقتصاد العالمي : " صندوق النقد

الدولي " (IMF) ، "البنك الدولي " ، والاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة (الجات) وقعت في عام 1947. كانت الأخيرة بديلاً مؤقتاً " لمنظمة التجارة العالمية" ، التي كانت تمثل المؤسسة الرئيسة الثالثة . بالمناسبة ، قدم هذا الاقتراح إلى الكونجرس الأمريكي للتصديق على المؤسسة ، ومع ذلك ، كان هناك تحول في تفكير US بعيداً عن المؤسسة الدولية . كانت بلدان أخرى جاهزة للتوقيع ، ولكنها كانت تتطلع إلى توقيع US لأنها صاحبة الاقتصاد العالمي الأساسي ، واستمر الوضع حتى عام 1995 ، عندما أنشئت WTO . عند تدشينها ، نظر إليها باعتبارها مصدر لتوفير القاعدة المؤسستية والقانونية الدائمة والتي طال انتظارها للتجارة الدولية . إنها تمثل الإطار التعاقدي من خلالها تستطيع الحكومات صياغة سياسة تجارتها الداخلية ، وكبرنامج عمل ، استناداً إليه يمكن للعلاقات التجارية بين الدول أن تنطلق إلى الأمام كماً ونوعاً. حيث تم توضيح الصعوبات في "جولة الدوحة" ، ومع ذلك ، لا تزال الطريق طويلة لمعالجتها .

الأفكار الأصلية التي دعمت نظام Bretton، قد كانت متأثرة بعمل Karl Polanyi، وأيضاً مناهج Keynesian– قاد "كينز" نفسه الوفد البريطاني في مؤتمر 1944 . في US ، الرئيس الأمريكي - حينئذ فرانكلين روزفيلت ، ومشروعه "الصفقة الجديدة – New Deal " قد رأي بالفعل إنه مطلوب زيادة ضخمة في الإنفاق العام لازدهار التوظف والنشاط الاقتصادي ، وأيضاً آليات تنظيمية مالية جديدة. تبع هذا انهيار بورصة نيويورك في 29 أكتوبر 1929 ، واعتبر هذا التاريخ البداية الحقيقية " للكساد الكبير " . يقول أحد المؤلفين أن ثورة الأشغال العامة ساعدت على تبرير دور جديد للدولة في الحياة الأمريكية ، وعملياً ، تم التصديق على مشروعية إدارة " كينز " الاقتصادية ، على الرغم من بقاء معارضة قوية .

حينئذ ، فترة ما بعد الحرب ، كانت واحدة من الفترات التي شهدت التدخل والتنظيم اللائحي باعتباره تدعيماً لهيكل معمار الحوكمة الاقتصادية

محلياً ودولياً . يمثل هذا أيضاً تحولاً في إدراك الدور الوسيط والمسهل الذي تقوم بـه الدولـة في علاقات المجتمـع – السـوق ، والـذي بـدوره رأي إنشـاء مـذهب التحرريـة – شـكل مـن مذهب تعـدد الأطـراف تعلمـت فيـه البلـدان الرأسـمالية أن تعمـل عـلى الارتقـاء بكفـاءة الأسواق مع قيم المجتمع الاجتماعية التي تحتاج إليها الأسـواق ذاتهـا لـكي تبقـى وتزدهـر . أشار هذا إلى التحرك بعيداً عن الأفكار التي تتحدث عـن السـوق التـي تـنظم ذاتهـا بـذاتها تنظيماً تاماً ، والـذي طبقـاً لمصـطلحات Polanyi اسـتلزمت مشروعـاً يصـبح فيـه المجتمـع خاضعاً لمنطق اقتصادي مجرد .

ابتداءً من عقـد السـبعينيات (1970) كـان هنـاك تحـول أيـديولوجي لافـت نحـو التحرريـة الجديـدة . العنـاصر الأساسـية في التحـول نحـو التحرريـة الجديـدة قـد صـاغها Friedrich Hayek (1899 – 1992) ، ا لذي دفعته كراهيته للتخطيط المركـزي لإدانـة أو حتى صب اللعنات تقريبـاً عـلى أي شـكل مـن التنظـيم اللائحـي والتـدخل ، كـما في حالـة الاشتراكية . إنه يدعم بدلاً من ذلك فكرة النظام العفوي الـذي ينبثـق بصـورة طبيعيـة مـن القوى الاجتماعية والاقتصادية ، ومن ثم ينتج أفضل توازن ممكن . على النقيض من النظـام المصطنع تخلقه الحكومة ، الذي يخنـق المجـال الاقتصـادي ، والـذي يجـب أن يكـون دوره المحافظة على الحد الأدنى من التناغم مع المجتمـع الحـر . بعـد Hayek ، الشخصـية الأكـثر شـهرة في مـا بعـد سـطوة التحرريـة الجديـدة في عقـد السـتينيات (1960) كـان Melton Friedman (1912 – 2006) الذي كان على أرض مشتركة مـع Hayek حـول تغيـير اتجـاه الدولة لكي تسمح للقوى الاقتصادية لتكتشف طريقها الطبيعي .

في العالم السياسي ، تبنت بحماس الأفكـار التحرريـة الجديـدة مارجريـت تـاتشر (رئيسـة وزراء UK 1979 إلى 1990) ، ورونالـد ريجـان (الـرئيس الأمـريكي مـن 1981 – 1989) ، والتـي طبقت خلال عمليات الخصخصة ، وتفكيك اللوائح التنظيمية بهدف تقليل سلطة ودور الحكومة ، لـيس فقط في بلدانهم ، ولكن عـلى مسـتوى دول العـالم مـن خـلال مؤسسـات الحوكمـة الاقتصـادية العالميـة.

IMF ، البنك الدولي ، و WTO بصفة خاصة ، أصبح ينظر إليها على أنها تعكس سطوة الأيديولوجية التحررية الجديدة ، من بين خصائصها الموجِّهة : التحرر ، الخصخصة ، تقليل اللوائح التنظيمية للاقتصاد ، استعادة الرفاهية ، بدلاً من الحروب ، تخفيض النفقات على السلع العامة ، إحكام إجراءات الانضباط المالي ، تشجيع التدفقات الحرة لرأس المال ، حالات الرقابة الصارمة على العمل المنظم ، تخفيض الضرائب ، إلغاء القيود على انتقالات الأفراد . أعلنت هذه التطورات في تجربة استمرت على مدى عقدين من الوقت ، خلالها رأت حالات العلاج طبقاً للتحررية الجديدة ، عدم المساواة عميقة الجذور بين العالم المتقدم ، وعالم الدول النامية ، التي فحصناها منذ وقت قصير . عموماً ، على الرغم من أن أفكار التحررية الجديدة تبدو كما لو كانت تطلب تخفيض سلطة الدولة وتدخل الحكومة ، إنها ربما تكون تعمل على إعادة ترتيب سلطة الدولة بالطرق التي تقف إلى جانب مصلحة رأس المال ،ولو على حساب مصالح قوى فاعلة أخرى .

فاعلون آخرون مهمون في الاقتصاد الدولي عبارة عن مجموعات من الدول ، قد كانت تجتمع بصورة غير رسمية ، وعلى أساس خاص ، على مدى العقود الخمسة الأخيرة ، حيث كانت تركز على الإصلاح والقيادة . إحدى الجماعات المبكرة G – 5 ظهرت انطلاقاً من اجتماع عقد في عام 1974 ، عندما دعت US عدداً من الخبراء في الشئون المالية من كبار الموظفين في كل من UK ، ألمانيا الغربة ، فرنسا ، واليابان إلى منتدى اقتصادي لمناقشة موضوعات ذات اهتمام مشترك ، في أعقاب الصدمة البترولية 1973 . حدث هذا عندما أعلنت منظمة OPEC ، حظراً على الصادرات إلى US وحلفائها في أوروبا الغربية واليابان كاستجابة سياسية للصراع العربي – الإسرائيلي . على الرغم من أن الحظر لم يمتد طويلاً ، ارتفعت أسعار البترول ارتفاعاً لافتاً ، مولدة الكثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة للبلدان ذات المستويات المرتفعة في الصناعة ، والبنية الأساسية التي تعتمد على البترول . كانت هذه

تمثل الإرهاصات الأولى لفترات الركود الكبيرة بعد الحرب . الاهتمامات المستمرة بين الاقتصاديات الصناعية الرائدة رأت أن تدعو فرنسا نفس المجموعة ، بالإضافة إلى إيطاليا إلى اجتماع قمة بعد مضى سنة ، وهذا يشكل المجموعة G – 6 . أضيفت كندا في 1976 لتتكون المجموعة G – 7 ، تلتها روسيا في 1997 – وهذه هي المجموع الحالية G – 8 . بحلول عام 2005 ، دعمت اجتماعاتها خمسة بلدان إضافية كضيوف – الصين ، الهند ، مكسيكو ، البرازيل ، وجنوب أفريقيا ، ومن ثم تدشين اسم جديد للمجموعة G 8+5 . يعكس هذا نمواً اقتصادياً ملحوظاً يحدث الآن خارج منطقة الأطلس الشمالية .

دشنت المجموعة G – 20 في عام 1999 ، باعتبارها اجتماع من وزراء الماليين ومحافظي البنك المركزي ، وتضم بالإضافة إلى البلدان الثلاثة عشر المذكورة سابقاً الأرجنتين ، استراليا ، إندونيسيا ، السعودية ، كوريا الجنوبية ، تركيا و EU. تتضمن المجموعة مشاركين غير رسميين سابقين مدير IMF الإداري ، ورئيس البنك الدولي . موقع web الرسمي للمجموعة يقول أنها منظمة البلدان الصناعية وذات الأسواق الصاعدة من كل المناطق ، مع ملاحظة أن الدول الأعضاء تمثل تقريباً 90 في المائة من إجمالي الناتج القومي العالمي ، 80 في المائة من التجارة الدولية وثلثي سكان العالم ، أكثر من هذا ، وزنها الاقتصادي ، واتساع عضويتها يفترض أنه يعطي G – 20 درجة عالية من الشرعية والتأثير على إدارة الاقتصاد والسياسة المالية للعالم ككل .

منذ عام 1999 ، تفترض G – 20 أنها قد عملت على سياسات تدعيم النمو ، والمعايير في شفافية السياسة المالية ، إجراءات الحرب على التمويل الذي يدعم الإرهاب ، ومنذ بداية GFC في 2008 ، التنسيق في موضوعات مثل التوسع في السياسة الاقتصادية متناهية الكبر ، التنظيم المالي اللائحي ، تحسين تسهيلات الإقراض الحريص بحذر شديد عبر مؤسسات التمويل الدولية . إنها تسعى أيضاً إلى تنسيق الأنشطة مع مؤسسات ، منظمات وأسواق دولية أخرى . ذلك هو الخط الرسمي ، وبالطبع النقد الذاتي ، عامة ليس من معالم مثل هذه

المنظمات . عملياً ، التهنئة الذاتية عند انتهاء الاجتماعات السنوية يمثل نظام اليوم لكل من المجموعة 8 – G ، والمجموعة 20 – G . على الجانب الآخر ، صدر بيان من مجموعة المنظمات غير الحكومية ، المجموعات العقائدية ، واتحادات العمل ،واتحادات الطلاب ، تحت شعار حملة " **اجعلوا الفقر تاريخاً** " ، قال البيان أن قمة 8 – G عام 2010 التي استضافتها " كندا " قد انتهت مع القليل الذي يبرر انعقادها أو تكاليف استضافتها . كما هو الحال مع مؤسسات أخرى للحوكمة الكونية ، فإن اجتماعاتها قد أصبحت هدفاً للحركة المتعرضة عالمياً، التي نوقشت في الفصل السادس . مع ذلك ، ليست هذه هي الحالة مع المجموعة الأكبر ولكن ربما تكون الأقل فاعلية من بين المجموعات ، إنها المجموعة 77 – G التي نتناولها حالاً .

المؤسسة الأخرى التي تمثل الاقتصاديات الضخمة " **منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية** " تكونت في البداية باعتبارها للتعاون الاقتصادي الأوروبي لإدارة مساعدة إعادة بناء أوروبا عبر **خطة مارشال** . في 1961 ، تحولت إلى هيئة لجمع البيانات الاقتصادية والاجتماعية ، رصد الاتجاهات وتحليل حالات التطور الاقتصادي والتغيرات الاجتماعية عبر سلسلة من المجالات ، من بينها التجارة ، الزراعة ، التكنولوجيا ، فرض الضرائب والبيئة . تتجه العضوية إلى التداخل مع مجموعة 20 – G ، ولكن مع 33 عضواً ، إنها الآن تتضمن عملياً كل الاقتصاديات الأصغر المتقدمة مثل النمسا ، بلجيكا ، شيلي ، جمهورية تشيك ، الدانمرك ، فنلندا ، اليونان ، المجر ، أيسلاند ، إيرلاند ، إسرائيل ، البرتغال ، لوكسمبرج ، نيوزيلاند ، النرويج ، بولندا ، جمهورية سلوفاك ، سلوفينيا ، السويد ، سويسرا . لقد قدمت اندماجاً فعالاً إلى البلدان المهمة الأخرى ذات الاقتصاد النامي ، ما هو جدير بالذكر البرازيل ، الصين ، الهند ، إندونيسيا ، جنوب أفريقيا ، وخريطة لاقتراب استونيا وروسيا .

الثروة ، الفقر ، والتقسيم (شمال – جنوب)

الاقتصاديون ، علماء السياسة وآخرون يختلفون حول أشياء كثيرة ، ولكن لا أحد منهم يجادل بجدية بأن توزيع الثروة والموارد حول العالم غير متساوية إلى حد كبير . مذكرة حقائق ، أنتجها مصدر مستقل ، الذي وضع بعض البيانات الأساسية التالية :

- تقريباً نصف العالم – حوالي 3 بليون نسمة – يعيشون على أقل من 2,50 دولاراً يومياً .
- إجمالي الناتج المحلي (GDP) لعدد 41 دولة فقيرة ، غارقة في الديون أقل من ثروة الدول السبع الأكثر ثراء في العالم مجتمعة .
- تقريباً بليون فرد دخلوا القرن الحادي والعشرين غير قادرين على قراءة كتاب أو توقيع أسمائهم .
- أقل من (1) في المائة مما ينفقه العالم سنوياً على الأسلحة كانت مطلوبة لتوفير مكان لدخول كل الأطفال المدرسة .
- يعيش (1) بليون طفل في حالة فقر (نصف الأطفال في العالم) ؛ 640 مليون يعيشون بدون مأوى ملائم ؛ 400 مليون لا يحصلون على مياه نقية ؛ 270 مليون لا يحصلون على رعاية صحية ؛ 10,6 مليون ماتوا في 2003 قبل أن يصلوا إلى عمر خمس سنوات (أو تقريباً 29,000 في اليوم).

يمكن تصنيف البلدان طبقاً للثروة والفقر استناداً إلى معايير مختلفة ، بعضها مقاييس اقتصادية ، مثل GDP بما يعبر عن القوة الشرائية مقسوماً على عدد السكان أو عبر سلسلة من أرقام قياسية مختلفة ذات صلة بحاجات التنمية البشرية . تستخدم CIA موقع التواصل الاجتماعي Facebook العالمي المقياس الأول لترتيب قمة عشرة بلدان (ليس كلها دول ذات سيادة) بالترتيب مثل قطر ، إمارة ليختنشتاين لكسمبورج ، بيرمودا ، النرويج ، سانغفورا،

الكويت ، جيرسي ، Brunei و US ، مع UK في الترتيب 36 (خلف غينيا الاستوائية عند الترتيب 26 !) ، بينما الدول الخمس التي في نهاية القاع هي الصومال ، ليبيريا ، زيمبابوي ، جمهورية الكونغو الديمقراطية ، وبورندي . في الواقع 17 من بين 20 في القاع في الصحراء الأفريقية . مؤشر آخر ، أنتجته الأمم المتحدة في تقرير التنمية البشرية ، 2009 ، استخدم مجموعة أوسع من المقاييس ، والذي بالإضافة إلى GDP ، تضمن طول العمر ، الصحة العامة ، وسهولة الوصول إلى المعرفة مقاسة بمعرفة الكبار للقراءة والكتابة ، ونسبة الالتحاق بالتعليم . ترتب هذه الطريقة الدول الخمس التي على القمة في فئة تحت عنوان " التنمية البشرية الأعلى ارتفاعاً " كالآتي : النرويج ، استراليا ، إيسلاندا ، كندا ، وأيرلندا . اليابان العاشر ، US الثالث عشر ، UK الحادي والعشرين . على هذا المؤشر تأتي غينيا الاستوائية (118) ، تلك الرتبة التي تبدو حدسياً أكثر دقة من مقياس CIA . البلدان الخمس التي في المرتبة الأدنى هي: مالي ، جمهورية أفريقيا الوسطى ، سيريليون، أفغانستان ، والنيجر . 19 بلداً من بين 20 في الصحراء الأفريقية .

بصرف النظر عن نوع المقياس المستخدم ، يبدو أن الناس في الصحراء الأفريقية هم الأكثر حرماناً عبر سلسلة من الحاجات الإنسانية الأساسية . نقص الموارد في هذه المنطقة وبصفة خاصة الأغذية ، المياه ، المأوى ، الرعاية الصحية ، التعليم ، والبنية التحتية الأساسية قد تفاقمت في الكثير من الأماكن نتيجة الصراع العنيف ، ضعف الحوكمة . ومما يدعو إلى السخرية أن نقص الموارد لا يتضمن غالباً الثروة المعدنية . حيث على الأقل ، في أواخر عقد الثمانينيات (1980) ، الكثير من المراقبين قد دعموا فكرة أن الوفرة في موارد طبيعية معينة " تزيد الاحتمال بأن البلدان سوف تعيش خبرة مخرجات اقتصادية ، سياسية واجتماعية سلبية ، بما في ذلك ، ضعف الأداء الاقتصادي ، ضعف المستويات الديمقراطية ،والحرب الأهلية " ، ومن ثم تؤدي إلى صعود فكرة " لعنة الموارد ." ومع ذلك ، المتغيرات السياسية والاجتماعية ، من الواضح أنها

تسوي الاختلافات في العلاقة بين ثروة الموارد الطبيعية ومخرجات التنمية . في حالة استراليا ، والتي تأتي في المرتبة الثانية بعد النرويج الثرية بالبترول على مقياس UN في التنمية البشرية تمثل الثروة المعدنية عاملاً حيوياً في نجاحاتها الاقتصادية.

معظم الدول الأكثر فقراً في العالم هي أيضاً مستعمرات سابقة من بعض الدول الأكثر ثراء في العالم تطبيقاً لمقياس سرعة الاستجابة المتواصلة بالنسبة للدول الأخيرة. فيما وراء حلقات الربط الاستعمارية المباشرة ، مع ذلك، المبدأ المعياري لعدالة التوزيع العالمي ، يبدو واضحاً تقريباً في كل المناقشات المحيطة في التقسيم شمال – جنوب . يعني هذا أن بلداناً مثل النرويج ، السويد ، فنلندا ، سويسرا ، وهكذا ، والتي ، عملياً ، ليس لها أي دور في المشروعات الاستعمارية الحديثة ينظر إليها مع ذلك ، على أن لديها التزامات في تناول حالات عدم المساواة العالمية . في الواقع ، السويد ، النرويج والدانمرك جاءت في الترتيب قمة الثلاث دول المانحة في 2008 على مقياس صافي المساعدة كنسبة من GDP . يضاف إلى ذلك ، النسب بالترتيب 0,99 ، 0,88 و 0,82 ، كانت تفوق النسبة التي أوصت بها UN هي 0,7 بالنسبة الدول ذات الثراء الصناعي . تعطي UK 0,48 ، US 0,19 . الرقم الذي أوصت به UN 0,7 تبنته " الجمعية العامة للأمم المتحدة " في 1970 ، في ذلك الوقت كانت تناضل بحثاً عن طرق ومقاييس ، يمكن من خلالها تطبيق استراتيجيات وأهداف التنمية . واحدة من حالات النقد التي وجهت إلى الرقم 0,7 ، كانت بوضوح أنه رقم تحكمي بني على سلسلة من الافتراضات المتقادمة ، وضعت داخل نموذج مشكوك في صحته ، واستخدم في مقاييس خاطئة ، ومن ثم ، لا يخبرنا ذلك فعلياً بشيء حول متطلبات التمويل الحقيقة للبلدان الفقير . ومع ذلك يبقى الرقم بصفة عامة مستخدماً كمؤشر لما يجب أن تفعله البلدان الغنية ، ومقابل أي مساهمة فعلية تقاس جهودها وتقارن .

منذ عقد الخمسينيات (1950) فصاعداً ، أعمال النشطاء فيما بعد الاستعمار بين بلدان العام الجنوبي – أو العالم الثالث ، شهدت العديد من المبادرات . لقد لاحظنا سابقاً تأسيس حركة عدم الانحياز 1955 . في يونية 1964 ، المجموعة 77 – G ، ممثلة لبلدان العالم الثالث في مفوضية UN للتجارة والتنمية (UNCTAD) بهدف إرساء نظام جديد وعادل للاقتصاد العالمي ، حيث تستطيع الدول الأعضاء في المنظمة ممارسة بعض الضغوط الأخلاقية على البلدان الأكثر ثراء . حركة عدم الانحياز تضم الآن 133 دولة وليس 77 . إنها تجتمع سنوياً على المستوى الوزاري ، وعلى مستوى القمة كل خمس سنوات.

في نفس الوقت ، وفي أعقاب الصدمات البترولية المدوية ، التي أطلقتها OPEC في 1973 تتطلب إصلاحات جوهرية في التجارة العالمية التي شهدت بيانات مثيرة صدرت تحت عنوان " النظام الاقتصادي الدولي الجديد (NIEO) ، من خلاله انتعشت آمال " العالم الثالث " في الوصول إلى نظام توزيع أفضل ، ولكنها انتهت إلى خيبة أمل . تمثلت خيبة الأمل في ارتفاع تكلفة المواد البترولية ، تبعه صعود لافت في معدلات الفائدة ، عيوب مخلّة في الشروط التجارية ، وضعف القوة التفاوضية السياسية ، ومن ثم ، كانت النتيجة ارتفاع مخيف في ديون العالم الثالث . الاستمرار في اتساع الفجوة بين الثراء والفقر شهد في 1977 مفوضية Brandt ، والتي أصدت تقريراً تفصيلياً تحت عنوان " الشمال – الجنوب " : **برنامج للبقاء** . ناقش هذا ، أنه كان من المفيد ، من منظور المصالح الأمنية للشمال أن يوضع الجنوب على المسار الصحيح نحو مكاسب تنموية جوهرية . الجهود لتطبيق توصيات التقرير ، مع ذلك أسندت تفصيلاته إلى الرئيس الأمريكي حينئذ رونالد ريجان ، والذي ، مدعوماً برئيسة وزراء UK مارجريت تاتشر . بدلاً من وضع الجنوب على المسار الصحيح ، عقد الشمال للجنوب ندوات ومحاضرات حضرها قادة العالم الثالث حول فضائل السياسات الاقتصادية القائمة على النظرية التحررية الجديدة . أضافت تاتشر أن الفقر ،

الديون ، الجوع ، والعلل الأخرى التي يعاني منها العالم الثالث ، سوف لا تعالج من خلال التدخل الدولي سيء التوجه ولكن من خلال تحرير المشروع الخاص ، التجارة ، وهزيمة الاشتراكية في كل أشكالها . شهدت التطورات التالية في عقد الثمانينيات (1980) ضغوطاً ملحوظة من البنك الدولي ، صندوق النقد الدولي على بلدان العالم الثالث لتبني الإجراءات التحررية الجديدة ، والمعروفة بصورة عامة على أنها برامج التعديلات الهيكلية (SAPs) متضمنة خصخصة موارد الدولة ، تحرير التجارة ، إعادة هيكلة النفقات العامة ، وسلسلة من الإجراءات الصارمة الأخرى . أصبحت الديون مشروطة بأن تطبق الدول مثل هذه الإجراءات .

عموماً لم ينتج عن مثل هذه البرامج تحسين في الأداء الاقتصادي ، إذا لم نتحدث عن التخلص من حالات الفقر . إذا كانت هنالك أية إيجابيات ، فإن طاقة الحكومات على تقديم الخدمات العامة في مجالات مثل الصحة ، التعليم والبنية التحتية ، قد خضعت للتقليل من شأنها إلى حد بعيد . في عام 1989 ، أصدرت UN تقريراً يكشف عن أن البلدان الأفريقية التي قد سعت إلى برامج تعديل هياكل (SAPs) ، قد عانت بصورة ملحوظة من معدلات متدنية في نموها الاقتصادي أثناء عقد الثمانينيات (1980) مقارنة بتلك البلدان التي تطبق مثل هذه البرامج . بعد مضى أكثر من عقدين ، ألغى البنك الدولي ، و IMF مشروعات SAPs أخيراً ؛ للتحول إلى سياسات تخفيض الفقر داخل إطار التنمية الشاملة (CDF) ، والذي يؤكد على الاعتماد المتبادل لكل أوجه التنمية : الاجتماعية ، الهيكلية ، الإنسانية ، الحوكمة ذات الصلة ، البيئية ، والاقتصادية والمالية . الهدف الإضافي يتمثل في تصحيح حالات القصور التاريخي للبرامج التي غالباً طبقت مع تركيز محدود والقليل من الدعم في البلدان المتأثرة . ومع ذلك ، الإيدلوجية التحررية الجديدة لا تزال فعالة جداً ، مع المزيد من تركيز الاهتمام على القطاع الخاص بصورة أكبر من مجرد بناء طاقة الدولة .

يبدو أنه حتى الآن ، لا توجد نهاية في الرؤية التي تدعو إلى التقسيم " شمال – جنوب " وخاصة بالنسبة للكثير من بلدان جنوب الصحراء الكبرى الأفريقية . عندما يقال ذلك فإن بعض البلدان في تلك المنطقة قد كان أداؤها نسبياً جيداً ، من بينها جنوب أفريقيا ، بوتسوانا وغانا . هذه البلدان كلها الآن ديمقراطية ، تقترح حلقة وصل بين التنمية والديمقراطية ، بدلاً من التنمية ، واقتصادية التحررية الجديدة . في مكان آخر في العالم ، غالباً يسير الفقر والحرمان يداً بيد مع الصراع وضعف الحوكمة ، تقدم باكستان المثال الأساسي في الوقت الحاضر . الهند ، بينما ليست خالية من الصراع ، ليست لديها نفس المشكلات كما هو الحال في باكستان حيث ترتيبها 134 على " مؤشر التنمية البشرية " عام 2009 ، متقدمة هامشياً على باكستان التي جاء ترتيبها 141 على نفس المقياس . أيضاً يشير تقرير 2010 أن حالات الفقر الصارخة تسود في ثماني ولايات هندية ، ومن ثم تشكل مجتمعة العدد الأكبر للناس الأكثر فقراً مقارنة بالعدد في 26 دولة أفريقية تصنف على أنها الأكثر فقراً . إذا أخذنا في الاعتبار النمو الاقتصادي الضخم الذي يحدث الآن في الهند منذ السنوات الأخيرة مع متوسط حوالي 8 في المائة نمو في GDP على مدى العقد الأخير ، السؤال الذي يطرح : كيف توزع مزايا هذا النمو ؟ يلاحظ أحد المصادر أن 10 في المائة من السكان يمتلكون 53 في المائة من الثروة ، بينما 50 في المائة من القاع يمتلكون فقط 8 في المائة . وتشير دراسة أخرى على أن أولئك الأثرياء التي تزيد أصولهم على مليون $ تتزايد ثرواتهم باستمرار ، أكثر من الضعف في عام 2009 ، على الرغم من الركود في العام السابق . يلاحظ تقرير آخر أن " بمباي" الآن لديها عدد مليونيرات لكل ميل مربع أكثر من " مانهاتن " ، ولكن بها أيضاً أكثر الأحياء القذرة المكتظة بالسكان في آسيا .

تلخيصاً ، يوجد عدم توازن مثير في توزيع الثروة العالمية ، والتي لها مضامين ضخمة بالنسبة لفرص الحياة للناس الذين يولدون في أماكن معينة وفي مجموعات اقتصادية اجتماعية محددة . قد لاحظنا أيضاً في أقسام سابقة

الأعباء الإضافية التي توضع على كاهل السيدات ، ولذلك يوجد وجه لمعاناة النوع ملحوظ أيضاً . ليس من الصعب إنتاج الإحصاءات التي توضح المشكلات بصورة واقعية ، ولكن تحديد الحلول موضوع آخر تماماً . محاولات سياسة حلول التحررية الجديدة التي فرضها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لم تنجح ، والاحتمال الأكبر أنها جعلت الأمور أكثر سوءاً . قد تكون زيادة تدفقات المساعدة من البلدان الثرية في الشمال إلى الجنوب جزءاً من الحل ، ولكنها لا تستطيع أن توفر كل الإجابات ، وخاصة لم يتم تناول شروط التجارة بوجه خاص في نفس الوقت ، كما تظهر حالة الهند ، يوجد في الواقع الكثير من الثروة في الجنوب ، ولكن توزيعها لا يتسم بالمساواة والعدالة . ضعف الحوكمة ، الفساد، والصراعات العنيفة كلها إضافة إلى المنهج من العوامل التي تساهم في استمرارية ا لحرمان ، وتدهور التنمية في أجزاء مختلفة من العالم . يشير هذا إلى أن كلاً من الإجراءات على المستوى القومي والمستوى الدولي مطلوبة لتحقيق التوازن العادل للثروة بصفة عامة ، ومن ثم ابتكار مقياس ملائم للعدالة الاجتماعية العالمية .

أزمات النظام المالي العالمي

لا يحتاج المرء إلى ينضم إلى حالات النقد الماركسية لكي يدرك أن اقتصاد العالم الرأسمالي معرض إلى أزمات دورية ، والتي منها GFC التي تعتبر الحدث الدرامي الأكثر حداثة . تقنياً ، توصف هذه الأزمات بأنها " الدورات التجارية القاسية " وتعرف بلغة المتغيرات الاقتصادية متناهية الكبر في تذبذبها ، والتي خلالها تتقلص الاقتصاديات وتتوسع . يحدث الركود عندما يتم تسجيل ربعين متتاليين من النمو السلبي الاقتصادي ، ذلك العامل الذي له تداعيات خطيرة ، بالنسبة للتوظف ، العائد على الاستثمار ، والنشاط الاقتصادي بوجه عام . تاريخياً ، "الكساد الكبير" ، والذي بدأ في عام 1929 (على الرغم من أن هناك عوامل على مدى العقد السابق أو ما يقرب من ذلك ساهمت في حدوثه وقسوته)

يبقى المشهد الأكبر في امتداده حيث تحطمت الأسواق وهي عند ذروة غير مسبوقة إلى النقطة الأدنى في الغور الاقتصادي . يقول أحد المؤرخين ، أنه حتى بعد مضى حوالي ثمانين عاماً ، لا يزال ، لا يوجد إجماع بين الخبراء حول أسباب الكساد الكبير بالضبط ، على الرغم من الشدة ، الشمولية ، وطول الفترة التي نتجت عن الكساد الكبير ، يدحض الإدعاء بأن الاقتصاد كان لديه وسائله الذاتية لتصحيح نفسه .

مكث ذلك الوافد ثقيل الظل خلال عقد الثلاثينيات (1930) ، ومن زوايا أخرى استمر حتى بداية " الحرب العالمية الثانية " ، عندما تحولت معظم الاقتصاديات الضخمة إلى الإنتاج الحربي . هنا يجب أن تلاحظ الربط بين الكساد الاقتصادي في عقد الثلاثينيات (1930) ، ونمو القومية المتطرفة في كل من ألمانيا واليابان . بعد الحرب ، إعادة الهيكلة ، وعوامل أخرى شهدت فترة ممتدة من النمو الاقتصادي في البلدان الصناعية استمرت حتى بداية السبعينيات (1970 ، عندما تلى الركود الصدمات البترولية ، وأزمة الربحية . في نفس الوقت انهارت آلية معدلات سعر الصرف المرتبطة باتفاقية Bretton Woods بعد فترة من تزايد ارتفاع موجة الأصل أو العرق . بدأت فترة انكماش سوق الأوراق المالية تطول والمعروفة بمصطلح bear market . حدثت تطورات أساسية في العقد التالي أو ما يقرب من ذلك ، تضمنت صدمة سعرية أخرى في المواد البترولية في 1979 ، أدت إلى تفاقم الضغوط التضخمية ، وارتفاع أسعار الفائدة.

انبثقت أزمة الديون في العالم النامي في 1982 ، عندما أعلنت المكسيك أنها لا تستطيع الوفاء بخدمة الدين ، والتي قد تصاعدت بشدة بسبب التطورات الاقتصادية العالمية في العقد السابق . الكثير من الدول النامية ، وخاصة في أمريكا اللاتينية اقترضت بكثافة من مؤسسات غربية مستعدة للإقراض بعد أن تدفقت إليها الأموال من البلدان الغنية المنتجة للبترول . ولكن معدلات الفائدة المرتفعة ، هروب رأس المال ، وهبوط أسعار الصرف مقابل الدولار

الأمريكي زاد من حجم الدين بصورة لافتة . لأن القروض إلى المكسيك والبلدان النامية الأخرى كانت مركزة بين البنوك الأمريكية الكبيرة ، فكانت الأزمة مرشحة لإحداث انهيار ضخم في القطاع المصرفي . تدخل البنك الدولي و IMF، وإعادة هيكلة الدين كانت من بين الإجراءات التي اتخذت للتخفيف من الأزمة ، وأيضاً إجراءات التعديل الهيكلي الذي نوقش سابقاً . استمرت المعالجة حتى بداية العقد التاسع (1990) لتسهيل الأزمة ، وحتى ذلك الوقت بقى الكثير من الدول تحت وطأة الديون بشدة .

حدثت الأزمة الكبيرة الثانية في منطقة شرق آسيا على مدى الفترة 1997 – 1999 ، وامتدت أيضاً إلى روسيا ، جنوب أفريقيا ، والبرازيل ، وأثرت بصفة عامة على الأسواق الرأسمالية العالمية . لقد بدأت كأزمة تداول عملة ، عندما قررت الحكومة التالاندية ، تحت ضغوط شديدة من مشكلات مالية معينة وقف ربط عملتها (الباهت) بالدولار الأمريكي . أحدث تعويم العملة التايلاندية سقوطاً عمودياً تقريباً في الحال ، مفجراً ردود فعل مذعورة ، واندفع المستثمرون إلى الانسحاب من أسواق عملة المنطقة . تلقت ماليزيا ، إندونيسيا ، كوريا الجنوبية ، والفلبين ضربات موجعة ، ودخلت اليابان في ركود عميق . يقول أحد التحليلات أن هذه الأزمة كانت جديرة بالملاحظة لعدد من الأسباب ، ولكن أساساً لأنها أصابت بقسوة الاقتصاديات الأسرع نمواً في العالم . وبينما بحث البعض عن المتهمين ، داخل المنطقة ذاتها – وصولاً إلى إجابات في سوء الإدارة المصرفية وحوكمة الشركات المدعاة ، أو في الحقيقة بأن الدولة قد لعبت دوراً مؤثراً في إدارة رأس المال في البلدان المتأثرة – قد تكون الأزمة قرئت بدقة أكبر باعتبارها إنذاراً إلى حالات النقص في الأسواق الرأسمالية الدولية ، وقابليتها للضرر في حالة انعكاس الثقة المفاجئ بالسوق .

ومع ذلك ، ارتداد الأسواق الآسيوية إلى الوراء كان تقريباً جديراً بالملاحظة كما هو الحال مع الانهيار ، ولم يمضى وقت طويل قبل أن تحقق المنطقة مرة أخرى إحصاءات نمو مؤثرة إيجابياً . الصين الأقل تأثراً بالأزمة

مقارنة بالكثير من جيرانها ، قد أنتجت معدل نمو أكبر مـن الجميـع ، والأكـثر تسريعـاً حـول التوقعات التأملية لما يطلق عليه " قرن المحيط الهادي الآسيوي " الذي سوف يشهد التحول في قوة اقتصادية حاسمة في المنطقة في العقود التالية. أحد التعليقات التي تلمس موضوع " الدروس المستفادة " من الأزمـة الآسـيوية لهـا بعـض الصـدى بالنسـبة لحـدث GFC الأكـثر حداثة :

> أولاً ، وأساساً ، استرداد العافية السريع مع الأزمة هو من مخرجات الرضا الـذاتي. الدروس المستفادة سوف تـنسى سريعـاً ، حيـث شـدة الأزمـة تخفـف في أذهـان أولئك الذي يجب أن يعرفوا أفضل ، وأن الحوافز للحلـول طويلـة الآجـل تصـبح غبية . ولكن بصفة خاصة ، عندما تستمر فترة النقاهة على مدى سنوات قليلة ، بمعدل سرعتها الحالي النشيط والقوى ، فإن تكـرار رأس المـال المتطـاير بطبيعتـه يتدفق ويزدهر – دورات الأزمة الاقتصادية التي تعـيش خبرتهـا بعـض أجـزاء في العالم تعتبر محتملة جميعها .

أقل من سبع سنوات تالية ، بدأت الأزمة المالية الأسوأ منـذ الكسـاد الكبـير تجمـع قواها وزخمها الذاتي . الأسباب الغربية يـتم تتبعهـا بصـفة عامـة إلى اضـطرابات عميقـة في سوق الرهونات العقارية الأساسي في US التـي انبثقـت بعـد تشـجيع الأفـراد الـذين كانـت مخاطرهم الائتمانية ضعيفة في البداية على الدخول في سوق الإسكان عالي السخونة ، والذي يطلق عليه "الإقراض المفترس". عندما ارتفعت معدلات الفائدة ، فإن المـدنيين لم يسـتطيعوا السداد ، وبدأت البنوك إجراءات حبس الرهن ، وبالتالي تفريـغ بالونـات الإسـكان . وجـدت البنوك نفسها أمام أصول متناقصة القيمة (المنازل المرهونـة) ، وأصـحابها لـيس معهـم مـا يسددونه . هذه وعوامل أخرى ساهمت في صنع قصـة سـيئة عـن فشـل الأوسـاط الماليـة ، وبالتالي أزمة سيولة طاحنة ، وأصبح عـلى الحكومـة أن تتـدخل لإنقـاذ القطـاع المـالي مـن الانهيـار الكامل . أصبحت قروض الإسـكان والأعـمال التجاريـة والاسـتثمارية ، نـادرة ، وبالتـالي توالـت مشـكلات البطالة ، والركود الاقتصادي بصفة عامة . إنها الدورة الخبيثة . بحلول منتصـف 2010 ، وصـل ديـن US

القومي إلى 13 تريليون $ ، وكان المتوقع أن يزيد على GDP خلال العام ، بما يؤدي إلى دورة دين الطريق السريع .

تأثيرات الأزمة شملت انعكاساتها المدوية العالم بأثره ، بما وضع بعض الاقتصاديات ذات الاستراتيجيات عالية المخاطر مثل نشاط US المصرفي ، ومشروعات القروض على حافة الانهيار . – الحالة الجديرة بالملاحظة تمثلت في أيسلاند ، حيث فشلت بنوكها الثلاثة الأساسية آخذة معها استثمارات لافتة من بلدان أوروبية أخرى . بحلول عام 2010 ، انبثقت أزمة ديون أوروبا السيادية واسعة الانتشار ، وبصفة خاصة اليونان ، البرتغال ، أسبانيا ، إيطاليا ، وإيرلندا . معظم الاقتصاديات الأوروبية كانت في حالة جهاد مع النفس ، والإنفاق العام تقلص على حساب المجموعات الاجتماعية – الاقتصادية بصفة خاصة . عالم الجنوب الذي شهد نمواً في كثير من القطاعات أنهار بصورة مدوية ، مع نفس التداعيات بالنسبة للفقراء . الاقتصاد الوحيد المتقدم صناعياً ، والذي هرب من الكساد كانت استراليا . كان هذا يرجع إلى أسباب عديدة تضمنت الاستمرار في الصادرات السلعية القوية (وخاصة إلى الصين) ، حزمة المثير الداخلي المتمثلة في الإنفاق العام على البنية التحتية ، ولوائح تنظيمية للقطاع المالي المحلي أكثر رقابة وإحكاماً .

عند فحص GFC بمصطلحات عامة ، وخاصة نظام القروض استناداً إلى الرهونات العقارية ، وهي التي فجرت الأزمة ، يجب أن نتناولها باعتبارها عرضاً أكثر منها سبباً جوهرياً . يلاحظ أحد المحللين أنه ، في الآثار المترتبة على "الكساد الكبير" ، " كان الاعتقاد الشامل تقريباً أن الأسواق المالية غير الخاضعة للتنظيم اللائحي تكون غير مستقرة واقعاً ، وعرضة للاختلاس والمناورات من العاملين ببواطن الأمور من داخل هذه الكيانات . " نتيجة لذلك ، وضعت الحكومة الأمريكية نظاماً للائحة مالية صارمة ، والتي بقيت في وضعها الصحيح إلى أن حدث تحول أيديولوجي في عقد السبعينيات (1970) والثمانينيات (1980 ، شهد تفكيكاً جوهرياً للوائح ، عندما ظهر ما أطلق عليه

البناء المعماري المالي الجديد (MFA) ، مع رقابة خفيفة جداً – مخرج مباشر من مخرجات الإيديولوجية التحررية الجديدة . استثارة هذه التطورات دورات الازدهار والركود . وتتدخل الحكومة عملياً لتسمح بتوسعات جديدة وبداية دورة جديدة . هذا التدخل في الواقع يتناقض جوهرياً مع فكرة التحررية الجديدة ذات نظام التصحيح الذاتي . اليد الخفية يمكن أن تعمل بوضوح بطريقة غير متزمته. يفترض هذا بعمق أن العلاقة بين الدول والأسواق والتنظيم اللائحي للأسواق بواسطة الدول سوف يبقى التركيز الأساسي في IPE .

الاستنتاج

من النادر أن تفصل الاقتصاديات من دراسة السياسات ، المجتمع ، وديناميات القوة ، ويطبق هذا في كل من المجال المحلي والدولي ، التي هي ذاتها متداخلة معاً بعمق . تظهر التطورات منذ الكساد الكبير الأخير ، أنه عملياً خطير بالنسبة للسياسات التابعة ، والمجتمع ، إلى المنطق الاقتصادي الذي يقرر أنه يوجد نوع ما من التوازن الطبيعي داخل العمل في إطار الرأسمالية التي تنتج التوازن الأفضل الممكن . على الرغم من GFC الحديثة ، والتي تلقى الضوء على حالات ضعف هذا المنطق ، تبقى التحررية الجديدة إيديولوجية قوية ، وخاصة في US . فيما يتعلق بالتطوير فإن تجربة العالم الجنوبي منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية تفترض بقوة شديدة أن " برامج التعديل الهيكلي " القائمة على هذا المنطق تبالغ بوضوح في المشكلات القائمة ، واضعة الكفاح من أجل التنمية إلى الوراء على مدى عقد أو أكثر . يضاف إلى ذلك ، في هذه البلدان ، التي قد عاشت خبرة النمو الاقتصادي اللافت مثل الهند ، فإن توزيع الثروة ينحرف بشدة تاركاً الملايين لا يزالون وقد انغرسوا في مستنقع الفقر . كل هذه الاعتبارات تثير السؤال ، حول ماهية الدور الصحيح في معالجة الحاجات الاجتماعية والديناميات الاقتصادية.

الفصل الثامن

العلاقات الدولية في عالم يتحول

إلى العولمة

أسس فرع المعرفة IR على افتراض أساسي حول نظام مركزية سيادة الدولة إلى الطريقة التي تنظم وتدار بها السياسات العالمية . ومع ذلك ، إنـه شيء واحـد لوصـف هيكـل السياسـات العالمية في الفترة الحديثة حيث تدور حول نظام الدولة . إنه تجمع آخـر للقـول بـأن هـذه هي الطريقة الوحيدة لكي " يمكن أن " تكون الأشياء هكذا . إنه شيء آخر مرة أخرى للقـول بأنه " كيـف يجـب " أن تكـون الأشـياء في مفهـوم معيـاري . ذلـك التميـز في شـكل سـيادة الدولـة ، ونظـام الدولـة ، قـد خضـع إلى تحـدى عنيـف بواسـطة منـاهج بديلـة إلى IR في السنوات الأخيرة . جسدت هذه التحديات نقداً إلى مركزيـة – الدولـة ، لـيس فقـط عـلى المستوى الوصفي ، ولكن أيضاً عـلى المسـتوى المعيـاري تسـاؤلاً بعمـق يتمسـك بافتراضـات

حول الدولة الحديثة كمجتمع دولي ، والميدان الذي يمكن داخله تحقيق "الحياة الجيدة " . ولكن هل الاستياء بين بعض الأكاديميين من مركزية الدولة قياساً إلى فرع معرفتهم ومضامينه بالنسبة للموضوعات المعيارية ، التي جاءت محلها إلى حد ما ظاهرة العولمة في الفترة المعاصرة ؟ إذا كان علينا أن نعتقد في بعض الوعود البراقة للعولمة ، فإنه من المقدر أو المقرر أن تتهاوي سيادة الدولة بعيداً تحت تأثير قوى السياسات الدولية ، التي هي بالفعل خارج سلطة أو تحكم الدول الفردية ". سوف يقول البعض هذا قد حدث بالفعل . آخرون يدعون أن الدولة كما وصفت في نظرية IR لم تكن موجودة واقعياً بالمرة – ربما ، فيما عدا ككيان مثالي . منظور آخر يتمسك بأن العولمة من تحويل وليس نسخ الدولة . هذه من بين الموضوعات المطلوب اكتشافها .

مفهوم العولمة

طبقاً لأحد المصادر ، ظهر مصطلح العولمة لأول مرة في قاموس Webster في 1961 مشيراً إلى " بدايات اعتراف صحيح في الفترة المعاصرة لنمو ترابط الأحداث والعلاقات الاجتماعية ذات الدلالة على مستوى العالم . تعريف العولمة العام جداً يقول أنه يتكون في مجموعه من التداعيات الاجتماعية المشتقة من المعدل المتزايد ، وسرعة تفاعلات المعرفة ، الناس ، السلع ورأس المال بين الدول والمجتمعات . " **طبقاً للمصطلحات الاجتماعية** " الواسعة ، قد وضع مفهوم للعولمة باعتبارها " عملية حيث البشر على مستوى العالم يكونون متماسكين داخل مجتمع واحد " . " في **المصطلحات الثقافية** " ، غالباً يعتقد بأن العولمة تنتج ترجمة متجانسة فريدة للحداثة ، ولو واحدة تؤسس على النمط الأوروبي السائد والذي سوف يتطابق معه الآخرون في النهاية . " **سياسياً** " ، قد تكون العولمة فهمت على أنها تشير إلى ، ليس فقط الزيادة في تكوينات الناس داخل شبكات عنقودية من الحوكمة العالمية ولكن أيضاً انتشار القيم السياسية المشتركة على نطاق أكثر اتساعاً حول العالم . " **جغرافيا** " قوى التناغم في العولمة تعني أن الحدود تزال ،

المسافات تـنكمش ، والأمـاكن تفقـد معناهـا . **اقتصـادياً** ، غالبـاً تـرى العولمـة أنهـا في قمـة ديناميتها ، وخاصة منذ انهيار الشيوعية ، وتفعيل الأفكار التحررية الجديدة . بهذا المعنـى ، قد ترى العولمة على أنها تمثل انتصار الرأسمالية . إذا أخذنا في الاعتبار أن الرأسمالية تجسـد أيضاً بعض القيم المحددة ، الاجتماعية ، الثقافية ، والسياسية ، ومع ذلك ، البعد الاقتصـادي غير قابل للانفصال من الأبعاد الأخرى – عملياً جميعها متداخلة كظاهرة اجتماعية .

أيضاً تدرك العولمة على أنها عمليـة تاريخيـة فيهـا يـتم تخطـي بصـورة متزايـدة ، المؤسسـات ، السـلطات ، الفـاعلين القـوميين ، وهكـذا . في مسـار التفـاعلات حـول العـالم ، وخاصة في المجال الاقتصادي :

> يتم التأكيد على نطاق واسع ، على أننا نعيش في عهد فئة الجزء الأكبر من الحياة الاجتماعية تحدده عمليات العولمة ، فيه تذوب الثقافات القومية ، الاقتصاديات القومية ، والحدود القومية . في بـؤرة الإدراك توجـد الفكـرة السريعـة والحديثـة لعولمة الاقتصاد يُدَّعي أن الاقتصاد العالمي قد انبثق حقيقة أو في طريـق عمليـة الانبثاق ، حيث الاقتصاديات القومية المميزة ، ومن ثـم ، الاسـتراتيجيات المحليـة للإدارة الاقتصادية القومية تكون بصـورة متزايـدة غـير ملائمـة . قـد تـم تـدويل الاقتصاد العالمي في دينامياته الأساسية ، إنـه خاضـع لقـوى السـوق التـي خـارج السيطرة ، إن لديه شركات متعددة الجنسيات باعتبارها فاعلة اقتصادية أساسية وعوامل تغيير جوهري ، لا تدين بالولاء لأي دولة – أمة ، وتتخذ موقعهـا حيـث تميله مزايا السوق العالمي .

لقد رأينا سابقاً أن اختلافات عميقة تفصل بين أفكـار آدم سـميث ، وأفكـار كـارل ماركس ، بصفتهما المؤسسين للأيدلوجيات القوية المتعارضة . إنهما مع ذلك كانا يشـتركان في الاقتناع بأن الرأسمالية عالمية في خاصيتها ، ولا يمكن احتوائها بوضوح داخل الحدود القومية . بالنسبة لرؤية سميث ، كانت **يد السوق الخفية** لا يمكن مقاومتها ، بينما فهـم مـاركس أن انتشـار الرأسمالية العالمية يمثل ضرورة تاريخية ، حتى عندما هاجمها نقـدياً بعنـف . أيضـاً مـاركس المنظِّـر

الذي ابتكر المصطلح الشهير " اضمحلال الدولة " . كان على هذا أن يتحقق مع هزيمة الرأسمالية وانتصار الشيوعية كنظام اقتصادي ، اجتماعي شامل ، والذي تحته سوف لا تصبح هناك ضرورة لجهاز الدولة . في الفترة الحالية ، مع ذلك ، إنه انتصار الرأسمالية وليس الشيوعية ، الذي قد رأي أن الدولة بصورة متنوعة غير ملائمة ، زائدة ، متقادمة ، عاجزة ، في تقهقر ، في تدهور ، أو على سرير الموت . نعود إلى بعض هذه المناقشات التي تدعم هذه الافتراضات .

العولمة من منظور تاريخي

الأفكار الفلسفية حول الترابط العالمي المتداخل أثيرت منذ قرون ، وخاصة في النظريات التي تتبنى المناهج الشاملة التي تتناول الجنس البشري . فكرة Stoic عن المدينة التي يسكنها كل أفراد العالم ، وحقيقة أن التقاليد الراسخة في الأفكار الدينية مثل المسيحية والإسلام ، أيضاً ، تضع مفهوماً لمجتمع البشرية قد ذكرت سابقاً . قد تبدو هذه بعيدة من مناقشات الوقت الحاضر للعولمة ، ولكنها مع ذلك تجسد الفكرة الجوهرية لمجتمعات سياسية معينة متفوقة ، وإنشاء ارتباطات متداخلة فعالة . على المستوى العملي ينظر إلى العولمة بصفة عامة على أنها قد انبثقت كظاهرة تاريخية خلال التوسع التدريجي للأنشطة التجارية ، وأشكال أخرى من الاتصال . يعود البعض بأصول الاقتصاد العالمي إلى العصور القديمة حيث الإمبراطوريات القديمة البابلية والرومانية ، حيث كانت تمارس أشكالاً من الإقراض والتجارة على بعد مسافات طويلة . مؤرخون آخرون يرون العولمة على أنها النتيجة الأكثر تحديداً لظهور الرأسمالية مع المرحلة المعاصرة ، والتي تمثل بوضوح الاستمرارية طويلة الأجل للاقتصاد العالمي الرأسمالي مع انبثاق مؤسسات اجتماعية ، سياسية ، وثقافية لتعميق رسوخ مثل هذا الاقتصاد العالمي . ولكن القليل من هذه الدراسات التي تشير إلى الحقيقة بأن الجنس البشري ذاته كان قد دخل إلى العولمة في فترة زمنية أكثر تبكيراً في التاريخ . منذ جذوره في أفريقيا أكثر من 100,000 سنة مضت ، تحرك

الإنسان البدائي عبر الكون حيث وصل من أفريقيا إلى استراليا ما بين 40,000 إلى 60,000 سنة مضت .

عندما انتشر البشر كانوا يميلون إلى أن يصبحوا منفصلين كل منهم عن الآخر . كان من السهل إلى حد كبير أن تساعدهم المسافات أو الملامح الجيولوجية ، في تلك العصور الغابرة ، على أن يعيش كل منهم بعيداً عن الآخر . لقد أصبحوا متميزين أيضاً من حيث اللغة ، العادات ، التكنولوجيا ، المظهر ،وهكذا ، مما كان يؤدي إلى تباينات ضخمة بمضى الوقت . استمر الوضع إلى بداية الرحلات البحرية حول العالم – والتطور التكنولوجي الذي ساعد على ذلك – بحيث بدأ أعضاء الجنس البشري يجتمعون معاً مرة أخرى ، وينشئون وسائل تواصل وترابط على مستوى العالم . بدأت الرحلات البحرية الأوروبية طويلة المدى في أواخر القرن الخامس عشر ، مع حملة Bartholomew Diaz حول رأس الرجاء الصالح . ثم تلتها رحلة كريستوفر كولومبس إلى "العالم الجديد " . وفي القرن السادس عشر ، كانت أول رحلة حول العالم ، التي أعدها فيردنالد ماجلاّن . جذبت الاهتمامات العلمية عدداً من الرحلات المهمة مثل رحلة الكابتن Cook في المحيط الهادي في القرن الثامن عشر ، بينما أُصبحت الرغبة في نشر المسيحية دافع آخر . ولكن كانت التجارة والمبادلات السلعية عوامل أساسية . بينما قدم افتتاح طرق البحر التجارية بديلاً للطرق البرية الخطرة إلى قارة أو راسيا ، بالإضافة إلى سهولة الوصول إلى الأمريكتين ، استراليا ، والمحيط الهادي ، والمزيد من آسيا وأفريقيا التي لم تكن ممكنة قبل ذلك. بحلول القرن الثامن عشر ، مع تسهيلات الموانى الدائمة والملائمة حول العالم ، والتقدم السريع للمستعمرين الأوروبيين ، كانت العولمة تسير في طريقها بثبات .

قائمة حصر تاريخية مفيدة تحتوى على التطورات الأساسية في مراحل تاريخية عديدة تظهر فيما يلي في شكل معدل ، مع تكملة بقائمة مفيدة على نفس المستوى تحتوى أيضاً على الأحداث الأساسية في تاريخ العولمة ، على أية

حال حاسمة ، ولكنها توفر رؤية شاملة جيدة . بالنسبة للمرحلة الأولى ، ابتدءاً من حوالي منتصف القرن الثامن عشر ، وحتى العقد السابع من القرن التاسع عشر (1870) ، موصوفة كمرحلة ابتدائية للعولمة . القائمة كما يلي :

- تشكيل متزايد للعلاقات الدولية خلال اندماج الدول ذات السيادة ، ونظام الدولة ، أساساً في أوروبا وأمريكا الشمالية ، مع علاقات بين الدول التي كانت متجسدة بصورة أكثر تكراراً في اتفاقيات ثنائية الأطراف ومتعدد الأطراف ؛
- تطور النظم الإنسانية الدولية مثل اتفاقية مناهضة العبودية العالمية 1840 ؛
- بداية المعارض الدولية مثل المعرض الأول الذي عقد في لندن 1851 ؛
- إنشاء اللجنة الدولية للصليب الأحمر في 1863 ، أحد أول NGOs دولي ؛
- اتفاقيات وهيئات قانونية متزايدة معنية مباشرة بالتنظيم اللائحي للعلاقات الدولية ، من بينها اتفاقية بيترسبيرج 1868 حول منع نشر المواد القابلة للاحتراق في الحروب .

المرحلة التالية منذ نهاية عقد السبعينيات (1870) إلى عقد العشرينيات (1920) ، يتضمن :

- إنشاء التوقيت الدولي : 24 دولة اجتمعت معاً في 1848 ، أسست توقيت "جرينوتش" وقسمت العالم إلى أربع وعشرين منطقة زمنية بفارق واحد ساعة؛
- زيادة ملحوظة في عدد وسرعة الأشكال العالمية للاتصال – التليفون ، التليغراف ، والراديو – وابتكار ما كان ليصبح أساس النقل العالمي – الطائرة ، أول مكالمة تليفونية فيما بين الحدود أجريت بين لندن وباريس في 1891 ، أول خدمة خط طيران ما بين الحدود وضع له توقيت زمني ، بدأ في 1919 ؛

- تطور المنافسات الدولية ، مثل المباريات الأولمبية الحديثة (أقيمت لأول مرة (1896) ، وجائزة نوبل (1901) ؛

- دخول العديد من المجتمعات غير الأوروبية ، مثل اليابان في " المجتمع الدولي " ؛

- إضفاء الطابع المؤسستى على معايرة الذهب بالنسبة للتبادل النقدي الدولي ، التوسع الضخم في الصادرات الرأسمالية من الدول الغربية ، وبداية الشركات متعددة الجنسيات .

المرحلة الثالثة " من عقد العشرينيات (1920) إلى عقد الستينيات (1960) ، شهد بين أشياء أخرى ، التشبيك الرسمي في العالم غير الغربي في عنكبوت العولمة :

- إنشاء عصبة الأمم ، تبعتها الأكثر شمولاً UN ، والكثير من هيئاتها بعد الحرب العالمية الثانية ؛

- التراجع النسبي للبريطانيين ، وصعود UN ؛

- العولمة الفعالة للحرب الباردة ، وصراعها حول مفاهيم الحداثة والنظام العالمي ؛

- تفكيك الاستعمار (والذي تضمن العولمة الفعالة لنظام الدولة ذات السيادة) وظهور صوت العالم الثالث في الشئون الدولية ؛

- المزيد من الاهتمام بفكرة " الإنسانية " ، والتي تبعها الهولوكست ، والهيروشيما ، كبيان عالمي لحقوق الإنسان ؛

- بدايات الأيقونات العالمية (العلامات التجارية) ، مثل افتتاح أول مطعم ماكدونالدز في عام 1955 .

المرحلة الأخيرة تبدأ من عقد الستينيات (1960) إلى الآن ، وهي مستمرة بوضوح :

- التسريع الكبير في توسيع الاتصالات العالمية ، وخاصة عبر التكنولوجيا الإلكترونية . دشنت الاتصالات عبر الأقمار الصناعية في 1962 ، والمكالمات التليفونية الدولية المباشرة قدمت في 1963 . الإرسال الإذاعي الأول عبر القمر الصناعي دشن في 1976 ؛

- تأثير المؤسسات المالية الدولية المتنامي مثل البنك الدولي و IMF ، وخاصة فيما يتعلق في تدعيم المبادئ الاقتصادي ذات التوجه إلى السوق؛

- التوسع السريع في الاستثمار الأجنبي المباشر من البلدان الغربية ، وأيضاً التضامن المتزايد لقوة الشركات متعددة الجنسيات والتحالفات الاستراتيجية بين دوائر الأعمال الدولية . أيضاً شهدت التطورات التكنولوجية أول نظام للبورصة الإلكترونية بالكامل (NASDAQ) دشن في 1971 ؛

- نهاية الحرب الباردة التي أنشأت نظاماً عالمياً يتسم بالسلاسة (وأيضاً غير مؤكد) ؛

- زيادة ملحوظة في عدد المؤسسات الدولية ، وظهور المجتمع المدني العالمي ؛

- تقديم الشبكة العنكبوتية العالمية عبر الانترنت في 1991 ؛

- النمو الملحوظ في الوعي بالبيئة باعتبارها موضوعاً عالمياً ، كما عبر عنه " اجتماع قمة الأرض " في Rio في عام 1991 ؛

- زيادات ملحوظة في الهجرة متعددة القارات ، بما في ذلك الهجرة من "العالم الثالث" إلى " العالم الأول" ، حاملة معها التحدي المحكم للدول – الأمة ذات الثقافة الواحدة سابقاً ، والتي الآن تعتبر متعددة الثقافة بصورة متزايدة ؛

- التأثير المتنامي للإسلام في شئون العالم ، والذي قد يكون تفسيره أنه يسير في الاتجاهات المضادة للعولمة ، أو كبديل ، كشكل من أشكال

العولمة في حقيقته الذاتية – ذلك الذي يمثل تحدياً كعملية ، للهيمنة الغربية ؛

- نمو " الحركة المضادة للعولمة " والتي ظهرت كشكل محسوس حول 2000/1999 ، والتي تتفاعل مع أحداث عالمية ومحلية متنوعة .

قد نقلتنا كل هذه التطورات والأحداث إلى النقطة حيث يعتقد بأن العولمة يراها كثيرون باعتبارها أحد المعالم الفاصلة في هذه الأيام . بالتأكيد ، من الصعب أن تختلف مع التأكيد بأن العولمة " مهما تتحول إلى أن تكون شيئاً ما في الأجل الطويل في حياة البشر ، فإنها هنا لتبقى " .

العولمة والدولة

" الطاقة الذرائعية للدولة - الأمة ، تقلل العولمة من شأنها بصورة حاسمة من خلال الأنشطة الاقتصادية ، من خلال الإعلام والاتصال الإلكتروني ، من خلال الجريمة العالمية ، من خلال الاعتراض الاجتماعي ، من خلال التمرد في صورة إرهاب متعدد الحدود ."

يلقى هذا الاقتباس الضوء على سلسلة من المجالات التي تفقد الدول وحكوماتها القومية سيطرتها عليها بصورة مدعاة . إنه فيما يتعلق بالمجال الاقتصادي ، مع ذلك ، قد تركز معظم التعليقات . قد تم الترحيب بهذا وبحماس شديد من المدعمين للفكرة التحررية بأن الأسواق تعرف أفضل عندما يتعلق بالأمر بالاقتصاديات ، ويجب أن يسمح لها بأن تأخذ مسارها " الطبيعي " . وفيما يلي رؤية أحد المهتمين بالعولمة :

لقد أصبح كيان الدولة – الأمة غير طبيعي ، وحتى وحدة سيئة الأداء لتنظيم النشاط الإنساني وإدارة الواجب الاقتصادي في عالم بلا حدود . إنها لم تعد تمثل مجتمعاً مشاركاً ، أصيلاً للمصالح الاقتصادية ؛ إنها لا تحدد تدفقاً ذا معنى للنشاط الاقتصادي . في الواقع ، إنها تتجاهل حلقات الربط والتعاون الحقيقية

بين غالبية الشعوب المتباينة ، حيث تجمع مقاييس مهمة للنشاط الإنساني عند مستوى التحليل الخطأ ... على خريطة الاقتصاد العالمي ، الموضوعات التـي تهـم الآن ، هي تلك التي تحدد ما قد يطلق عليه " دول المنطقة " . الحدود ... ترسـم الآن بواسطة اليد الرشيقة ولكنها خفية لسوق السلع والخـدمات العالميـة . إنهـا تتبع ، بدلاً من أن تسبق التدفقات الحقيقية للنشاط الإنساني . هـذا النـوع مـن المناهج قد وصف بأنه أحد الأشكال التحررية الجديدة المضاد للسياسة ، والـذي يدعو إلى تحرر الاقتصاد العالمي من قيود الدولة ، ومن ثم السياسـات . في هـذه الرؤية ، سوف يكون لدى دولة المستقبل القليل الـذي تفعلـه فـيما عـدا حمايـة نظام السوق بالمحافظة على القانون والنظام ، وتدعيم حقوق الملكية الخاصة .

الاعتراض على هذا ، بدلاً من المزيد من التحررية المتطرفة ، جاء من كل من اليمين واليسار السياسي . إحدى الرؤى من نهاية الطيف المحافظ ، والتـي تتفـق أيضـاً مـع حـالات النقاد اليساريين ، ترى خطورة واضحة في خطـاب العولمـة التحـرري ، بمعنـى " أنـه يخفـض نطاق حياة الديمقراطية السياسية إلى الحدود الهامشية في إدارة مؤسسات السـوق ، ويغلـق العملية السياسية أمام أسئلة حول المساهمة التي يمكن أن تقدمها مؤسسات السوق لإشباع الحاجات الإنسانية." لذلك ، تحتاج السياسات إلى تحديد حيويتها لكي ، لـيس فقـط تنـاقش تداعيات العولمة بالنسبة للمجتمع ، ولكن أيضاً للدفاع عن المجتمع عند الضرورة ضد التأثير السلبي لقوى السوق . بالنسـبة للاختصـاص الاجتماعـي الـديمقراطي يخطـط جهـود إعـادة التوزيع (عن طريق الدول) التي يجب بذلها ، إذا كان لابد من تناول عدم المسـاواة الضـخم الذي أوجدته الرأسمالية .

التقارب في الأفكار المحافظة التقليدية ، وتلك الخاصة بالديمقراطية الاجتماعيـة في معارضتها للمشروع الاقتصادي القائم على النظرية التحررية الجديدة ضـد السياسـات ، قـد يبـدو لأول وهلـة أنهـما منعـزلين . ولكـن الأرضـية المشـتركة يمكنـك أن تجـدها في الالتـزام المعياري إلى الفلسفة المجتمعية التي يتقاسمها كل من المحافظين الكلاسـيكيين ، والاجتماعيـين الديمقراطيين (على الرغم من أنه عادة يتم التعبير عنها بطرق مختلفة جداً) في مقابـل مـذهب

الشمولية الاقتصادية ، والتي تدرك على كونها تقريباً خالية تماماً من أي عناصر معيارية .

يعود بنا هذا إلى الوراء ، حيث السؤال الذي أثير في الفصل الأول ، والـذي يعنـي ، إذا ما كان احتمال اضمحلال الدولة "شيئاً جيداً" ، أو إذا ما كانت الدول ذات الطاقة القوية بصورة معقولة لكي تنظم وتحكم تبقى مهمة لكل من النظـام والعدالـة . كـل مـن المنظـور المحافظ الكلاسيكي ، وأيضاً الاجتماعي الاشتراكي ، من غير المحتمل أن يرى هذا على أنه تطور إيجابي لأن الدول تعطي المجتمع الشكل والجوهر . بالنسبة للاجتماعي الديمقراطي ، وأيضـاً بالنسبة للتحرر الملتزم بالقضايا الاجتماعية الدولة توفر أيضاً آلية لتوزيع السـلع والخـدمات العامة ، والتي سوف لا يوفرها القطاع الخاص .

فكرة " **نهاية السياسات** " في كثير من خطاب أدبيات العولمة حول انهيار الدولـة ، قد نوقشت أيضاً نقدياً وأكثر تحديداً في مصطلحات IR . بينما إدراك أن الفـترة المعـاصرة في سياسات العالم قد شهدت تغيرات ضخمة جداً في السياق الذي تمارس فيـه الدولـة طاقتهـا . يؤكد أحد الباحثين عـلى أن الـدول تبقـى لـيس فقـط باعتبارهـا كيانـات أساسـية في مجـال السياسات العالمية ، ولكن أن القوى السياسية من النادر إزالتها ، ومن ثم يكون التصور أقل كثيراً بالنسبة للسياسات ذاتها . لهذه الأسباب يكون من الغباء تخفيض كل عنـاصر النظريـة الواقعية . إنه يقول أيضاً ، إنه يرحب به كثـيراً افـتراض أن أي قـوى في السياسـات العالميـة ، سوف تعمل دون الرجوع إلى سلطة سياسية ، كما يبدو أن المناصرين المبتدئين لاقتصـاديات السوق يفترضون ذلك .

انتقادات أخرى لآراء المناصرين للعولمة تثير قضية كم من جـوهر الحقيقـة يوجـد في التأكيد على أن الدولة قد عانت انعكاساً لافتاً في ثرواتها تحت تأثير العولمـة . دون إنكـار أن التطورات التاريخية التي ذكرت سابقاً ، في الواقع ، قد حدثت بالفعل ، قـد جـادل أحـد الأكـاديميين أن المناصرين للعولمة المعاصرين قد بالغوا كثيراً في المدى الذي وصلت إليه الـدول في ممارسـة سـلطتها

الحقيقية في الماضي على الاقتصاديات القومية (وأوجه أخرى في الحياة السياسية والاجتماعية) ، التي تطرح سؤالاً حول التناقض ، حول البلدان القوية في الماضي وتلك الضعيفة في الحاضر . قد كان هناك أيضاً اتجاهاً بين بعض القادة السياسيين – وخاصة حول العالم الذي يتحدث الإنجليزية لإظهار صورة ذهنية لعجز الدولة ، ذلك الذي يمكن الحكومات من التهرب من المسئولية بصورة ملائمة ، بالنسبة لتراجع التطورات الاقتصادية على المستوى القومي .

رؤية مختلفة تماماً عن تحول الدولة تحت ظروف ما بعد الحرب العالمية الثانية ، ترى أن الكتلة الغربية تتطور إلى شيء ما يعادل " الدولة الغربية " : " تكتل في سلطة الدولة يتسم بالضخامة ، التعقيد والفوضى المؤسستية ، مركزه في أمريكا الشمالية ، أوروبا الغربية ، اليابان ، واستراليا " . يضاف إلى ذلك ، مع انهيار الكتلة السوفيتية ، " الدولة الغربية هي المركز العالمي الوحيد ، وقد كانت قادرة على أن توظف المؤسسات العالمية الشرعية ، بصورة بارزة UN ، لتأمين بروز قوتها العالمية . آراء نقدية أخرى تتمسك بأنه مع تولي US الريادة ، فإنه في الواقع الولايات الأمريكية هي التي قد انخرطت بعمق في مشروع العولمة ، ومن ثم تتأكد فكرة أن رأس المال إلى حد ما تخطي ، تهرّب أو قلص من دور الدولة.

يقترح ما سبق أن هناك آراء مختلفة جداً حول كيف يحدث للسيادة والدولة التعرض لمثل هذا التأثير من العولمة ، على الرغم ، ليس فقط على وجه التخصيص ، في العلاقة بالموضوعات الاقتصادية . ومع ذلك . وجه آخر يهتم بمصير الممارسات الثقافية المحلية والقومية تحت ظروف العولمة .

الثقافة والعولمة

توجد ثلاثة موضوعات متميزة في مسألة العلاقة بين الثقافة والعولمة – كل منها يعمل تحت افتراض مختلف . أولاً ، يوجد من يدعون أنه تحت الظروف الحالية للعولمة ، يخلق نموذج الاقتصاد الرأسمالي المهيمن عالمياً ترجمة للعولمة

الاقتصادية في صورتها الذاتية . المنهج الثاني يرفض هذا ، ويرى انتشار القومية والسياسات العرقية كدليل على مقاومة قوى العولمة – الاقتصادية والثقافية (وعلى المرء أن يضيف السياسية أيضاً) . ثالثاً ، يوجد منظور ، ذلك الذي ينكر كليهما ؛ مدعماً بدلاً من ذلك المنهج الذي يرى انبثاق الأشكال الثقافية متعددة القوميات ، ولكن هذه ليست خاضعة لمنطق الرأسمالية العالمية . هل من الممكن القبول بدون خوف من التناقض أن المناهج الثلاثة لديها شيء ما يتسم بالمصداقية تقوله حول تأثير العولمة ؟

الأول يهتم بفكرة " الثقافة العالمية " ، ذلك الفهم الذي يتطلب أن نفكر مرة أخرى حول ذلك الشيء الذي يقال له " الثقافة " . لقد لاحظنا مبكراً أن مفهوم الثقافة يؤخذ بصورة متكررة باعتباره العامل الأساسي لتمييز أحد المجتمعات عن الآخر ، واضعين أعضاء تلك المجتمعات في فئات أو أنواع أخرى من الناس . المزيد من حالات التعريف المحددة قد تلقى الضوء على اللغة، الدين، الغذاء ، الطقوس ، الفن ، نظم التوزيع ، هياكل القوة السياسية ، وهكذا، باعتبارها عناصر في الحزمة السياسية الشاملة التي تجعل كل مجتمع إنساني متفرد بذاته . حالات تعريف هذا النوع موجودة بصفة عامة في الأدبيات الأنثروبولوجية . ومع ذلك ، فكرة الثقافة على أنها شيء ما يمتلكه المجتمع ، والتي في الحقيقة تعرِّف ذلك المجتمع ، تعتبر كافية بصفة عامة .

" الثقافة العالمية " على الجانب الآخر ، تفهم كجزء من عملية أن يصبح الاتجاه يتصف بالشمولية والتجانس ، والذي يوضع للتفوق ، وربما لمحو الممارسات المحلية المتنوعة التي تصنع الخريطة الثقافية للعالم الإنساني . هذا ما تتضمنه الرؤية بأن الرأسمالية العالمية تخلق ترجمة عولمة الثقافية في صورتها الذهنية الذاتية ، كما يجسد هذا المعنى الأيقونات الدائمة ممثلة في الكوكاكولا ، ماكدونالدز ، وفي الصناعات ، شركة شل و Unilever ، إذا لم نذكر استخدام اللغة الإنجليزية كلغة مهيمنة على الاتصالات العالمية . طبقاً لهذه الرؤية ، المنتجات ، الشركات ، وطرق الاتصال التي تشكل المكونات الأساسية

لهذه الثقافة العالمية ليست مسحوبة فعلياً من كل أجزاء العالم . معظمها (على الرغم ، بالتأكيد ليس جميعها) له أصل معين يتمثل في "الغرب" . فيما يتعلق بتبني مولد المسيح كنقطة مرجعية كنظام للتقويم العالمي الشامل ، لم يأخذ المزيد من البصيرة لإدراك أن هذا الحدث لا يدخل ضمن الدلالات الثقافية لأغلبية سكان العالم . وكما يشير بعض الباحثين ، أن كل ما يمكن أن يقال هنا عن قصة مولد المسيح يحدد فقط نظام التقويم الذي تستخدمه معظم الثقافات :

> والطريقة التي حدثت بها تمثل جزء من القصة التي تتحدث عن كيف أن التوسع العسكري ، الثقافي ، الاقتصادي الذي أحدثته ثقافات أوروبا المسيحية على مدى القرون الخمس الأخيرة أو ما يقرب من ذلك قد قادتنا إلى الفترة الأولى من تاريخ الإنسان العالمي الحقيقي . مهما كانت نواياهم ، الأوروبيون ، وسلالتهم في أمريكا الشمالية تلك الحضارة التي نطلق عليها الآن " الغرب " ، بدأت عملية أدخلت الجنس البشري في نظام واحد سياسي ، اقتصادي ، وثقافي ، والذي تفاصيله بالطبع ، عمل كل الناس حول كل العالم .

هؤلاء المعلقون يذكرون بعمق أكثر أن الفترة الحالية ، توصف بأنها تمثل وجود نظام ثقافي عالمي الذي فيه يشارك الآن الناس من كل أنحاء العالم ، ومع ذلك ، قد تكون مشاركاتهم انطلاقاً من أوضاع اقتصادية ، مختلفة . إنهم يقولون أن ذلك النظام الثقافي بصورة متزايدة أقل هيمنة من الغرب منه في الفترات السابقة . بالطبع سوف لا يوافق كل شخص . رؤية بديلة حول الثقافة العالمية ، قد تقترن أكثر تحديداً مع شكل العولمة التي هي أساساً حول توسع التكنولوجيا الغربية مؤسساتها ، ممارساتها وقيمها ، والتي يمكن أن تنتهي فقط إلى هيمنة الثقافة الغربية ، والتي تختفي وراء قناع خفيف يتمثل في الاندماج المصطنع في ممارسات الثقافة المحلية . ومع ذلك ، ما يؤخذ غالباً على أنه " غربي " قد يكون في الواقع ، أكثر تحديداً ، أمريكاني .

العلاقة بين أن تكون الصبغة المهيمنة " غربية " أو / و أمريكية ، على أحد الجوانب ، والحداثة على الجانب الآخر فهذا موضوع آخر . غالباً يقال أن الحداثة تستلزم تبني الصبغة الغربية بطريقة ما أو بأخرى . عملياً ، أحياناً ينظر إلى الأخيرة على أنها شرط ضروري للحداثة . ولكن ، هل هي كذلك ؟ يتوقف الكثير على كيفية إدراك مفهوم الحداثة . ربطت المناقشة في الفصل الأول الحداثة بوضوح تام بمَّركب من التطورات العلمية ، السياسية والاجتماعية في أوروبا ، وأمريكا الشمالية . قدمت التطورات في العلم والتكنولوجيا التصنيع وأشكالاً من التمدين ، والتي أثرت بدورها على المجتمعات، وأساليب حياة أفرادها المعينة . كان ظهور نظام سيادة الدولة تطوراً آخر لافت ولكنه بذاته لا يضع بالضرورة " سياسات حديثة " . تأثر هذا أكثر خلال ظهور الأفكار التحررية التي رفضت الكثير من الأوجه التقليدية أو السلطات الدينية ، متبنية جدول أعمال ديمقراطي للإصلاحات السياسية القومية ، وتدعيم الأفكار الإنسانية الشاملة .

" الحداثة الغربية " تؤخذ غالباً لكي تتضمن الحزمة بكاملها . لذلك السؤال الذي يطرح عبارة عن ، إذا ما كان من الممكن الإعفاء من بعض العناصر. على سبيل المثال ، هل من الممكن تبني الحداثة بدون نظام سياسي واجتماعي تحرري – اختصاراً ، ثقافة تحررية ؟ حكومة سنغافورا ، التي تحكم واحدة من البلدان الأكثر " حداثة " في آسيا ، حاولت تحقيق هذا الهدف . ألمانيا واليابان قبل " الحرب العالمية الثانية " كانتا من الدول القمعية ، ولكن أيضاً حديثة بمفهوم أن لديها قواعد اقتصادية صناعية . يقول أحد الفلاسفة الفرنسيين أن هولوكست (القمع) كانت نتيجة للحداثة (التطور) . اليوم ، توجد عناصر في كثير من البلدان خارج الكتلة الغربية التي تريد الحداثة في التقنية ، العلم ، والصناعة ، ولكن بدون أية عناصر تحررية اجتماعية وسياسية . وبالتأكيد لا يريدون أن يصبحوا نسخة مكررة من US . لذلك الرغبة في التحول إلى الحداثة ، غالباً توصف برفض قيم سياسية واجتماعية معينة تدرك على أنها

غير مرغوبة . ومع ذلك ، ليست من الحواجز التي يستحيل اجتيازها بالنسبة للبلدان أن تتبني السياسات التحررية والمؤسسات الاجتماعية ، بالإضافة إلى التصنيع دون أن تصبح نسخة طبق الأصل من US أو بلد أوروبي آخر . إنه يمكن حينئذ أن نتحدث عن تعبيرات مختلفة عن الحداثة التي لا تذوب في فئة واحدة غير منتظمة من الثقافة العالمية .

العولمة ، الدولة ، والموضوعات المعيارية

المروجون لمناهج **المواطن العالمي** التي تتحدث عن النظرية الدولية المعيارية ، قد يكون من المتوقع أن يرجعوا بأوجه معينة في العولمة ، وخاصة على المدى الذي تتمتع فيه بمفاهيم التقريب بين الإنسانية معاً من خلال تبني السلاسة السياسية ، وحدود أخرى منشأة اجتماعية . قد كان المواطنون العالميون حساسين بصفة خاصة بخصوص المدى الذي يمكن أن يصل إليه مبدأ سيادة الدولة ، مع تأكيده على عدم التدخل في الشئون الداخلية للدولة ، والذي قد استخدم كسد منيع ، من خلفه بعض رموز الدولة قد ارتكبوا كل ما من شأنه هدم صرح حقوق الإنسان . إنهم قلقون أيضاً من فكرة أن الأخلاق تعتمد أساساً على منظور مشتق من "الثقافة" وليس عرضة للمشروعات الشاملة لتدعيم الحقوق الإنسانية ، وسلع أخرى . لا يعني هذا أن الأفراد العالميين لا يرون أية قيمة في المجتمع المحلي والإحساس بالهوية ، الانتماء ، والأمن الذي يستطيع توفيره . ولكن الاعتراف بهذا لا يعني أن قداسة سيادة الدولة ، وخاصة عندما تنتشر مصحوبة المبدأ المؤذي في الثقافة النسبية والذي يمكن تفنيده في مواجهة التصرفات الضخمة ، التي في الحالات شديدة القسوة مثل الإبادة الجماعية ، التي توصف بأنها " جرائم ضد الإنسانية " . قوة مصطلح الإنسانية ، الذي يعتبر واضحاً إلى حد ما ، تعتمد على أخلاق الإنسان العالمي الكاملة التي تتجاوز كل الحدود . يدعم هذا قضية قوية لتوزيع العدالة العالمية ، على أساس أننا جميعاً

نشترك في المساواة الإنسانية الجوهرية والتي تتطلب إجراءات عملية لتدعيم "مبدأ المساواة بين البشر" .

مواطنو المجتمع المحلي ، على الجانب الآخر ، عامة ، يدافعون عن الحدود كأحد الوجوه المحورية للوجود الإنساني ، وخاصة تلك التي تعكس التقسيمات الثقافية ، وتوفر الإطار المحوري لحياة المجتمع ، هويته وقيمه . لذلك ، أخلاق مواطن المجتمع المحلي تكون محدودة كثيراً بالسياق . ومن ثم ، من الصعب على مواطني المجتمع المحلي بصورة احتمالية أن يجادلوا بأن "التمييز الثقافي " أو معايير المجتمع المعينة ، بالإضافة إلى مفهوم الإنسانية ، والأخلاق الشاملة يمكن واقعياً أن تبرر أفعالاً مثل الإبادة الجماعية ، التضحية الإنسانية ، التعذيب كآلية قانونية ، وهكذا . وسوف لا يوافق كل مواطني المجتمع المحلي بأن حدود دول السيادة في نظام الدولة الحالي الذي فعلياً ينطوي على مجتمعات ثقافية أصيلة حيث يشارك كل فرد في نظام قيمي متماسك . قليلون سوف ينكرون أن معظم الدول في العالم المعاصر تحتوى على جماعات متنوعة قد يكون عامل تميزها الثقافة ، العرق ، الدين ، وهكذا ، تاركين توازن الدولة مع الثقافة أو، في الوصفة السياسية الأكثر شيوعاً ، الدولة مع " الأمة " التي تكون الأكثر الاستثناء منها القاعدة . ومع ذلك ، حدود الدولة قد أصبحت تمثل امتيازاً إلى حد معين في أحاديث قاطني المجتمعات المحلية ، على أساس أن حدود الدولة كيانات مؤسستية قانونية ملموسة ، وتؤدي مهمة ضم أو فصل مجموعات سياسية متميزة .

بعض الموضوعات التي أثيرت من المواطن العالمي / المحلي تقسيم في النظرية الدولية المعيارية وقد نوقشت في أقسام سابقة . هنا ، في التفكير حول النظرية المعيارية والدولة في سياق العولمة ، تظهر بعض الموضوعات الإضافية . تهم هذه فكرة المسئولية – من يتحمل المسئولية ومن أجل ماذا ، وإلى أي مدى تمتد المسئولية ، وعملياً ، إلى أي مدى ، كل من العالمي والمحلي ، الشامل والمحدد يعتمد كل منها على الأخرى . واحد من المجالات الرئيسة لهذه الموضوعات

تتجمع أو تتقارب عليها هذه الأفكار يتمثل في البيئة . الآخر عبارة عن الموقف الذي يواجه اللاجئين الذين يهربون من الصراع أو يكونون مهددين من الكوارث الطبيعية ، أو مجرد أنهم غير قادرين على كسب عيشتهم في أوطانهم بصورة تكفي لغذاء ، كساء ، إسكان ، وتعليم أفراد أسرهم . السؤال بالنسبة للنظرية الدولية المعيارية يتمثل في أي أنواع الأخلاق الأكثر ملاءمة في تطبيقها بالنسبة لموضوعات مثل هذه ؟ هل هو ذلك الذي يؤسس على نموذج سيادة الدولة التقليدية في العلاقات الدولية أو نظرة في داخل ما يطلق عليه المجتمعية (أو الطائفية) ، أو يجب أن يتم التخلص من كل هذا لصالح الأخلاق العالمية ، في تناغم مع منهج المواطن العالمي ؟ أو هل هناك طريق وسط يؤلف من عناصر كل منهما ؟

بالنسبة للبيئة ، من المقبول الآن أنه توجد مشكلات خطيرة مع التلوث ، إدارة الأرض ، تغير المناخ ، فقد التنوع البيولوجي ، وإمكانية توفير المياه ، وبعض الموارد الطبيعية الأخرى في كل أرجاء العالم ، ومن المحتمل أن تصبح هذه أكثر سوءاً في المستقبل ما لم تتخذ إجراءات عاجلة . ولكن بواسطة من ؟ حيث أن الكثير من مشكلات البيئة تنتشر تماماً إلى ما وراء ما هو محلّي ، وأنها حقيقة عالمية بطبيعتها ، فإنه من الصعوبة بمكان أن تحدد المسئولية وتبتكر حلولاً قابلة للتطبيق وعملية . لذلك ، بينما من الواضح أن الدول ، والمجتمعات التي بداخلها ، يجب أن تتحمل المسئولية بالنسبة لمشكلات محددة ، وتعمل على علاجها بأفضل ما يمكنها ، إنها الآن من المفترض مكان شائع ، وأنه مطلوب اتخاذ إجراء عالمي ، وأن الإرادة لتحقيق هذا يمكن فقط أن تجند من خلال إقرار وتدعيم أخلاق مسئولية على مستوى العالم .

الأكثر تهديداً للموضوعات البيئية المعاصرة من المحتمل أن تكون عبارة عن التغير المناخي ، وحالة الجو بصفة عامة . عملياً ، كل فرد له مصلحة ، في الإدارة الفعالة للمشكلة . قد تحقق تقدم ملحوظ في موضوع مشكلة طبقة الأوذون في أواخر عقد الثمانينيات 1980 مع اتفاقيات دوليه للتحكم الصناعي

في تخفيض الكروبون المنبثق من المصانع . تطلب هذا توفير تكنولوجيات بديلة متاحة وخاصة في البلدان الأكثر فقراً . في المقابل ، كان يعني هذا أنه على البلدان الأكثر ثراء أن تقبل مسئولية نقل التكنولوجيا . بينما عقدت UN المؤتمر الأول تحت عنوان " قمة الأرض " في ريودي جانيرو 1992 ، دليل على أن تطور الأخلاق العالمية (وليس على مستوى الدولة) يبدو أنها في نمو ملحوظ . على سبيل المثال ، بعض البلدان النامية جادلت بأنه من حقها في السيادة أن تنفذ بعض العمليات التجارية في الغابات وخاصة أنها في حاجة إلى أن تحافظ على برامجها وتحقيق أهدافها التنموية . على الجانب الآخر ، US ، والتي يمكن القول بأنها الدولة الأكثر تقدماً في العالم ، وبالتأكيد الدولة التي تستهلك الطاقة والموارد الأكبر لكل رأس من السكان ، تنكرت لبروتوكول Kyoto حول انبعاثات الغاز من الصوب الزراعية على أساس أن أسلوب حياة الأمريكان لم يكن ليتاح للتفاوض ، كما رأت الحكومة الأمريكية . إحدى الطرق للتعامل مع هذه المشكلة تتمثل في إقناع القادة بأن الإجراء العالمي حول المناخ هو بالفعل يمثل مصلحة قوية لبلدانهم .

يبقى السؤال : ما هو دور الدولة في معالجة الموضوعات البيئية في عالم يتحول إلى العولمة ؟ أحد المؤلفين البارزين (الخضر) قد أثار جدلاً قوياً لإعادة الدولة إلى مركز التحليل ، مشيراً إلى أنه ، على الرغم من التحولات التي ترتبت على العولمة ، إنه داخل الدول قد كانت أحزاب الخضر قادرة على إحداث عمليات سياسية . تقاطعت هذه المناقشة مع الاتجاهات الحالية المدعمة "للحوكمة بدون حكومة " ، والوقفة المضادة للدولة من الكثير من علماء واختصاصي البيئة التقدميين . إنها أيضاً ، تتناقض مع اتجاه في النظرية النقدية مهتم بموضوعات أخرى تتعلق بسلطة الدولة وخاصة بالنسبة لآليات الدخول إلى العمل وترك العمل ، وخاصة بالنسبة للعمر الذي يكون فيه عدد كبير من العاملين على وشك التقاعد ، وعادة بحكم الضرورة ، وليس بحثاً عن أماكن عمل جديدة واكتساب خبرة جديدة .

موضوع الباحثين عن مأوى أو ملتجأ آمن ، وأيضاً أولئك الـذين دفعـوا إلى الهجـرة لأسباب الحرمان الاقتصادي يثير أسئلة مماثلة حول مسئولية وملاءمة الاسـتجابات الأخلاقيـة للدول من بين فاعلين آخرين . بينما تركز وسائل الإعلام غالباً على الباحثين عـن ملتجـأ آمـن والمهاجرين الاقتصاديين من العالم متخلف النمـو إلى العـالم المتقـدم ، معظمهـا في الحقيقـة هجرة داخلية . **تقرير التنمية البشرية** 2009 ، قدَّر (بـتحفظ) أنـه تقريبـاً 740 مليـون مـن الناس ، على هذه الحركة كانت هجرة داخلية – أربعة أضعاف أكثر من أولئك الذين تحركوا دولياً . بالنسبة لأولئك الذين تحركوا دولياً ، تقريباً أكثر من الثلث تحركوا من الدول الناميـة إلى الدول المتقدمة . رقم اللاجئين الذين يعيشون خارج أوطانهم الأصـلية ، كـان تقـديره 14 مليون . كما هو الحال مع موضوعات أخرى ، أحد المدعِّمين لمنظور المـواطن العـالمي يقـول أن :

> الكثير من المواطنين العالميين سوف يجادلون بأن حقوق المـواطنين للهـروب مـن الاضطهاد أو الفقر المدقع يجب أن تـؤدي إلى اسـترخاء في القيـود الصـارمة عـلى الحدود .. للتأكد ، سوف يكون لمثل هذا الاسترخاء تأثير على المواطنين المقيمـين ، الذين قد يفضلون عدم تحمل التخفيض المحتمل في الرفاهية الاقتصـادية ، أو لا يعايشون آخرين الذين ليسـوا جـزءاً مـن مجـتمعهم يـدخلون بلادهـم ؛ وهـذه التفضيلات ، قد ترى جيداً على أنها تبريرات ديمقراطية لعدم فعـل هـذا . ولكـن من غير الواضح لماذا هذه الاعتبارات يجب أن تأخذ أولوية عـلى تلبيـة حاجـات الآخرين الأساسية . في طرق كثيرة ، اتجاهنا نحـو اللاجئـين يمثـل اختبـار كيميـائي حول إلى أي مدى نحن نقبل المواطن العالمي من حيث طريقتـه في التفكـير وإلى أي مدى نحتفظ بالمواطن المحلي التقليدي .

الموضوع المعياري الأسـاسي الأكـثر عمقـاً ينبثـق عـن موضـوع اللاجئـين بصفة خاصة ، وما هي الحقوق التي لدى هؤلاء الرجال ، السيدات والأطفـال في نظام دولي من دول ذات سيادة التي بصورة ضمنية تميز منظور المـواطن المحـلي ،

تتعلق بالمكانة التي تمنح للمواطنين في الدول الفردية . يقودنا هذا مرة أخرى إلى سؤال حول طبيعة المجتمع السياسي .

إعادة التفكير في المجتمع السياسي

الدولة الحديثة هي فقط إمكانية واحدة من بين عدد من الإمكانيات المتاحة أمامنا ، وأهمية إعادة التفكير في فائدة وملاءمة هذا الشكل من المجتمع السياسي تحت ظروف العولمة ، قد ضغطت من عدد من زوايا متنوعة بعضها عملي وأخلاقي . جاء بعضها من مجموعة من المؤلفين يروجون مفهوم " ديمقراطية المواطن العالمي " . وضع تحليلهم بأمانة في سياق العولمة ، نهاية الحرب الباردة ، وانتشار مناصرة مبادئ الحكم الديمقراطي ، والعمل على توسيعه من الميدان القومي إلى العالمي . إنهم يعتقدون بوجود قيود في هذا العهد من العولمة على قدرة الدول على اتخاذ قرارات دون الرجوع إلى العالم على اتساعه . يبدو أنه من المعقول التوقع بأن المجتمعات السياسية في " الألفية الحالية " سوف يتم الاتفاق مع عملية تطوير العولمة ، وتصبح الديمقراطية نظاماً لإدارة السلطة ، ولتطوير علاقات سلام مستقرة .

يختلف هذا المشروع من مشروعات المواطن العالمي الأخرى بوضع الديمقراطية في مركز تحليل الدول ، علاقات ما بين الدول والموضوعات الدولية. ومع ذلك ، إنه لا يتخيل وجود حكومة للعالم بمركز سلطة منفرد . سوف تستمر الدول كجزء مهم من النظام ، على الرغم من أنها لن تكون في شكل سيادتها التقليدية :

> حالة ديمقراطية المواطن العالمي ، هي حالة إنشاء مؤسسات سياسية جديدة التي سوف تتعايش مع نظام الدول ، ولكنه سوف يهيمن على الدول في مجالات واضحة التحديد من الأنشطة حيث تكون تلك الأنشطة قابلة لإثبات تداعياتها متعددة القوميات والدولية ، تتطلب مبادرات محلية أو عالمية لصالح الفعالية ، وتعتمد على مثل هذه المبادرات من أجل الديمقراطية .

أحد نقَّاد هذا المنهج يجادل بأن الطريقة الأفضل للتكيف مع المشكلات الدولية ليس في إزالة نموذج الدولة – الأمة ، ولكن لإستثمار وإثراء طاقاته للتعامل مع المشكلات العالمية وتطوير نظام دولي أفضل . يقول ، طبقاً للمصطلحات التاريخية نظام الدولة الدولي الحالي لا يزال في مرحلة التطوير المبكرة نسبياً – وخاصة بالنسبة لتلك الدول التي كانت سابقاً في عالم المستعمرات . بالتأكيد يوجد مجال للتحسين ، وفي الواقع هذه هي النقطة الأساسية ، على الرغم من أنه من النادر كان يمكن توقع حدوثها بين عشية وضحاها .

ومع ذلك ، منهج آخر للمواطن العالمي إلى مستقبل المجتمع السياسي مشتق من منظور النظرية النقدية ، ويؤكد على الحقيقة بأنه على مدى التاريخ هذه المجتمعات قد أرجعت بقاءها إلى حقيقة أن العقد الاجتماعي بين المواطنين والدولة لم يمتد إلى الأجانب . " يمكن تحمل المجتمعات السياسية لأنها تميزية بصفة خاصة ، والأغلبية تنشئ هويَّاتها الخاصة عن طريق تأكيد الاختلافات بين المواطنين والأجانب . يترتب على هذا أن المجتمعات السياسية تتبع في الواقع نظماً يمكن أن يطلق عليها جامعة لأعضائها مانعة لغير الأعضاء. يقدم أحد الباحثين حالة تتناول تحول المجتمع السياسي ، ومن ثم العلاقات الاجتماعية التي تتكون داخله ، والتي تستلزم الإقلاع أو التخلي عن دولة Westphalia التقليدية ، التي بسهولة كبيرة تدعم آليات الإقلاع "المانعة" . يتمثل التحدى في إنشاء مجتمعات سياسية تكون جامعة وليست مانعة بمعنى المساواة الأخلاقية.

أحد الأمثلة تقدمها دراسة تناولت المعاملة التمييزية التي تتفق مع حالات منع الدخلاء تظهر في الطريقة التي عوملت بها حالات الشك مع الإرهابيين تحت إدارة الرئيس الأمريكي " بوش " . تلاحظ الدراسة أنه بحجز المشكوك فيهم في "خليج جوانتانامو" ، خارج حدود US الرسمية ووصفهم بأنهم مقاتلون أعداء ، كانت إدارة " بوش " قادرة على حجزهم إلى ما لا نهاية ، ومن ثم

إنكار حقهم في الإجراءات القانونية الواجبة والتي لم يكن هذا ممكناً قانونياً في حالة وجـود المحجوزين داخل الحدود الأمريكية . اعتراض المواطن العالمي الأخلاقـي عـلى هـذا الموقـف يتمثل في أن البلدان والقوميات الأجنبية يجب أن تكون خاضـعة لـنفس المعاملـة الأخلاقيـة دون تمييز ، بوصفهم مواطنين خصوصيين سواء داخل الحدود أو خارجها.

الاستنتاج

صعود مفهوم العولمة مع التغير التكنولوجي السريع ونهاية الحرب الباردة ، وإزالـة الحـدود السياسية ، الاجتماعية والاقتصادية ، قد أعلنـت عـن فـترة مـن إعـادة التفكـير الجـاد حـول الهياكل السياسية ، والعلاقات الاجتماعيـة التقليديـة في سياسـات العـالم . أحـد الموضـوعات المهمة التي تناولها هذا الفصل بالفحص الدقيق تمثل في تأثير هذه التطورات عـلى السـيادة التقليدية للدولة ، ونظام الدولة الذي يلوح في الأفق . هل الدولة ونظام الدولـة كـما نعرفـه واقعياً في طريقه إلى الانهيار تحت قوى العولمة ؟ أو هل الدولة بوضوح منخرطـة في عمليـة دينامية للتكيف كما قد كانت على مـدى قـرون ؟ وإذا كانـت كـذلك ، مـا هـي التـداعيات العملية والأخلاقية التي سوف تترتب على هذه التغيرات ؟ عندما يعتبر المـرء نمـوذج الدولـة السيادية شيئاً ما خرافي ، فإن هذه الأسئلة قد لا تبدو بصفة خاصـة مهمـة أو ذات معنـى . على الجانب الآخر ، إذا كانت الـدول ذات السـيادة عملياً لبنـات البنـاء الأساسـية في صرح النظام العالمي المستقر ، كما قد افترض الكثير من منظـري IR ، حينئـذ يكـون السـؤال عـلى درجة لافتة من الأهمية والخطورة . إذا أخذنا في الاعتبار أن فرع المعرفـة قـد أسـس عمليـاً على الدولة الحديثة ، والعلاقات التي قـد أوجـدتها في نظـام دولي مـن البلـدان ، فـإن هـذا يطرح بعض الأسئلة المثيرة عن مستقبلها .

الفصل التاسع

خاتمة : ما بعد العالم الدولي ؟

مهما كانت حالات عدم الاتفاق التي قد تكون لدى أكاديمي IR الآخرين ، ومهما كانت وجهات نظرهم النظرية ، يمكن أن يكون هنالك القليل جداً من الجدل بأن نظام الدولة ذات السيادة ، قد اعتبر أحد المعالم الحاسمة للنظام العالمي على مدى الكثير من الفترة الحديثة . حيث أنها انتشرت على مستوى العالم ، فإنها ألحقت الضرر ودمرت أشكالاً أخرى من المجتمع السياسي . اليوم من النادر أن تجد بوصة مربعة واحدة على اليابسة من كوكب الأرض لا تعتبر جزءاً أو تحت سيطرة سيادة الدولة . حتى أن مجالات حيوية من البحار ، المحيطات ، والفضاء الجوي قد خصصت لتكون ضمن ممتلكات هذه الدولة أو تلك . وسواء كان الناس بصفة عامة على وعي بذلك ، أو ليسوا كذلك ، فقد لعبت الدول دوراً محورياً في تنظيم حياتها منذ البداية وإلى النهاية ، وأيضاً تحديد هوياتها السياسية الأساسية في العالم .

قد أوضح الفصل الأخير بصفة خاصة ، أن وجود الدولة الحديثة وشغلها المركزي لمسرح الأحداث على مدى كل هذا الزمن يخضع الآن لتحدى قوي وهائل في السنوات الأخيرة . الفصول الأخرى قد فسرت أيضاً حقيقة أن هناك الآن تأكيد متزايد حول أفكار وأنشطة لا تتركز الآن تحت عباءة الدولة والتي تمارس بصورة مستقلة تماماً عنها . كما قد رأينا ، منظمات ليس لها علاقة بالدولة مزدهرة ككيانات دولة في وضعها الذاتي . يوجد حرفياً الآلاف منها ، تلك المندمجة في الموضوعات البيئية الدولية ، حقوق الإنسان ، الأنشطة الدينية، والمؤسسات المالية ، بدون ذكر تلك المتورطة في ابتزاز الأموال على المستوى العالمي من نوع ما أو آخر . أنشطة كل هذه المجموعات لها تأثير عميق على السياسات العالمية .

مثل هذه التطورات ، إلى جانب قوى التأثير العام للعولمة ، وانهيار الحدود بين المجالات القومية والدولية ، قد تقودنا جيداً إلى الاعتقاد أن جوهر فكرة " العلاقات الدولية " ، كما هي متقادمة ، وأننا قد وصلنا إلى مرحلة " سياسات ما بعد الدولة " . قدم هذا الفكرة أحد الباحثين الذي يفترض أن " ما بعد الدولية " ليس مجرد لافتة لبدعة أو شيء جديد التي ببساطة تتفق مع كل حالات " ما بعد " الأخرى المنتشرة هنا وهناك . أنها ببساطة تحتاج بصورة أصلية إلى أن تعني وجود هياكل وعمليات جديدة ، بينما تسمح في نفس الوقت لمزيد من التطوير الهيكلي ، ويضيف :

> سياسات ما بعد العالمية تعبر عن دلالة ملائمة لأنها تقترح بوضوح انهيار الأنماط المعمرة طويلاً دون أن تشير في نفس الوقت إلى أين يمكن أن يكون التغيير رائداً . إنها تقترح تدفقاً وتحولاً حتى عندما تقتضي ضمناً وجود وتشغيل الهياكل المستقرة . إنها تسمح بالتشويش حتى إذا تناول التماسك القائم . إنها تذكرنا بأن الموضوعات الدولية لم تعد بعد البعد المهيمن في الحياة العالمية ، أو على الأقل قد انبثقت أبعاد أخرى تتحدى أو تعوض تفاعلات الدول – الأمة . وليس قليلاً ، إنها تسمح لنا بتفادي الأحكام غير الناضجة حول إذا ما كان اضطراب اليوم الحالي يتكون من ترتيبات نظامية ثابتة أو مجرد ظروف طارئة .

قد التحق بعض المؤلفين بالمعركة المضادة للدولة ، مع تقديم الحجة بأنه مع نهاية " الحرب الباردة " ، وتحت تأثير اتجاهات العولمة المعاصرة وتكاثر النشطاء والهيئات ضد الدولة والإرهاب المتوقع ، مجرد ذكر بعض تطورات معاصرة لافتة ، فإن الكثير من نظرية IR المعاصرة ، يبدو مستعصياً على صفة التقادم . " إن المعركة لم تفشل فقط في التوضيح ، ولكن أيضاً في التعتيم على المعالم الأساسية للسياسات العالمية " . اختصاراً ، معظم نظرية IR التقليدية ، يعتبر سيئاً . مناقشات أصحابها الشاملة بأن المنظمة التقليدية للسياسات الدولية حول الدولة يفسح ا لطريق أمام الكثير جداً من الحقائق المعقدة في انبثاق عهد ما بعد السياسات الدولية والعلاقات الاجتماعية يتفق مع الدفع القوي المتواصل للآراء حول العولمة التي رسمت خطوطها العريضة في الفصول السابقة ، على الرغم بدون ضرورة ، تدعم ترجمة التحررية الجديدة للنظام البديل .

الشجب بصورة عملية لكل نظرية IR التقليدية ، بالإضافة إلى تدعيم سياسات ما بعد الدولية يسرِّع طرح سؤال إضافي حول إذا ما كنا قد وصلنا ليس فقط إلى مرحلة سياسات ما بعد الدولية ولكن أيضاً إلى ما بعد IR فيما يتعلق بكيفية بناء حقل الدراسة ذاته . في مقال تحت عنوان ترجمته " من العلاقات الدولية إلى السياسات العالمية " يدعو إلى أن نأخذ في اعتبارنا من منظور ما بعد الحداثة الأكثر اتساعاً ، المفاهيم البديلة التي لم تحيط بها قيود المسافات الحدودية للدولة الحديثة . قد جاءت رسالة مماثلة من بعض المناهج البديلة للعلاقات الدولية (IR) في هذا الكتاب – أعني ، نظرية نقدية ، معظم ترجمات المساواة بين الجنسين ، وبعض تباينات النظرية البنائية . الرسالة تعتبر شيئاً مهما : سواء اعتقدنا أو لم نعتقد بأن حدود الدولة الحديثة في طريقها إلى التلاشي . وقد أكد هذا الكتاب على طول كل صفحاته أن أهميته تقع حقيقة في أنه يشجع على أن نأخذ ببساطة الحقيقة بأنه حتى الهياكل والعمليات الأكثر ألفة والتي تبدو ثابتة في سياسات العالم تتغير – أحياناً ببطء ، ولكن في

أوقات أخرى بسرعة ، وبدون توقع . وأنها يمكن أن تتغير إلى أفضل أو إلى أسوأ – "التقـدم " ليس شيئاً لا يمكن تفاديه . لذلك ، العـالم بـدون دول ذات سـيادة ، قـد يكـون أفضـل أو لا يكون .

فكرة أساسية أخرى تدعمها مناهج بديلة أنه توجد أكثر من طريقة لرؤية العـالم . الصور الذهنية المتباينة لسياسات العالم يتم تغذيتها ليس فقط عبر منـاهج ونمـاذج نظريـة مختلفة ، ولكن أيضاً عن طريق واضعي السياسات والقادة السياسيين ، الذين يرون الأشـياء بصورة لا يمكـن تفاديهـا ، مـن زوايـا مختلفـة جـداً ، ويتصرفـون طبقـاً لـذلك . في المقابـل ، الإجراءات والأحداث السياسية يمكـن معايشـتها بطـرق مختلفـة بواسـطة أفـراد مختلفـين ، اسـتناداً إلى أيـن وكيـف يقفـون في اتجاهـاتهم ، وهـذا يـفسر الإدراكـات ، التفسـيرات ، والاستجابات المختلفة . الزوايا ، أو الرؤى النسبية ، لا تشتق ليس فقـط مـن وضـع وظيفـي معين يشغله المراقب من حيـث الوقـت والمكـان . إنهـا يمكـن أيضـاً أن تشـتق مـن الوضـع الاجتماعي للمرء ، وليس يوضح لماذا موضوعات مثل الطبقـة ، السـلالة ، النـوع ، والعمـر ، يجب أن تؤخذ أيضاً في الاعتبار . المنادون بالمساواة للمرأة ، والأكاديميون مـن حيـث النـوع قد ساهموا كثيراً في فهم الزوايا المختلفة في IR ، وخاصة حول كيـف تشـكل السـلطة فعليـاً وجهات النظر ، بما يجعل البعض أكثر إقناعـاً مـن الآخـرين . ومـن ثـم ، السـلطة السياسـية تحظى بفعالية أكبر في خلق ودعم حقائق معينة لأولئـك الـذين يخضـعون لتلـك السـلطة . بمجرد أن يصبح طالب IR على ألفة بالطرق المختلفة الكثيرة جـداً في رؤيـة ومعايشـة خـبرة العالم ، وأيضاً كيف تطبق السلطة في هذا ، تصبح مادة الموضوع حـالاً أكـثر جاذبيـة ، وأكـثر تحدياً . إنه تحدى على وجه الخصوص أن تفكر حول كيف يمكن أن توزع السـلطة وتنـتشر في عالم ما بعد الدولية .

الاعتراف بنسبية تناقص زوايـا الـرؤى بالنسـبة للشـمولية المتضـمنة في مناهج IR التقليدية ، وقد دعم هذا كثيراً من الدينامية الواضحة في المنـاظرات الحديثة . ومـع ذلـك، قـد رأينـا أن المنـاهج النسـبية أيضـاً ، لـديها مشـاكلها ،

وخاصة في حقل النظرية الدولية المعيارية ، والتوترات بين الشمولية والنسبية ، والتي تنعكس في مناظرات المواطن العالمي / والموطن المجتمعي القومي . على الرغم من النادر أنه قد يكون جديداً في جدول أعمال IR ، فإن هذه الأفكار الأساسية قد أصبحت أكثر بروزاً في فترة ما بعد الحرب الباردة ، حيث قد حظيت النظرية المعيارية بصفة عامة بتقدير مرتفع . يرجع هذا جزئياً إلى حقيقة أن المشكلات العملية المهمة مثل البيئة ، التدخل الإنساني ، وموضوعات المأوى الآمن ، قد تطلبت إعادة التفكير في كثير من الافتراضات التي تؤخذ كقضايا مسلم بها حول أخلاق سيادة الدولة ، سلطة الفاعلين في الدولة داخل كل من المجالات المحلية والدولية ، والروابط بينها .

تشير هذه الموضوعات أيضاً إلى توسيع مادة موضوع IR ذاتها كجدول أعمال جديد انبثق بصورة ملائمة في الإطار القديم للحرب الباردة . سوف لا يوافق الجميع بأن الحرب الباردة وفرت زخماً لافتاً للتغيير في فرع المعرفة وما تدرسه . سوف يجادل البعض أن التغيرات الأساسية التي ترى الآن كخصائص لفرع المعرفة حدثت بالفعل بحلول الوقت الذي انهارت فيه حائط برلين . ومع ذلك ، على الرغم من أنه كان يوجد واقعياً الكثير من المناقشات حول الاتجاهات والمناهج الجديدة ، إلى حد بعيد قبل نهاية الحرب الباردة ، لقد دعمت الرؤية التي تقول بأن انهيار نظام القطبين وتنافس القوى العظمى ، وفر مثيراً مهماً لتوسيع المناقشات حول طبيعة السياسات العالمية ، ماذا يجب أن يدخل ضمن مادة الموضوع ، وكيف يجب أن تدرس . إنها بالتأكيد فجرت الكثير من الاهتمام في إمكانية التحول في السياسات العالمية ، بما في ذلك إمكانية مستقبل ما بعد الدولية.

كما ذكر سابقاً ، أكاديميو IR ليسوا هم الوحيدون الذين لديهم اهتمامات بالموضوعات والتطورات الحديثة في السياسات العالمية . لقد جذبت أيضاً منظرين اقتصاديين ، ثقافيين ، واجتماعيين ، مؤرخين ، فلاسفة ، لغويين ، جغرافيين ، أنثروبيولوجيين – في الواقع فقط من كل أفرع المعرفة التي تنتمي

إلى علم الاجتماع والإنسانيات . على سبيل المثال ، الحرب على الإرهاب ، من الواضح أنه موضوع أساسي لطلبة IR – ولكنه ليس أقل أهمية ، بالنسبة للآخرين . في الواقع ، إنتاج تحليلي حول هذه الموضوعات يكون كاملاً ومتكاملاً ، فإن طلبة IR ، سوف يعتمدون بدون شك على منظور فروع معرفة أخرى – ابتداءً من تاريخ ا لاستعمار والاستعمار الجديد في الشرق الأوسط ، وحتى علم الاجتماع للأديان ، جغرافيا الموارد (المياه والبترول) ، وهكذا . يقترح هذا أن الدراسة الفعالة لكثير من المعلومات في العالم المعاصر من النادر أن تقتصر على فرع معرفة واحد . لذلك ، بالنسبة لطلبة IR ، على الرغم من أن التركيز سوف يبقى على المجال السياسي ، ومع ذلك ، الاحتفاظ بهوية معرفية بفرع واحد والذي يكون متميزاً من حقل الدراسات الدولية المتداخل ومتعدد فروع المعرفة واسعة الانتشار ، مع التقدير لما يمكن أن تقدمه حقول الدراسة الأخرى ، والقدرة على تضمين ما بها من رؤية وبصيرة حيوية ومحوريه .

فكرة جدول أعمال جديد بالنسبة لفرع المعرفة عقب الحرب الباردة ، وتحديات القرن الحادي والعشرين يطرح – على الرغم أنه من الواضح ليس لأول مرة – أسئلة حول كيف نقترب من مادة موضوع IR . لقد لمسنا بعض المشكلات التي تثيرها هيمنة الطرق العلمية الوضعية إلى جانب هيمنة النظرية الواقعية . على الجانب الآخر ، علم الاجتماع الذي لا يعطي اهتماماً مستحق للحقائق ، من المحتمل إلى حد ما أن يؤخذ بجدية . الاستغناء عن الحقائق ، مع ذلك ، ليس مطلباً للطرق العلمية الوضعية أو نظرية المعرفة . ما يفضل ، كيفية الوصول إلى الحقائق الخاصة بالعالم ، وماذا نفعل بها في موضوعنا .

أخيراً ، يجب أن يكون واضحاً أنه ، على الرغم من هيمنة الواقعية ، على مدى خمسين عاماً ، أو ما يقرب من ذلك ، وأيضاً الطرق العلمية الوضعية تهتم بأن تحول IR كمشروع علمي خالي من القيمة ، الاهتمامات الأخلاقية لا يمكن النظر إليها باعتبارها إلى حد كبير غير ملائمة لمجال سياسات القوة والعلاقات السياسية ، الاجتماعية والاقتصادية ، التي تترتب عليها . كانت الاهتمامات

الأصيلة لفرع المعرفة IR ، حيث انبثق في الجزء الأول من القرن العشرين ، تتمثل في أسباب الحرب وشروط السلام . بهذا المعني ، انطلقت IR كمشروع معياري عميق . إذا أخذنا حالة العالم المعاصرة في الاعتبار ، مع أنواع متنوعة من الحروب لا تزال تسبب ازعاجاً لكوكب الأرض ؛ فإن هذه الاهتمامات الأصيلة على نفس المستوى من الأهمية الآن كما كانت حينئذ . أضيف إلى هذه الاهتمامات الآن سلسلة مهمة من موضوعات أخرى ، تمتد من المساعدة ، التجارة ، والتنمية إلى مسائل النوع والبيئة ، إذا لم نذكر طبيعة الدولة ذات السيادة ، والهيكل الكامل للنظام الدولي ، الذي يتكون من الدول . أيا ما كانت الطرق ، المناهج والنظريات التي قد تم تبنيها في السنوات منذ إنشاء IR كفرع معرفة رسمي لأول مرة ، وما قد أضيف بعد ذلك إلى مادة موضوع IR ، وأياً ما كان الشكل الذي سوف يتخذه عالم المستقبل ، سوف يبقى الغرض المعياري في قلبه .